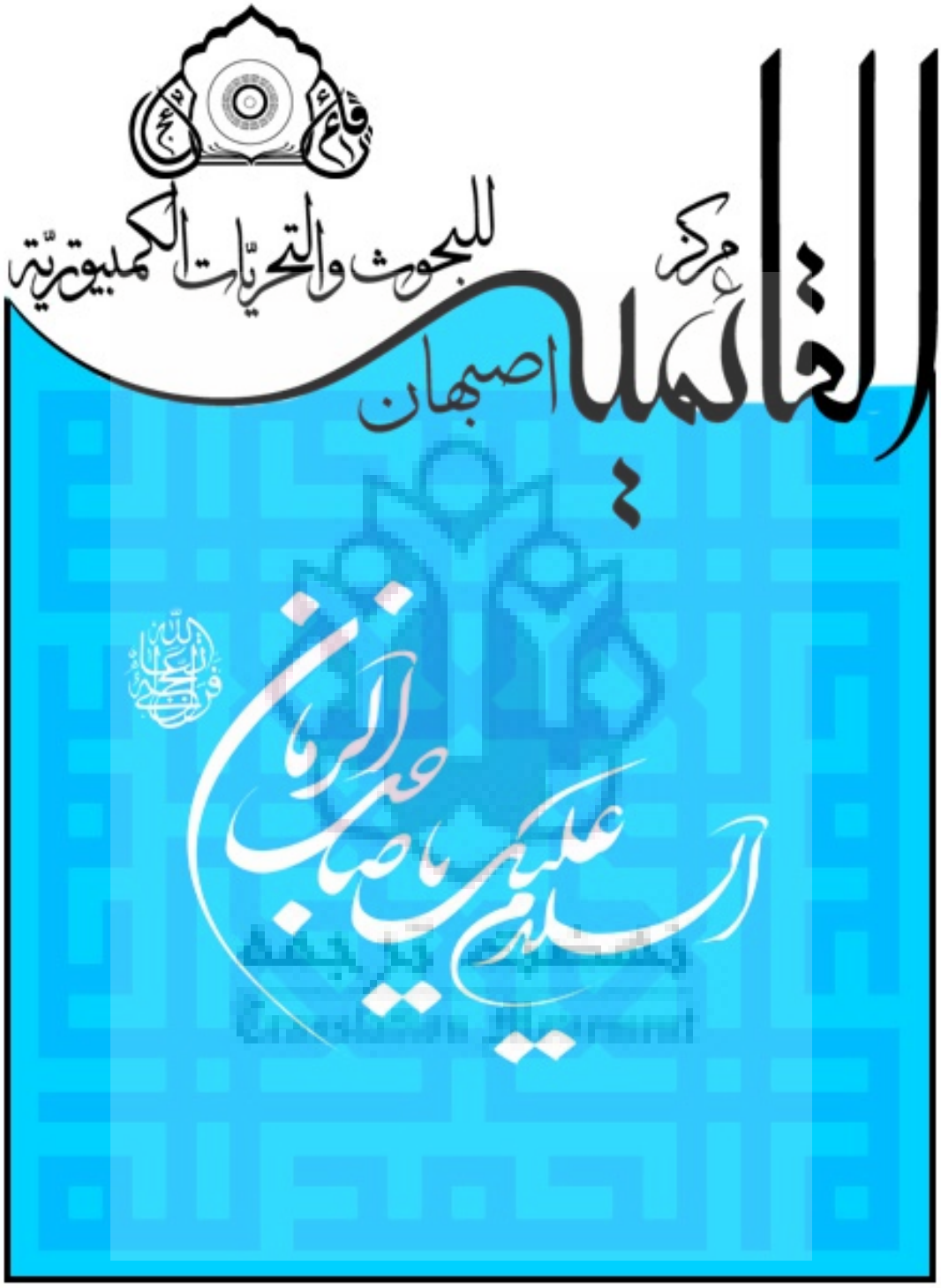

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

المحقق لابة الله الشيخ محمد السند

بحوث في مباني

علم الرجال

معالجة علمية لبعض الإشارات الدائرة حول التراث الديني
تحت ذريعة تهذيب الأحاديث وتصحيحها

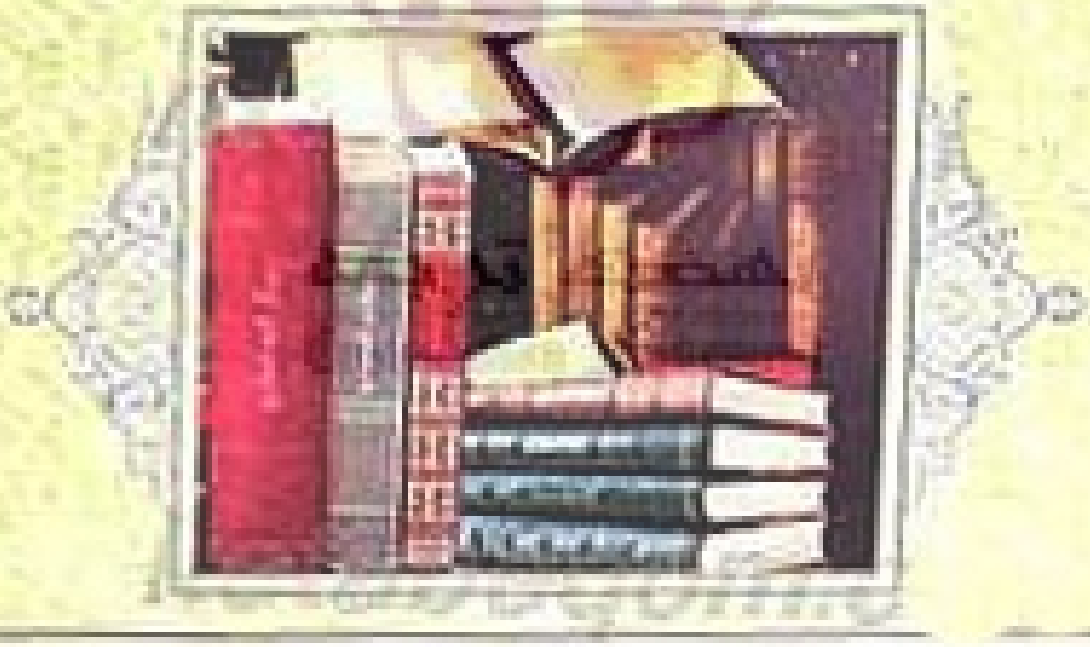

تقرير بحث الشيخ المروج

نهضت ترجمه
Translation Movement

بحوث فی مبانی علم رجال

كاتب:

السيد صالح التبريزی

نشرت فی الطباعة:

السيد صالح التبريزی

رقمی الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس ----- ۵
بحوث فی مبانی علم رجال ----- ۱۴
اشارة ----- ۱۴
تقدیم ----- ۱۴
مقدمة ----- ۱۴
اشارة ----- ۱۴
بدایة علم الرجال ... ص: ۱۱ ----- ۱۵
تعریف علم الرجال ... ص: ۱۴ ----- ۱۶
امتیازات الکتاب ... ص: ۲۰ ----- ۱۹
اشارة ----- ۱۹
الاولی ...: ص: ۲۰ ----- ۱۹
الثانیة ...: ص: ۲۰ ----- ۱۹
الثالثة ...: ص: ۲۰ ----- ۱۹
الرابعة ...: ص: ۲۱ ----- ۱۹
الخامسة ...: ص: ۲۱ ----- ۱۹
السادسة ...: ص: ۲۱ ----- ۱۹
السابعة ...: ص: ۲۱ ----- ۲۰
الثامنة ...: ص: ۲۱ ----- ۲۰
التاسعة ...: ص: ۲۱ ----- ۲۰
المدخل: ----- ۲۰
الحاجة لعلم الرجال ... ص: ۲۳ ----- ۲۰
اشارة ----- ۲۰
وتفصیل ذلک یتمّ ببیان مقدّمات ...: ص: ۲۴ ----- ۲۱

المقدّمة الأُولی: العلم الإجمالی بوجود أحکام یجب معرفتها ...، ص: ۲۴ ---- ۲۱
المقدمة الثانیة: انّ معرفة تلک الأحکام لا یفی بها مجموع ما یستفاد من ظاهر الکتاب ... ص: ۲۴ ---- ۲۱
المقدمة الثالثة: إنّ المقدار الثابت إعتباره من حجّیة الخبر بالدلیل الخاصّ انّما هو خبر الثقة أو الموثوق بصدوره دون مطلق الخبر ...، ص: ۲۶ ۱
المقدمة الرابعة: وهاهنا دعویان ...: ص: ۲۶ ---- ۲۲
اشارة ---- ۲۲
بیان عدم تمامیّة الدعویین ... ص: ۲۶ ---- ۲۲
الجواب علی دعوی قطعیّة أو صحّة جمیع ما فی الکتب الأربعة ... ص: ۲۹ ---- ۲۳
تذییل ذو صلة بردّ الدعویین ... ص: ۴۰ ---- ۲۸
دعوی الثالثة عدم صحه المناقشة فی أسانید الکافی ... ص: ۴۴ ---- ۲۹
اشارة ---- ۲۹
الجواب علی هذه الدعوی ... ص: ۴۵ ---- ۳۰
دعوی رابعة اعتبار طرق المشیخة المشهورین ... ص: ۴۹ ---- ۳۱
اشارة ---- ۳۲
مبدأ تقسیم الأحادیث ... ص: ۵۷ ---- ۳۵
والمحصّل فی نهایة المطاف ... ص: ۶۷ ---- ۳۸
الفَصلُ الاوّلُ میزان حجّیة التوثیق والتضعیف ---- ۳۹
اشارة ---- ۳۹
المقام الأوّلمبانی حجیّة الطرق الرجالیّة ... ص: ۶۹ ---- ۳۹
و نمهّد مقدّمة: (مبدأ تقسیم الحدیث) أقسام الحدیث بین المتقدّمین والمتأخّرین ... ص: ۷۱ ---- ۳۹
اشارة ---- ۳۹
التقسیم الأوّل و هو ما کان بلحاظ الصفات العملیّة للراوی ...، ص: ۷۵ ---- ۴۱
التقسیم الثانی و هو ما کان الصفات العلمیة للراوی ...، ص: ۷۸ ---- ۴۲
التقسیم الثالث و هو ماکان بلحاظ صفات مضمون الخبر ...، ص: ۸۰ ---- ۴۳
التقسیم الرابع و هو ما کان بلحاظ الصفات الطارئة علی الخبر ...، ص: ۸۱ ---- ۴۳

الوجه فی حجّیة الظنون الرجالیّة ... ص: ۸۵ ---- ۴۵
اشارة ---- ۴۵
المسلک الأوّل: مسلک الإطمئنان فی التوثیقات الرجالیّة ... ص: ۸۵ ---- ۴۵
اشارة ---- ۴۵
الأولی: إنّ الحجّیة فی صدور الخبر بعد ابتناءها علی الزوایا الأربع یظهر جلیاً عدم صحّة جعل المدار علی صرف وثاقة الراوی ...، ص: ۸۵ ۴۵
الثانیة: و یترتّب علی ذلک أنّ قیمة طرق التوثیق لا تنحصر بکون ذلک الطریق لتوثیق الراوی حجّة مستقلّة ...، ص: ۸۵ ---- ۴۵
الثالثة: و من ثمّ لا یقتصر فی تجمیع القرائن علی الأصول الرجالیّة الخمسة القدیمة ...، ص: ۸۶ ---- ۴۶
الرابعة: إنّه لا انسداد فی علم الرجال ...، ص: ۸۶ ---- ۴۶
الخامسة: یترتّب علی ذلک سعة منابع علم الرجال و عدم حصرها بالکتب الرجالیّة و الفهارس ... ص: ۸۷ ---- ۴۶
السادسة: و هی هامّة فی الغایة إنّ القاعدة فی إعتبار الجرح أو التعدیل أو عند تعارض الجرح و التعدیل لیس علی القبول التعبدی بلفظ التعدی
السابعة: إنّ کثیراً من قواعد التوثیق العامّة التی اختلف فیها اختلافاً کثیراً فی مؤدّاها ... ص: ۸۹ ---- ۴۷
المسلک الثانی: الحجّیة من باب قول أهل الخبرة ... ص: ۸۹ ---- ۴۷
المسلک الثالث: حجیّة مطلق الظنون الرجالیّة بالإنسداد الصغیر ... ص: ۹۱ ---- ۴۸
المسلک الرابع: کون التوثیق من باب الشهادة والإخبار الحسّی ... ص: ۹۳ ---- ۴۹
المقام الثانی: حجّیة أصالة العدالة وحسن الظاهر فی التوثیق ... ص: ۹۸ ---- ۵۱
اشارة ---- ۵۱
الجهة الأولی: فی تنقیح فرض المسألة والضابطة ... ص: ۹۸ ---- ۵۱
الجهة الثانیة: صحّة النسبة المتقدّمة ... ص: ۹۹ ---- ۵۱
الجهة الثالثة الضابطة الصغرویّة للاحراز ... ص: ۱۱۱ ---- ۵۶
الفصل الثانی: فی ما تثبت به: الوثاقة أو الحُسن ---- ۶۰
اشارة ---- ۶۰
المقام الأوّل: مبانی حجّیة الطرق الرجالیّة ... ص: ۱۲۳ ---- ۶۱
ولابدّ من تمهید مقدّمات ...: ص: ۱۲۳ ---- ۶۱
المقدّمة الأولی ... ص: ۱۲۳ ---- ۶۱

المقدمة الثانية ... ص: ۱۲۴ ---- ۶۱
المقدمة الثالثة ... ص: ۱۲۵ ---- ۶۲
فی بیان طرق الوثاقة ... ص: ۱۲۷ ---- ۶۲
أ- طرق التوثیق أو التحسین الخاصّة ... ص: ۱۲۷ ---- ۶۲
الطریق الأوّل: نصّ أحد المعصومین علیهم السلام ... ص: ۱۲۷ ---- ۶۲
الطریق الثانی: نصّ أحد الأعلام المتقدّمین ... ص: ۱۲۷ ---- ۶۲
الطریق الثالث: نصّ أحد الأعلام المتأخّرین ... ص: ۱۲۸ ---- ۶۳
الطریق الرابع: دعوی الإجماع من قبل المتقدّمین أو المتأخّرین ... ص: ۱۳۰ ---- ۶۴
ب- طرق التوثیق أو التحسین العامّة ... ص: ۱۳۱ ---- ۶۴
اشارة ---- ۶۴
الطریق الأوّل: کونه من أصحاب الإمام الصادق علیه السلام ... ص: ۱۳۲ ---- ۶۴
الطریق الثانی: قاعدة الإجماع الکبیر أو الصغیر أو حجّة مراسیل بعض الرواة ... ص: ۱۳۴ ---- ۶۵
اشارة ---- ۶۵
وأمّا الأقوال فی مفاد هذا الإجماع ... ص: ۱۳۷ ---- ۶۷
الطریق الثالث: کون الراوی ممّن اتفق علی العمل برواياته ... ص: ۱۴۳ ---- ۶۹
الطریق الرابع: عدم استثناء القمّیین الراوی من رجال نوادر الحکمة ... ص: ۱۴۴ ---- ۷۰
الطریق الخامس: من قیل فی حقّه أنّه لا یروی إلّاعن ثقة ... ص: ۱۴۸ ---- ۷۱
الطریق السادس: الوقوع فی سندٍ حکم بصحته ... ص: ۱۵۲ ---- ۷۳
الطریق السابع: کونه شیخ إجازة ... ص: ۱۵۳ ---- ۷۴
الطریق الثامن: الوکالة عن الإمام علیه السلام ... ص: ۱۵۹ ---- ۷۶
الطریق التاسع: مصاحبة المعصوم علیه السلام ... ص: ۱۶۲ ---- ۷۸
الطریق العاشر: کثرة الروایة عن المعصوم علیه السلام ... ص: ۱۶۴ ---- ۷۸
الطریق الحادی عشر: کونه صاحب کتاب أو أصل ... ص: ۱۶۸ ---- ۸۰
الطریق الثانی عشر کونه من مشیخة الکتب الأربعة، وذکر طریق إلیه ... ص: ۱۷۰ ---- ۸۱

الطریق الثالث عشر وقوعه فی طریق المشیخة ... ص: ۱۷۴ ---- ۸۳
الطریق الرابع عشر: ترحّم أحد الأعلام ... ص: ۱۷۵ ---- ۸۳
الفصل الثالث فی المناهج وأنماط البحث الرجالی ---- ۸۴
اشارة ---- ۸۴
المنهج الأوّل: المنهج التحلیلی ... ص: ۱۸۰ ---- ۸۵
المنهج الثانی: نظریة الطبقات ... ص: ۱۸۲ ---- ۸۶
المنهج الثالث: تجرید الأسانید ... ص: ۱۸۷ ---- ۸۸
المنهج الرابع: النصوص الرجالیّة ... ص: ۱۸۸ ---- ۸۸
المنهج الخامس: تراجم البیوتات والأسر الروائیة ... ص: ۱۸۹ ---- ۸۹
المنهج السادس: تاریخ المدن ... ص: ۱۹۰ ---- ۸۹
المنهج السابع: المنهج الروائی ... ص: ۱۹۱ ---- ۹۰
المنهج الثامن: أصحاب کلّ إمام ... ص: ۱۹۲ ---- ۹۰
المنهج التاسع: الفهرسة وتراجم الکتب ... ص: ۱۹۲ ---- ۹۰
المنهج العاشر: المشیخة ... ص: ۱۹۳ ---- ۹۱
المنهج الحادی عشر: منهج الفوائد ... ص: ۱۹۵ ---- ۹۱
المنهج الثانی عشر: منهج تراجم الأعیان ... ص: ۱۹۶ ---- ۹۲
المنهج الثالث عشر: منهج الإجازات ... ص: ۱۹۷ ---- ۹۲
المنهج الرابع عشر: علم الأنساب ... ص: ۱۹۸ ---- ۹۳
الفصل الرّابع فی أحوال الکتب: ---- ۹۳
اشارة ---- ۹۳
ضوابط المنهج ... ص: ۲۰۴ ---- ۹۴
الأولی: مراجعة هویّة الکتاب، من خلال کتب الفهرست، أو کتب التراجم ...، ص: ۲۰۴ ---- ۹۴
الثانیة: معرفة أسانید أصحاب الفهارس إلی ذلک الکتاب ...، ص: ۲۰۴ ---- ۹۴
الثالثة: معرفة أسانید أصحاب المجامیع الروائیة المتأخّرة إلی ذلک الکتاب ...، ص: ۲۰۵ ---- ۹۴

الرابعة: التعرّف على اشتهار الكتاب فى الطبقات المتلاحقة ...، ص: ۲۰۵ ---- ۹۵
الخامسة: ملاحظة الخطوط و التوقيعات المتعدّدة على النسخ المختلفة الواصلة إلينا ...، ص: ۲۰۶ ---- ۹۵
السادسة: التعرّف على خط نسخة الكتاب، و اسم الناسخ، و عمّن نسخ ...، ص: ۲۰۶ ---- ۹۵
السابعة: الرجوع و الإستعانة بأهل الإختصاص فى علم النسخ ...، ص: ۲۰۶ ---- ۹۵
الثامنة: التعرّف على أسلوب المؤلّف من خلال بقيّة كتبه ...، ص: ۲۰۸ ---- ۹۶
التاسعة: مطابقة مضامين الروايات فى نسخة ذلك الكتاب مع ما ينقل عنه فى كتب أخرى ...، ص: ۲۰۹ ---- ۹۶
العاشرة: إستقصاء أكبر عدد من النُسخ الموجودة فى المكتبات المختصّة بالمخطوطات فى المدن و الدول المختلفة ...، ص: ۲۰۹ ---- ۹۷
ثم إنّ هاهنا اعتراضين على طريق تحقيق الكتب ... ص: ۲۰۹ ---- ۹۷
الإعتراض الأوّل: و هو ما ينسب إلى السيّد البروجردى قدس سره، من أنّ غير الكتب الأربعة لا يمكن الإعتماد على الروايات الواردة فى نسخها منفر
الإعتراض الثانى: و يتولّد إعتراض آخر ...، ص: ۲۰۹ ---- ۹۷
ويندفع هذان الإعتراضان ببيان عدّة أمور ...: ص: ۲۱۰ ---- ۹۷
الأمر الأوّل ...: ص: ۲۱۰ ---- ۹۷
الأمر الثانى ...: ص: ۲۱۲ ---- ۹۸
تحقيق الحال فى: كتاب تفسير على بن إبراهيم القمّى ... ص: ۲۱۵ ---- ۹۹
التفسير المنسوب للإمام العسكرى عليه السلام ... ص: ۲۲۵ ---- ۱۰۳
اشارة ---- ۱۰۳
وتنقيح الحال فى التفسير يتمّ عبر النقاط التالية ...: ص: ۲۲۵ ---- ۱۰۳
النقطة الأولى: إنّ هناک تفسيرين بهذا الإسم ...، ص: ۲۲۵ ---- ۱۰۳
النقطة الثانية: [فيما روى الصدوق بإسناده عن رسول الله ص ...] ص: ۲۲۷ ---- ۱۰۴
النقطة الثالثة: إعلم أنّ الصدوق يروى روايات هذا التفسير بصور مختلفة للطريق ...: ص: ۲۲۷ ---- ۱۰۴
النقطة الرابعة: إنّ للأعلام عدّة أسانيد لهذا التفسير ...: ص: ۲۲۹ ---- ۱۰۵
النقطة الخامسة: لا يخفى أنّ الحوزات الروائية كانت متعدّدة فى البلدان ...، ص: ۲۳۶ ---- ۱۰۸
اشارة ---- ۱۰۸
وتبين من ذلک امور ...: ص: ۲۳۷ ---- ۱۰۸

النقطة السادسة: ذكر المحقّق الطهرانى أنّ على بن محمّد بن سيّار، الذى هو أحد الولدين يروى الندبة المشهورة لسيّد الساجدين عليه السلام ..

النقطة السابعة: إنّ الصدوق قد أكثر الرواية عن الخطيب المفسّر الإسترابادى، فى روايات أخرى غير روايات تفسير العسكرى عليه السلام ...، ص

النقطة الثامنة: قد ذكر غير واحد أنّ الصدوق قدس سره قد تفنّن فى التعبير عن أبى الحسن محمّد بن القاسم المفسّر ...، ص: ۲۴۰ ----- ۱۱۰

الطعون على التفسير ... ص: ۲۴۱ ----- ۱۱۰

اشارة ----- ۱۱۰

الطعن الأوّل: عدم صحّة كثير من الوقائع التاريخية المرتبطة بالسيرة، أو بعض الوقائع التاريخية عن الماضين قبل الإسلام ... ص: ۲۴۱ --- ۱۱۰

الطعن الثانى: ما فيه من امور تخالف أصول المذهب و ضروریاته ...: ص: ۲۴۱ ----- ۱۱۱

الطعن الثالث: ما يتّصل بالجرح لرواية التفسير والراويين له ...: ص: ۲۴۴ ----- ۱۱۲

التأمل فى الطعون ... ص: ۲۴۵ ----- ۱۱۲

أمّا فى الطعن الأوّل ...، ص: ۲۴۵ ----- ۱۱۲

أمّا الطعن الثانى ...، ص: ۲۴۷ ----- ۱۱۳

أمّا الطعن الثالث ...: ص: ۲۵۱ ----- ۱۱۵

الخاتمة ----- ۱۱۶

اشارة ----- ۱۱۶

الأمر الأوّل: الدعوة إلى نبذ غير الصحيح من الحديث فى المجاميع الروائية ... ص: ۲۵۵ ----- ۱۱۶

اشارة ----- ۱۱۶

ولأجل بيان مدى الغفلة العلمية الخطيرة فى هذه الدعوى لا بدّ من بيان نقاط ...: ص: ۲۵۶ ----- ۱۱۶

النقطة الأولى: الفرق بين الضعيف والمدسوس ... ص: ۲۵۶ ----- ۱۱۶

النقطة الثانية: الخبر الضعف وآثار الشرعيّة ... ص: ۲۵۹ ----- ۱۱۸

النقطة الثالثة: درجات الضعف ... ص: ۲۶۱ ----- ۱۱۸

النقطة الرابعة: إنحلال العلم الإجمالى ... ص: ۲۶۱ ----- ۱۱۹

الأمر الثانى: بداية تقسيم الحديث ... ص: ۲۵۶ ----- ۱۲۰

الأمر الثالث: تصحيح طرق المتأخّرين إلى الأصول الروائية ... ص: ۲۶۶ ----- ۱۲۰

الأمر الرابع: مفردات رجاليّة مضطربة ... ص: ۲۷۴ ----- ۱۲۴

الأمر الخامس: أقسام المراسيل فی الإعتبار أو درجات الضعف فی الخبر ... ص: ۲۸۳ ---- ۱۲۷
الأمر السادس: بیان حال من رُمی بالغلو ... ص: ۲۸۶ ---- ۱۲۸
الأوّل: محمّد بن سنان ... ص: ۲۸۶ ---- ۱۲۸
اشارة ---- ۱۲۸
وإلیک عرض لأهمّ ما قیل فیه ...: ص: ۲۸۷ ---- ۱۲۹
وتنقیح الحال فیه یتمّ بذکر نقاط من سیرته الروائیة والعلمیة، وتحلیل أقوال الآخرین عنه ... ص: ۲۹۵ ---- ۱۳۲
النقطة الأولی: إنّه ممّن أدمن المعاشرة والروایة عن أصحاب روایات المعارف والتفسیر ...، ص: ۲۹۵ ---- ۱۳۲
النقطة الثانیة: إنّ کتبه کما عرفت بعضها فی المعارف، و أکثرها فی الفروع ...، ص: ۲۹۷ ---- ۱۳۳
النقطة الثالثة: إنّ فی عدّة من الروایات المتقدّمة سواء التی رواها هو أو التی رواها غیره فیه دالّة علی شدّة حرص منه فی هذا الباب ...، ص: ۱
النقطة الرابعة: قد عرفت أنّه قد روی عن أبی الحسن، وأبی الحسن الرضا، وأبی جعفر الثانی علیهم السلام ...، ص: ۳۰۰ ---- ۱۳۵
الثانی: أبو سمینة محمّد بن علی الصیرفی ... ص: ۳۰۱ ---- ۱۳۵
الأمر السابع: حکم الروایات المضمرة ... ص: ۳۰۶ ---- ۱۳۷
الأمر الثامن: تحقیق الحال فی رجال الغضائری ... ص: ۳۰۸ ---- ۱۳۸
اشارة ---- ۱۳۸
وللخروج بصورة واضحة عن الکتاب والمؤلّف نشیر إلی النقاط التالیة ...: ص: ۳۱۴ ---- ۱۴۰
النقطة الأولی: قال الشیخ فی مقدّمة الفهرست ...: ص: ۳۱۴ ---- ۱۴۰
النقطة الثانیة: إنّ النجاشی قد ذکر ابن الغضائری فی مواضع من کتابه ...: ص: ۳۱۵ ---- ۱۴۱
النقطة الثالثة: المعروف من تاریخ نُسخ هذا الکتاب هو ما قدّمنا نقله من عبارة المحقّق الطهرانی فی الذریعة ...، ص: ۳۱۶ ---- ۱۴۲
النقطة الرابعة: لم نعثر بحسب التتبّع المحدود غیر المستقصی علی ذکر لکتاب الرجال لابن الغضائری فی إجازات المتأخّرین ...، ص: ۳۱۷ ۱۴۲
الأمر التاسع: الفرق بین فهرست ورجال الشیخ ورجال النجاشی ... ص: ۳۱۸ ---- ۱۴۲
الأمر العاشر: ألفاظ الجرح والتعدیل وغیرها ... ص: ۳۲۱ ---- ۱۴۳
اشارة ---- ۱۴۳
فمنها: مولی ... ص: ۳۲۱ ---- ۱۴۴
غالٍ من أهل الإرتفاع والطیّارة ... ص: ۳۲۳ ---- ۱۴۴

ومنه الرمی بالتفویض ... ص: ۳۲۸ ---- ۱۴۶

ضعیف ... ص: ۳۳۰ ---- ۱۴۷

یُعرف ویُنکر ... ص: ۳۳۴ ---- ۱۴۹

المصادر ---- ۱۴۹

المحتویات ---- ۱۵۲

تعریف مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة ---- ۱۵۵

نهضت ترجمه
Translation Movement

بحوث فی مبانی علم رجال

اشارة

نام کتاب:بحوث فی مبانی علم رجال

نام مؤلف:السید صالح التبریزی

موضوع:الرجال

زبان:عربی

تعداد جلد:۱

تقدیم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِیمِ

الحمد للّهالذی ندب المؤمنین لینفر طائفة منهم لیتفقّهوا فی الدین من معدن مشکاة النبوّة والعصمة، ولینذروا بالروایة والفتوی قومهم والأجیال اللاحقة.

والصلاة والسلام علی سیّد المرسلین الذی ترحّم علی الذین یأتون بعده فیروون أحادیثه، وعلی آله الأوصیاء الذین رغّبوا فی المنازل علی قدر الروایة عنهم والدرایة لها.

وبعد.. فإنّ الواجب من التمسّک بسنّة النبیّ صلی الله علیه و آله وأوصیاءه المعصومین علیهم السلام فی استنباط الأحکام الشرعیّة یتوقّف علی تمحیص الطرق والأسانید للأحادیث عنهم صلوات اللّه علیهم، سواء فی أخبار الآحاد أو فی تقدیر التواتر والإستفاضة وما یلابس ذلک من مقدّمات ولوازم، وهذا ما یتکفّل به علم الرجال، وهو لا یتمّ الخوض فیه بمتانة ورصانة إلّابتنقیح المبانی والاسس العامّة للجرح والتعدیل، والتوثیق والتحسین، فإنّها مبادئ تصدیقیّة لبحث علم الرجال، وبلحاظ آخر بمثابة قواعد عامّة للبحث الرجالی، وهی تنطوی علی مقدّمات اصولیّة وفقهیّة، فی حین هی مسائل برزخیّة بین علمی الاصول والرجال،

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۰

وبمنزلة تطبیقات اصولیّة تحلیلیّة علی موادّ رجالیّة، وقد وفّق تعالی لبحثها مع مجموعة من الأفاضل فی السنین الماضیة، وقد قام السیّد الفاضل النحریر محمّد صالح ابن السیّد مهدی التبریزی أدام اللّه مثابرته العلمیّة ونشره لعلوم الدین بتقریر تلک البحوث وتقویمها ومتابعة المصادر بجدّ وجهد وافر، فشکر اللّه سعیه وأجزل توفیقه.

۱۱ ذی القعدة میلاد ثامن الأوصیاء

الثاوی بأرض طوس- ۱۴۲۰ ه. ق

محمّد السند

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۱

مقدمة

اشارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِیمِ

وبه نستعين، الحمد ربّ العالمين.

وصلّى اللَّه على رسوله وآله الطاهرين،

ولعنة اللَّه على أعدائهم أجمعين.

وبعد..

بداية علم الرجال ... ص: ۱۱

قد جرى الكلام فى أوّل واضع لعلم الرجال فى العهد الإسلامى، إلّاأنّ الصحيح أنّ مبتدأ هذا العلم هو من قوله تعالى: (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جاءَكُمْ فاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلى ما فَعَلْتُمْ نادِمِينَ) «۱»

، حيث إنّه دعوة لتمييز النبأ والخبر بين كون الناقل له فاسقاً أو عادلًا، وقد أكّد هذه الدعوة قول رسول اللَّه صلى الله عليه و آله: «أَيُّها النّاسُ، قَدْ كَثُرَتْ عَلَيَّ الْكَذّابَةُ فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النّارِ» «۲»

.بحوث فى مبانى علم رجال، ص: ۱۲

ثمّ تابع تأكيد هذه الدعوة أيضاً أمير المؤمنين عليه السلام فى ما رواه سليم بن قيس الهلالى، قال: قلت لأمير المؤمنين عليه السلام: إنّى سمعت من سلمان والمقداد وأبى ذرّ شيئاً من تفسير القرآن وأحاديث عن نبيّ اللَّه صلى الله عليه و آله غير ما فى أيدى النّاس، ثمّ سمعت منك تصديق ما سمعت منهم، ورأيت فى أيدى النّاس أشياء كثيرة من تفسير القرآن، ومن الأحاديث عن نبيّ اللَّه صلى الله عليه و آله أنتم تخالفونهم فيها، وتزعمون أنّ ذلك كلّه باطل، أفترى النّاس يكذبون على رسول اللَّه صلى الله عليه و آله متعمّدين، ويفسّرون القرآن بآرائهم؟ قال: فأقبل علىَّ فقال:

«قَدْ سَأَلْتَ فَافْهَمِ الْجَوابَ، إِنَّ فِى أَيْدِى النّاسِ حَقّاً وَباطِلًا، وَصِدقاً وَكِذْباً، وَناسِخاً وَمَنْسُوخاً، وَعامّاً وَخاصّاً، وَمُحْكَماً وَمُتَشابِهاً، وَحِفْظاً وَوَهْماً، وَقَدْ كُذِبَ عَلى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه و آله عَلى عَهْدِهِ حَتّى قامَ خَطِيباً، فَقالَ: أَيُّها النّاسُ، قَدْ كَثُرَتْ عَلَيَّ الْكَذّابَةُ فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النّارِ. ثُمّ كُذِبَ عَلَيْهِ مِنْ بَعْدِهِ. وَإِنَّما أَتاكُمُ الْحَدِيثُ مِنْ أَرْبَعَةٍ لَيْسَ لَهُمْ خامِسٌ:

رَجُلٌ مُنافِقٌ يُظْهِرُ الْايمانَ، مُتَصَنِّعٌ بِالْإِسْلامِ، لَايَتَأَثَّمُ وَلَا يَتَحَرَّجُ أَنْ يَكْذِبَ عَلى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه و آله مُتَعَمِّداً، فَلَوْ عَلِمَ النَّاسُ أَنَّهُ مُنافِقٌ كَذّابٌ، لَمْ يَقْبَلُوا مِنْهُ وَلَمْ يُصَدِّقُوهُ، وَلكِنَّهُمْ قالُوا: هذا قَدْ صَحِبَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه و آله وَرآهُ وَسَمِعَ مِنْهُ، وَأَخَذُوا عَنْهُ، وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ حالَهُ، وَقَدْ أَخْبَرَهُ اللَّهُ عَنِ الْمُنافِقِينَ بِما أَخْبَرَهُ، وَوَصَفَهُمْ بِما وَصَفَهُمْ فَقالَ عَزَّ وَجَلَّ: (وَ إِذا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسامُهُمْ وَ إِنْ يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ) «۱»

، ثُمَّ بَقُوا بَعْدَهُ فَتَقَرَّبُوا إِلى أَئِمَّةِ الضَّلالَةِ وَالدُّعاةِ إِلَى النّارِ بِالزُّورِ وَالْكَذِبِ وَالْبُهْتانِ، فَوَلَّوْهُمُ الْأَعْمالَ، وَحَمَلُوهُمْ عَلى رِقابِ النّاسِ، وَأَكَلُوا بِهِمُ الدُّنْيا، وَإِنّما النّاسُ مَعَ الْمُلُوكِ

بحوث فى مبانى علم رجال، ص: ۱۳

وَالدُّنْيا إِلَّا مَنْ عَصَمَ اللَّهُ فَهذا أَحد الْأَرْبَعَة.

وَرَجُلٌ سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه و آله شَيْئاً لَمْ يَحْمِلْهُ عَلى وَجْهِهِ وَوَهِمَ فِيهِ، وَلَمْ يَتَعَمَّدْ كِذْباً، فَهُوَ فِى يَدِهِ يَقُولُ بِهِ، وَيَعْمَلُ بِهِ، وَيَرْوِيهِ، وَلَوْ عَلِمَ هُوَ أَنَّهُ وَهْمٌ لَرَفَضَهُ.

وَرَجُلٌ ثالِثٌ سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه و آله شَيْئاً أَمَرَ بِهِ ثُمَّ نَهى عَنْهُ وَهُوَ لَايَعْلَمُ، أَوْ سَمِعَهُ يَنْهى عَنْ شَيْءٍ ثُمَّ أَمَرَ بِهِ وَهُوَ لَايَعْلَمُ، فَحَفِظَ مَنْسُوخَهُ وَلَمْ يَحْفَظِ النّاسِخَ، وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ لَرَفَضَهُ، وَلَوْ عَلِمَ الْمُسْلِمُونَ إِذْ سَمِعُوهُ مِنْهُ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ لَرَفَضُوهُ.

وَآخَرُ رابِعٌ لَمْ يَكْذِبْ عَلى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه و آله، مُبْغِضٌ لِلْكَذِبِ خَوْفاً مِنَ اللَّهِ وَتَعْظِيماً لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه و آله، لَمْ يَنْسَهُ، بَلْ حَفِظَ ما سَمِعَ عَلى وَجْهِهِ فَجاءَ بِهِ كَما سَمِعَ لَمْ يَزِدْ فِيهِ، وَلَمْ يُنْقِصْ مِنْهُ، وَعَلِمَ النّاسِخَ مِنَ الْمَنْسُوخِ، فَعَمِلَ بِالنّاسِخِ وَرَفَضَ

الْمَنْسُوخَ، فَإِنَّ أَمْرَ النَّبِیِّ صلی الله علیه و آله مَثَلُ الْقُرْآنِ ناسِخٌ وَمَنْسُوخٌ، [خاصٌّ وَعامٌ]، وَمُحْکَمٌ وَمُتَشابِهٌ، قَدْ یَکُونُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلی الله علیه و آله الْکَلامُ لَهُ وَجْهانِ کَلامٌ عامٌّ، وَکَلامٌ خاصٌّ مِثْلُ الْقُرْآنِ، وَقالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِی کِتابِهِ: (وَ ما آتاکُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَ ما نَهاکُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا) «۱»

فَیَشْتَبِهَ عَلی مَنْ لَمْ یَعْرِفْ وَلَمْ یَدْرِ ما عَنی اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ صلی الله علیه و آله، وَلَیْسَ کُلُّ أَصْحابِ رَسُولِ اللَّهِ صلی الله علیه و آله کَانَ یَسْأَلُهُ عَنْ الشَّیْءِ فَیَفْهَمُ، وَکانَ مِنْهُمْ مَنْ یَسْأَلُهُ، وَلَا یَسْتَفْهِمُهُ، حَتّی أَنْ کانُوا لَیُحِبُّونَ أَنْ یَجِیئَ الْأَعْرَابِیُّ، وَالطّارِی فَیَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صلی الله علیه و آله حَتّی یَسْمَعُوا.

وَقَدْ کُنْتُ أَدْخُلُ عَلی رَسُولِ اللَّهِ صلی الله علیه و آله کُلَّ یَوْمٍ دَخْلَةً وَکُلَّ لَیْلَةٍ دَخْلَةً فَیُخَلِّینِی فِیها أَدُورُ مَعَهُ حَیْثُ دارَ، وَقَدْ عَلِمَ أَصْحابُ رَسُولِ اللَّهِ صلی الله علیه و آله أَنَّهُ لَمْ یَصْنَعْ ذ لِکَ بِأَحَدٍ مِنَ النّاسِ غَیْرِی، فَرُبّما کانَ فِی بَیْتِی یَأْتِینِی رَسُولُ اللَّهِ صلی الله علیه و آله أَکْثَرَ ذ لِکَ. وَکُنْتُ إِذا دَخَلْتُ عَلَیْهِ بَعْضَ مَنازِلِهِ، أَخْلانِی، وَأَقامَ عَنِّی نِساءَهُ فَلَا یَبْقی عِنْدَهُ غَیْرِی، وَإِذا أَتانِی لِلْخَلْوَةِ

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۴

مَعِی فِی مَنْزِلِی لَمْ تَقُمْ عَنِّی فاطِمَةُ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ بَنِیَّ.

وَکُنْتُ إِذا سَأَلْتُهُ أَجابَنِی وَإِذا سَکَتُّ عَنْهُ، وَفَنِیَتْ مَسائِلِی إِبْتَدَأَنِی.

فَمَا نَزَلَتْ عَلی رَسُولِ اللَّهِ صلی الله علیه و آله آیَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا أَقْرَأَنِیها وَأَمْلاها عَلَیَّ فَکَتَبْتُها بِخَطِّی، وَعَلَّمَنِی تَأْوِیلَها وَتَفْسِیرَها، وَناسِخَها وَمَنْسُوخَها، وَمُحْکَمَها وَمُتَشابِهَها، وَخاصَّها وَعامَّها، وَدَعا اللَّهَ أَنْ یُعْطِیَنِی فَهْمَها وَحِفْظَها فَما نَسِیتُ آیَةً مِنْ کِتابِ اللَّهِ، وَلَا عِلْماً أَمْلاهُ عَلَیَّ وَکَتَبْتُهُ مُنْذُ دَعا اللَّهَ لِی بِما دَعا.

وَما تَرَکَ شَیْئاً عَلَّمَهُ اللَّهُ مِنْ حَلالٍ وَلَا حَرامٍ، وَلَا أَمْرٍ وَلَا نَهْیٍ کانَ أَوْ یَکُونُ، وَلَا کِتابٍ مُنْزَلٍ عَلی أَحَدٍ قَبْلَهُ مِنْ طاعَةٍ أَوْ مَعْصِیَةٍ، إِلَّا عَلَّمَنِیهِ وَحَفِظْتُهُ، فَلَمْ أَنْسَ حَرْفاً واحِداً.

ثُمَّ وَضَعَ یَدَهُ عَلی صَدْرِی وَدَعا اللَّهَ أَنْ یَمْلَأَ قَلْبِی عِلْماً وَفَهْماً وَحُکْماً وَنُوراً فَقُلْتُ:

یا نَبِیَّ اللَّهِ، بِأَبِی أَنْتَ وَامِّی مُنْذُ دَعَوْتَ اللَّهَ لِی بِما دَعَوْتَ لَمْ أَنْسَ شَیْئاً، وَلَمْ یَفُتْنِی شَیْءٌ لَمْ أَکْتُبْهُ أَفَتَتَخَوَّفُ عَلَیَّ النِّسْیانَ فِیما بَعْدُ؟ فَقالَ: لَالَسْتُ أَتَخَوَّفُ عَلَیْکَ النِّسْیانَ وَالْجَهْلَ» «۱»

.فإنّ فی کلامه علیه السلام بیان لُاصول علم الدرایة وعلم الحدیث، من أحوال الخبر وکیفیّات النقل، مضافاً إلی أحوال الراوی الناقل من ناحیة الصفات العملیّة والعلمیّة

تعریف علم الرجال ... ص: ۱۴

وقد عُرّف بتعاریف عدیدة متقاربة، محصّلها: إنّه العلم الباحث عن رواة الأخبار، وتشخیصهم ذاتاً وصفةً، وتوفّرهم علی شرائط القبول، وهذا بخلاف

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۵

علم الدرایة الباحث عن أحوال الحدیث متناً وسنداً، وکیفیّة تحمّله وآدابه، وأمّا التعرّض لسند الحدیث فیه فهو بما هو من أحوال الخبر وصفة له، أی أنّ البحث فی مجموع السند، وأنّه علی أیدرجة، وبالتالی فلا یبحث فیه عن أحوال أفراد السند بأشخاصهم وأعیانهم، وإنّما البحث فیه من قبیل الکبری، بینما الصغری یتکفّلها علم الرجال.

وبذلک یتّضح موضوع علم الرجال، ویتّضح امتیازه عن موضوع علم الدرایة، وکذلک تتّضح الفائدة منه، مضافاً إلی ما سیأتی فی المدخل من بیان وجه الحاجة لعلم الرجال، إلّاأنّنا نضیف فی المقام فوائد اخری:

منها زیادة البصیرة فی المسائل الإعتقادیّة؛ وذلک لانطواء البحث الرجالی علی دراسة الفرق المنحرفة والمستقیمة، وهذا یعطی للباحث

إلماماً بموارد الإنحراف وكيفيّة نشوءه، والإطّلاع على المذاهب الإعتقاديّة المختلفة، كما تجد ذلك فی ترجمة أمثال: محمّد بن أبی زينب، ويونس بن ظبيان، والمغيرة بن سعيد، وبنان.

كما أنّه يوقف المتتبّع فی الأبحاث الرجاليّة علی مذاق الشرع فی كثير من الامور باطّلاعه علی سيرتهم عليهم السلام مع مختلف أصناف الرواة؛ إذ تعاملهم معهم تجسيد عملی لرأی الشارع المقدّس تجاه أدقّ المسائل الحالكة المعضلة فی أبواب كثيرة.

وبعبارة اخری: إنّ البحث الرجالی تدقيق عميق فی سيرة الأئمّة العمليّة واتّجاههم فی قبال الإعتقادات الموجودة فی زمانهم؛ وبكلمة: أنّ البحث الرجالی فی المفردات بمثابة الفتوی فی الأحكام الإعتقاديّة المنطبقة علی تلك المفردة، وعليه فالباحث الرجالی لا غنی له عن الاعتماد علی مذهب كلامی فی الجرح

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۶

أو التعديل للمفردة الرجاليّة.

ومنها الإطّلاع علی مسائل إعتقاديّة إنفرد علم الرجال بتحريرها، حيث إنّ هناك من المسائل الإعتقاديّة التی لم تُحرّر فی علم الكلام، ولا فی الفقه، يجدها الباحث محرّرة إستطراداً فی علم الرجال، ومثال علی ذلك مسألة ما لو كان أحد الرواة لا يعلم بجميع الأئمّة عليهم السلام، بل إلی الإمام المعاصر له، فهل مثل هذا يُدرج فی الإماميّة أم لا؟ وقد ذهب مشهور الرجاليّين إلی الحكم بإماميّته، وممّن عنون هذه المسألة السيّد بحرالعلوم فی رجاله.

ومثال آخر: الحدّ الفاصل بين الضروريّات وغيرها من المسائل الإعتقاديّة، وفی تفاصيل المعارف، واختلاف طبيعة المسائل الإعتقاديّة، وقد أشار المحقّق البحرانی الشيخ سليمان الماحوزی- فی المعراج فی ترجمة أحمد بن نوح السيرافی- إلی ذلك، وأنّه لم ينقّح ذلك إلّافی علم الرجال، حتّی إنّه اضطرّ إلی الخوض فی ذلك بشكل معمّق مستشهداً بسيرة الأئمّة عليهم السلام مع أصحابهم فی ذلك، وكذلك أشار المولی الوحيد البهبهانی إلی ذلك فی تعليقته فی ترجمة جعفر بن عيسی، أنّه يظهر من تلك الترجمة، وترجمة مثل يونس بن عبدالرحمن، وزرارة، والمفضّل بن عمر، وغيرهم من أصحاب الأئمّة عليهم السلام، كثير من المباحث، وكذا التعرّف علی جذور الضرورات الدينيّة فی التاريخ ونشوء البحوث العقائديّة.

ومثل ما ذكره الرجاليّون من كيفيّة الجمع بين الأخبار النافية لجملة من مقامات وشؤون الأئمّة عليهم السلام وبين المثبتة، وأنّ مرجع ذلك إلی قابليّة الراوی، ومستواه العلمی، وقدرة تحمّله الذهنی.

ومثل مقارنة المسألة العقائديّة فی هذا اليوم ما كانت عليه فی العصور الاولی،

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۷

ومثل مسألة حكم من أنكر نيابة النوّاب الأربعة، أی النيابة الخاصّة.

منها الإطّلاع علی مسائل فرعيّة وفقهيّة إنفرد علم الرجال بتحريرها والتركيز عليها، وذلك بسبب ما يوفّره للمتتبّع من الإطّلاع علی سِير العديد من أصحاب الأئمّة فی أبواب الفقه المختلفة.

بل إنّ البحث الرجالی يُشرف علی العديد من الضرورات ومسلّمات المذهب، والتی كانت من معالم الطائفة يَعرِفهم بها القاضی والدانی، وذلك نظير الرجعة- فإنّها وإن كانت مثالًا للمسائل الإعتقاديّة وقد وردت بها الروايات المتواترة- حيث يشاهد الباحث فی العديد من تراجم متكلّمی الطائفة من أصحاب الأئمّة وسجالاتهم مع وجوه العامّة أنّ القول بالرجعة هو من المتسالم عليه عند مذهب أهل البيت عليهم السلام، وأنّهم كانوا يُعرفون به، وأنّ النقاش فی الأندية العلميّة بين الفريقين كان محتدماً حوله «۱»

.وبعبارة موجزة: إنّ التراث الرجالی ثروة زاخرة بالتراث الدينی المتجسّد فی السيرة العمليّة للمفردات الرجاليّة ولأصحاب الأئمّة، وموقف الأئمّة عليهم السلام تجاه تلك الظواهر المنتشرة، ولا يخفی علی الباحث الفقهی مدی أهمّية سيرة أصحاب الأئمّة فی استكشاف الأحكام الفقهيّة.

کما أنّ موقف الأئمّة العملی خیر شاهد ودلیل علی تفسیر فقه طوائف الروایات الواردة فی ظهور معیّن، فإنّ ذلک الموقف یکون قرینة علی المراد

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۸

الجدّی من ذلک، وعلی تحکیم طائفة من الروایات علی طوائف اخری، کما هو الحال فی طوائف الروایات الواردة فی شرطیّة الإیمان فی الإسلام، أو أنّ الشهادتین یُحقن الدم ویحرم المال وتحلّ المناکح والذبیحة، وکذا فی تحدید درجة النُّصب وأنّه المجاهر بعداوتهم هو الذی یترتّب علیه الآثار من النجاسة والکفر وغیرها، دون بقیّة درجات النُّصب، وکذلک تحدید الغلوّ الموجب للکفر وأحکامه، وکذلک تحدید التقصیر فی المعرفة، أو أدنی درجات المعرفة به تعالی وبرسوله صلی الله علیه و آله وبهم علیهم السلام، التی یکون ما دونها تقصیر.

فهذا الشیخ الطوسی فی العدّة- مثلًا- تراه یستشهد فی تفسیر فقه الآیات والروایات الواردة فی حجّیة الخبر وأقسامه بعمل الطائفة فی عدّة من أقسام الخبر فی کتبهم الرجالیّة والفهارس والحدیث، ویستخلص منه التسالم العملی علی ذلک إلی زمن الأئمّة علیهم السلام، ولقد شدّد عدّة من أساطین الفقه علی لزوم إحراز سیرة الأصحاب ودیدنهم فی الأبواب الفقهیّة المختلفة کشرط فی الوصول إلی الفقه السلیم لمدلول طوائف الروایات الصادرة عنهم علیهم السلام، وأنّ الظهور للروایات المجرّد عن سیرة أصحابهم لا یشکّل عناصر الدلالة بتمامها لاستکشاف المراد الجدّی.

ومن البیّن الواضح أنّ الإطّلاع علی تلک السیر لا یتمّ إلّابتوسّط علمی الرجال والحدیث، لأنّه تاریخ قطعی للمسیر الفقهی لدی الطائفة الإمامیّة فی عصر الأئمّة علیهم السلام، والحال کذلک فی أبواب المعارف والروایات فیها. فلاحظ- مثلًا- ما ذکره الوحید البهبهانی فی فوائده فی شرح اصطلاح الواقفیّة، من بیان منشأ الشبهة التی حصلت لهم من ألفاظ الروایات ک (صاحب الأمر)، ولفظ (القائم من آل محمّد) و (القائم بالأمر)، مستشهداً بما ورد فی ترجمة عنبسة،

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۹

وأبی جریر القمّی، وإبراهیم بن موسی بن جعفر، وغیرهما، وکذا کلامه فی الناووسیّة، وکذا کلام غیره من الرجالیّین.

منها معرفة درجات الضعف والقوّة فی طریق الخبر، فإنّه مؤثّر جدّاً فی جبر أو کسر الخبر بالشهرة العملیّة أو الفتوائیّة علی القول بهما، فإنّ مجرّد عدم الصحّة لا یطّلع الباحث علی درجة الضعف کی یعرف حصول الجبر من عدمه، وکذا الصحّة من دون معرفة علم الرجال لا یطلع الدرجة القابلة للکسر، ومن ذلک یتّضح توقّف معرفة التواتر والمستفیض بالدقّة علی معرفة علم الرجال، فإنّه تراکم الإحتمالات کیفاً وتعدّد الکمّ إنّما یقف علیه الباحث بهذا العلم، وإلّا کیف یتعرّف علی بُعد وجود الدواعی للتواطئ علی الکذب. وکذا تتّضح درجات وأقسام التواتر والمستفیض.

منها معرفة صحّة النُّسخ والمتون، فإنّ کلّیاتها وإن کان بحثها مختصّ بعلم الدرایة، أو صغریاتها بعلم الحدیث، إلّاأنّ الجانب المهمّ من صغریاتها یتوقّف علی معرفة کتب الفهارس والمشیخة، وکیفیّة وصول النُّسخ، وطُرق الإجازات، ونحو ذلک، وهذه الفائدة یعرف خطورتها الممارس لعملیّة الإستنباط فی الأبواب الفقهیّة أو الإعتقادیّة.

منها حصول الإحاطة التامّة بمجموع التراث الحدیثی الروائی، والإبتعاد عن الغفلة عن مظانّ المدارک، فإنّه من أوّلیّات اصول الفحص والبحث عن الدلیل الشرعی، ویتمّ الإطّلاع بتوسّط ما یذکر من اصول وکتب للمترجم له فی المفردات الرجالیّة.

منها الإطّلاع علی اختلاف أقوال القدماء وتعدّدها من الرواة وأصحابها الأئمّة علیهم السلام فی مختلف المسائل، سواء الفقهیّة أو اصول الفقه، أو الکلام،

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۰

أو الرجال، وغیرها من مسائل العلوم الدینیّة، فإنّ کثیراً منهم لم تکن له کتب مؤلّفة فی تلک العلوم، أو کانت ولم تصل إلینا، فلا یتمّ

تحقیق الأقوال فی تلک المسائل أو وجوه الإستدلال المذکورة لها إلّابضمیمة ما یحصّله البحث فی المفردات الرجالیّة.

منها إنّ هناک عدّة فوائد یقدّمها علم الرجال لعلوم اخری، کعلم التاریخ لتحقیق الوقائع والأحداث العامّة بدقّة، وبتحدید أدوار المفردات الرجالیّة فیها، وانطباع ما یذکر فیها علی تحلیل تلک الوقائع، وکعلم الأخلاق والسیر والسلوک لتهذیب النفس، فإنّ نماذج المفردات الرجالیّة عبرة لأنماط التجارب التی تمرّ بها البشریّة فی مسیرها العلمی أو العملی، وکیفیّة صعود بعض وتسافل آخرین، وتبدیل بعض ثالث من حال إلی آخر، وکعلم الکلام والفقه، وقد مرّ بیانه، وکعلم الحدیث والدرایة وقد تبیّن ممّا سبق، وکذا بقیّة العلوم الدینیّة وقد مرّت الإشارة إلی ذلک

امتیازات الکتاب ... ص: ۲۰

اشارة

وقد تضمّن هذا الکتاب مضافاً إلی منهجة الأبواب المقرّرة فی الفوائد الرجالیّة عدّة فوائد اخری:

الاولی ...: ص: ۲۰

بیان القیمة العلمیّة للأحادیث الضعیفة والآثار الشرعیّة الاخری المترتّبة علیها.

الثانیة ...: ص: ۲۰

الکشف عن مراد القدماء فی تعبیرهم بتخریج أحادیث الکتاب عن الثقات، کما فی کتاب الکافی والفقیه والتهذیبین وکامل الزیارات، وغیرها.

الثالثة ...: ص: ۲۰

أنّ تقسیم الحدیث لدی القدماء عبارة عن أربعة تقاسیم، وکلّ منها

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۱

یشتمل علی عدّة أقسام، ومن ثمّ قد بنوا علی درجات عدیدة فی الحجّیة ودرجات عدیدة فی الضعف، کما بنوا علی تحیّث الحجیّة فی الحدیث وتحیّث الضعف فیه، فالإعتبار للحدیث لیس بقول مطلق دائماً، وهکذا الحال فی الضعف.

الرابعة ...: ص: ۲۱

بیان إنفتاح باب العلم فی علم الرجال، وأنّ المبنی العمدة لدی الرجالیّین فی هذا العلم هو علی تراکم القرائن والإحتمالات إلی حدّ الإطمئنان، وبیان مدی خطورة الفوائد المترتّبة علیه فی کافّة الأبحاث الرجالیّة، عرض التحلیل الصناعی الدقیق للمبانی الاخری فی علم الرجال.

الخامسة ...: ص: ۲۱

بیان إدراج الخبر الحسن والقوی فی دائرة الخبر الحجّة المعتبر، مع بیان حقیقة أصالة العدالة المنسوبة إلی المتقدّمین.

السادسة ...: ص: ۲۱

تفسیر أمارات التوثیق، من قبیل قاعدة الإجماع، ولا یروی إلّا عن ثقة، وغیرها، علی مبنیی الإطمئنان- تراکم الإحتمالات- وحُسن الظاهر.

السابعة ...: ص: ۲۱

إستعراض أربعة عشر منهج للرجالیّین فی البحث الرجالی.

الثامنة ...: ص: ۲۱

بیان ضوابط تصحیح الکتب والنُّسخ الحدیثیّة وإعتبارها.

التاسعة ...: ص: ۲۱

توثیق عدّة من مصادر الکتب الروائیّة بوجوه وطرق عدیدة.

ثمّ إنّ هذا الکتاب قد جاء تحریراً وتقریراً للدورة التی ألقاها الشیخ الاستاذ فی شهری جمادی ورجب من سنة ۱۴۱۳ ه.

والحمد للّه أوّلًا وآخراً

محمّد صالح التبریزی

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۳

المدخل:

الحاجة لعلم الرجال ... ص: ۲۳

اشارة

فی بیان وجه الحاجة لعلم الرجال أو فقل بیان الضرورة الملزمة لمراجعته مضافاً إلی ما یذکر من فوائد عدیدة تنجم من الإضطلاع به، یتمّ ببیان عدّة مقدّمات ملخّصها:

إنّ المتدیّن بالشرع له علم اجمالی بتکالیف وأحکام شرعیّة لا بدّ أن یتوصّل إلی معرفتها وذلک لامتثالها، أو لأجل حفظ الدین عن الإندراس، أو لأجل تعلیمها للآخرین، أو إقامتها فی الناس والمجتمع، وتلک المعرفة لا تستتمّ بصورة شاملة إلّاعبر الأخبار الظنّیة، والمقدار الحجّة من تلک الأخبار هو حصّة خاصّة منها، سواء بنینا فی إعتبار خبر الواحد علی الدلیل الخاصّ أو علی الإنسداد، علی القول بالکشف فیه، بل والحکومة کما سیتّضح، وإحراز الصغری لتلک الحصّة لا یتمّ إلّابواسطة علم الرجال، وهذا الدلیل یضاهی فی الصیاغة دلیل الإنسداد ومؤلّف من مقدّماته بعینها، غایة الأمر انّه تضاف إلیه مقدّمة أخری مبیّنة لکون صغری الظن لا تحرز إلّابعلم الرجال، وفی الحقیقة انّ هذا الدلیل صیاغة لدلیل الإنسداد علی العلم الإجمالی بالطرق، فی قبال صیاغته علی العلم الإجمالی

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۴

بالأحکام الواقعیّة، فکما أنّ دلیل الإنسداد قد یکون کبیراً بلحاظ أبواب کلّ الشریعة وبلحاظ الطرق لتلک الأحکام صدوراً ودلالة وجهة أو إمتثالًا قد یکون صغیراً بلحاظ باب معیّن أو بلحاظ موضوع فی باب معیّن، کما قیل فی‌الأنساب والأوقاف ونحوهما، فکذلک الحال فی صیاغة هذا الدلیل لبیان ضرورة علم الرجال.

وتفصیل ذلک یتمّ ببیان مقدّمات ...: ص: ۲۴

المقدّمة الأُولی: العلم الإجمالی بوجود أحکام یجب معرفتها ...، ص: ۲۴

إمّا للإمتثال أو للحفظ عن الإندراس أو لتعلیمها للآخرین أو لإقامتها بین المکلّفین.

المقدمة الثانیة: انّ معرفة تلک الأحکام لا یفی بها مجموع ما یستفاد من ظاهر الکتاب ... ص: ۲۴

و حکم العقل والأخبار المستفیضة منها والمتواترة، وهکذا المسلّمات الضروریة بین المتشرّعة، فإنّ مجموع ذلک لا یتولّد منه إلّامعرفة الأحکام الضروریة وما یلیها لا مطلق التفاصیل، فإنّ آیات الأحکام وإن رَبَتْ علی الخمسمائة آیة إلّاإنّ ما یستفاد منها لیس إلّاأمّهات قواعد الأبواب، وباطن الکتاب وإن اشتمل علی تبیان کلّ شیء من الفروع والمعارف الإعتقادیّة کما فی قوله تعالی (وَ نَزَّلْنا عَلَیْکَ الْکِتابَ تِبْیاناً لِکُلِّ شَیْءٍ) «۱»

. إلّاأنّ الوصول إلی ذلک بحکم الوجدان لا یمکن إلّابحبل العترة الطاهرة.

وأما حکم العقل فهو فی دائرة الأحکام الکلّیة الفوقانیّة جداً «۲»

، کأحکام

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۵

العقل العملی کالتحسین والتقبیح، وأمّا مدارج الأفعال النازلة فهو لا یصل إلی جهات حسنها وقبحها، ومن ثمّ احتاج إلی هدایة الوحی، وکأحکام العقل النظری فی الملازمات العقلیة غیر المستقلة الخمسة فقط، وإن ضممنا إلی ذلک أخیراً فی علم الأصول حکم العقل النظری المستقلّ فی إستکشاف الحکم الشرعی «۱»

إلّاأنّ دائرته هی أیضاً فی الکلیات الفوقانیّة الأولی، وکذا الحال فی حصیلة الضرورات المسلّمة بین المتشرّعة.

وبعبارة موجزة: إنّ المتصفّح لدورة إستدلالیّة فی الفقه یری أنّ القسم الأوفر منه یعتمد فی إثباته علی الأخبار، بل لو سلّمنا دعوی وجود الإستفاضة فی أکثر المسائل فإنّ صغری الإستفاضة الروائیة لا یتمّ التوصّل إلیها إلّابعلم الرجال أیضاً، حیث انّ به یُتعرّف علی الدرجة الإحتمالیّة المتراکمة المتصاعدة من تکثّر الطرق، إذ لکلّ طریق درجة إحتمالیة فی الصدور، والمطابقة للواقع یتمّ تحدیدها بمعرفة درجة وثاقة أو ضعف سلسلة السند ومعرفة تعدّد الطرق من إشتراکها.

وبذلک یتّضح إنّ هاتین المقدّمتین لا ینحصر صیاغتهما علی الحاجة لعلم الرجال فی احکام الفروع، بل تصاغ أیضاً بلحاظ الأحکام الإعتقادیّة والمعارف الدینیّة، سواء بنینا علی حجّیة الظن فی الجملة فیها فی تفاصیل المعارف لا أساسیاتها، فیکون الحال فی تلک الدائرة هو الحال فی الفروع، أو لم نبنِ علی حجیتها وخصّصنا الحجیة بالمتواتر والمتاخم له فی باب الإعتقادات مطلقاً، فإنّ صغری المتواتر ونحوه أیضاً لا یتوصّل إلی معرفتها إلّابعلم الرجال، لما بیّناه آنفاً من أنّ الدرجة الإحتمالیّة للخبر لا تُحدّد إلّابه.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۶

المقدمة الثالثة: إنّ المقدار الثابت إعتباره من حجّیة الخبر بالدلیل الخاصّ انّما هو خبر الثقة أو الموثوق بصدوره دون مطلق الخبر ...، ص: ۲۶

ولو بنینا علی عدم تمامیة الدلیل الخاصّ بل الإستناد فی الحجّیة علی الإنسداد، فإنّ دلیله بناءاً علی الکشف منتج لحجیة حصّة خاصّة من الظن تقارب دائرة خبر الثقة.

وأمّا علی القول بالحکومة فی دلیل الإنسداد أی حکم العقل بالإکتفاء الظنی فی فراغ الذمّة فهو أیضاً یُحدّد درجة الإمتثال الظنی بموارد خبر الثقة تقریباً، وتحدید صغری الثقة من غیره یتکفّلها علم الرجال.

هذا فضلًا عن موارد التعارض فی الأخبار المنتشرة فی کلّ أبواب الفقه حیث یکون معالجتها أو تحدید الحجّة بالترجیح فی صفات الراوی الممتاز بها عن الراویالآخر، وتلک الصفات الزائدة علیالوثاقة لا یتمّ إحرازها إلّابعلم الرجال.

المقدمة الرابعة: وهاهنا دعویان ...: ص: ۲۶

اشارة

إنّ ما بأیدینا من الأخبار الواصلة فی الکتب الأربعة وغیرها من کتب الحدیث لیس کما یدّعیه أصحابنا الأخباریون من إعتبار کلّ طُرقها، إذ فی الطرق ما هو واجد لشرائط الحجّیة وما هو لیس کذلک، ولتمیّز الواجد عن غیره لا بدّ أن یتوسّل بعلم الرجال، کما انّ دعوی المحقّق الهمدانی والمحقّق العراقی من التوصّل فی إحراز صغری الخبر الموثوق به بتوسّط الشهرة بأقسامها، فهی غیر تامّة أیضاً.

بیان عدم تمامیّة الدعویین ... ص: ۲۶

نتعرض أوّلًا للدعوی الأخیرة منهما حیث أورد علیها:

أوّلًا: منع حجّیة الشهرة بأقسامها کسراً وجبراً.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۷

أقول: فی هذا الإیراد نظر، حیث أنّ مراد القائلین بکاسریّة الشهرة أو جابریّتها لیست حجّیة الشهرة المستقلّة ولا حجّیتها کبرویاً، بل مرادهم تحقیق الشهرة لصغری الخبر الموثوق به أیصغری لحجّیة أخری، هذا فی الجبر. أو ممانعتها لتحقّق تلک الصغری فی صورة الکسر، وقد وقعت الغفلة عن ذلک عند کثیر من متأخّری هذا العصر، وقد حرّرناها مفصّلًا فی علم الأصول وانّها من باب تراکم الإحتمالات وتزایدها تکویناً أو تضائلها، نعم شهرة الطبقات المتأخّرة لا تاثیر لها کبرویاً ولا صغرویاً فی الجبر والکسر، لأنّها فی الغالب مبتیّة علی نکات إجتهادیّة حدسیّة فلابدّ أن ینظر إلی تلک النکتة نفسها.

ثانیاً: منع تحقّق الشهرة فی کلّ موارد الروایات، وهذا بیّن للمتصفّح لأبواب الفقه، حیث إنّ کثیراً من المسائل تکثّر الأقوال فیها من دون وجود شهرة لأحدها، أو لا شهرة عملیة أو روائیة فیها لقلّة النصوص، کما أنّ بعض المسائل غیر معنونة عند جمیع القدماء، بل عند بعضهم فقط بنحو لا یکوّن الشهرة عندهم، کما أنّ کثیراً من الفروع المنصوص علیها لم یعنونها القدماء، بل عنونها من تأخّر عنهم مع کون النصوص فی تلک المسائل محدودة بطریق واحد أو طریقین، کما أنّ هناک نمط آخر من المسائل وقع الشجار فیها بین المحدّثین والمتقدّمین، واختلافهم فی تضعیف الطرق حیث انّ بعضهم یصحّح بعض الطرق دون الطرق الاخری، وتری جماعة منهم یعکس الأمر تماماً، کما أنّ هناک نمط رابع من المسائل وهی التی یمکن تخریج الحکم فیها علی مقتضی فذلکات صناعیة، بحیث لا یحرز إستنادهم الی النصّ الخاصّ الوارد فی تلک المسألة، وغیر ذلک من أنماط وطبیعة الإستدلال فی أبواب الفقه، مما یجدها المتتبّع ممّا لا یکمن تحصیل الشهرة بأقسامها فیها.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۸

ثالثاً: إنّه من البیّن وجود التعارض الروائی فی أکثر الأبواب الفقهیة، وعلاج ذلک بالترجیح فیها بصفات الراوی لا یمکن إلّابعد معرفة

علم الرجال كما لا يخفى، بل إنّ الترجيح فى جهة الصدور أو المضمون يعتمد كثيراً مّا على علم الرجال أيضاً، ولا يكفى فيه الفقه المقارن والرجوع إلى الكتب الفقهية من أبناء العامّة، حيث إنّ تحديد الجوّ العلمى والرأى السائد للوسط العلمى للمخالفين حين صدور الرواية لا يتحدّد بالدقّة إلّابعد التعرّف على حياة الرواة العلمية، وكذا التعرّف على مذاهب الفرق الشيعية الاخرى كالفطحيّة والواقفيّة والناووسيّة، أو معرفة مدى تأثّر الراوى أو انتمائه لهم، كلّ ذلك لا يتمّ إلّابعد مراجعة علم الرجال، كما إنّ تحديد درجات أجوبتهم عليهم السلام بلحاظ إختلاف مستويات الرواة تقبّلًا أو اهتماماً أو تضلّعاً، بل قد قال عدّة من المحقّقين إنّ معرفة نوع درجة المخاطب مؤثّرة فى دلالة وظهور الجواب. ومن ذلك يتبيّن أنّ لعلم الرجال فائدة غير هيّنة فى باب الدلالة وجهة الصدور، وإن لم يُنبِّه على ذلك مَن تعرّض لبيان ضرورة علم الرجال، ولا سيما فى باب روايات المعارف الإعتقاديّة.

رابعاً: إنّه قد تقدّم فى معرفة الخبر المتواتر والمستفيض انّه لا يكفى فيه مجرّد الإلمام والإحاطة بالمصادر الروائية، بل لا بدّ أن ينضمّ إليه الإطّلاع على أحوال الرجال، ليتمّ التحديد الدقيق لدرجات الضعف والوثاقة فى الطرق ومفردات الأسانيد ولتمييز الطرق بعضها عن البعض الآخر.

وبكلمة موجزة إنّ علم الرجال حافظ وصائن للتراث الروائى والسنّة عن الضياع والتلاعب والحذف، وهذه الفائدة من أعظم فوائد علم الرجال وإن لم يصرّح بها فى التعاريف المذكورة لعلم الرجال.

بحوث فى مبانى علم رجال، ص: ۲۹

فمن باب المثال إنّ إنتساب الكتب الروائية ونُسخها إلى أصحابها المتقدّمين، وهو ما يُعنون بمعرفة أحوال الكتب، كالذى قام به المحقّقان الجليلان الميرزا النورى فى خاتمة المستدرك والآغا بزرگ فى الذريعة وغيرهم، إنّما يتحرّر ويتنقح بالإضطلاع فى أحوال الرجال وكتب الفهارس.

الجواب على دعوى قطعيّة أو صحّة جميع ما فى الكتب الأربعة ... ص: ۲۹

وأمّا الدعوى الاخرى من قطعية أو صحّة صدور جميع ما فى الكتب الأربعة والتى ذهب إليها أصحابنا الأخباريّون، فمضافاً إلى ما ذكرناه على ردّ الدعوى المتقدّمة فإنّه يرد عليها:

أوّلًا: إنّ كثيراً من المسائل الفقهية قد اعتمد فيها على نصوص من غير الكتب الأربعة كقرب الاسناد وكتاب على بن جعفر وتفسير القمى وغيرها من المصادر الروائية المعروفة، وعليه فلا يستغنى عن علم الرجال بهذه الدعوى.

ثانياً: إنّ كثيراً من الموارد الطرق فى الكتب الأربعة ناقش فيها المحمّدون الثلاثة قدس سرهم أنفسهم، حيث ضعّفوا العديد من الطرق، فترى الصدوق مثلًا يضعّف روايات سماعة لأنّه واقفى «۱»

، وقوّاه فى موضع آخر يصف رواية عبدالعظيم الحسنى التى تفرّد بها بالغرابة «۲»

، بل قد يُرى منهم طرح بعض الروايات ممّا هى صحيحة السند، كما صنع الشيخ الطوسى فى التهذيب «۳»

فى روايات عدم نقصان شهر رمضان عن ثلاثين يوماً، حيث قد ذكر رواية صحيحة السند إستخرجها من

بحوث فى مبانى علم رجال، ص: ۳۰

كتاب محمّد بن أبى عمير عن حذيفة بن منصور، حيث قال: «وهذا الخبر لا يصحّ العمل به من وجوه: أحدها إنّ متن هذا الحديث لا يوجد فى شىء من الأصول المصنّفة وإنّما هو موجود فى الشواذّ من الأخبار، ومنها أنّ كتاب حذيفة بن منصور رحمه الله عرىّ منه، والكتاب معروف مشهور، ولو كان هذا الحديث صحيحاً عنه لضمّنه كتابه» «۱»

انتهى.

فترى الشيخ يضعّف سند الحديث بقرينة خلوّ كتاب حذيفة مع أنّ السند من الصحيح الأعلائى، ومع أنّ الصدوق إلتزم بمضمون هذه الرواية ونظائرها من عدم نقصان شهر رمضان فى ثلاثين يوماً، وادّعى فيه أنّه من مسلّمات المذهب، وقال:

بأنّ الذى لا يلتزم به نتكلّم معه بالتقيّة لأنّ ذلك شيء ثابت.

وترى الصدوق رحمه الله فى باب (الوصى يمنع ماله الوارث بعد البلوغ) يروى رواية عن الكلينى رحمه الله ثمّ يعقّبها بقوله: «قال مصنّف هذا الكتاب رحمه الله ما وجدت هذا الحديث إلّافى كتاب محمّد بن يعقوب وما رويته إلّامن طريقه، حدّثنى به غير واحد منهم محمّد بن محمّد بن عصام الكلينى رضى الله عنه عن محمّد بن يعقوب» «۲»

، فترى الصدوق رحمه الله مع كون الحديث مشتملًا على الإرسال ومع عدم تعلّقه بحكم فقهى، بل هو متعرّض إلى إثم الوصى فى ما لو زنى الوارث، ينبّه على تفرّد الكلينى بهذا الحديث، أى يريد أن يبيّن عدم إعتقاده بقطعيّة صدوره، فهو لا يعتقد بقطعية أو صحّة كلّ ما فى كتاب الكلينى، كما أنّه يستفاد من ذلك إنّه ليس كلّ ما يودعه الصدوق رحمه الله فى كتاب الفقيه يبنى على قطعية أو صحّة صدوره.

ومن أمثال هذين الموردين يجد المتتبّع الكثير من الموارد فى التهذيبين

بحوث فى مبانى علم رجال، ص: ۳۱

والفقيه، وهكذا ترى الكلينى رحمه الله فى باب الطلاق للعدّة يروى رواية مسندة عن عبداللّه بن بكير عن أبى عبداللّه عليه السلام إلّاأنّه يطرحها معلّلًا ذلك بأنّ مضمون هذه الرواية هو رأى ابن بكير وهو رأى الفطحيّة من جماعته لا روايته عنه عليه السلام مع أنّ ابن بكير من أصحاب الإجماع الذين أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم.

وكذا قال فى الفقيه «۱»

: «وفى كتاب محمّد بن يعقوب الكلينى «۲»

عن أحمد بن محمّد، قال: ولست أفتى بهذا الحديث، بل بما عندى بخطّ الحسن بن على عليه السلام- العسكرى- ولو صحّ الخبران جميعاً لكان الواجب الأخذ بقول الأخير كما أمر به الصادق عليه السلام».

وقال الشيخ فى التهذيب بعد ذكر الخبرين- خبر الكلينى والصدوق المتقدّمين- قال: «وانّما عمل على الخبر الأوّل ظناً منه إنّهما متنافيين وليس الأمر على ما ظنّ» «۳»

.وقال فى الفقيه فى (كفارة من جامع فى شهر رمضان) قال: «لم أجد ذلك فى شيء من الأصول وإنّما إنفرد بروايته على بن ابراهيم»، ويشير إلى رواية الكلينى عنه «۴»

.وقال فى التهذيب فى روايات الكرّ بعد ما روى مرسل ابن أبى عمير قال:

«فأوّل ما فيه أنّه مرسل غير مسند» «۵».

بحوث فى مبانى علم رجال، ص: ۳۲

وهكذا ترى فى العديد من الموارد أنّ الصدوق رحمه الله يضعّف روايات قد اعتمدها الشيخ فى التهذيب والكلينى فى الكافى مسندة، حتّى إنّه قال فى الفقيه: «كلّما لم يحكم ابن الوليد بصحّته فهو عندنا غير صحيح» «۱».

وهكذا ترى العكس حيث إنّ الشيخ يضعّف سند روايات قد اعتمدها الصدوق فى الفقيه أو الكلينى فى الكافى.

وقد روى الكلينى رحمه الله فى باب (شهادة الصبيان) عن أبى ايوب، قال: سمعت إسماعيل بن جعفر عليه السلام، ... حيث إنّ الرواية ليست قول المعصوم عليه السلام.

وكذا الحال ما فى الفقيه فى (ارث الزوجة) ما رواه عن محمّد بن أبى عمير عن ابن اذينة «۲»، فهى مقطوعة وغير مسندة.

وهكذا معالجة الكلينى لباب التعارض بالترجيح السندى دليل على عدم حجّية كلّ ما فى الروايات «۳»، وهكذا فى عبارة الصدوق فى

دیباجة الفقیه حیث قال:

«ولم أقصد فیه قصد المصنّفین فی إیراد جمیع ما رووا »، ... فمؤدّی هذه أنّ الصدوق رحمه الله لم یکن یری أنّ کلّ ما فی کتاب الکافی حجّة فی ما بینه وبین اللّه، وإلّا لاستغنی به عن کتابة الفقیه، مضافاً إلی أنّ عبارته عند قوله: «ولم أقصد قصد المصنّفین فی ما رووا» یدلّ علی أنّ ما صُنّف قبله ومنه الکافی لم یکن مختصّاً بالروایات الصحیحة، بل هو حاوی للروایات الصحیحة وغیرها.

وهذا الرأی من الصدوق فی قبال رأی المیرزا النوری صاحب المستدرک حیث

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۳

إنّه یذهب إلی الإعتماد علی کلّ طرق الکافی، لکون تألیفه فی زمن الغیبة الصغری مع وجود النوّاب الأربعة فی بغداد والتی أقام فیها الکلینی عند تألیفه للکتاب، وأنّه قد قیل فیه: إنّ الکافی کافٍ لشیعتنا.

ویدلّ کلام الصدوق أیضاً لا سیّما مع الإلتفات إلی ما ذکرناه فی ما نقله فی باب الوصیة علی أنّ الکلینی رحمه الله أیضاً لم یکن مبناه علی أنّ کلّ ما یورده فی الکافی أنّه یفتی به؛ لأنه قد صرّح إلی أنّ المصنّفین من قبله کان دیدنهم علی عدم الإقتصار علی خصوص الروایات الصحیحة عندهم، وإن نقّوا کتبهم عن الروایات المدسوسة والمدلّسة «۱».

وأیضاً عبارة الشیخ فی التهذیب عند قوله: «والآن فحیث وفّق اللّه تعالی للفراغ من هذا الکتاب نحن نذکر الطرق التی نتوصّل بها إلی روایة هذه الأصول والمصنّفات ونذکرها لتخریج الأخبار بذلک عن حدّ المراسیل وتلحق بباب المسندات» «۲».

فهذه العبارة صریحة فی أنّه لا یری قطعیّة صدور کلّ ما فی التهذیبین وانّه لیس وراء صورة سلسلة السند معیار للتصحیح، کالذی ادّعاه أصحابنا الاخباریّون، لیجعل المدار فی الصحّة علی السند المذکور.

وقریب من ذلک کلام الصدوق فی مشیخة الفقیه.

وهکذا عبارة الصدوق فی دیباجة الفقیه إنّه قد وضع کتاب فهرس لجمیع طرقه

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۴

الی الکتب، فانّه دالّ علی أنّ المدار فی التصحیح علیها لا علی شیء آخر وراءها.

هذا مضافاً إلی کثیر من عبارات الفقیه والطوسی فی تضاعیف الأبواب الدالّة علی تضعیف بعض الروایات مثلًا:

۱. عبارة الشیخ الطوسی فی التهذیب حیث روی روایة عن الکلینی بسنده عن أبی سعید الخدری قال: «أمر رسول اللّه صلی الله علیه و آله بلالًا ینادی کذا » «... ۱» ثمّ یعقّبها بقوله: «قال محمّد بن الحسن: فما تضمن هذا الحدیث من تحریم لحم الحمار الأهلی موافق للعامّة والرجال الذین رووا هذا الحدیث اکثرهم عامّة وما یختصّون بنقله لا یلتفت إلیه» «۲»، مع أنّ الروایة موجودة فی الکافی أیضاً «۳».

۲. وفی الاستبصار یروی الروایة عن الکلینی بسنده عن عمران الزعفرانی فی باب الأخبار التی تتعلّق بالعدد فی شهر رمضان فیعبّر الشیخ: «إنّ الروایتین خبر واحد لا یوجبان علماً ولا عملًا وراویهما عمران الزعفرانی وهو مجهول وفی أسناد الحدیثین قوم ضعفاء لا نعمل بما یختصّون بروایته» «۴»، مع أنّ الروایة موجودة فی الکافی «۵»، بالإضافة إلی أنّ الصدوق أیضاً من القائلین- بتصلّب- بتمام العدد فی شهر رمضان.

۳. وفی التهذیب فی بحث الظهار روی روایة یرویها عن القاسم بن محمّد

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۵

الزیّات، قال: قلت لأبی الحسن الرضا علیه السلام: إنّی ظاهرت من امرأتی ... الخ، عن طریق محمّد بن یعقوب «۱»، ومع ذلک یلاحظ أنّ الشیخ یعرض عن هذه الروایة ونظیراتها «۲» التی رواها الصدوق «۳» ویعمل علی مقتضی القاعدة.

ثالثاً: إنّ نفس أصحاب الکتب الأربعة قد ذکروا فی دیباجة کتبهم أنّهم ذکروا سلسلة السند کی تخرج روایات الکتاب عن حدّ

الإرسال وهذا ممّا يدلّل على أنّ منشأ إعتبار روايات الكتب إنّما هو صورة السند المذكور ولو كان هناك قرائن أخرى على إعتبار السند لأوردوها لأنّ بغيتهم من إيراد السند هو إعتبار الرواية سنداً.

ودعوى أنّ إيرادهم لسلسلة الأسانيد والمشيخة هى للتزيين، واهية جداً ومنافية لما صرّحوا به فى ديباجة كتبهم ولما يصرّحون به فى تضاعيف الأبواب من طرح عدّة من الروايات لإرسالها مثلًا، أو كون الراوى ذا مذهب فاسد ونحو ذلك.

نعم هناك دعوى أخرى لاعتبار طرق أصحاب الكتب الأربعة إلى كتب وأصول المشيخة لا لتمام سلسلة السند، وسيأتى التعرّض لها وبيان تماميّتها ومغايرتها لدعوى الأخباريين.

رابعاً: إنّ هناك دعوى وجود العلم الإجمالى بوقوع التدليس فى الطرق وقد تعرّض لها الشيخ الأنصارى رحمه الله فى رسائله فى مبحث حجّية خبر الواحد قبل دليل

بحوث فى مبانى علم رجال، ص: ۳۶

الإنسداد، وجمع فيها عدّة شواهد وقرائن من كتاب الكشّى والنجاشى وفهرست الشيخ الطوسى على وقوع مثل هذا التدليس، نظير ما هو موجود فى الكشّى بأسانيد بعضها معتبر كما فى قوله عليه السلام:

«قد كان المغيرة بن سعيد يكذب على أبى» و «دسّ فى كتب أصحاب أبى أحاديث لم يحدّث بها أبى» «۱».

ونظير ما يرويه عن يونس بن عبدالرحمن أنّه قد روى عن جمّ غفير من أصحاب أبى عبداللَّه عليه السلام ثمّ عرضها على أبى الحسن الرضا عليه السلام فحكم الإمام عليه السلام على العديد منها إنّها ممّا كُذب على أبى عبداللَّه عليه السلام «۲» إلى غير ذلك ممّا تسالم الرجاليّون على بعض الرواة أنّهم من الوضّاعين ممّن قد وقعوا فى أسانيد الروايات، وغير ذلك من القرائن فراجع.

وهذا العلم الإجمالى قد أشار الشيخ إلى أنّه قد أوجب صيرورة بعض المحقّقين إلى التمسّك بذيل دليل الإنسداد فى حجّية الخبر لعدم جدوى الدليل الخاصّ على حجّية خبر الثقة بعد فرض وجود العلم الإجمالى المزبور، لعدم إمكان إحراز الصغرى، فيتعيّن حينئذ قيام دليل الإنسداد.

وقد ذهب إلى ذلك فى الجملة بعض السادة من مشايخنا المحقّقين.

وبالجملة: فدعوى العلم الإجمالى المزبور وعدم إنحلاله وبقائه وإن كانت غير سديدة عندنا كما سنبيّن ذلك، إلّاأنّها بشواهدها المتقدّمة صالحة لمقابلة

بحوث فى مبانى علم رجال، ص: ۳۷

ما يذكر من شواهد لدعوى الأخباريين من صحّة كلّ ما فى الكتب الروائية، فإنّ شواهد الدعوى الاخرى وان كانت تامّة فى نفسها إلّاأنّها لا تثبت الدعوى المتقدّمة، بل هى موجبة لانحلال شواهد الدعوى الأولى بوجود العلم الإجمالى بوقوع التدليس.

وعليه فتسقط كلتا الدعويين ويكون المدار على صحّة السند حينئذ، وليس ذلك من باب التساقط عند الشك والتعارض، بل لتولّد العلم التفصيلى اللاحق بانحلال العلم الإجمالى المزبور، أىالعلم بوقوع الغربلة والتصفية والمقابلة والتثبّت والتشدّد لكلّ روايات الأصول الأربعمائة وكتب المجاميع بعدها بعرضها أمّا على الأئمّة عليهم السلام أو على ما استفاض من رواياتهم عليهم السلام بحيث طُرح كلّ ما علم بتدليسه أو وقع ضمن دائرة العلم بحسب الموارد والأبواب.

وأمّا الشواهد على تولّد العلم التفصيلى فملخّصها هو ما وقع من تشدد القميين إلى الغاية، بل قد أفرطوا فى ذلك فى صيانة النقل، حيث كانوا يخرجون من (قم) كلّ من يروى عن الضعفاء والمجاهيل، وإن لم يُعلم أنّ تلك الرواية مدلّسة أو مدسوسة، فهذا البرقى الجليل قد أخرجوه وغيره من عشرات الرواة الأجلّاء، وكذا ما استثنوه من كتاب نوادر محمّد بن أحمد بن يحيى الأشعرى، الموسوم كتابه (بدبّة شبيب)، وغيرها من الكتب التى إستثنوا كثيراً من رواياتها تصلّباً منهم فى تنقية الحديث، وكم من راوٍ ضعّفوه وهجروا روايته لمجرّد دعواهم الغلوّ فى حقّه مع أنّ مبناهم فى حدّ الغلوّ- ضابطته- إفراط من القول، كما ذكر ذلك عامّة متأخّرى هذه

الأعصار، وهذا التشدّد فی الوقت الذی أوجب عملیّة تصفیة وتنقیة فی الحوزات الروائیة الحدیثیة، وأوجب ظاهرة المداقّة المتناهیة فی غربلة طرق الحدیث، إلّاأنّه فی الوقت نفسه أوجب ضیاع جزء من التراث الروائی.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۸

ومن الشواهد أیضاً ما وقع من کبار الرواة من مقابلة الأحادیث التی جمعوها بعرضها علی الأئمّة علیهم السلام المتأخّرین، کما وقع ذلک لیونس بن عبدالرحمن بطریق معتبر فی الکشّی «۱»، وکتاب عبید اللّه بن علی الحلبی المعروض علی الصادق علیه السلام «۲»، وککتابی: یونس بن عبدالرحمن والفضل بن شاذان المعروضین علی الإمام العسکری علیه السلام، وکما وقع ذلک فی عدّة من الکتب التی عرضت علی الإمام الجواد علیه السلام والتی ترحّم الإمام علی مؤلّفیها، ککتاب یوم ولیلة «۳»، وکما وقع ذلک أیضاً من النائب الثالث الحسین بن روح من عرض کتابه الذی جمع فیه مروایاته عن شیوخ الرواة علی فقهاء ومحدّثی (قم) لیقابلوها مع المستفیض من روایاتهم کما ذکر ذلک الشیخ فی کتاب الغیبة فی ترجمته «۴».

وبالجملة: فإنّ عملیّة مقابلة الکتب أدمنها الرواة منذ عهد الصادق علیه السلام، ومرحلة تدوین الأصول الأربعمائة مروراً بمرحلة تدوین المجامیع فی عهد الرضا علیه السلام، کمشیخة الحسن بن محبوب وکتب الحسین بن سعید الأهوازی وصفوان بن یحیی وابن أبی عمیر وغیرهم، إلی مرحلة تدوین الکتب فی عهد العسکریین علیهما السلام والغیبة الصغری ککتاب قرب الاسناد لعبداللّه بن جعفر الحمیری، وکتاب المحاسن لأحمد بن محمّد البرقی وغیرهما، وانتهاءً بمرحلة أصحاب الکتب الأربعة فی کتبهم الأربعة وغیرها.

حیث إنّ مرحلة الأصول کانت قائمة علی التلقّی المباشر عن الإمام علیه السلام،

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۹

ومرحلة المجامیع وکتب المشیخة کانت عبارة عن جمع ما فی الاصول مع تشذیبها وتهذیبها وعرضها ومقابلتها علی الأئمّة المتأخّرین علیهم السلام، ومرحلة الکتب کانت عبارة عن جمع الأصول اللاحقة المتولّدة من الأئمّة المتأخّرین علیهم السلام مع تبویب الروایات، وأمّا مرحلة أصحاب الکتب الأربعة فکانت عبارة عن استقصاء کلّ الروایات والطرق مع المبالغة فی التبویب والفهرسة والتنقیة، فنری الکلینی رحمه الله یذکر أن الداعی إلی تألیف کتاب الکافی هو: «أمّا بعد فقد فهمت یا أخی ما شکوت من إصطلاح أهل دهرنا علی الجهالة وتوازرهم وسعیهم فی عمارة طرقها ومباینتهم للعلم »....

ونری الصدوق فی الفقیه فی مقام بیان منهجه فی کتابه یقول: «بل قصدت إلی إیراد ما أفتی به وأحکم بصحّته وأعتقد فیه أنّه حجّة فی ما بینی وبین ربّی- تقدّس ذکره وتعالت قدرته- وجمیع ما فیه مستخرج من کتب مشهورة، علیها المعوّل وإلیها المرجع- ثمّ ذکر أسماء الکتب- وقال: وغیرها من الاصول والمصنّفات التی طرقی إلیها معروفة فی فهرس الکتب التی رویتها عن مشایخی وأسلافی- رضی اللّه عنهم- وبالغت فی ذلک جهدی» «۱».

هذا وقد ذکر الآغا بزرک الطهرانی رحمه الله فی کتاب مصفّی المقال فی مصنّفی علم الرجال: «انّه کان فی مکتبة السیّد ابن طاووس مأة ونیّف من مصنّفات الإمامیة من کتب الفهارس والرجال فقط».

وغیر ذلک ممّا ذکره روّاد ومهرة علم الرجال من تواتر القرائن التی لا تُحصی علی غربلة الحدیث وتنقیته بما لم یعهد ذلک عند أحد من فرق المسلمین، بعد

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۴۰

کون الطائفة الإمامیة هی أوّل من دوّن الحدیث فی الصدر الأوّل ککتاب سلیم بن قیس وغیره، بینما نری بقیّة الفرق قد تأخّرت فی تدوین الحدیث إلی ما بعد منتصف القرن الثانی.

لکن لا یخفی أنّ کلّ ذلک لا یعنی إهمال النظر من قبلنا فی ملاحظة سلسلة الأسانید والطرق، بل هی فی قبال دعوی العلم الإجمالی المتقدّم.

خامساً: إنّ ظروف التقيّة الشديدة السائدة فی عهد أصحاب الأئمّة عليهم السلام، الرواة عنهم، والتی قد تؤدّی ببعضهم إلی ضياع كتبه أو عدم روايتها إلّالواحد أو اثنين لضروف الخوف من السلطة الأمويّة والعباسيّة كما وقع ذلك لأبن أبی عمير فی القصّة المعروفة له وتعذيبه فی سجن هارون ليقرّ علی رواة الشيعة وقيام إبنته بدفن كتبه أو إخفاءها فانمحت عديد من الأسانيد، ولذلك إشتهر ابن أبی عمير بالمراسيل، كما أنّ العديد من الرواة الأجلّاء الكبار أصحاب الكتب ديدنهم علی الرواية عن الضعاف فی تلك الروايات التی لا يظهر منها الوضع والدسّ وتكون غير مخالفة للكتاب والسنّة القطعية حتّی إنّ الذی اختصّ من الرواة بالرواية عن خصوص الثقة قد مُيّز بأصحاب الإجماع وبوصف أنّه لا يروی ولا يرسل إلّاعن ثقة، وبأدنی مراجعة إلی تراجم المفردات الرجاليّة يظهر عدم تقيّد العديد من الرواة بالرواية عن خصوص الثقة، ومع هذا فكيف تتمّ دعوی كون كلّ الأسانيد قطعيّة أو صحيحة.

تذييل ذو صلة بردّ الدعويين ... ص: ۴۰

لا يخفی أنّ كلّ ما ذكرناه فی ردّ الدعويين المتقدّمتين لا يعنی الإستهانة والإنكار للقيمة العلمية لبعض روايات الكتب الأربعة والكتب الاخری الروائيّة،

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۴۱

لأنّ الروايات الضعيفة ليست بمعنی المدسوسة والمدلّسة وغير الصادرة عنهم عليهم السلام وكم هو الفارق بينهما، وإن اشتبه ذلك علی كثير من المبتدئين، حيث أنّ المدسوس والمدلّس هو ما يحكم بوضعه وتزويره بقرائن شاهدة علی ذلك، بخلاف الرواية الضعيفة أو المجهولة السند أو المرسلة أو المرفوعة أو المقطوعة أو الحسنة أو القويّة، فإنّ المراد من ضعفها عدم واجديّتها فی نفسها لشرائط الحجّية، لا أنّها موضوعة فلربّما كانت صادرة ومضمونها حقّ وإن لم نحتجّ بها، كما أنّ للخبر الضعيف حكمين آخرين غير الحجّية يشترك فيهما مع الخبر الصحيح المعتبر: -

أوّلهما: حرمة الردّ الثابتة بروايات متواترة، وموضوعها كلّ رواية لم يُعلم ولم يُقطع بوضعها ولا تناقضها مع ضروريات الكتاب والسنة، وهذه الحرمة المسلّمة بين علماء الإمامية موضوعها كلّ من الخبر الصحيح والضعيف.

ثانيها: تشكّل وتولّد وتكوّن الخبر المستفيض والمتواتر من كلّ من الخبر الصحيح أو الضعيف، حيث إنّ النسبة الإحتماليّة المتصاعدة بالصدور بالعامل الكمّی والكيفی فی نظرية الإحتمالات الرياضية البرهانية تتصاعد بهذين العاملين إلی أن يصبح مستفيضاً أو متواتراً، لاسيّما بعد ما نبّه عليه الآخوند من تقسيم التواتر والمستفيض إلی المتواتر والمستفيض اللفظی والمعنوی والإجمالی، وأدناها درجةً هو الإجمالی وهو حاصل فی غالب الأبواب.

فمن ثمّ من الخطورة بمكان تضييع التراث الروائی الدينی عنهم عليهم السلام بالغفلة والجهالة عن هذين الحكمين «۱».

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۴۲

والحال أنّ التواتر والمستفيض علی درجة من الأهميّة الكبيرة التی لا تقارن بآحاد الأخبار الصحاح من الحجّة المنفردة، إذ المتواتر والمستفيض مدرك قطعی ومن بيّنات الدين الحنيف فكيف يُستهان ويُغفل عن منابع تولّده.

ونظير هذه الغفلة ما يطلقه بعض الأجلّة حول كتاب مستدرك الوسائل، أو غيرها من المجاميع الروائية لمصادر الأدلّة الشرعية أو مايطلقه بعض المبتدئين حول كتاب بحار الأنوار، فإنّ فی هذه المجاميع كثيراً من الطرق الصحيحة والمتعاضدة لحصول الوثوق بالصدور، ومن الغريب أيضاً ما يُشاهد عن بعضهم من إستعراض العديد من الروايات التی قد تصل أحياناً إلی الثمانية المختلفة فی درجات الضعف أو المأخوذة من مصادر معتبرة، حيث يطرحها سنداً مع أنّ الوثوق بالصدور الحاصل منها بسبب العامل الكيفی كأن تكون الطرق مختلفة من حيث المدرسة الروائية حيث إنّ فی بعضها سلسلة من الرواة القميين وأخری البصريين وثالثة البغداديين

ورابعة الكوفيين ممّا يبعّد تواطئهم على أمر واحد، مضافاً إلى العامل الكمّى مع أنّه أكبر درجة فى الوثوق من الخبر الصحيح الأعلائى. إضافة إلى أنّ جلّ ومعظم أبواب بحار الأنوار لا يقلّ عدد روايات كلّ باب منه عن حدّ الإستفاضة، هذا فضلًا عن كثرة وجود الصحاح والموثّق والمعتبر فيه.

وبالجملة: فالإلتفات إلى هذه القاعدة من علم الدراية وهى كيفيّة نشوء المستفيض والمتواتر وكيفيّة اجتماع وتظافر القرائن لحصول الوثوق بالصدور فى الخبر مع الإلتفات إلى الإختلاف فى درجات الضعف عاصم عن مثل هذه الورطات العلمية.

فمثلًا: إنّ الإرسال فى الخبر المرسل على درجات، إذ قد يكون الإرسال فيه فى طبقة واحدة وقد يكون فى طبقات عديدة وقد يكون المرسل من كبار الرواة

بحوث فى مبانى علم رجال، ص: ۴۳

(كجميل بن درّاج)، وهكذا الحال فى لفظ الإرسال، فنرى الإختلاف فيه كما فى التعبير تارة: (عن بعض أصحابنا)، وأخرى: (عمّن ذكره)، وثالثة: (عن رجاله)، ورابعة: (عن رجل)، فإنّ بينها إختلافاً فى درجة إحتمال الصدور.

ومثلًا الرجل الضعيف تختلف درجات ضعفه، فتارة هو ممدوح غير مطعون عليه أو له كتاب أو قد روى عنه الأجلّاء أو إنّ له رواياتاً كثيرة أو إنّه شيخ إجازة، وأخرى يكون مهملًا أو مجهولًا أو موصوفاً بالكذب أو طعن عليه بالغلوّ فقط أو طعن عليه بالتخليط وعدم الضبط وعدم التثبّت أى إنّه ثقة فى نفسه إلّاأنّ ضعفه من جهة أخرى، فإنّ كلّ ذلك تختلف معه درجات إحتمال الصدور، أى إنّ منشأ الضعف تارة يرجع إلى صدق اللهجة من حيث العمد وأخرى من جهة عدم الإشتباه والضبط، كما ذكروا ذلك فى أنّ حجّية الخبر من حيث الصدور يجب أن يؤمّن إعتبار الصدور من جنبتين: عدم العمد إلى الكذب وعدم الإشتباه. أو كما أنّه يمكن أن يكون فى سلسلة السند عدّة مجاهيل أو مجهول واحد فقط، كما أنّ الرواية الضعيفة قد تكون منفردة بمضمونها فى الباب وقد تكون متعاضدة فى أبعاض مضامينها بروايات أخرى معتبرة.

إلى غير ذلك ممّا يتنوّع ويختلف درجات الضعف فى الرواية ممّا تكون مقاربة ومشارفة للإعتبار أو تكون بعيدة عنه؛ فإنّ مثل هذه التقسيمات الروائيّة والدرائية للحديث مع الإلتفات إلى صغرياتها فى الأبواب أمر بالغ الأهميّة فى تحديد العامل الكمّى والكيفى للوثوق بالصدور أو الإستفاضة والتواتر.

بحوث فى مبانى علم رجال، ص: ۴۴

دعوى الثالثة عدم صحه المناقشة فى أسانيد الكافى ... ص: ۴۴

اشارة

وهى دعوى الميرزا النورى وتابعه عليها الميرزا النائينى ۰، حيث قال فى خاتمة المستدرك فى الفائدة الرابعة «۱»:

«وكتاب الكافى ... إمتاز عنها- الكتب الأربعة- بأمور إذا تامّل فيها المنصف يستغنى عن ملاحظة حال آحاد رجال سند الأحاديث المودعة فيه وتورثه الوثوق ويحصل له الإطمئنان بصدورها وثبوتها وصحّتها بالمعنى المعروف عند الأقدمين- مطلق المعتبر-:

الأوّل: ما ذكر فى مقام مدحه تصريحاً أو تلويحاً، ثمّ ذكر عبارات المفيد والمحقّق الكركى ووالد الشيخ البهائى والمجلسى والإسترابادى والشيخ حسن الدمستانى.

الثانى: ما ذكره عن السيّد ابن طاووس فى كشف المحجّة «۲» من كون الكلينى فى حياة النواب الأربعة أى فى الغيبة الصغرى وكان مقيماً فى بغداد فى النصف الثانى من عمره «فتصانيف هذا الشيخ- محمّد بن يعقوب- ورواياته فى زمن الوكلاء المذكورين فى وقت يجد طريقاً إلى تحقيق منقولاته وتصديق مصنّفاته».

ثمّ ذکر المیرزا النوری إنّه من المطمئنّ به عرض الکتاب علی أحدهم وإمضائه حیث کان وجهاً وعیناً ومرجعاً للطائفة؛ مع اعترافه بأنّ الخبر الشائع من عرض الکتاب علی الحجّة علیه السلام وقوله: «إنّ هذا کافٍ لشیعتنا» لا أصل له ولا أثر، وصرّح المحدّث الإسترابادی بعدمه، مع أنّ الأخیر یبنی علی کون أحادیث کتاب الکافی

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۴۵

قطعیّة کما هو الحال فی مکاتیب الحمیری للناحیة المقدّسة عبر النوّاب الأربعة.

وکما فی عرض کتاب الشلمغانی- ابن أبی عزاقر- علی النائب الثالث «۱».

الثالث: قول النجاشی فی حقّه رحمه الله: «إنّه أوثق الناس فی الحدیث وأثبتهم، صنّف الکتاب المعروف بالکلینی یسمّی الکافی فی عشرین سنة» «۲» ثمّ ذکر أنّ هذا التوثیق یفوق توثیق العدید من کبار الرواة وأصحاب الکتب، فلا یتمّ إطلاق تلک العبارة إلّاباعتبار سند أحادیث کتبه. ثمّ ذکر عبارة الشیخ المفید بأنّه أجلّ کتب الشیعة وأکثرها فائدة.

الرابع: شهادته قدس سره بصحّة أخباره فی خطبة الکتاب، ثمّ ذکر أنّ المراد عن صحّة الحدیث عند القدماء هی لیست الصحّة عند المتأخّرین، بل المراد منها الخبر المعتبر بکافّة أقسامه، کما ذکر ذلک الشیخ بهاءالدین فی کتاب مشرق الشمسین.

ثمّ استعرض النوری عدّة من الشبهات فی قبال دعواه وأجاب عنها «۳».

الجواب علی هذه الدعوی ... ص: ۴۵

أمّا الأمر الأوّل الذی عنونه فإنّه هناک فرق بیّن، بین وثاقة الکتاب ووثاقة مشایخ صاحب الکتاب والکتب الذی اعتمد علیها الکتاب کمأخذ ومنبع له، وبین إعتبار کلّ الطرق الموجودة فیه إلی المعصوم علیه السلام.

وبعبارة أخری: إنّ هناک فرقاً واضحاً بین إعتبار الکتاب فی مقابل الدسّ

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۴۶

والوضع وبین إعتبار طرق الکتاب فی مقابل ضعف تلک الطرق، وکم وقع الخلط بینهما، نظیر ما سیأتی فی عبارة کامل الزیارات وعبارة علی بن إبراهیم القمی فی تفسیره، ونظیر تعبیر الکلینی نفسه فی دیباجته وکذا الفقیه والتهذیب فی دیباجتهما، إذ دیدن أصحاب الکتب الأجلّاء فی تدوینهم لها هو إعتماد المصادر والأصول التی لیس فیها شبهة الوضع والدسّ، بل موثّق إنتسابها لأصحابها، والسبب فی هذه الظاهرة العلمیة لدیهم، هو أنّ تلک الفترة کانت فترة تشدّد فی تصفیة الحدیث وتنقیته عن الکتب المخلّطة والأحادیث الموضوعة والمدسوسة، کما هو معروف من المدرسة القمّیة بإسقاطها إعتبار أیّ محدّث یروی عن غیر المأمونین من الدسّ والوضع، مهما بلغ مقامه العلمی وجلالته، وهذه الحالة نشأت تحفّظاً عن التسیّب فی نقل الحدیث واندساس الکذّابة والوضّاعة فی طرق الحدیث، إلی غیر ذلک من قرائن وشرائط تجنّب المدسوس والموضوع، وهذا الباب غیر باب إعتبار الطریق مقابل ضعفه.

کما قد نبّهنا إلی التفرقة بین الضعیف بأقسامه وبین المدسوس والموضوع والمجعول فکذلک فرق بین الخبر الصحیح- أی المعتبر بأقسامه- مع الضعیف بأقسامه، فبین الأقسام الثلاثة تعدّد، فتارة تقام الشواهد علی نفی القسم الثالث وأخری تقام الشواهد علی نفی القسم الثانی، نظیر ما ذکرناه فی الجواب الرابع عن دعوی أصحابنا الأخباریّین من وجود العلم التفصیلی بقرائن وشواهد عدیدة علی تمحیص وغربلة الأخبار؛ فإنّ مؤدّی هذا العلم هو نفی القسم الثالث لا نفی القسم الثانی، ومن ثمّ اقتصرنا فی مؤدّاه علی حلّ دعوی العلم الإجمالی بوجود القسم الثالث.

والحاصل: إنّ لدی المحدّثین والرجالیّین نمطین من الإعتبار والصحّة

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۴۷

لا یخفیان علی مثل المحدّث المیرزا النوری.

وأمّا الجواب على الأمر الثانی، فقد نقل المیرزا النوری نفسه عن العلّامة المجلسی فی مرآة العقول ما لفظه: «وأمّا جزم بعض المجازفین بکون جمیع الکافی معروضاً على القائم عجّل اللّه فرجه لکونه فی بلد السفراء، فلا یخفی ما فیه، نعم عدم انکار القائم عجّل اللّه فرجه وآبائه فی أمثاله فی تألیفاتهم وروایاتهم ممّا یورث الظن المتاخم للعلم بکونهم علیهم السلام راضیین بفعلهم ومجوّزین للعمل بأخبارهم» «۱».

ووجه ضعف هذا الأمر الثانی هو أنّه کان نصب النوّاب الأربعة من الناحیة المقدّسة فی الأمور التنفیذیّة من قبض مال الصاحب عجّل اللّه فرجه ورفع الأسئلة فی وقائع الحوادث المستجدّة وارتباط الطائفة بالأصل ونحو ذلک، ولم یکن دیدنهم عرض ما یرویه الرواة عن آبائه علیهم السلام علیه عجّل اللّه فرجه حتّی إنّ فی کثیر من الأسئلة الموجّهة للناحیة المقدّسة یجیبهم عجّل اللّه فرجه بالرجوع إلی کتب الروایات عن آبائه تعلیماً للطائفة علی هذا النهج، حتّی فی مثل مکاتبات الحمیری التی استشهد بها المحدّث النوری فإنّ فی کثیر منها یرجعه إلی موازین معالجة تعارض الروایات المرویّة عن آبائه علیهم السلام تعلیماً للطائفة بالرجوع إلی روایات الرواة عن الأئمّة الماضین علیهم السلام بأعمال موازین الحجّیة وعدم التوقّف والحیرة، بل إنّ ذلک کان دیدن النوّاب الأربعة أنفسهم، حیث یذکر الشیخ الطوسی فی کتاب الغیبة «۲» إنّ النائب الثالث الحسین بن روح قد ألّف کتاباً جمع فیه روایات عن

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۴۸

الرواة عن الأئمّة الماضین علیهم السلام ثمّ عرض ذلک الکتاب علی محدّثی وفقهاء قم ومنهم علی بن بابویه فصحّحوا له روایات کتابه عدا ما رواه فی القدر الواجب فی زکاة الفطرة، فإنّه خلاف مسلّمات المذهب.

وکذا ما ذکره الشیخ «۱» عن النائب الأوّل والثانی من تألیفهما لکتاب جمعا فیه ما روایاه عن الإمامین العسکریین علیهما السلام، وما روایاه عن الرواة عن الأئمّة الماضین، وورثته بنتهما العالمة الجلیلة وقد تلقّت الطائفة هذا الکتاب کبقیّة الکتب الروائیة من النظر إلی أسانیده وغیر ذلک؛ فإذا کان الحال فی النوّاب الأربعة ذلک فکیف بغیرهم!

والحاصل: انّه کان دیدن الناحیة المقدّسة عجّل اللّه فرجه بل وکان دیدن الأئمّة الماضین علیهم السلام ذلک، إذ هی الطریقة المألوفة، فهل یتوهّم أنّ ما ألّف من کتب روائیّة فی عهد الصادقین أو الکاظمین والرضا والعسکریین علیهم السلام إنّه قد عُرضت جمیع تلک الکتب علیهم وصحّحت جمیع طرقها، مع أنّ عهدهم کان عهد الحضور والتقیّة فیه، دون التقیّة فی زمن الغیبة الصغری.

وأمّا الجواب عن الأمر الثالث، فإنّ أوثقیّة الکلینی وأثبتیّته حتّی سُمّی بثقة الإسلام لا تعنی إلّاالإعتبار لنفی الدسّ والوضع عن کتابه وعن المنابع والمآخذ التی استند إلیها، لا- إنّها تعنی توفّر الکلینی رحمه الله علی ما یرفع الإرسال أو القطع أو المجهولیة فی سلسلة الطرق التی قد تکون فی روایات کتابه، إذ قد ذکرنا أنّ ذکر

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۴۹

أصحاب الکتب الأربعة وغیرهم لصورة أسانید الروایات هی لکون السند میزان إعتبار الروایة وأنّه لیس ورائه میزان آخر وإلّا لذکروه لکون غرضهم ذکر ما یوجب إعتبار ما یروونه.

ویکفی- مثلًا- فی المقام ما ذکر فی أصحاب الإجماع- الطبقات الثلاث- فإنّه حکی کلّ من الکشّی والشیخ إجماع الطائفة علی تصحیح ما یصحّ عنهم وهم أقرب عهد بصدور الروایات وهم مشیخة أصحاب الکتب التی روی عنها الکلینی ومع ذلک سیأتی أنّ الإجماع المزبور فی حقّهم إنّما هو بمعنی وثاقتهم وتحفظهم عن روایة المدسوس والموضوع، وأنّ دیدنهم کان علی التثبت وتنقید صدور الروایات لا بمعنی صحّة الطریق بینهم وبین المعصوم ممّا یتوسط من الرواة الآخرین.

وأمّا الجواب علی الأمر الرابع، فیتّضح الجواب عنه بما ذکرناه فی الجواب عن الأوّل فتدبّره فإنّه نافع فی مقامات کثیرة

دعوی رابعة اعتبار طرق المشیخة المشهورین ... ص: ۴۹

اشارة

ومقتضاها التفصیل فی إعتبار طرق روایات الکتب الأربعة، وذلک بالتفصیل فی تلک الطرق بین طرق أصحاب الکتب الأربعة إلی الکتب المشهورة- طرقهم إلی کتب المشیخة- وبین طرق أصحاب کتب المشیخة إلی المعصوم وکذا الحال فی طرق من أتی بعد أصحاب الکتب الأربعة من القدماء کالراوندی وابن إدریس وابن شهرآشوب بالنسبة إلی طرقهم إلی الکتب المشهورة، فیترتّب علی هذه الدعوی لو تمّت حصر الحاجة لعلم الرجال وتمحیص السند فی قطعة منه من صاحب الکتاب المشهور فی ما یرویه بسلسلة معنعنة عن الإمام علیه السلام أو فی الفوائد الاخری التی ذکرت آنفاً من حفظ التراث وتحصیل التواتر والمستفیض وغیر ذلک.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۵۰

وقد تبنّی هذه الدعوی العلّامة المجلسی رحمه الله فی کتاب الأربعین «۱» فی شرح الحدیث الخامس والثلاثین عند کلامه فی تحقیق سند الحدیث، الذی رواه الکلینی الذی وقع فیه محمّد بن إسماعیل عن الفضل بن شاذان عن ابن أبی عمیر حیث قال:

«وکُتُب ابن أبی عمیر کانت أشهر عند المحدّثین من اصولنا الأربعة «۲» عندنا، بل کانت الاصول المعتبرة الأربعمائة عندهم أظهر من الشمس فی رابعة النهار، فکما إنّا لا نحتاج إلی سند لهذه الأصول الأربعة وإذا أوردنا سنداً فلیس إلّاللتیمّن والتبرّک والإقتداء بسنّة السلف وربّما لم ینال [ینل] بذکر سند فیه ضعف أو جهالة لذلک فکذا هؤلاء الأکابر من المؤلّفین، لذلک کانوا یکتفون بذکر سند واحد إلی الکتب المشهورة وإن کان فیه ضعف أو مجهول. وهذا باب واسع شاف نافع إن أتیتَها یظهر لک صحّة کثیر من الأخبار التی وصفها القوم بالضعف.

ولنا علی ذلک شواهد کثیرة لا یظهر علی غیرنا إلّابممارسة الأخبار وتتبع سیرة قدماء علمائنا الأخیار ولنذکر هنا بعض تلک الشواهد ینتفع بها من لم یسلک مسلک المتعسّف المعاند.

الأوّل: إنّک تری الکلینی رحمه الله یذکر سنداً متّصلًا إلی ابن محبوب أو إلی ابن أبی عمیر أو إلی غیره من أصحاب الکتب المشهورة ثمّ یبتدیء بابن محبوب مثلًا ویترک ما تقدّمه من السند ولیس ذلک إلّالأنّه أخذ الخبر من کتابه فیکتفی بإیراد السند مرّة واحدة فیظنّ من لا درایة له فی الحدیث أنّ الخبر مرسل.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۵۱

الثانی: إنّک تری الکلینی والشیخ وغیرهما یروون خبراً واحداً فی موضعین ویذکرون سنداً إلی صاحب الکتاب ثمّ یوردون هذا الخبر بعینه فی موضع آخر بسند آخر إلی صاحب الکتاب أو یضمّ سنداً أو أسانید غیره إلیه، وتراهم لهم أسانید صحاح فی خبر یذکرونها فی موضع، ثمّ یکتفون بذکر سند ضعیف فی موضع آخر ولم یکن ذلک إلّالعدم إعتنائهم بإیراد تلک الأسانید لاشتهار هذه الکتب عندهم.

الثالث: إنّک تری الصدوق رحمه الله مع کونه متأخّراً عن الکلینی رحمه الله أخذ الأخبار فی الفقیه عن الأصول المعتمدة واکتفی بذکر الأسانید فی الفهرست وذکر لکلّ کتاب أسانید صحیحة ومعتبرة، ولو کان ذکر الخبر مع سنده لاکتفی بسند واحد إختصاراً ولذا صار الفقیه متضمّناً للصحاح أکثر من سائر الکتب.

والعجب ممّن تأخّره کیف لم یقتف أثره لتکثیر الفائدة وقلّة حجم الکتاب فظهر أنّهم کانوا یأخذون الأخبار من الکتب وکانت الکتب عندهم معروفة مشهورة متواترة.

الرابع: إنّک تری الشیخ رحمه الله إذا اضطرّ فی الجمع بین الأخبار إلی القدح فی سند، لا یقدح فی من هو قبل صاحب الکتاب من مشایخ الإجازة، بل یقدح إمّا فی صاحب الکتاب أو فی من بعده من الرواة، کعلی بن حدید وأضرابه، مع أنّه فی الرجال ضعّف جماعة ممّن یقعون فی أوائل الأسانید.

الخامس: إنّک تری جماعة من القدماء والمتوسّطین یصفون خبراً بالصحّة مع اشتماله علی جماعة لم یوثّقوا، فغفل المتأخّرون عن ذلک واعترضوا علیهم کأحمد بن محمّد بن الولید وأحمد بن محمّد بن یحیی العطّار والحسین بن الحسن بن أبان وأضرابهم، ولیس ذلک إلّالما ذکرنا.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۵۲

السادس: إنّ الشیخ (قدّس اللّه روحه) فعل مثل ما فعل الصدوق، لکن لم یترک الأسانید طرّاً فی کتبه، فاشتبه الأمر علی المتأخّرین، لأنّ الشیخ عمل لذلک کتاب الفهرست وذکر فیه أسماء المحدّثین والرواة من الإمامیّة وکتبهم وطرقه إلیهم وذکر قلیلًا من ذلک فی مختتم کتابی التهذیب والاستبصار؛ فإذا أورد روایة ظهر علی المتتبّع الممارس أنّه أخذه من شیء من تلک الأصول المعتبرة وکان للشیخ فی الفهرست إلیه سند صحیح، فالخبر صحیح مع صحّة سند الکتاب إلی الإمام وإن اکتفی الشیخ عند إیراد الخبر بسند فیه ضعف.

السابع: إنّ الشیخ رحمه الله ذکر فی الفهرست عند ترجمة محمّد بن علیّ بن الحسین بن موسی بن بابویه القمی ما هذا لفظه: «له نحو من ثلاثمأة مصنّف...

أخبرنا بجمیع کتبه وروایاته جماعة من أصحابنا؛ منهم الشیخ أبو عبداللّه محمّد بن محمّد بن النعمان، وأبو عبداللّه الحسین بن عبیداللّه الغضائری، وأبو الحسین بن جعفر بن الحسن بن حسکة القمی، وأبو زکریّا محمّد بن سلیمان الحمرانی کلّهم عنه» «۱» انتهی.

فظهر أنّ الشیخ روی جمیع مرویّات الصدوق (نوّر اللّه ضریحهما) بتلک الأسانید الصحیحة، فکلّما روی الشیخ خبراً من بعض الأصول التی ذکرها الصدوق فی فهرسته، بسند صحیح، فسنده إلی هذا الأصل صحیح وإن لم یذکر فی الفهرست سنداً صحیحاً إلیه، وهذا أیضاً باب غامض دقیق ینفع فی الأخبار التی لم تصل إلینا من مؤلّفات الصدوق رحمه الله.

فاذا أحطت خُبراً بما ذکرنا لک من غوامض أسرار الأخبار وإن کان ما ترکنا

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۵۳

أکثر ممّا أوردنا وأصغیت إلیه بسمع الیقین ونسیت تعسّفات المتعصّبین وتأویلات المتکلّفین لا أظنّک ترتاب فی حقّیة هذا الباب ولا تحتاج بعد ذلک إلی تکلّفات الأخباریّین فی تصحیح الأخبار واللّه الموفّق للخیر والصواب، ولنا فی تصحیح الأخبار طرق لا تتّسع تلک الرسالة لإیرادها وعسی أن تقرع سمعک فی عوض تلک الرسالة بعضها.

وتابعه المحقّق القمی فی القوانین «۱»، بعد أن نقل عبارته بطولها لما فیها من النکات والفوائد الجمّة.

وذکر قریباً من هذا المضمون صاحب الوسائل فی الخاتمة فی الفائدة الرابعة «فی ذکر الکتب المعتمدة التی نقلت منها أحادیث هذا الکتاب، وشهد بصحّتها مؤلّفوها وغیرهم وقامت القرائن علی ثبوتها وتواترت عن مؤلّفیها أو علمت صحّة نسبتها إلیهم بحیث لم یبق فیها شک ولا ریب کوجودها بخطوط أکابر العلماء وتکرّر ذکرها فی مصنّفاتهم وموافقة مضامینها لروایات الکتب المتواترة أو نقلها بخبر واحد محفوف بقرینة وغیر ذلک- ثمّ عدّد أسماء الکتب إبتداءً من الکتب الأربعة إلی ستّ وتسعین کتاباً وغیرها من الکتب- قال: وأمّا ما نقلوا منه ولم یصرّحوا باسمه فکثیر جدّاً مذکور فی کتب الرجال یزید علی ستة آلاف وستمائة کتاب علی ما ضبطناه» «۲».

ثمّ قال فی الفائدة الخامسة: «فی بیان بعض الطرق التی یروی بها الکتب المذکورة عن مؤلّفیها وإنّما ذکرنا ذلک تیمّناً وتبرّکاً باتصال السلسلة بأصحاب

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۵۴

العصمة علیهم السلام لا لتوقّف العمل علیه لتواتر تلک الکتب وقیام القرائن علی صحّتها وثبوتها کما یأتی» «۱».

وقال فی الفائدة السادسة: «فی ذکر شهادة جمع کثیر من علمائنا بصحّة الکتب المذکورة وأمثالها وتواترها وثبوتها عن مؤلّفیها وثبوت أحادیثها عن أهل العصمة علیهم السلام» «۲» ثمّ ذکر ما فی دیباجة الفقیه من أنّه حذف الأسانید لکی لا تکثر طرقه ومن إنّ جمیع ما

فیه مستخرج من کتب مشهورة علیها المعوّل وإلیها المرجع وأنّ طرقه إلیها معروفة فی فهرست کتب خاصّ به بطرق الروایات التی رواها عن مشایخه.

ثمّ ذکر صاحب الوسائل ما فی دیباجة الکافی: «من أنّ الکتاب جُمع فیه الآثار الصحیحة عن الصادقین علیهم السلام والسنن القائمة التی علیها العمل وبها تؤدّی فرائض اللَّه وسنّة نبیّه» «۳».

واستظهر صاحب الوسائل «۴» من عبارته تلک کالعبارة المتقدّمة عن دیباجة الفقیه دعوی أخری- وهی الدعوی الأولی المتقدّمة- غیر الدعوی الرابعة التی نحن بصددها والتی کان صاحب الوسائل فی صددها فی صدر الفائدة الأولی والثانیة والسادسة، وإن کان الصحیح مع الإلتفات إلی ما ذکرناه حول الدعوی الأولی والثالثة بعد تدبّره بإمعان تری أنّ مراد الکلینی والصدوق رحمهما الله هو ما ینطبق علی الدعوی الرابعة وأنّهما کانا فی صدد نفی قسم الموضوع والمدسوس

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۵۵

من الأحادیث.

ثم ذکر صاحب الوسائل عبارة الشیخ فی العدّة والإستبصار «۱» من أنّ أحادیث کتب أصحابنا المشهورة بینهم ثلاثة أقسام:

منها: ما یکون الخبر متواتراً.

ومنها: ما یکون مقترناً بقرینة موجبة للقطع بمضمون الخبر.

ومنها: ما لا یوجد فیها هذا ولا ذاک ولکن دلّت القرائن علی وجوب العمل به وهذا القسم الثالث ینقسم إلی أقسام.

منها: خبر أجمعوا علی نقله ولم ینقلوا له معارضاً.

ومنها: ما انعقد إجماعهم علی صحّته وإنّ کلّ خبر عمل به فی کتابی الأخبار وغیرهما لا یخلو من الأقسام الأربعة. ثمّ نقل عنه من موضع آخر أنّ کلّ حدیث عمل به فهو مأخوذ من الأصول والکتب المعتمدة.

ثمّ نقل صاحب الوسائل «۲» عبارة الشیخ البهائی فی مشرق الشمسین «۳» فی إستعراض القرائن والمعاضدات التی توجب الإعتماد والوثوق والرکون إلی الحدیث.

منها: وجوده فی کثیر من الأصول الأربعمائة التی نقلوها عن مشایخهم بطرقهم المتّصلة بأصحاب العصمة وکانت متداولة فی تلک الأعصار مشتهرة بینهم

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۵۶

إشتهار الشمس فی رابعة النهار.

ومنها: تکرّره فی أصل أو أصلین منها فصاعداً بطرق مختلفة وأسانید عدیدة معتبرة.

ومنها وجوده فی أصل معروف الإنتساب إلی أحد الجماعة الذین أجمعوا علی تصدیقهم کزرارة ومحمّد بن مسلم والفضیل بن یسار أو علی تصحیح ما یصحّ عنهم کصفوان بن یحیی ویونس بن عبدالرحمن وأحمد بن محمّد بن أبی نصر البزنطی عنهم أو العمل بروایاتهم کعمّار الساباطی وغیرهم ممّن عدّهم فی العدّة ونقله المحقّق فی بحث التراوح علی نزح البئر من المعتبر.

ومنها إندراجه فی أحد الکتب التی عُرضت علی الأئمّة علیهم السلام فأثنوا علی مصنّفیها.

ومنها کونه مأخوذاً من الکتب التی شاع بین سلفهم الوثوق بها والإعتماد علیها ککتاب عبیداللَّه بن علی الحلبی الذی عرضه علی الصادق علیه السلام، وکتابی:

یونس بن عبدالرحمن والفضل بن شاذان المعروضین علی العسکری علیه السلام. ومنهاکونه مأخوذاً من الکتب التی شاع بین سلفهم الوثوق بها والإعتماد علیها، سواء کان مؤلّفوها من الفرقة الناجیة المحقّة ککتاب الصلاة لحریز بن عبداللَّه وکتب ابنی سعید وعلی بن مهزیار، أو من غیر الإمامیّة ککتاب حفص بن غیاث القاضی وکتب الحسین بن عبیداللَّه السعدی وکتاب القبلة لعلی بن الحسن

الطاطری.

ثمّ قال فی مشرق الشمسین: «وقد جری رئیس المحدّثین علی متعارف القدماء، فحکم بصحّة جمیع أحادیثه، وقد سلک ذلک المنوال جماعة من أعلام

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۵۷

علماء الرجال لما لاح لهم من القرائن الموجبة للوثوق والإعتماد» «۱».

أقول: إنّ ما ذکره الشیخ البهائی رحمه الله فی استنتاج صحّة جمیع الأحادیث المودعة فی الکتب إلی المعصومین علیهم السلام إنّما هو منطبق علی الدعوی الرابعة، أی صحّة الطریق من أصحاب الکتب الأربعة إلی کتب المشیخة المشهورة المعروفة خاصّة، التی إستخرجوا منها روایات کتبهم لا الدعوی الأولی، أی الصحّة إلی المعصوم علیه السلام کما لا یخفی ذلک علی من تدبّر

مبدأ تقسیم الأحادیث ... ص: ۵۷

ثمّ ذکر صاحب الوسائل «۲» عنه أنّ أوّل من قرّر الإصطلاح فی تقسیم الأحادیث هو العلّامة قدس سره مع أنّه کثیراً مّا یبنی العلّامة علی مسلک المتقدّمین فی تصحیح وإعتبار الأحادیث.

أقول: سیأتی البحث مفصّلًا حول هذا الرأی للشیخ البهائی والذی تابعه علیه أکثر المتأخّرین، وبیان أنّ هذا الإصطلاح فی التقسیم کان عند القدماء فی کتب الحدیث والرجال والفهرست من الفقهاء أو المحدّثین أو الرواة، وأنّ الأقسام التی لدیهم تزید بأضعاف علی ما عدّده العلّامة قدس سره وأنّ لتلک الأقسام فوائد هامّة فی کیفیّة إعتبار الطرق.

ثم ذکر صاحب الوسائل «۳» عن الشیخ البهائی فی الوجیزة «۴» ذکر أنّ ما فی

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۵۸

کتاب الخاصّة من الأحادیث المرویّة عن الأئمّة علیهم السلام یزید علی ما فی الصحاح الستّة للعامّة بکثیر «۱» وأنّ راوی واحد مثل أبان بن تغلب قد روی عن إمام واحد وهو الصادق علیه السلام ثلاثین ألف حدیث، وأنّه قد جمعت تلک الأحادیث عن الأئمّة علیهم السلام فی أربعمائة کتاب سُمیت بالاصول، ثمّ تصدّی جماعة من المتأخّرین لجمع تلک الکتب- الأصول- وترتیبها تقلیلًا للإنتشار وتسهیلًا علی طالبی تلک الأخبار، فألّفوا کتباً مضبوطة مهذّبة مشتملة علی الأسانید المتّصلة بأصحاب العصمة علیهم السلام.

ثم ذکر صاحب الوسائل «۲» عن الشهید الثانی فی الدرایة «۳»: إنّه قد استقرّ أمر المتقدّمین علی أربعمائة مصنَّف، لأربعمائة مصنِّف، سمّوها أصولًا فکان علیها إعتمادهم، ثمّ تداعت الحال إلی ذهاب معظم تلک الأصول ولخّصها جماعة فی

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۵۹

کتب خاصّة تقریباً علی المتناول وأحسن ما جمع منها الکتب الأربعة...

ثمّ ذکر صاحب الوسائل «۱» عبارة کلّ من علی بن إبراهیم فی تفسیره وجعفر بن محمّد بن قولویه فی کامل الزیارات من أنّهما أخرجا فی کتابیهما الأحادیث المرویّة عن الثقات عن الأئمّة علیهم السلام.

وذکر صاحب الوسائل أنّ أکثر أصحاب الکتب قد ذکروا فی أوائل کتبهم أو أواخرها أو أثنائها نظیر عبارتیهما، ثمّ أشار إلی کلام الشیخ فی العدّة بنحو ذلک «۲».

أقول: لا یخفی إنطباق ما ذکره من القرائن علی تصحیح الطرق إلی المشیخة والکتب لا تصحیحها إلی المعصومین علیهم السلام.

ثمّ ذکر صاحب الوسائل عن عدّة من المتأخّرین بناءهم علی تصحیح الطریق لأجل تلک القرائن، ثمّ ذکر عن المفید فی الإرشاد «۳»: إنّ الرواة عن الصادق علیه السلام أربعة آلاف وکذا ابن شهرآشوب فی المناقب «۴» عن ابن عقدة، وکذا المحقّق الحلّی فی المعتبر «۵»، حیث ذکر ذلک وذکر أسماء أکثرهم شهرة، ثمّ ذکر تلامذة الإمام الجواد علیه السلام المصنّفین منهم، ثمّ قال: وغیرهم ممّن

یطول تعدادهم وکتبهم- الآن- منقولة بین الأصحاب، ثمّ قال: إجتزئت بإیراد کلام من اشتهر علمه وفضله وعرف تقدّمه فی نقد الأخبار- نقل الأخبار- وصحّة الإختیار وجودة الإعتبار

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۶۰

واقتصرت من کتب هؤلاء الأفاضل علی ما بان فیه إجتهادهم وعرف به إهتمامهم وعلیه إعتمادهم.

وکذا ذکرهم الطبرسی فی إعلام الوری «۱».

ثم حکی صاحب الوسائل عن المحقّق فی کتابه معارج الأصول «۲»: ذهب شیخنا أبو جعفر إلی العمل بخبر العدل من رواة أصحابنا، لکن لفظه وإن کان مطلقاً فعند التحقیق یتبیّن أنّه لا یعمل بالخبر مطلقاً، بل بهذه الأخبار المرویّة عن الأئمّة علیهم السلام ودوّنها الأصحاب لا أنّ کلّ خبر یرویه الإمامی یجب العمل به.

هذا الذی تبیّن لی من کلامه ونقل إجماع الأصحاب علی العمل بهذه الأخبار حتّی لو رواها غیر الإمامی وکان الخبر سلیماً عن المعارض واشتهر نقله فی هذه الکتب الدائرة بین الأصحاب عمل به.

ثم حکی صاحب الوسائل عن المعتبر فی بحث الخمس بعد ما ذکر خبرین مرسلین: الذی ینبغی العمل به اتّباع ما نقله الأصحاب وأفتی به الفضلاء، وإذا سلم النقل عن المعارض ومن المنکر لم یقدح إرسال الروایة الموافقة لفتواهم، فإنّا نعلم ما ذهب إلیه أبو حنیفة والشافعی وإن کان الناقل عنهم ممّن لا یعتمد علی قوله وربّما لم یُعلم نسبته إلی صاحب المقالة ولو قال إنسان: «لا أعلم مذهب أبی هاشم فی الکلام ولا مذهب الشافعی فی الفقه لأنّه لم یُنقل مسنداً» کان متجاهلًا وکذا مذهب أهل البیت علیهم السلام یُنسب إلیهم بحکایة بعض شیعتهم سواء أرسل أو أسند إذا لم یُنقل عنهم ما یعارضه ولا ردّه الفضلاء منهم.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۶۱

أقول: ما حکاه صاحب الوسائل عن المحقّق رحمه الله فی آخر کلامه المراد منه جبر الخبر الضعیف بالشهرة العملیة والفتوائیة وأنّ هذا الجبر بالشرائط الخاصّة ممّا قام علیه دیدن وسیرة العقلاء وهو وجیه تامّ، کما حرّرناه فی علم الأصول علی القول بحجّیة الخبر الموثوق بصدوره ولا یخفی تخریج وجه صناعی مستقلّاً من کلام المحقّق- المتقدّم- علی الدعوی الرابعة من تصحیح طرق أصحاب الکتب الأربعة إلی کتب المشیخة، وهو أنّ کتب المشیخة المشهورة منها والمعتمدة- وهی التی محطّ الدعوی الرابعة- حیث کانت الشهرة العملیة بإعتبار إنتسابها لأصحابها، وکذا الروائة بتعدّد طرق أصحاب الکتب الأربعة وغیرهم إلیها، والفتوائة بفتوی کلّ الفقهاء المتقدّمین بمضامین أخبارها حیث إنّ الشهرة بأقسامها علی انتسابها لأصحابها والإعتماد علی کونها لهم تکون موجبة للوثوق بتلک النسبة.

وهذا الوجه یغایر الوجوه السابقة التی ذکرناها عن المجلسی وعن الحرّ العاملی فی خاتمة الوسائل حیث إنّ فی الوجوه السابقة کان الإعتماد علی قرائن أخری تتراکم وتتظافر فی تصعید درجة الإحتمال إلی الوثوق بصدور تلک الکتب من مصنّفیها من کبار الرواة، بینما هذا الوجه الأخیر المولّد لدرجة إحتمال الوثوق بالصدور هو نفس الشهرة المستفیضة بأقسامها دون تلک القرائن.

ثمّ ذکر صاحب الوسائل عبارة ابن إدریس فی مستطرفه «۱» من کتب المشیخة المصنّفین والرواة المحصّلین ووصف بعضها «۲» بأنّه کتاب معتمد والبعض الآخر بأنّه بخطّ شیخنا أبی جعفر الطوسی، وأنّه نقلها من خطّه.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۶۲

أقول: سیأتی «۱» بیان وجه خاصّ لتصحیح طرق إبن إدریس إلی کتب المشیخة التی إستطرف منها وذلک عبر سلسلة إجازات العلّامة لابن زهرة والشهید الثانی وإجازات صاحب الوسائل والبحار وغیرهم ممّن هو فی طبقتهم إلی تلک الکتب حیث وقع فی طرقها إبن إدریس إلی الشیخ الطوسی.

ومضافاً إلی کلّ ذلک فإنّ التعبیر عن تلک الکتب بکتب المشیخة والرواة المحصّلین إصطلاح واقع عندهم علی الکتب المشتهرة

بالإستفاضة أو التواتر عن مصنّفيها على حذو التعبير فی عصرنا بالمصادر الروائية، فإنّه يطلق على الكتب الثابتة عن مصنّفيها.

ثمّ ذكر صاحب الوسائل عن السيّد ابن طاووس فی كتبه ممّا يدلّ على أنّ أكثر الكتب المذكورة من الأصول وغيرها كانت عنده، وأشار إلى ما قاله الشهيد فی الذكرى والكفعمی فی مصباحه وصرّح بأنّ كثيراً من اصول القدماء وكتبهم كانت موجودة عندهما، فما الظنّ بأصحاب الكتب الأربعة.

ثمّ ذكر عبارة السيّد المرتضى رحمه الله كما نقلها صاحب المعالم والمنتقى: «إنّ أكثر أحاديثنا المرويّة فی كتبنا معلومة مقطوع على صحّتها إمّا بالتواتر من طريق الإشاعة والإذاعة وإمّا بعلامة وأمارة دلّت على صحّتها وصدق رواتها، فهی موجبة للعلم مقتضية للقطع وإن وجدناها مودعة فی الكتب بسند معيّن مخصوص من طريق الآحاد» «۲».

وقال أيضاً: «إنّ معظم الفقه تعلم مذاهب أئمّتنا عليهم السلام فيه بالضرورة وبالأخبار

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۶۳

المتواترة وما لم يتحقّق ذلك فيه- ولعلّه الأقل- يعوّل فيه على إجماع الإماميّة» «۱».

أقول: دائرة الإشتهار والإذاعة التی فی كلام السيّد واضحة الإنطباق على الطرق لكتب المشيخة لا طرق أصحاب المشيخة إلى الإمام عليه السلام لأنّ تلك القطعة من الطرق كما أقرّ السيّد فی كلامه هی من طرق الآحاد.

ثمّ نقل عن الشيخ حسن فی المنتقى «۲»: بأنّ أحاديث الكتب الأربعة وأمثالها محفوفة بالقرائن وأنّها منقولة من الأصول والكتب المجمع عليها بغير تغيير.

ثمّ ذكر عبارة الشهيد فی الذكرى «۳» حيث قال: عن الصادق عليه السلام إنّه كُتب عنه أجوبة مسائله فی أربعمائة مصنّف من أربعة آلاف رجل وكذا رجال باقی الأئمّة عليهم السلام معروفون مشهورون أولوا مصنّفاتٍ مشهورة وقد ذكر كثيراً منهم العامّة فی رجالهم، وبالجملة إسناد النقل والنقلة عنهم عليه السلام يزيد أضعافاً كثيرة عن كلّ واحد من رؤساء العامّة، فالإنصاف يقتضی الجزم بنسبة ما نقل عنهم إليهم...

إلى أن قال ... وكتاب الكافی لأبی جعفر الكلينی وهو يزيد على ما فی الصحاح السّتّة للعامّة متوناً وأسانيد، وكتاب مدينة العلم وكتاب من لا يحضره الفقيه والتهذيب والاستبصار قريب ذلك وغيرها ممّا يطول تعداده بالأسانيد الصحيحة المتّصلة المنتقدة والحسان والقويّة.

أقول: مضافاً إلى ما مرّ فی كلام المجلسی والحرّ العاملی ومن تقدّمهما من

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۶۴

أعلام الطائفة وإلى تخريج تصحيح الطرق إلى كتب المشيخة المشهورة، إنّه من باب الشهرة العملية والروائية الموجبة للوثوق بنسبتها إلى أصحابها، مضافاً إلى كلّ ذلك هناك عدّة قرائن أخرى عثرنا عليها:

منها ولعلّها من أهمّها إنّنا لم نعهد مورداً من الموارد قد ناقش فيه الصدوق أو الشيخ فی التهذيبين فی سند الرواية إلّاوكان النقاش فی الطريق من صاحب الكتاب إلى المعصوم عليه السلام دون الطريق إلى ذلك الكتاب وهذا يدلّ على الفراغ من إعتبار تلك الطرق إلى كتب المشيخة عندهم. ويعضد هذا ما ذكره الشيخ فی العُدّة من اعتماد الطائفة على كتب المشيخة وتلقّيها لها بالقبول والعمل، ثمّ ذكر العديد منها فراجع.

ومنها ما فی عبارة الصدوق فی أول الفقيه إنّ طرقه إلى أصحاب الكتب قد جمعها فی كتاب الفهرس، وأنّ ما ذكره فی المشيخة إقتطاف من بعضها ممّا يدلّ على توفّر الطرق الكثيرة لديه إلى أصحابها ولذلك يشاهد المتتبّع أنّ لدى الصدوق طرق أخرى إلى كتب المشيخة قد ذكرها فی العيون والتوحيد والأمالی والعلل وثواب الأعمال.

ومنها إنّ الشيخ الطوسی فی الغالب يذكر طريقاً فی المشيخة لكنّه فی الفهرست يذكر طرقاً أخرى لتلك الكتب، بل يجد المتتبّع أنّ

الشیخ فی کتاب الأمالی أو الغیبة أو المصباح له طرق أخری لتلک الکتب غیر ما ذکرهما فی مشیخة التهذیبین والفهرست، بل یری الناظر أنّ لأستاذه الشیخ المفید طرقاً أخری لکتب المشیخة فی الإرشاد أو عیون المحاسن أو الأمالی أو الاختصاص أو غیرها تغایر ما ذکره الشیخ الطوسی فی بقیّة کتبه، مع أنّ کلّ ما یرویه الشیخ المفید بطرقه إلی کتب المشیخة قد رواه الشیخ الطوسی.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۶۵

بل یجد الناظر أیضاً أنّ النجاشی قد ذکر إلی أصحاب الکتب المشهورة طرقاً معتبرة عن شیخ مشترک بینه وبین الشیخ الطوسی کالحسین بن عبیداللّه الغضائری أو الشیخ المفید أو غیرهما مع أنّ الشیخ لم یذکرها فی التهذیبین والأمالی وغیرها من کتبه.

نظیر ذلک إنّ طریق الشیخ إلی علی بن الحسن بن فضّال ضعیف، لکن طریق النجاشی إلیه صحیح مع أنّه عبر شیخ مشترک.

ومنها ما ذکره النجاشی فی دیباجة کتابه حیث قال: «إنّی وقفت علی ما قاله السیّد الشریف (أطال اللّه بقاءه وأدام توفیقه) من تعییر قوم من مخالفینا إنّه لا سلف لکم ولا مصنّف وهذا قول من لا علم له بالناس...

إلی أن قال: ولا حجّة علینا لمن لم یعلم ولا عرف وقد جمعت من ذلک ما استطعته ولم أبلغ غایته لعدم أکثر الکتب وإنّما ذکرت ذلک عذراً إلی من وقع إلیه کتاب لم أذکره...

إلی أن قال: علی أنّ لأصحابنا رحمهم الله فی بعض هذا الفن کتباً لیست مستغرقة لجمیع ما رسمه...

إلی أن قال: وذکرت لرجل طریقاً واحداً حتّی لا تکثر الطرق فیخرج عن الغرض» «۱».

أقول: یفید کلامه أنّ ما ذکره فی فهرسته من طرق إلی کتب المشیخة المشهورة لیست کلّ ما عنده من الطرق إلی تلک الکتب کما أنّ لأصحابنا فی عصره

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۶۶

کتباً فهرسیّة أخری قد اشتملت علی الطرق إلی الکتب المشهورة غیر ما ذکره النجاشی «۱».

وهذا نظیر ما ذکره الآغا بزرک فی مصفّی المقال من أنّه کان فی مکتبة السیّد ابن طاووس مئة ونیّف من کتب الرجال والفهرس.

ومنها ما یشاهد من وصول جلّ أو کثیر من کتب المشیخة إلی أعلام الطائفة فی القرن الثامن والتاسع والعاشر والحادی عشر، نظیر الفاضلین والشهیدین والمجلسی والحرّ العاملی، حیث أشاروا فی کتبهم إلی وصول تلک المصادر إلیهم بل إنّ بعض الأصول الأربعمائة وغیرها قد وصل إلی أیدینا هذا العصر فکیف بک عند المحمدون الثلاثة رحمهم الله.

ومنها: ما سیأتی «۲» مبسوطاً من نظریّة تبدیل الأسناد أو ما یسمّی بترویج السند أو تعدیله أو تعویضه، ومفاده الإستعاضة بسند صحیح عن السند الضعیف بتمامه أو بقطعة منه، وهو علی أقسام کثیرة عدیدة جُلّها لتصحیح الطرق إلی کتب المشیخة المشهورة.

ومنها: غیر ذلک ممّا یجده المتتبّع من قرائن هی کما عبّر المجلسی فی کلامه

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۶۷

الذی مرّ «۱» إنّه: «من أحاط بها خُبراً وقف علی غوامض فی طرق الأخبار لا یرتاب الواقف علیها فی أحقّیة هذه الدعوی من غیر حاجة إلی تکلّفات الأخباریّین فی تصحیح الأخبار ولنا طرق أخری للتصحیح لا تحتمله هذه الرسالة».

والمحصّل فی نهایة المطاف ... ص: ۶۷

إنّ کتب المشیخة المشهورة لا یتوقّف فی صورة الطریق التی یذکرها أحد أصحاب الکتب الأربعة، ولذلک تری دیدن الأصحاب التساهل فی شیخ الإجازة الواقع فی طریق تلک الکتب نظراً لاشتهارها.

والمراد من التقیید بالمشهورة هی تلک الکتب التی تداولها الأصحاب بإذاعتها وانتشارها حیث کان مؤلّفوها من کبار الرواة وأجلّائهم وکثر تخریج الروایات من کتبهم فی الکتب الأربعة وغیرها، والوجه فی تصحیح الطرق إلیها عموماً دون الطرق التی فیها إلی المعصوم

علیه السلام هو أنّ الروایات حین بدأ صدورها عن المعصوم علیه السلام وبزوغ إنتشارها فی الطائفة تُنقل عبر الآحاد، ثمّ لمّا تدوّن فی کتاب أو أصل یکثر تداوله یکون ذلک الکتاب والأصل بمنزلة الحافظ الموثّق لبقاء الروایة إلی الطبقات اللاحقة دون نفس طریق صدور الروایة من المعصوم علیه السلام إلی الکتاب أو الأصل، أی إنّ المیزان حینئذ فی تصحیح تلک القطعة من السند هو وثاقة المفردات فی سلسلة السند.

وقد أسمعناک إتّخاذ هذا المیزان من أصحاب الکتب الأربعة فی قطعة السند المزبورة.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۶۸

تنبیه: إنّ ما ذکرناه من عدم تمامیّة الدعاوی الثلاث الأولی کما لو لم تتمّ الدعوی الرابعة عند أحد مع ما ذکر لها من الشواهد والقرائن، فإنّ ذلک لا یعنی إسقاط الفائدة من رأس وعدم الإعتداد بالقرائن التی ذکرت لتلک الدعاوی بالمرّة؛ فإنّ تلک الشواهد وإن لم تکن دلیلًا مستقلّاً علیها إلّاأنّه یستفاد منها کأجزاء لقرائن الوثوق بالصدور الذی یعتمد علی تراکم القرائن وازدیاد الإحتمال إلی درجة الوثوق أو ما فوقها، فالقرینة وإن لم تکن بمفردها مستقلّة حجّة علی معنیً مّا إلّاأنّها تنضمّ مع ماثلاتها کجزء أو اجزاء لدلیل آخر هو الحجّة، وهو تراکم القرائن الإحتمالیّة المتصاعدة بالإحتمال إلی الدرجة المعتبرة علی حساب نظریّة الإحتمال الریاضیة.

ومن ثمّ قیل إنّ الروایة المرویّة فی الکتب الأربعة ذات قیمة إحتمالیة تختلف عن الروایة الموجودة فی الکتب الاخری، إذ قد کانت هذه الکتب محطّ عنایة ومدارسة یداً بید عند علماء الطائفة إملاءاً ومتناً وضبطاً وقراءة ومقابلة وتحفّظاً علی النسخ وعدم إختلافها فلم یخلو قرن عن مداولتها کمدرک أوّل فی الکتب الروائیة.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۶۹

الفَصلُ الاوّلُ میزان حجّیة التوثیق والتضعیف

اشارة

وفیه مقامان

الأوّل: مبانی حجّیة الطرق الرجالیّة: الثانی: حجّیة أصالة العدالة وحسن الظاهر فی التوثیق

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۷۱

المقام الأوّلمبانی حجیّة الطرق الرجالیّة ... ص: ۶۹

و نمهّد مقدّمة: (مبدأ تقسیم الحدیث) أقسام الحدیث بین المتقدّمین والمتأخّرین ... ص: ۷۱

اشارة

وهی إنّه قد اشتهر عند متأخّری الأعصار أنّ تقسیم الحدیث إلی الأقسام الأربعة أو الخمسة من القویّ والصحیح والموثّق والحسن والضعیف من إبتکارات العلّامة الحلّی رحمه الله، حتّی قال بعض أصحابنا الأخباریّین إنّ العلّامة قد تبع العامّة فی هذا التقسیم وإلّا فالقدماء لم یکن لهم إلّاقسمان: «الصحیح» بمعنی المعتبر و «الضعیف» بمعنی غیر المعتبر، وحَمْلُ عبائر القدماء فی کتب الحدیث أو الرجال علی هذا المصطلح الجدید سبّب إسقاط کثیر من الأحادیث عن الإعتبار، ولعلّ أوّل من نسب ذلک إلی العلّامة الحلّی أو إلی استاذه السیّد أحمد بن طاووس هو الشیخ البهائی فی مشرق الشمسین «۱»؛ نعم قد صرّح صاحب منتقی الجمان «۲»

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۷۲

وغیره بذلک أیضاً.

قال فی مشرق الشمسین بعد ذکر تقسیم الحدیث إلی الأقسام الأربعة المشهورة قال: «وهذا الإصطلاح لم یکن معروفاً بین قدمائنا، کما هو الظاهر لمن مارس کلامهم، بل المتعارف بینهم إطلاق الصحیح علی ما اعتضد بما یقتضی إعتمادهم علیه، أو اقترن بما یوجب الوثوق به والرکون إلیه، وذلک لأمور:

منها: وجوده فی کثیر من الأصول الاربعمائة...

ومنها تکرّره فی أصل أو أصلین ... ومنها: وجوده فی أصل معروف الإنتساب إلی أحد الجماعة الذین أجمعوا علی تصدیقهم ... أو علی تصحیح ما یصحّ عنهم ... أو العمل بروایتهم ... وغیرهم ... ومنها: إندراجه فی أحد الکتب التی عرضت علی الأئمّة علیهم السلام ... ومنها کونه مأخوذاً من الکتب التی شاع...

وقد جری رئیس المحدّثین علی متعارف القدماء فحکم بصحّة جمیع أحادیثه، وقد سلک ذلک المنوال جماعة من أعلام علماء الرجال، لما لاح لهم من القرائن الموجبة للوثوق والإعتماد، ثمّ ذکر أنّ أوّل من قرّر الإصطلاح الجدید العلّامة قدس سره وأنّه کثیراً مّا یسلک مسلک المتقدّمین هو وغیره من المتأخّرین» «۱».

وقال فی منتقی الجمان: «إصطلح المتأخّرون من أصحابنا علی تقسیم الخبر باعتبار إختلاف أحوال رواته إلی الأقسام الأربعة المشهورة ...إلی أنّ قال: وما ذکره أخیراً من نقلهم الإجماع علی تصحیح ما یصحّ عن أبان بن عثمان مع کونه فطحیاً لیس من هذا الباب فی شیء، فإنّ القدماء لا علم لهم بهذا الإصطلاح،

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۷۳

لاستغناءهم عنه فی الغالب بکثرة القرائن الدالّة علی صدق الخبر وإن اشتمل طریقه علی ضعف، کما أشرنا إلیه سلفاً فلم یکن للصحیح کثیر مزیّة توجب له التمییز بإصطلاح أو غیره، فلمّا اندرست تلک الآثار واستقلّت الأسانید بالأخبار، إضطرّ المتأخّرون إلی تمییز الخالی من الریب وتعیین البعید عن الشک، فاصطلحوا علی ما قدّمنا بیانه، ولا یکاد یعلم وجود هذا الإصطلاح قبل زمان العلّامة إلّامن السیّد جمال الدین ابن طاووس رحمه الله، وإذا أطلقت الصحّة فی کلام من تقدّم فمرادهم منها الثبوت أو الصدق، وقد قوی الوهم فی هذا الباب علی بعض من عاصرناه من مشایخنا فاعتمد فی توثیق کثیر من المجهولین علی صحّة الروایة عنهم واشتمالها علی أحد الجماعة الذین نقلوا الإجماع علی تصحیح ما یصحّ عنهم» «۱».

أقول: إنّ هذا وإن اشتهر عند متأخّری الأعصار إلّاأنّ الصحیح أنّ تقسیم الحدیث کان دیدن القدماء حتّی فی عصر الرواة بأقسام تربو علی الخمسة، وغایة ما صنعه العلّامة وشیخه السیّد ابن طاووس هو وضع الإصطلاح، وإلّا فالتقسیم کان متداولًا منذ القدم عندهم ویمیّزون فی کیفیّة الحجّیة بینها.

بل إنّ الضعیف له درجات عندهم کما أنّ المعتبر له درجات عندهم أیضاً وثمرة ذلک عندهم یبدونها عند التعارض والترجیح وفی کیفیّة تحصیل الوثوق بالصدور من ضمّ قرائن إلی الخبر الضعیف، فدرجة الضعف علی نوع القرائن علی صلة وثیقة فی تصاعد الإحتمال والوثوق بالصدور.

وکذا فی معرفة العدد اللازم فی الطرق لحصول الإستفاضة أو التواتر، فإنّ درجة إعتبار الطریق أو درجة ضعفه مؤثّرة فی الغایة فی العدد اللازم لتحصیل

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۷۴

ذلک، فمن ثمّ یتبیّن أنّ ما علیه القدماء من التقسیمات لکلّ من الضعیف والمعتبر هو من الأهمّیة بمکان فی بحث الحجّیة بأقسامها، وإنّ الذی وقع من المتأخّرین هو عکس ما ادعیَ من إحداثهم للتقسیم.

بل الحقیقة إنّهم قد ترکوا التقسیمات العدیدة عند القدماء ذات الفائدة الخطیرة فی کیفیّة الحجّیة بأقسامها، وإنّ الذی وقع من

المتأخّرین هو الإصطلاح علی بعضها وإهمال بقیّة الأقسام.

وهناک شواهد علی تعدّد التقسیم لدی القدماء:

قد قال الشیخ فی کتاب العُدّة فی فصل خبر الواحد: «إنّا وجدنا الطائفة میّزت الرجال الناقلة لهذه الأخبار، فوثّقت الثقات منهم وضعّفت الضعفاء، وفرّقت بین من یُعتمد علی حدیثه وروایته وبین من لا یُعتمد علی خبره، ومدحوا الممدوح منهم، وذمّوا المذموم، وقالوا فلان متّهم فی حدیثه، وفلان کذّاب، وفلان مخلّط، وفلان خالف فی المذهب والإعتقاد، وفلان واقفی، وفلان فطحی، وغیر ذلک فی الطعون التی ذکروها، وصنّفوا فی ذلک الکتب واستثنوا الرجال من جملة ما رووه من التصانیف فی فهارسهم، حتّی إنّ واحداً منهم إذا أنکر حدیثاً طعن فی إسناده وضعّفه بروایته، هذه عادتهم علی قدیم وحدیث لا تنخرم» «۱».

والذی یظهر من هذه العبارة إنّ التقسیمات العدیدة هی موجودة منذ القدم فی الفهارس وکتب الرجال.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۷۵

التقسیم الأوّل و هو ما کان بلحاظ الصفات العملیّة للراوی ...، ص: ۷۵

أی بلحاظ أمانته وصدق لهجته.

فمنها: ما درج علیه النجاشی مثلًا فی رجاله من التعبیر عن بعض من ترجم لهم بقوله: «ثقة ثقة» وبعضهم الآخر بقوله: «ثقة» وبعضهم بقوله: «کان لا بأس به».

فمثلًا ما ذکره النجاشی فی أحمد بن الحسن بن علی: «یقال انّه کان فطحیاً أو کان ثقة فی الحدیث» «۱» فإنّ التعبیر المزبور صریح بالتفرقة بین الوثاقة فی العقیدة ومطلق الجهات الاخری وبین الوثاقة فی اللهجة فقط، أی‌هو ما اصطلح علیه المتأخّرون بالموثّق، ومثلًا تعبیره فی أحمد بن محمّد بن سیّار حیث قال فیه: «ویُعرف بالسیّاری، ضعیف الحدیث، فاسد المذهب، ذکر ذلک لنا الحسین بن عبیداللّه، مجفُوّ الروایة، کثیر المراسیل» «۲» فإنّ عبارته صریحة بعدم الإکتفاء بمجرّد وصفه بالضعف، بل هو فی صدد بیان درجة الضعف ونوعیّته.

وکذا ما ذکره فی أحمد بن هلال العبرتائی قال: «صالح الروایة، یُعرف منها ویُنکر، وقد روی فیه ذموم من سیّدنا أبی محمّد العسکری علیه السلام» «۳»، فإنّه یشیر فی عبارته تلک إلی توثیق روایته فی زمان إستقامته، کما صرّح بذلک الشیخ فی العدّة

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۷۶

إلّا أنّ إعتبار روایته تلک کان علی درجة متوسّطة.

ونظیر ذلک قوله فی أحمد بن علی بن العبّاس بن نوح السیرافی: «کان ثقة فی حدیثه، متقناً لما یرویه، فقیهاً بصیراً بالحدیث والروایة» «۱» حیث إنّه لم یکتف بتوثیقه، بل ذکر نوعیّة ودرجة وثاقته.

وکذا ما ذکره النجاشی أیضاً فی ترجمة جعفر بن محمّد بن جعفر من قوله: «کان وجهاً فی الطالبیین، متقدّماً، وکان ثقة فی أصحابنا، سمع وأکثر وعمّر وعلا إسناده» «۲».

وکذا عبارة الصدوق فی کتاب الصوم من الفقیه فی باب (ما یجب علی من أفطر) قوله: «وبهذه الأخبار أفتی ولا أفتی بالخبر الذی أوجب علیّ القضاء، لأنّه روایة سماعة بن مهران وکان واقفیاً» «۳»، ولیس مراده عدم العمل بروایات سماعة من رأس؛ إذ هو یروی کثیراً فی کتابه عنه معتمداً علی روایته، بل مراده عدم العمل بروایته فی مقام الترجیح للصحیح علی الخبر الموثّق أو لإحتمال عدم العمل بما تفرّد به سماعة، کما عبّر بذلک فی موضع آخر، لکنه علی الإحتمال الثانی یکون مبناه فی روایة سماعة الضعف وعدم الإعتبار إلّاأنّ درجة الضعف لیست بالغة، بل إذا اعتضدت بأدنی قرینة، فإنّه یوجب الوثوق بصدور الروایة.

وهذه الأقسام من درجات الحدیث الضعیف لیس له عین ولا أثر عند المتأخّرین، مع إنّه قد نبّه علیه النجاشی والشیخ فی ترجمة کثیر

من الرواة میزاً

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۷۷

عن الأقسام الاخری من الحدیث، کدرجة الضعف التی مرّت فی روایة السیّاری حیث عُبّر عنه بمجفوّ الروایة، کثیر المراسیل «۱»، وعن درجة أخری من الضعف التی عبّر بها الشیخ والنجاشی أیضاً فی کثیر من المفردات بأنّ روایة ذلک الراوی تُخرّج مؤیّدة لا یعتمد علی روایته.

وقال الصدوق أیضاً فی باب (الصلاة فی شهر رمضان): «ممّن روی الزیادة فی التطوّع فی شهر رمضان زُرعة عن سماعة وهما واقفیان» «۲».

ثم نقل روایة سماعة فی کیفیّة التطوع فی شهر رمضان، ثمّ قال:

«إنّما أوردت هذا الخبر فی هذا الباب مع عدولی عنه وترکی لاستعماله، لیعلم الناظر فی کتابی هذا کیف یُروی ومن رواه ولیعلم من إعتقادی فیه أنّی لا أری بأساً فی إستعماله» «۳».

فیظهر من عبارته المزبورة تصنیف درجات الخبر المعتبر وأنّ الخبر الإمامی الثقة أعلی درجة من خبر غیره الثقة.

وقال النجاشی فی ترجمة رفاعة بن موسی النخّاس: «کان ثقة فی حدیثه، مسکوناً إلی روایته، لا یُعترض علیه بشیء من الغمز، حسن الطریقة» «۴».

وقال فی ترجمة صفوان بن یحیی: «ثقة ثقة، عین» «۵».

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۷۸

وقال فی ترجمة محمّد بن مسلم: «وجه أصحابنا فی الکوفة فقیه ورع، وکان من أوثق الناس» «۱»، فإنّه یرید بذلک إنّ روایتهما من الدرجة العالیة التی اصطلح فی تسمیتها عند المتأخّرین بالصحیح الأعلائی.

وقال فی ترجمة داوود بن کثیر الرقّی: «ضعیف جدّاً والغلاة تروی عنه ... قلّ ما رأیت له حدیثاً سدیداً» «۲»

التقسیم الثانی و هو ما کان الصفات العلمیة للراوی ...، ص: ۷۸

أی کفائته، من کونه ناقداً للأخبار، ضبطاً وثبتاً، أو مخلّطاً وغیر ذلک.

فمن شواهده: ما قاله النجاشی فی محمّد بن حسّان الرازی أبو عبیداللّه الزیبانی: «یُعرف ویُنکر بین بین، ویروی عن الضعفاء کثیراً» «۳».

فانّه یظهر منه التوسّط بین الوثاقة والضعف، وإنّ منشأ الضعف عند القدماء علی أقسام، منها أخذ روایته عن الضعفاء وإکثاره عنهم، وذلک لأنّ حجّیة الخبر من جهتین:

الأولی: التعبّد بعدم تعمّده الکذب بأمارته ووثاقته، وهو فی قبال الکذب المُخبریّ.

والثانیة: التعبّد بعدم إحتمال اشتباهه بأمارة الضبط المتعارف والتثبت

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۷۹

والحفظ المعتاد، وهو فی مقام الکذب الخبریّ.

فتری القدماء لا یکتفون بتقسیم الحدیث بلحاظ صفات الراوی من الجهة الأولی والتی اقتصر علیها المتأخّرون، فإنّ التقسیمات الأربعة أو الخمسة للحدیث المعروفة هی أقسام فی الجهة الأولی- وهی الصفات العملیة فی الراوی وأمانته- لا الثانیة- وهی الصفات العلمیّة للراوی أی کفائته-، ولم یذکروا تقسیماً واحداً بلحاظ الجهة الثانیة عدا ما ذکر فی علم الدرایة فی الأعصار الأخیرة وأمّا فی البحوث الإستدلالیة فی الحدیث عن المتأخّرین فقلیلًا ما یشار إلی التقسیم بلحاظ الجهة الثانیة مع أنّ تقسیمه بلحاظ الجهة الثانیة لا یختلف فی الأهمّیة من الجهة الأولی بعد کون مطابقة الحدیث الواقع وعدمها منوط بکلتیهما، بینما تری المتقدّمین یشیرون إلی العدید من الأقسام

فی الجهة الثانیة، فتارة یُعبّرون أنّه مخلّط.

وأخری أنّ فی کتابه تخلیطاً.

وثالثة أنّه متقن وضبط وثبت.

ورابعة أنّه مضطرب الحدیث، مثل ما ذکره فی الفهرست عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقی «وکان ثقة فی نفسه، غیر أنّه أکثر الروایة عن الضعفاء، معتمد المراسیل، وصنّف کتباً کثیرة» «۱»، وعبارته هذه متکرّرة فی کثیر من المفردات وکذا دیدن النجاشی والکشّی، وعبارته صریحة فی التمیز بین الحدیث فی الجهة الأولی عن تقسیمه فی الجهة الثانیة وأنّ إعتباره من الجهة الأولی غیر کافٍ.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۸۰

من شواهده: ما ذکره النجاشی فی عبداللّه بن أیّوب بن راشد الزُّهری، «روی عن جعفر بن محمّد علیه السلام، ثقة، وقد قیل فیه تخلیط» «۱». فإنّ الخلل فی ضبط الراوی واضطلاعه بفن الحدیث وتمییز الأسانید.

ونظیره ما ذکره النجاشی أیضاً فی سُهیل بن زیاد، أبی یحیی الواسطی: «وقال بعض أصحابنا: لم یکن سُهیل بکلّ الثبت فی الحدیث» «۲».

فإنّ هذا تقسیم للحدیث بلحاظ الضبط وعدم الإشتباه

التقسیم الثالث و هو ماکان بلحاظ صفات مضمون الخبر ...، ص: ۸۰

فیعبّرون عن الراوی بأنّه ثقة معتمد الحدیث إلّاما فیه من غلوّ وارتفاع، وإلّا ما فیه من شذوذ، ویعبّرون فی موارد أخری ثقة وحدیثه یُعرف وینکر.

ومن شواهده ما ذکره الصدوق فی الفقیه فی باب (صوم یوم الشک) لخبر عبدالعظیم بن عبداللّه الحسنی عن سهل بن سعد عن الرضا علیه السلام قال: «وهذا حدیث غریب لا أعرفه إلّامن طریق عبدالعظیم بن عبداللّه الحسنی المدفون بریّ فی مقابر الشجرة، وکان مرضیّاً رضی الله عنه» «۳».

فیظهر من عبارته أیضاً أنّ خبر الإمامی الثقة أیضاً یُصنّف إلی أقسام کالغریب وغیره، علی ما هو محرّر فی علم الدرایة فی الأعصار الأخیرة من أقسام الحدیث

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۸۱

بلحاظ المضمون وهذا من التقسیم الثالث کما لا یخفی.

ونظیر ما ذکره النجاشی فی سالم بن أبی سلمة الکندی: «حدیثه لیس بالنقی، وإن کُنّا لا نعرف منه إلّاخیراً» «۱»؛ فإنّه یرید بذلک وثاقة الراوی فی نفسه وإعتبار خبره بلحاظ التقسیم الأوّل والتوقّف فیه بلحاظ التقسیم الثالث.

التقسیم الرابع و هو ما کان بلحاظ الصفات الطارئة علی الخبر ...، ص: ۸۱

من الشهرة العملیة وقبول الأصحاب واعتمادهم علیه، أو إعراضهم عنه أو هجرهم له؛ کما فی قول النجاشی فی ترجمة أحمد بن محمّد بن جعفر عند قوله: «وکان ثقة فی حدیثه، مسکوناً إلی روایته» «۲»؛ فإنّه لم یکتف بوثاقة الراوی، وهو إعتبار خبره بلحاظ التقسیم الأوّل، بل نبّه علی إعتباره بلحاظ هذا التقسیم.

وقول النجاشی فی عبداللّه بن الصلت أبو طالب القمی: «ثقة، مسکون إلی روایته» «۳».

وقول الشیخ فی ترجمة عبیداللّه بن علی الحلبی: «له کتاب مصنّف معمول علیه، وقیل إنّه عرض علی الصادق علیه السلام فلمّا رآه استحسنه وقال: لیس لهؤلاء- یعنی المخالفین- مثله» «۴»، فإنّه یرید بروایته- بالإضافة إلی کونه إمامیاً ثقة- موصوف بالشهرة العلمیة وهی من الصفات الطارئة علی الحدیث.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۸۲

وقول النجاشی فی ترجمة علی بن جعفر بن محمّد: «له کتاب فی الحلال والحرام، یروی تارة غیر مبوّب وتارة مبوّباً» «۱». فهذا تنبیه علی إختلاف النسخ وهو من الصفات الطارئة علی الحدیث.

والحاصل: إنّه یظهر من کلمات المتقدّمین من الرجالیین فی کتبهم وفهارسهم وکذا من المحدّثین إنّهم کانوا یُمیّزون فی تقسیمات الحدیث وإعتباره بین الصفات التی تکون للحدیث بلحاظ الراوی من جهة أمانة نقله أو التی للراوی بلحاظ خبرویّة نقله أو التی تکون لمضمون الحدیث المروی فی نفسه أو التی تکون للحدیث باعتبار الطرق أیممّا یعرض علیه من حالات مختلفة ولم یکن ذلک منهم إلّالإختلاف درجات الإعتبار والحجّیة، وکذا الضعف بلحاظها کما أنّه یختلف الحدیث فی کیفیة وصوله إلی درجة الوثوق والصدور بلحاظ تلک التقسیمات ودرجاتها، حیث توضح هذه التقسیمات إنّه لم یکن مدار الحجّیة عندهم صرف وثاقة الراوی، بل علی الوثوق بالصدور من الزوایا الأربع، ومن ثمّ تراهم یطرحون خبر الثقة إن اختلّت الجهات الاخری ویعملون بخبر الراوی الضعیف إذا تمّت الجهات الاخری مع انضمام قرائن تجبر النقص فی الجهة الأولی.

وبما تقدّم یتجلّی أنّ التقسیمات الأربعة بأقسام عدیدة کثیرة من علماء الدرایة فی الأعصار المتأخّرة لم یکن إلّامواضعة إسم جدید لکلّ قسم، لا أنّها استحداث لواقع مسمّی المصطلح، أو لتمییز لم یکن حاصلًا عند قدماء المحدّثین والرجالیین.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۸۳

بل إنّ توهّم کون هذه الأقسام مخترعة من علماء الدرایة المتأخّرین ممتنع فی نفسه، إذ کیف یستحدثون ما لا وجود له، إذ المفروض أنّ التمییز بین أقسام الرواة والروایات هو بلحاظ الأحوال والصفات، وهی إنّما وصلت إلیهم من المتقدّمین فلابدّ من فرض تمییز المتقدّمین أوّلًا ثمّ مواضعة المتقدّمین لأسماء تلک الأقسام المتمیّزة، وبعبارة أخری إنّ المتأخّر یُصنّف الأقسام بلحاظ ما ذکره المتقدّم من صفات وأحوال الرواة ومرویّاتهم.

وحرص المتقدّم علی ذکر الصفات والأحوال المتقدّمة دالّ علی دخالتها عندهم فی درجة حجّیة الروایة.

کما أنّه یظهر ممّا تقدّم أنّ الإقتصار فی البحث الإستدلالی بالروایات لا یکتفی فیه بقصر النظر علی الأقسام الأربعة فی التقسیم الأوّل، بل لا بدّ من ملاحظة تمام أقسام التقسیم الأوّل، کما لا بدّ من ملاحظة التقسیمات الأخری وأقسامها بعد کون حجّیة وإعتبار الخبر لا تتمّ إلّابعد تأمین الجهات الأربعة، أیأمانة الراوی فی اللهجة، وخبرویّته فی النقل، وسلامة مضمون حدیثه وصحّته، ونقاءه عن صفات الوهن الطارئة ولذلک نری مراعاة هذه الجهات الأربع فی التقسیمات الأربعة فی الروایات العلاجیّة لتعارض الأخبار، کمقبولة أو صحیحة عمر بن حنظلة ومرسلة زرارة وغیرها من الروایات العلاجیة، حیث لوحظ فیها المفاضلة بین الحدیثین المتعارضین، تارة بلحاظ صفات الراوی من جهة أمانته وأخری خبرویّته أو صفات الحدیث بلحاظ مضمونه أو ما یطرأ علیه.

وبالجملة عدم مراعاة تلک الجهات والأقسام یُسبب ضیاع کثیر من الأحادیث وعدم ابتناء العمل بالحدیث علی الأصول الفنّیة للإعتبار.

ثمّ إنّ هذه الغفلة عن هذه التقسیمات العدیدة لدی القدماء سبّب الوقوع

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۸۴

فی غفلة أخری ذات أثر کبیر، وهی إنّ المتأخّرین قد حملوا الطعون والذموم فی المفردات الرجالیّة فی أقوال الرجالیین علی الجهة الأولی فقط وهی الخدشة فی صدق لهجة الراوی وأمانته فی نقله، والحال أنّ الکثیر منها فی صدد الخدشة فی الجهات الثلاث الأخیرة من خبرویّته أو مضمون الحدیث أو هجر الأصحاب لروایته، ومن المعلوم أنّ أحکام الجهات الأربع مختلفة من ناحیة شرائط الحجّیة،

وعلیه فلیست النتیجة واحدة وهی السقوط عن الحجّیة من رأس، فمثلًا لفظ الضعیف- کما سیأتی- لیس فی غالب استعمال الرجالیین یُراد منها الخدشة فی وثاقة الراوی فی نقله، بل یُراد منه القدح فی ضبطه وخبرویته فی الحدیث، أو ضعف مضامین حدیثه.

کما إنّه لا بدّ لمن یرید مراعاتها الإحاطة خُبراً والإضطلاع بکیفیّة ترجمة الراوی فی کتب الرجال، وترجمة الکتاب الذی استخرجت منه الروایة فی کتب الفهرس، بالإضافة إلی ما یحفّ الخبر من ملابسات؛ وسنری مدی تأثیر وفوائد هذه المقدّمة فی أنحاء التوثیق والإعتبار فی الخبر.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۸۵

الوجه فی حجّیة الظنون الرجالیّة ... ص: ۸۵

اشارة

وقد اختلفت المبانی والأنظار فی تخریج حجیّة أقوال الرجالیین فی الظنون الحاصلة بأحوال المفردات الرجالیّة علی مسالک متعددة:

المسلک الأوّل: مسلک الإطمئنان فی التوثیقات الرجالیّة ... ص: ۸۵

اشارة

وبیانه یتمّ عبر نقاط:

الأولی: إنّ الحجّیة فی صدور الخبر بعد ابتناءها علی الزوایا الأربع یظهر جلیاً عدم صحّة جعل المدار علی صرف وثاقة الراوی ...، ص: ۸۵

بل لابدّ من خبرویّته وضبطه وإتقانه أیضاً، کما لابدّ من قرب مضمونه لقواعد المذهب وللروایات المستفیضة الأخری، کما لابدّ من عدم طروّ صفات الوهن الأخری من قبیل إختلاف النُسخ أو الهجر من قبل الأصحاب بحیث یؤدّی إلی ضعف الوثوق بتداول نقله إلی الطبقات المتأخّرة حیث إنّنا نتلقّی الحدیث والکتاب المدوّن فیه من قبلهم یداً بید وعلیه لا بدّ أن تکون قناة التلقّی تامّة.

وعلی ذلک فلا یکفی إحراز صرف وثاقة الراوی، کما لا یمنع عن العمل بالحدیث صرف ضعف الراوی، بل الوثوق بالصدور النابع من الجهات الأربع یتأثّر بعوامل عدیدة کما سبق بسطه.

الثانیة: و یترتّب علی ذلک أنّ قیمة طرق التوثیق لا تنحصر بکون ذلک الطریق لتوثیق الراوی حجّة مستقلّة ...، ص: ۸۵

کأن تکون هناک بیّنة علی وثاقة الراوی أو شهادة

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۸۶

العدل الواحد بناءً علی إعتبارها أو دلالة القرینة المعیّنة بنفسها مستقلّاً علی الوثاقة، بل اللازم هو حصول الإطمئنان والوثوق بالصدور وبوثاقة الراوی بعد تظافر وتعاضد القرائن وتراکمها بنحو تزداد درجة الإحتمال إلی درجة الإطمئنان والوثوق، فیکفی فی قرینة التوثیق کونها مولِّدة للظنّ ولو الضعیف غیر المعتبر، غایة الأمر إنّه لا بدّ من انضمام قرائن أخری تصاعد من الإحتمال والظن إلی درجة الوثوق.

ویشهد بذلک ما فی موثقة ابن أبی یعفور الواردة فی تعریف العدالة وعلامات إستظهارها وإحرازها، حیث ذکر فیها تجنّب الشخص عن الغیبة وإتیانه لصلاة الجماعة وغیرها من السلوک الظاهرة، والتی لا توجب الوثوق بالعدالة بکلّ منها مفردة، بل بمجموعها.

الثالثة: و من ثمّ لا یقتصر فی تجمیع القرائن علی الأصول الرجالیّة الخمسة القدیمة ...، ص: ۸۶

بل یستفاد فی تجمیع القرائن علی الکتب الرجالیّة المتأخّرة إلی یومنا هذا؛ لأنّ المدار علی العثور علی القرینة وان کانت القرائن تختلف قوّة وضعفاً لا علی قول الرجالی بما هو هو، ولا یخفی أنّ هذا المبنی هو ما یُسمّی بتحصیل الإطمئنان والوثوق بوثاقة الراوی أو إعتبار خبره أو ما یُسمّی بمسلک تجمیع القرائن أو ما یُسمّی حدیثاً بنظریّة حساب الإحتمال الریاضی- المدلّل علیها بقاعدة ریاضیّة برهانیّة- هو مسلک مشهور الرجالیین وروّاد هذا الفن، وهذا المسلک کما یستخدم لإحراز صغری خبر الثقة وللوثوق بوثاقة الراوی فی البحث الرجالی، کذلک یستخدم للوثوق بالصدور وإعتبار نفس الخبر ونقله کما بیّناه مبسوطاً فی ذیل دعوی الأخباریّین بصحّة روایات الکتب الأربعة فراجع.

الرابعة: إنّه لا انسداد فی علم الرجال ...، ص: ۸۶

بل إنفتاح العلم الوجدانی من دون

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۸۷

حاجة إلی العلم التعبّدی والحجّیة المستقلّة لبعض طرق التوثیق، حیث إنّ القرائن علی حال الراوی من جهة أمانته أو خبرویّته أو سلامة مضمون نقله أو ما یطرؤ روایته من الأحوال کلّها یمکن الإستحصال علیها بالتتبّع الوافر والممارسة والإدمان.

الخامسة: یترتّب علی ذلک سعة منابع علم الرجال و عدم حصرها بالکتب الرجالیّة و الفهارس ... ص: ۸۷

فضلًا عن الأصول الخمسة الرجالیّة القدیمة، کما أشار إلی ذلک المجلسی الأوّل فی شرحه الفارسی علی الفقیه فی الفوائد التی قدّمها للشرح، والسیّد البروجردی فی منهجه الخاصّ المعروف بعلم الطبقات «۱» وسیأتی بسطه.

وملخصه: إنّه عبارة عن الفحص فی الأسانید الواصلة للروایات کمادّة علمیة حیة وجدانیة للتعرّف علی الطبقات السابقة للمفردة الرجالیّة الکائنة لها بمنزلة المشایخ، والطبقة اللاحقة لها الکائنة بمنزلة التلامیذ فی الروایة، فمن خلال إحصاء کلّ الأسانید التی وقعت فیها المفردة یتمّ ترکیز الضوء علی البیئة العلمیة المحیطة بالراوی وانتمائه فی المذهب والمسلک العلمی، کما یحصل التنبّه إلی الحقل الروائی الذی یزاوله الراوی من خلال مضامین روایاته کما یحصل التعرف علی ضبطه وإتقانه فی النقل من خلال صورة السند التی یرویها بنفسه وکذا المتن إلی غیر ذلک من الفوائد العدیدة الجمة، فمن ثمّ قلنا فی النقطة السابقة أنّ العلم الوجدانی فی باب الرجال منفتح فضلًا عن التعبدی، ولا انسداد فی البین، غایة الأمر یتوقّف علی التتبّع والفحص المستمر نظیر الحال فی علم التاریخ، فإنّه أقرب

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۸۸

وأشبه العلوم بعلم الرجال وعلی صلة وثیقة به.

السادسة: و هی هامّة فی الغایة إنّ القاعدة فی إعتبار الجرح أو التعدیل أو عند تعارض الجرح و التعدیل لیس علی القبول التعبدی بلفظ

التعدیل و التوثیق أو لفظ الجرح والتضعیف ...، ص: ۸۸

إذ الفرض أنّ المدار فی الحجّیة علی هذا المبنی والمسلک الشهیر بین الرجالیین لیس علی الحجّیة التعبّدیة فی التوثیق والتضعیف من الشهادة والبیّنة وغیر ذلک بل علی حصول الإطمئنان والعلم العادی والوجدانی.

وعلی ذلک فلا یُتلقّی توثیق النجاشی مثلًا أو تضعیفه کحجّة تعبدیّة ومسلّمة من المسلّمات، بل اللازم ملاحظة القرائن الأخری التی قد یکون قد استند النجاشی فی تضعیفه علیها إذ قد لا تکون هی منشأ للضعف بقول مطلق أو تکون منشأً للضعف من جهة غیر الجهة التی بنی علیها، فکم من تضعیف بنی علیه القمّیون أو البغدادیون لم یعتدّ به المتأخّرون کما هو معروف فی درجة الغلوّ والتفویض ونحوها من المسائل الإعتقادیّة، وکالإدمان لروایات المعارف، بل إنّهم قد یجعلون الراوی کذّاباً فی أمانة نقله لکونه کثیراً مّا یروی طائفة خاصّة من المعارف کما وقع حتّی لمثل الفضل بن شاذان، حیث حکم وقال کما نُسب إلیه:

«الکذّابون المشهورون، أبو الخطّاب، ویونس بن ظبیان، ویزید الصائغ، ومحمّد بن سنان وأبو سمینة أشهرهم» «۱»، وکما وقع للقمیین والبصریین مع یونس بن عبدالرحمن، وهکذا الحال فی التوثیق.

وهذا باب واسع تنفتح منه فوائد عدیدة، وأشبه ما یکون مقامنا علی المسلک المزبور بالبحث التاریخی حول مفردة تاریخیة، فإنّ الباحث التاریخی یرید أن

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۸۹

یقیم الدراسة حولها حتّی یجد شواهد حیّة لوجهة النظر تلک، فتراه یلاحق الشواهد والظروف المحیطة والملابسات المختلفة یتحرّی بذلک الإمعان فی طروّ الحالات لتلک الشخصیة وفتراتها حتّی یصل إلی الحقیقة حول تلک الشخصیة. ومثال ذلک ما وقع من النجاشی فی العدید من التراجم من التضعیف لجملة من شیوخ الإجازة والروایة، بسبب أنّ مشایخه البغدادیین هجروا روایته أو نالوه بألسنتهم.

ومن ذلک یتبیّن عدم صحّة تقدیم الجرح علی التعدیل عند التعارض بقول مطلق ولا العکس کذلک، وإنّما اللازم الموازنة بین مدرکیهما.

السابعة: إنّ کثیراً من قواعد التوثیق العامّة التی اختلف فیها اختلافاً کثیراً فی مؤدّاها ... ص: ۸۹

کقاعدة أصحاب الإجماع «أجمعت العصابة علی تصحیح ما یصحّ عنه» أو کما ذکر فی الثلاثة «إنّهم لا یروون ولا یرسلون إلّاعن ثقة» أو إنّ مراسیل ابن أبی عمیر حجّة وغیرها یتمّ الإعتداد بها لا کشهادات حسّیة وإنّما کقرائن تتظافر مع بعضها البعض ولو بُنی علی حدسیتها.

هذا کلّه علی المسلک الأوّل فی میزان حجّیة التوثیقات الرجالیّة وهو مسلک الإطمئنان عبر تجمیع القرائن وقد عرفت إنّه هو المسک الشهیر بین الرجالیین

المسلک الثانی: الحجّیة من باب قول أهل الخبرة ... ص: ۸۹

وهذا یعتمد علی حجّیة کبری قول أهل الخبرة، المبحوث عنها فی قسم الحجج من علم الأصول، وموضوعها الرأی المستحصل من المتضلّع بعلم وفنّ معیّن اختصّ فیه بحیث تکون آراؤه المستنتجة مبنیّة علی الحدس المتولّد من ملکته العلمیّة وحیطته بأبواب ذلک العلم یعسر علی غیره الوصول إلی تلک النتائج لعدم الحیطة

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۹۰

والإضطلاع بمسائل وقواعد ذلک العلم.

وقد ذکر هاهنا إنّ الدلیل علی الحجّیة فی تلک الکبری هو السیرة العقلائیة من رجوع الجاهل إلی العالم أو الإنسداد الصغیر «۱».

وبالجملة: هذه الکبری لا غبار علیها کما لا غبار فی إنطباقها علی قول الرجالی، سواء کان قوله حسّیاً أو حدسیاً، حیث إنّ المنشأ الحسّی غیر المصرّح به کسلسلة سند التوثیق أو التضعیف یعود کالمنشأ الحدسی الخفی بعد عدم التصریح به.

وأمّا دعوی جماعة من المتأخّرین أنّ التوثیقات فی الأصول الرجالیّة الخمسة هی شهادات حسّیة فسیأتی عدم تمامیّتها.

ثمّ إنّه لا بدّ من الإلتفات إلی أنّ شرط حجّیة قول أهل الخبرة هو عدم کون المستند والمتمسّک من یحتجّ بقول أهل الخبرة یشترط فیه أن لا یکون من أهل الخبرة أو أن لا یکون فی مکنته تنقیح المورد الذی حصلت فیه المراجعة لقول أهل الخبرة وإلّا فلو کانت له القدرة العلمیة وکانت المواد الرجالیّة فی متناول یده فلا یکون رجوعه إلی أهل الخبرة صحیحاً ولا معذِّراً، کما لا بدّ من الرجوع إلی الأکثر خبرةً والأعلم؛ ففی قول الرجالیین مثلًا یقدّم قول المتقدّم علی المتأخّر لکونه أکثر حیطة لقربه لعصر الرواة، نعم قد یکون المتأخّر أکثر خبرویّةً لحیطته بقرائن مستجمعة خفیت علی المتقدّم کما هو الشأن فی الفحص والتتبّع للأبواب الروائیة ببرکة التبویب والمعاجم الموضوعة.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۹۱

ویتبیّن من ذلک عموم حجّیة قول الرجالی علی هذا المسلک شریطة توفّر النقطتین السابقتین.

وقد یستشکل علی هذا المسلک بما حاصله: إنّ رجوع المجتهد إلی أهل الخبرة فی الرجال نحو تقلید لهم، ویلزم منه أن تکون النتیجة المستنبطة منه مبنیّة علی بعض المقدّمات التقلیدیة، فلا یکون إجتهاداً محضاً.

وفیه: إنّه لا مانع من ذلک، کما فی العدید من مقدّمات الإستنباط البعیدة التی یُستعان بها فی الإستنباط، کالقواعد الأدبیّة، أو المنطقیّة، أو التفسیریّة وغیرها، حیث إنّ اللازم فی صدق الإستنباط عن إجتهاد هو کون المقدّمات الاصولیّة والفقهیّة هی عن تحقیق وعن ملکة علمیّة دون ما سواها، وبذلک یصدق علیه أنّه ممّن روی حدیثنا، ونظر فی حلالنا وحرامنا، وعرف أحکامنا، ویصدق علیه عنوان الفقیه

المسلک الثالث: حجیّة مطلق الظنون الرجالیّة بالإنسداد الصغیر ... ص: ۹۱

قد قدّمنا أنّ هذا الوجه قد یجعل للتدلیل علی الوجه السابق، کما قد یُجعل للتدلیل علی حجّیة مطلق الظنون الرجالیّة مع مراعاة الظن الراجح دون المرجوح والمانع دون الممنوع، ممّا هو مذکور مسطور فی بحث الإنسداد من علم الأصول فی کون نتیجة الإنسداد هو حجّیة الظنّ ذی الشرائط المعیّنة فإن لم یکتف به یُتنزّل إلی الفاقد للشرائط، هذا من حیث النتیجة.

أمّا من حیث تحقّق مقدّمات الإنسداد الصغیر فقد یقرّب بوجهین:

الأوّل: هو دعوی وقوع الإنسداد الکبیر فی مطلق أحکام الفروع، ومن ثمّ یعمّ الظن الذی هو نتیجة دلیل الإنسداد الکبیر للظن بالطریق لا خصوص الظن

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۹۲

بالواقع، والظنون الرجالیّة هی أحد أفراد الظنّ بالطریق.

کما قد یقرّب وقوع الإنسداد الکبیر بما قدّمناه من دعوی العلم الإجمالی بوقوع الوضع والدسّ فی الأسانید فی ذیل الجواب الرابع عن دعوی الأخباریّین لصحّة الکتب الأربعة، فالإنسداد الکبیر حاصل إمّا بمنع کبری حجّیة الظنون الخاصّة، أو لمنع الصغری وجوداً أو إحرازاً.

هذا والصحیح عدم تمامیّة الوجه الأوّل بکلا صیاغتیه، إذ بعد توفّر الظنون الخاصّة المعتبرة الوافیة بکلّ أبواب الفروع، فلا مورد لتحقّق

مقدّمات الإنسداد الكبير، كما إنّك قد عرفت أنّ العلم الإجمالی بالوضع والدسّ فی الأسانيد قد انحلّ تكويناً بالعلم التفصيلی والإجمالی بالتنقية والتصفية للأحاديث والغربلة للروايات بما ذكرناه من نماذج علی مثل ذلك.

الوجه الثانی: دعوی الإنسداد الصغير فی خصوص علم الرجال، ببيان أنّ لدينا علم إجمالی بوجود أخبار الثقات الصحاح المعتبرة المتضمّنة لأغلب أحكام الفروع، ولا علم وجدانی ولا تعبّدی بصغريات تلك الأخبار، بمعنی عدم تحقّق العلم الوجدانی بوثاقة رواة الأسانيد ممّن هم فی دائرة العلم الإجمالی المتقدّم، كما أنّ وثاقة رواة لا يوجد لنا علم تعبّدی بها من البيّنة أو الشهادة أو الأخبار الحسّی المعتبر، إذ لا تذكر سلسلة سند التوثيق فی الأصول الرجاليّة القديمة عدا الكشّی فی غالب موارده، وحينئذ فلا يمكن لنا إحراز صغری ومصاديق تلك الكبری، وهی العلم الإجمالی بوجود أخبار الثقات المتضمّنة لأحكام الفروع.

وهذا الوجه إنّما يتمّ لو لم يتمّ المسلكين الأوّلين، ليتحقّق إنسداد العلم الوجدانی والعلم التعبّدی فتصل النوبة إليه لكنّك قد عرفت تماميّة المسلكين.

وقد يُستشكل علی هذا المسلك بأنّ ما يستخرجه المجتهد من نتائج حينئذ

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۹۳

ليست عن علم فلا يسوغ رجوع الآخرين إليه؛ لأنّه من رجوع الجاهل إلی الجاهل، وهذا الإشكال قد ذُكر فی مبحث الإنسداد فی علم الأصول، كالإشكال علی تقليد الإنسدادی، وحاصله أنّ المقلِّد لم ينسدّ عليه الطريق بعد وجود المجتهدين الآخرين القائلين بالإنفتاح.

وقد أجيب بعدّة أجوبة:

مُنها إنّ المجتهد الإنسدادی عالم بالوظيفة عند الإنسداد والحكم الظاهری وإن لم يكن عالماً بالحكم الواقعی.

ومنها: بأنّ الإنسدادی يُخطّأ الإنفتاحی.

ومنها: بأنّ الإنسدادی بعد ترتيب مقدّمات الإنسداد لا سيّما علی الكشف يعلم بالأحكام الواقعيّة أو بالطريق المؤدّی إلی الفراغ منها

المسلك الرابع: كون التوثيق من باب الشهادة والإخبار الحسّی ... ص: ۹۳

وقد صيغ بعدّة صياغات:

منها: كونه من باب البيّنة، كما ذهب إليه صاحب المدارك والمعالم، ولعلّه تبعاً لأستاذهما المحقّق الأردبيلی.

ومنها: كونه من خبر الثقة بناءً علی حجيّته فی الموضوعات، أو لدعوی إنّه فی المقام وإن قام علی موضوع جزئی إلّاأنّ ثمرته إثبات الحكم الكلی فهو من قبيل خبر الثقة القائم علی الحكم الكلّی، أو كما قرّبه فی المستمسك فی الإجتهاد والتقليد من أنّ الإخبار عن المعصوم فی الحكم الكلی يؤول إلی الإخبار عن الموضوع الجزئی الخارجی، حيث إنّه إخبار عن واقعة خاصّة بصدور قول المعصوم.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۹۴

ومنها كونه من الخبر المتواتر أو المستفيض، وذهب إليه من متأخّری هذه الأعصار السيّد الخوئی قدس سره وقرّب ذلك بكون توثيقات الأعلام المتقدّمين من الرجاليّين، كالبرقی وابن قولويه والكشّی والصدوق والمفيد والنجاشی والشيخ وأضرابهم، هی نقل كابر عن كابر وثقة عن ثقة، لكون كتب الفهارس والتراجم لتمييز الصحيح من السقيم أمراً متعارفاً عندهم ولقد وصلتنا جملة من ذلك ولم تصلنا جملة أخری وإنّ الكتب الرجاليّة من زمان الحسن بن محبوب إلی زمان الشيخ كانت تبلغ نيّفاً ومئة كتاب، علی ما يظهر من النجاشی والشيخ وغيرهما، وقد جمعها البحّاثة الشيخ آغا بزرك فی مصفّی المقال، واستشهد أيضاً بما ذكره الشيخ فی العُدّة فی فصل خبر الواحد من أنّ للطائفة كتباً وفهارس ميّزت الرجال الناقلة بين ثقة وضعيف ومعتمد وغير معتمد عليه؛ وكذا استشهد ببعض عبائر النجاشی عندما يقول: «ذكره أصحاب الرجال».

فكلّ ذلك يشهد بأنّ أقوالهم فی الرجال هی عن حسّ مستفيض أو متواتر، خلافاً لما يحتمله الشيخ فخرالدين الطريحی فی مشتركاته

من أنّ توثیقات النجاشی أو الشیخ یحتمل أنّها مبتیّة علی الحدس فلا یعتمد علیها.

أقول: یرد علی عموم المسلک الرابع بصیاغاته أو خصوص دعوی التواتر منه:

أوّلًا: إنّ دعوی التواتر والإستفاضة فی روایات الکتب الأربعة أولی منها فی الکتب الرجالیّة، إذ کتب الروایات تزید مآخذها أضعافاً مضاعفة علی مآخذ الاصول الرجالیّة القدیمة، فإذا کانت کتب الفهارس والرجال تزید علی المئة ونیّف من فترة الحسن بن محبوب إلی زمان الشیخ، فکتب الروایات الأصول منها فقط یربو علی الأربعمائة فضلًا عن الکتب والمجامیع التی الفّت بعدها، وقد تقدّم مبسوطاً أنّ دعوی إعتبار مطلق الطرق فیها غیر تامّة، فکیف بک فی مآخذ

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۹۵

الأصول الرجالیّة.

نعم قد بیّنا الفرق بصیاغة فنّیة رجالیة درائیة بین الطرق إلی کتب المشیخة والطرق التی فی کتب المشیخة إلی المعصوم، والفارق المزبور هو بعینه یوجد بین طرق الکتب الرجالیّة والمشیخة وبین مراسیل التوثیقات أو التضعیفات فی الأصول الرجالیّة.

علی أنّ غایة دعوی کثرة مآخذ الکتب الرجالیّة هو عدم النظر فی طرق الأصول الرجالیّة الخمسة أو الستّة إلی الکتب الرجالیّة التی قبلها، لا الطرق التی فی الثانیة المتقدّمة إلی المعاصر للمفردة الرجالیّة المترجمة.

ثانیاً: إنّ کتاب الکشّی وهو متقدّم علی فهرست النجاشی وفهرست ورجال الشیخ بطبقتین وهو المشتمل فی توثیقاته وتضعیفاته فی العدید من الموارد علی سلسلة السند، فإنّه یقیّم جرحه وتعدیله بحسب إعتبار تلک السلسلة، فتارة تکون ضعیفة وتارة تکون معتبرة کما هو دأب الجمیع علی ذلک حتّی القائلین بالمسلک الرابع، والمعروف أنّ کتاب التحریر الطاووسی من صاحب المعالم هوتشذیب وتهذیب لرجال السیّد أحمد بن طاووس الموضوع لتقییم طرق التوثیق أو التضعیف فی رجال الکشّی، فإذا کان الحال ذلک فی کتاب الکشّی وهو الأقرب عصراً لطبقات الرجال وکتب الفهارس، فکیف بک لمن تأخّر عنه بطبقتین؛ فإنّ ما صنعه الکشّی من ذکر تلک الطرق دلیل بیّن علی عدم إستفاضة وتواتر التوثیقات کلّها، بل هی فی الأغلب منها طرق آحاد.

ثالثاً: إنّ هناک العدید من الموارد التی وقع فیها التعارض فی التوثیقات أو التضعیفات بین الشیخ والنجاشی وبین کلّ منهما والکشّی، ولو کانت إخباراتهم حسّیة من نمط التواتر والإستفاضة لما وقع مثل ذلک بهذه الکثرة ومن ثمّ لم یلتزم

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۹۶

القائل نفسه فی عدّة من المفردات الرجالیّة علی رأی النجاشی أو الشیخ بعد عثوره علی قرائن مخالفة أخری.

رابعاً: إنّ عبارات الأصول الرجالیّة الخمسة أو الستّة هی بنفسها مختلفة، وهی تدلّ علی أنّ طرقهم فی التوثیق والتضعیف مختلفة فبعضها بالشهرة والتواتر، والأخری آحادیّة.

فتری التعبیر تارة: قال مشایخنا، وأخری: ضعّفه القمیون، أو: وجه فی الطائفة، أو: فی أصحابنا، أو: کان له صیت، أو: أجمعت العصابة علی تصحیح ما یصحّ عنه، أو: علی وثاقته، فهذا نمط، ونمط آخرتری یکتفی بالتعبیر بثقة أو ضعیف، أو: قیل إنّه کذا، أو رُمی بکذا، ونحوها من التعابیر الصریحة فی کون مآخذها آحادیة.

وبالجملة: نستردف لک بعض الشواهد الدالّة عموماً علی عدم صحّة الإستفاضة فی طرق الجرح والتعدیل:

منها ما ذکره صاحب قاموس الرجال «۱» من أنّ الشیخ أکثر من الأخذ عن فهرست ابن الندیم أوهاماً وأغلاطاً کثیرة فی التراجم ولم ینبّه الشیخ علی وهمه إلّا فی الفضل بن شاذان ولذلک لم یستند إلیه النجاشی إلّافی موضع واحد وهو بندار بن محمّد، وکذا ما نبّه علیه من إختلاف نسخ الکشّی التی کانت مأخذاً للشیخ الطوسی، وقد قال النجاشی عنه- رجال الکشّی- «له کتاب الرجال، کثیر العلم، وفیه أغلاط کثیرة وروی عن الضعفاء کثیراً» «۲».

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۹۷

وقد نبّه صاحب قاموس الرجال فی الموضع المتقدّم علی وقوع التصحیف والخلط فی مجموعة من التراجم فی الأصول الرجالیّة، فراجع.

ومنها ما نبّه علیه فی الفوائد الرجالیّة «۱» من بناء مثل الصدوق والنجاشی وغیرهما علی قواعد فی التوثیق والتضعیف إجتهادیة غیر تامّة.

فتحصّل: إنّ البناء علی الأخبار الحسّی فی قول الرجالیین لیس بواجد لشرائط الحجّیة للإرسال الموجود فیه، وإنّ صغری حجّیة الخبر الحسّی غیر متحقّقة غالباً.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۹۸

المقام الثانی: حجّیة أصالة العدالة وحسن الظاهر فی التوثیق ... ص: ۹۸

اشارة

فقد وقع الخلاف فی أنّ البناء علی وثاقة وإعتبار المفردة الرجالیّة، هل بمجرّد کونه مسلماً أو إمامیاً لم یثبت ولم یُحرز فسقه، أو إنّه من اللازم إحراز عدم فسقه، ولا یکفی فی ذلک الإحراز إجراء أصالة العدم؟

فقد نسب متأخّری هذه الأعصار إلی المتقدّمین بناءهم علی أصالة العدالة، وفُسّرت بالإکتفاء فیها بمجرّد الإسلام أو الإیمان مع عدم إحراز الفسق، للإکتفاء فی الفسق بأصالة العدم وقد نُسب ذلک صریحاً إلی الشیخ الطوسی، واحتمل کون ذلک مبنی الرواة والرجالیین المتقدّمین علی الشیخ أیضاً کالصدوق، کما نُسب ذلک صریحاً إلی العلّامة الحلّی، ولتحریر المقام لا بدّ من ذکر جهات:

الجهة الأولی: فی تنقیح فرض المسألة والضابطة ... ص: ۹۸

إذ کبرویّاً قد یُبنی علی حجّیة مطلق الخبر سوی خبر الفاسق، فیکون الفسق حینئذ مانعاً ولا تکون الوثاقة أو العدالة شرطاً، وأخری یُبنی کبرویّاً علی شرطیّة العدالة أو الوثاقة کصفة وجودیّة، کما إنّه لا بدّ من الإلتفات إلی إمکان وجود

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۹۹

الواسطة بین العادل والفاسق أو الثقة والمتّهم أو عدمها، کما لا بدّ من الإلتفات إلی أنّ الأمارات علی الوثاقة والکواشف علی العدالة، هل یکتفی بها فی إحراز العدالة والوثاقة أو لا بدّ من إحراز عدم الفسق، أی‌عدم موجب الفسق؟

ولا یتوهّم أنّ هذا الترديد لا مجال له؛ لأنّه مع فرض وجود العدالة أو الوثاقة فهو یلازم عدم الفسق المطلق أو عدم الفسق فی اللهجة، ومع وجود الأمارة علی أحد الضدّین لا حاجة إلی وجود الأمارة علی عدم وجود الضدّ الآخر، إذ إنّ وجود أحد الضدّین وإن لازَمَ عدم الضدّ الآخر إلّاأنّ الکاشف عن أحد الضدّین لیس من الضروری إعتبار کاشفیّته- کمدلول التزامی- علی عدم الضدّ الآخر.

وبعبارة أخری: إنّ الکاشف عن أحد الضدّین قد یکون إقتضائیاً ناقصاً لا بدّ من ضمیمة إحراز عدم المانع، فمواظبة الرجل مثلًا علی صلاة الجماعة وعدم ایذاء المسلمین بجوارحه وحسن ظاهره، کلّ ذلک مقتض لتواجد صفة العدالة أو الوثاقة، فقد یقال مع ذلک بلابدّیة إحراز عدم الموجب للفسق، أی‌عدم صدور ما یخلّ بالوثاقة أو العدالة منه

الجهة الثانیة: صحّة النسبة المتقدّمة ... ص: ۹۹

قال الشیخ الطریحی فی جامع المقال: «الثانیة: فی الطریق الموصل إلی معرفتها- العدالة-، فنقول: إکتفی بعض فقهاؤنا بثبوت العدالة بظاهر الإسلام من دون أن یُعلم منه الإتّصاف بملکتها، وهو مذهب الشیخ فی الخلاف، ونقل عن ابن الجُنید صریحاً والمفید فی کتاب الاشراف ظاهراً، وزاد آخرون علی ذلک أن یکون ظاهره ظاهراً مأموناً، بأن یکون ساتراً لعیوبه، راغباً إلی المساجد والجماعات، إذا

سُئل عنه أهل محلّته وقبیلته یقولون ما رأینا منه إلّاخیراً

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۰۰

وهو مذهب الشیخ فی النهایة وابن بابویه فی الفقیه» «۱».

کما نسب کثیر متأخّری هذه الأعصار إلی الشیخ الطوسی والعلّامة الحلّی بنائهما علی أصالة العدالة، إستناداً لما ذکره فی الخلاصة فی ترجمة (أحمد بن إسماعیل بن سمکة بن عبداللّه) ولما ذکره فی ترجمة (إبراهیم بن هاشم أبو اسحاق القمی)، واستناداً إلی ما ذکره الشیخ الطوسی فی کلّ من النهایة فی باب العدالة والعدّة فی فصل القرائن التی تدلّ علی صحّة أخبار الآحاد، ولما ذکره فی الإستبصار أیضاً فی کتاب الشهادات منه فی باب العدالة المعتبرة فی الشهادة.

وقال الشهید الثانی فی الدرایة: «واختلفوا فی العمل بالحسن، فمنهم مَن عمل به مطلقاً کالصحیح، وهو الشیخ قدس سره علی ما یظهر من عمله، وکلّ من اکتفی فی العدالة بظاهر الإسلام ولم یشترط ظهورها، ومنهم مَن ردّه مطلقاً وهم الأکثرون حیث اشترطوا فی قبول الروایة الإیمان والعدالة، کما قطع به العلّامة فی کتبه الأصولیة وغیره، والعجب أنّ الشیخ قدس سره إشترط ذلک فی کتب الأصول ووقع له فی الحدیث وکتب الفروع الغرائب، فتارة یعمل بالخبر الضعیف مطلقاً، حتّی إنّه یخصّص به أخباراً کثیرة صحیحة، حیث تعارضه بإطلاقها، وتارة یصرّح بردّ الحدیث الضعیف لضعفه وأخری بردّ الصحیح معلّلًا بأنّه خبرواحد لا یوجب علماً ولا عملًا کما هی عبارة المرتضی قدس سره» «۲».

وقال فی موضع آخر: «إنّ الشیخ عمل بالخبر الضعیف المعتضد بالشهرة الروائیة أو الفتوائیة لقوّة الظنّ بصدق الراوی وإن ضُعّف فی نفسه کما یعلم

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۰۱

مذاهب الفرق الإسلامیّة بإخبار أهلها وإن لم یبلغوا حدّ التواتر» «۱».

وقال صاحب الوسائل فی الفائدة التاسعة من الخاتمة فی معرض الحدیث عن آیة النبأ وحجّیة الخبر، من أنّ القدماء فی إعتمادهم الحدیث قد یبنون علی أصالة العدالة قال: «فإن أجابوا بأصالة العدالة أجبنا بأنّه خلاف مذهبهم ولم یذهب منهم إلّاالقلیل».

وقال السیّد الخوئی فی المعجم: «إنّ إعتماد ابن الولید أو غیره من الأعلام المتقدّمین فضلًا عن المتأخّرین علی روایة شخص والحکم بصحّتها لا یکشف عن وثاقة الراوی وحسنه، وذلک لاحتمال أنّ الحاکم بالصحّة یعتمد علی أصالة العدالة ویری حجّیة کلّ روایة یرویها مؤمن لم یظهر منه فسق، وهذا لا یفید من یعتبر وثاقة الراوی أو حسنه فی حجّیة خبره» «۲».

وقال أیضاً فی معرض الخدشة فی استفادة التوثیق من روایة الثقة عن رجل:

«وأین هذا من التوثیق والشهادة علی حسنه ومدحه، ولعلّ الراوی کان یعتمد علی روایة کلّ إمامی لم یظهر منه فسق» «۳».

أقول: التأمّل والنظر فی مجمل هذه النسبة یقضی بأنّ المراد من المحکی من عبارات القدماء لیس هو أصالة العدالة کما تُوهّم فی المسلم أو المؤمن ما لم یحرز الفسق، بل المراد حجّیة حُسن الظاهر وظهور حال وسلوک المسلم والمؤمن فی الوثاقة أو العدالة کأمارة کاشفة معتدّ بها، شریطة عدم العلم بالفسق

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۰۲

وعدم إحرازه ولو بضمّ الأصل العدمی، وهو مضمون عدّة من الروایات المعتبرة الواردة فی باب العدالة، کموثّقة ابن أبی یعفور وغیرها الآتی ذکرها فی الجهة الثالثة، هذا إجمال النظر.

وأمّا تفصیل الحال فی ما نُسب، فمثلًا ما ذکره العلّامة الحلّی فی ترجمة أحمدبن إسماعیل بن سمکة بن عبداللّه هو: «أبو علی البجلی عربیّ من أهل قم، کان من أهل الفضل والأدب والعلم، وعلیه قرأ أبو الفضل محمّد بن الحسین بن العمید، وله کتب عدّة لم یُصنّف مثلها، وکان إسماعیل بن عبداللّه من أصحاب محمّد بن أبی عبداللّه البرقی وممّن تأدّب علیه، فمن کتبه کتاب العباسیّ وهو کتاب

عظیم نحو عشرة آلاف ورقة فی أخبار الخلفاء والدولة العباسیة مستوفی لم یصنّف مثله. هذا خلاصة ما وصل إلینا فی معناه ولم ینصّ علماؤنا علیه بتعدیل ولم یرو فیه جرح، فالأقوی قبول روایته مع سلامتها من المعارض» «۱».

فذیل کلامه وإن أوهم البناء علی أصالة العدالة بأصالة عدم الفسق إلّاأنّه من البیّن أنّ صدر العبارة فیها تعداد لقرائن الوثاقة تبلغ الخمس، من کونه ذو درجة عالیة فی الفضل والأدب والعلم وقراءة ابن العمید علیه والذی کان من وزراء الدولة البویهیة ومن الأدباء أیضاً وتصنیفه لکتب عدّة عدیمة المثیل وکون والده من خواصّ البرقی وتصنیفه لکتاب العباسی الکبیر، فإنّ کلّ ذلک دالّ علی الوجاهة والجلالة والوثاقة من دون معارض.

وأمّا ما ذکره العلّامة فی ترجمة إبراهیم بن هاشم أبو اسحاق القمی: «أصله من الکوفة وانتقل إلی قم، وأصحابنا یقولون إنّه أوّل من نشر حدیث الکوفیین

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۰۳

بقم، وذکروا إنّه لقی الرضا علیه السلام وهو تلمیذ یونس بن عبدالرحمن من أصحاب الرضا علیه السلام ولم أقف لأحد من أصحابنا علی قول فی القدح فیه ولا علی تعدیله بالتنصیص والروایات عنه کثیرة والأرجح قبول قوله».

فإنّک تری إنّه قد استند فی توثیقه علی أربع قرائن هامّة، هی عین ما استند علیها متأخّری هذه الأعصار فی توثیق إبراهیم بن هاشم، فلیس هو من البناء علی أصالة العدالة بمعنی مجرّد أصالة عدم الفسق فی من أحرز إیمانه، ومن ثمّ تری أنّ العلّامة لم یوثّق کثیراً من مفردات الرواة الإمامیّة ممّن لم یرد فیهم تعدیل ولا جرح وأدرجهم فی القسم الثانی من کتابه.

وأمّا ما نسبه الشهید الثانی للشیخ الطوسی إستناداً لما وقع للشیخ فی کتب الحدیث من أنّه تارة یعمل بالخبر الضعیف ویخصّص به الصحاح وأخری یردّ الحدیث الضعیف وثالثة یردّ الخبر الصحیح معلّلًا بأنّه خبر واحد لا یوجب علماً ولا عملًا کما هو مذهب السیّد المرتضی.

ففیه: أنّ الشیخ دأبه فی التهذیبین علی الجمع بین الأحادیث المختلفة مهما أمکن، لدفع شبهة کثرة التعارض فی أحادیث أهل البیت علیهم السلام التی أدّت بأحد الأشراف إلی الخروج من المذهب، کما صرّح بذلک فی مقدّمة الکتابین، أی‌إنّ غرضه بیان فنون الإحتمالات العلمیة والفذلکات الصناعیة، کما أنّ إعتماده علی الخبر الضعیف فی موارد یدلّل علیه بقرائن عدّة توجب الوثوق بالصدور، فیرتکب التخصیص به فلا ینافی ردّه لخبرٍ ضعیف آخر منفرد عن القرائن.

وکذا الحال فی ردّه للخبر الصحیح بالتعلیل المزبور، فإنّه یرید به مخالفته لقواعد آبیة عن التخصیص مثلًا أو لبعض أصول المذهب التی لا یرفع الید عنها لأقوائیة عمومها من دلالة الخبر الخاصّ الصحیح.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۰۴

وقد أسهبنا فی مسألة الإجماع من علم الأصول الجمع بین دعویی الإجماع من الشیخ الطوسی والسیّد المرتضی فی العمل بالخبر الواحد أو عدم العمل به.

وأمّا عبارة الشیخ فی الإستبصار عند قوله: «إنّه لا یجب علی الحاکم التفتیش عن بواطن الناس، وإنّما یجوز له أن یقبل شهادتهم إذا کانوا علی ظاهر الإسلام والأمانة وأن لا یعرفهم بما یقدح فیهم ویوجب تفسیقهم، فمتی تکلّف التفتیش عن أحوالهم یحتاج إلی أن یعلم جمیع الصفات» «۱».

وقال أیضاً فی معرض الجمع بین الأخبار الواردة فی العدالة وکیفیّة إحرازها:

«إنّه ینبغی قبول شهادة من کان ظاهره الإسلام، ولا یعرف فیه شیء من هذه الأشیاء» «۲» ویشیر بذلک إلی الصفات القادحة فی الشهادة.

فهذه العبارة وإن أوهمت ذلک، إلّاأنّ التدبّر فیها یقضی بأنّ إستناده فی إحراز العدالة إلی وجود ظهور السلوک العملی من الشاهد

علی الأمانة والإستقامة، من دون بروز صفة قادحة للعدالة، أی‌بضمیمة عدم العلم بالفسق، فمستنده حسن الظاهر الذی هو من أمارات الوثاقة والعدالة المذکورة فی مثل موثقة ابن أبی یعفور الواردة فی العدالة.

وأمّا ما ذکره الشیخ فی العُدّة عند قوله: «وأمّا العدالة المراعاة فی ترجیح أحد الخبرین علی الآخر، فهو ان یکون الراوی معتقداً للحقّ، مستبصراً ثقة فی دینه، متحرّجاً من الکذب، غیر متّهم فی ما یرویه، فامّا إذا کان مخالفاً فی الإعتقاد لأصل المذهب وروی مع ذلک عن الأئمّة علیهم السلام نُظر فی ما یرویه ... وإن لم یکن من

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۰۵

الفرقة المحقّة خبر یوافق ذلک ولا یخالف ولا یعرف لهم قول فیه وجب أیضاً العمل به، لما رُوی عن الصادق علیه السلام أنّه قال: «إذا نزلت بکم حادثة لا تجدون حکمها فی ما رووا عنّا فانظروا إلی ما رووا عن علیّ فاعملوا به »....،

وإذا کان الراوی من فرق الشیعة مثل الفطحیة والواقفیة والناووسیة وغیرهم نُظر فی ما یرویه ... وإن کان ما رووه لیس هناک ما یخالفه، ولا یعرف من الطائفة العمل بخلافه، وجب أیضاً العمل به إذا کان تحرّجاً فی روایته، موثوقاً فی أمانته وإن کان مخطئاً فی أصل الإعتقاد ...، وأمّا ما ترویه الغلاة والمتّهمون والمضعّفون وغیر هؤلاء فما یختصّ الغلاة بروایته، فإن کان ممّن عُرف لهم حال إستقامة وحال غلوّ، عُمل بما رووه فی حال الإستقامة وتُرک فی ما رووه فی حال خطأهم ...، فأمّا ما یرویه فی حال تخلیطهم فلا یجوز العمل به علی کلّ حال، وکذلک القول فی ما ترویه المتّهمون والمضعّفون ... فأمّا من کان مخطِئاً فی بعض الأفعال أو فاسقاً بأفعال الجوارح وکان ثقة فی روایته متحرّزاً فیها، فإنّ ذلک لا یوجب ردّ خبره ویجوز العمل به، لأنّ العدالة المطلوبة فی الروایة حاصلة فیه، وإنّما الفسق بأفعال الجوارح یمنع من قبول شهادته ولیس بمانع من قبول خبره» «۱».

أقول: من البیّن جَعْل الشیخ المدار فی حجّیة الخبر علی ظهور الوثاقة فی اللسان واللهجة، لا ما توهّمه عبارته فی خبر المخالف، إذ کلامه فی الثقة، ولذلک مثّل بأسماء الموثقة بهم من رواة العامّة فلاحظ، فهو فی صدد عدم ردّ

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۰۶

خبر المخالف بمجرّد مخالفته، وإلّا فخبره لا یزید فی الإعتبار عن خبر الراوی من فرق الشیعة الاخری، حیث اشترط فیه الوثاقة فی العبارة المتقدّمة.

وأمّا عبارته فی النهایة فی تعریف العدالة التی هی شرط الشهادة، فهی صریحة فی ظهور حال الشخص فی الإیمان عند قوله: «العدل الذی یجوز قبول شهادته للمسلمین وعلیهم هو أن یکون ظاهر الإیمان ثمّ یعرف بالستر والصلاح والعفاف والکفّ عن البطن والفرج والید واللسان ویُعرف باجتناب الکبائر التی أوعد اللَّه تعالی علیها النار من شرب الخمر والزنا ... الخ» «۱».

ونظیره عبارة الشیخ المفید، وابن برّاج، وأبی الصلاح الحلبی، فی الباب المزبور، وابن‌الجُنید فی محکیّ المختلف، وکذا ابن‌إدریس فی السرائر فلاحظ.

وأمّا عبارة الشیخ فی الخلاف فی آداب القضاء حیث قال: «إذا شهد عند الحاکم شاهدان یعرف إسلامهما ولا یُعرف فیهما جرح حُکم بشهادتهما، ولا یقف علی البحث إلّاأن یجرح المحکوم علیه فیهما بأن یقول: هما فاسقان فحینئذ یجب علیه البحث ... دلیلنا إجماع الفرقة وأخبارهم، وأیضاً الأصل فی الإسلام العدالة، والفسق طارىء علیه یحتاج إلی دلیل، وأیضاً نحن نعلم إنّه ما کان البحث فی أیّام النبی صلی الله علیه و آله ولا أیام الصحابة ولا أیام التابعین، وانّما هو شیء أحدثه شریک بن عبداللَّه القاضی، فلو کان شرطاً ما أجمع أهل الأعصار علی ترکه».

وقال فی المسألة اللاحقة، المسألة الحادی عشر: «الجرح والتعدیل لا یقبل إلّا عن اثنین یشهدان بذلک، فإذا شهدا بذلک عُمل علیه، ...دلیلنا: إنّ الجرح

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۰۷

والتعديل حكم من الأحكام ولا تثبت الأحكام إلّابشهادة شاهدين».

وقال فی المسألة الخامسة عشر: «إذا حظر الغرباء فی بلد عند الحاكم فشهد عنده إثنان فإن عرفا بعدالة حُكّما، وإن عرفا بالفسق وُقّفا وإن لم يعرف عدالة ولا فسقاً بحث عنهما، وسواء كان لهما السيماء الحسنة والمنظر الجميل وظاهر الصدق، وبه قال الشافعی.

وقال مالك: إن كان المنظر الحسن توسّم فيهما العدالة حكم بشهادتهما، دليلنا قوله تعالى (فَإِنْ لَمْ يَكُونا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَداءِ) «۱» وهذا ما رُضی بها» «۲».

أقول: والناظر لعبارة الشيخ فی المسألة الأولی المتقدّمة يوهم وهماً شديداً بأنّه قائل بأنّ الأصل فی المسلم والمؤمن العدالة، بينما إذا ضُمّت المسألة الأخيرة والمسألة المتوسّطة مع المسألة الأولی، يتّضح جليّاً لا خفاء فيه أنّ الشيخ فی صدد التفصيل بين من تحصل معه العِشرة من المسلمين والمؤمنين، بحيث لا يظهر عليه خلاف الصلاح ولا سوء ولا منافی للعدالة، وبين من يكون من المسلمين أو المؤمنين من الغرباء الذين لا خلطة ولا معاشرة للإنسان بهم، فإنّه يجب أن يتحرّی أمارات العدالة فيهم، وبين من شُهد عليه بكلّ من الجرح والتعديل وإن كانت به خلطة وعِشرة، فإنّه حكم فی الشقين الآخرين بلزوم الفحص دون الأوّل لا لكون الأصل فيه العدالة كما توهّمه العبارة، بل إستناداً إلی أمارات الصلاح المحسوسة بالعشرة والخلطة، فلا حاجة للتنقيب معها عن ثبوت الجرح،

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۰۸

وهذا معنی الأصالة التی يريدها الشيخ، أی أصالة عدم موجب الفسق بضميمة الأمارات السابقة علی العدالة، وأنّ التنقيب الزائد عن الواقع وعدم الإعتداد بالأمارات أمر أحدثه شريك بن عبداللَّه ويزيدك وضوحاً علی ما ذكرناه إشارة الشيخ فی المسألة الأولی إلی الروايات الواردة وستأتی أنّ كلّها هی بمعنی الإعتداد بأمارات ظاهر الحال، من دون لزوم التنقيب ممّا وراء ذلك لا بمعنی الأصل العملی العدمی للفسق بمجرّده مثبت للعدالة.

ومن ثمّ قال صاحب الجواهر: إنّه قد استقصی الكلام فی المسألة وقال:

«لم نتحقّق القائل به، لظهور من وقفنا علی كلام من يُحكی عنه فی المسلم الذی لم يظهر منه فسق، لا أنّ الإسلام عدالة مع معلوميّة فساد الأصل المزبور، وإن اشتهر فی كلام الأصحاب أنّ الأصل فی المسلم أن لا يخلّ بواجب ولا يفعل محرّماً، إلّاأنّ ذلك لا يقتضی تحقّق وصف العدالة به، بل المراد منه حكماً تعبّدياً فی نفسه لا فی ما يترتّب علی ذلك لو كان واقعاً...

وإنّ التحقيق الذی تجتمع عليه الروايات وعليه عمل العلماء فی جميع الأعصار والأمصار حُسن الظاهر، بمعنی الخِلطة المُطّلعة علی أنّ ما يظهر منه حسن من دون معرفة باطنه» «۱».

أقول: ونِعم ما أفاد من أنّ غالب مَن نُسب إليه أصالة العدالة هو بسبب ايهام العبائر، فليس مرادهم تعريف العدالة بالإسلام والإيمان، كما أنّ ليس مرادهم إحرازها بمجرّد أصالة عدم الفسق، بل مراد من نُسب إليه هو كون حُسن الظاهر أمارة علی العدالة، ولو بضميمة أصالة عدم موجب الفسق من دون لزوم تحرّی ما

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۰۹

وراء ذلك من الباطل.

وقد بسط صاحب جواهر الكلام فی كتاب الصلاة فی مبحث الجماعة هذه النكتة فلاحظ «۱».

وبعبارة أخری: إنّ مراد الشيخ والمتقدّمين من كون ظاهره الإسلام وعدم معرفته بالصفة القادحة هو عدم معرفته بذلك فی من يتعايش معه من أهل محلّته أو قبيلته، إذ التعايش كذلك يفرض علی نطاق خمس دوائر:

الأولی: تعايشه فی نطاق الأسرة وهی أخصّ خاصّة، كزوجته وولده وخدمه وحشمه.

الثانية: هی ذوی رَحِمه وأصدقاءه، وهی المعبّر عنها بخاصّته.

الثالثة: هی الحیّ والمحلّ الذی يعيش فيها، أو القبيلة التی يقطنها.

الرابعة: هی تعایشه ضمن طبقة من أهل عصره لکن فی مدینة أو بلاد أخری أو قبائل أخری مختلفة.

الخامسة: وهی نطاق من لم یعاصره من الطبقات اللاحقة، کنسبتنا نحن إلی الرواة.

وعلیه فإنّ المراد من عدم معرفة الشخص بالفسق وهو سلامة سلوکه فی الظاهر، إنّما هو فی الدائرة الثالثة، لا بقیّة الدوائر، والمتأخّرون حملوا عدم معرفته بالفسق بلحاظ الدائرة الرابعة والخامسة، ومن الواضح تباین ذلک المعنی حینئذ مع حُسن الظاهر، حیث أنّ حُسن الظاهرهو سلامة سلوکیات الشخص علی

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۱۰

صعید سطح تعامله التعایشی فی نطاق الدائرة الثالثة، وواضح أنّ عدم معرفته بالفسق فی سلوکه فی نطاق الدائرة الثالثة ومع من یتعایش معه یعنی حُسن ظاهره وسلوکه، بخلاف عدم معرفته بالفسق بالإضافة إلی من لم یعاصره- الدائرة الخامسة- کما فی عدم معرفتنا نحن الآن بفسق بعض الرواة، فإنّه لا یعنی ذلک حُسن الظاهر، بل یعنی الجهالة بحال الراوی، وهکذا الحال فی من عاصر الشخص ولم یکن من أهل مدینته، فالعمدة فی غفلة تفسیر المتأخّرین لعبائر المتقدّمین ولظاهر جملة من الروایات هو حملهم عدم المعرفة بالفسق لنطاق من لم یتعایش ولم یعاصر ذلک الشخص، وفسّروا ذلک بأصالة العدالة عند الجهل بحال الراوی، أی بمجرّد اسلامه مع عدم العلم بالفسق، والحال آنّ مراد الروایات والمتقدّمین هو ما أشرنا إلیه، وعلیه فعدم العلم بالفسق لا ینفکّ عن حُسن الظاهر لمن عاصر وعایش ذلک الشخص.

وهناک غفلة أخری علی طرف مقابل کما سبق، وهی الإعتماد فی توثیق الشخص وإحراز عدالته علی خصوص من أختصّ بالتعایش مع الشخص- أی بمن یکون فی نطاق الدائرة الأولی أو الثانیة- بمقتضی حدیث «إنّ المرء علی دین خلیله».

مع أنّ ذلک خلط واضح بین إحراز الوثاقة بدرجة عالیة، کدرجة الإطمئنان ونحوه، وبین إحرازها بدرجة ظنّیة معتادة معتبرة، فهو تناسی لأماریّة حُسن الظاهر.

ومن ثمّ یتبیّن لک أنّ الشخص الذی یُحرز وثاقته بالدرجة العالیة یُسمّی فی الإصطلاح بالثقة أو العادل وخبره یصنّف فی الخبر الصحیح أو الموثّق، وأمّا من تحرز وثاقته بدرجة ظنّیة معتادة معتبرة، فیُقال عنه إنّه ممدوح، وخبره یُصنّف

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۱۱

فی الخبر الحسن أو القوی.

وعلیه فالفارق بین الخبر الصحیح والموثّق من جهة والحسن والقوی من جهة أخری هو فرق فی درجة إحراز صفات الراوی، لا فرق فی حقیقة صفات الراوی الخارجیة؛ فالتقسیم المزبور للأخبار غیر مبنیّ علی تباین الأقسام ثبوتاً، بل إثباتاً وإحرازاً بالإضافة إلی صفات الراوی

الجهة الثالثة الضابطة الصغرویّة للاحراز ... ص: ۱۱۱

فی تحقیق المقام: وهی الضابطة الصغرویّة للإحراز، بمعنی میزان الأمارات القائمة علی صغری صفات راوی الخبر المعتبر.

فلیُعلم فی البدء انّه یتنقّح ذلک أوّلًا بما یُبنی علیه فی دائرة حجّیة الخبر، فتارة یُبنی علی حجّیة کلّ خبر سوی خبر الفاسق، فیشمل حینئذ أکثر أقسام الخبر، ویمکن إحراز صغراه حینئذ بتوسّط أصالة عدم الفسق، إذ الفسق صفة وجودیة یُستصحب عدمها، والفرض أنّه لا یُعتبر علی هذا القول صفة وجودیة کشرط فی موضوع الحجّیة، وإنّما أخذ الفسق مانعاً فی الموضوع فحسب، وأخری یُبنی علی حجّیة خبر کلٍّ من العادل والثقة والحسن والقوی سوی الضعیف والفاسق، فیحقّق صغراه حینئذ حُسن الظاهر، ومجرّد المدح مع عدم الطعن وسواء کان الراوی من الخاصّة أو غیرهم، وثالثاً یبنی علی حجّیة خبر العادل أو الثقة دون الحسن والقوی، فضلًا عن الضعیف والکاذب، وحینئذ تُحرز صغراه بالأمارات المحرزة للعدالة أو الوثاقة فی اللهجة، وحیث إنّ المبنی الأخیر هو الأشهر بین متأخّری

الأعصار، فالكلام يقع حينئذ فی كون حُسن الظاهر من أمارات العدالة المعتدّ بها أم لا؟ ولو بضميمة أصالة عدم الفسق.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۱۲

والثمرة فی مثل هذا البحث حينئذ هو الإعتداد بالخبر الحسن والقوی أيضاً، أی بشمول الحجّية لهما، لا برجوع القول الثالث إلی القول الثانی، من كونها كبرويّاً حجّة بل الكبری فی القول الثالث أضيق منها من القول الثانی كما عرفت، بل من باب إنّ الخبر الحسن والقوی اللذين يكون راويهما ممدوحاً بحسن السمت والظاهر، تكون تلك الصفة بمثابة أمارة موضوعية علی إحراز الوثاقة أو العدالة، فيكون إرجاع القسمين الأخيرين من الخبر (الحسن والقوی) إلحاقاً علی صعيد المصداق والصغری بخبر القسمين الأوّلين (خبر العادل والثقة) فی مرحلة الإثبات لا الثبوت.

وهو الذی يسمّی فی الإصطلاح الدارج حالياً فی علم الأصول بالحكومة الظاهريّة والتی هی توسعة لموضوع دليل آخر علی مستوی الإحراز التعبّدی لمصداقه، بخلاف الحكومة الواقعيّة التی هی توسعة الدليل لموضوع دليل آخر حقيقة.

وبيان ذلك: إنّ البحث فی المقام ليس فی صدد التدليل علی أنّ ماهيّة العدالة ثبوتاً هی حُسن الظاهر، كما اختاره جمع، ولا علی أنّ الوثاقة ثبوتاً ماهيّتها ممدوحيّة الراوی فی سلوكه الظاهر، لكی يكون إدراج خبر الراوی الممدوح من الخاصّة والعامّة إدراجاً مصداقياً حقيقياً موضوعياً فی خبر العادل وخبر الثقة، بل إنّ محصّل الدعوی فی المقام هو كون صفة الحسن والممدوحيّة صفة إثباتية مثبتة ومحرزة لصفة العدالة والوثاقة، فهو إدراج إحرازیّ فی الموضوع من دون التصرف فی كبری قضيّة حجّية الخبر.

وبالجملة: إنّ فی هذه الدعوی يُسلّم القائل بتباين وجود صفة الحسن والممدوحيّة عن وجود صفة العدالة والوثاقة، فليستا مندرجتين كمصاديق

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۱۳

حقيقيّة فی الصفتين الأخيرتين، كما يقرّ القائل إنّ فی حجّية الخبر كبرويّاً يختصّ موضوعها بخصوص خبر العادل والثقة، لكن غاية دعوی القائل هو كون صفة الحسن والممدوحيّة أمارتين موضوعيتين محرزتين لما هو الموضوع، أی للعدالة والثقة، أی لما هو موضوع الحجّية، فالتفرقة بين ما هو محطّ هذه الدعوی فی القول الثالث مع القول الثانی يحتاج إلی دقّة فهم، فليتفت.

ونظير هذا الخلط الصناعی بين هذه الدعوی والقول الثانی، ما وقع من الخلط فی حجّية الشهرة بأقسامها العملية والروائية والفتوائية، حيث إنّه قد دُمج البحث عن كونها حجّة مستقلّة فی البحث عن كونها كاسرة أو جابرة، إذ البحث الأوّل وإن وقع الخلاف فيه واستدلّ بوجوه لكلا الطرفين، إلّاأنّ مسألة جابريّة الشهرة أو كاسريّتها ليس بحثاً عن حجّيتها المستقلّة بمنزلة حجّية الخبر الواحد، المثبتة بانفرادها للحكم، بل البحث الثانی هو عن تحقيق الشهرة لصغری حجّية الخبر الموثوق بصدوره، أو اعدامها صغرويّاً له، وليس ذلك من باب تعارض الحجّة مع الحجّة الأخری، كی يظنّ أنّه بحث عن حجّية الشهرة المستقلّة، وعن حالة تعارضها مع خبر الثقة، بل هو من باب كون الشهرة أمارة موضوعية علی وجود قرائن موجبة للوثوق بالصدور، وهذا معنی جبرها، أو كاشفيّتها عن قرائن موضوعية مانعة عن الوثوق بالصدور وهذا معنی كسرها، أو أن يوجّه البحث الثانی بكون الشهرة ليست حجّة مستقلّة، بل هی أمارة ظنّية غير معتبرة فی نفسها، إلّاأنّه بانضمامها إلی الخبر الحسن أو الضعيف تتعاضد معه فی توليد الإطمئنان تكويناً، وما يقال من أنّ إنضمام اللاحجّة إلی اللاحجّة لا يورث شيئاً ولا إعتباراً، هو غفلة عن أنّ تولّد الإطمئنان تولّد تكوينی مندرج فی الإستقراء المنطقی، أو ما يُسمّی بحساب الإحتمالات، فلا يشكل أيضاً بأنّ الإطمئنان

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۱۴

المتولّد من منشأ ليس بحجّة لا إعتبار به، لأنّ ذلك مغالطة، حيث إنّ الإطمئنان لم ينشأ ممّا ليس بحجّة بما هو هو، وإنّما نشأ من مجموع الظنون المتصاعدة، نظير التواتر والإستفاضة.

نعم بين هذين الوجهين فی البحث الثانی فرق، إذ أحدهما بحث فی الشهرة كامأرة موضوعيّة، والآخر بحث فيها كجزء الحجّة كبرويّاً.

لکن علی کلا الوجهین لم یقع البحث حینئذ عن حجّیتها المستقلّة کبرویّاً.

وأمّا الأدلّة علی کون حُسن الظاهر أمارة موضوعیّة علی العدالة أو الوثاقة فهی:

۱. موثقة ابن أبی یعفور المعروفة، قال: قلت لأبی عبداللّه علیه السلام: بما تعرف عدالة الرجل بین المسلمین حتّی تقبل شهادته لهم وعلیهم، قال: فقال:

«إن تعرفوه بالستر والعفاف، والکفّ عن البطن والفرج والید واللسان، ویُعرف باجتناب الکبائر التی أوعد اللّه علیها النار، من شرب الخمر والزنا والربا وعقوق الوالدین والفرار من الزحف وغیر ذلک، والدالّ علی ذلک کلّه والساتر لجمیع عیوبه حتّی یحرم علی المسلمین تفتیش ما وراء ذلک، من عثراته وغیبته ویجب علیهم تولّیه وإظهار عدالته فی الناس، المتعاهد للصلوات الخمس إذا واظب علیهنّ وحافظ مواقیتهن بإحضار جماعة المسلمین وأن لا یتخلّف من جماعتهم ومصلاهم إلّامن علّة، وذلک إن الصلاة ستر وکفارة للذنوب، ولولا ذلک لم یکن لأحد أن یشهد علی أحد بالصلاح ... ومن لزم جماعتهم حرمت علیهم غیبته وثبتت عدالته بینهم» «۱».

ومفاد الحدیث کما هو مقتضی السؤال هو عن أمارات العدالة، ولو سُلّم إنّه عن

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۱۵

حدّ العدالة وکون صدر جوابه علیه السلام عن ذلک، فصریح الذیل حیث عبّر علیه السلام (والدالّ علی ذلک) هو فی الأمارات الکاشفة عن العدالة، وقد جعل ذلک حُسن ظاهره فی إلتزام الصلاة والکفّ عن إبراز المحرّمات، وهو نحوٌ من الستر.

۲. موثّقة ابن أبی یعفور الأخری عن أخیه عن أبی جعفر علیه السلام قال:

«تُقبل شهادة المرأة والنسوة إذا کُنّ مستورات، من أهل البیوتات، معروفات بالستر والعفاف، مطیعان للأزواج، تارکات للبذاء والتبرج إلی الرجال فی أندیتهم» «۱».

وظاهر هذه الروایة هو الإعتداد بالستر فی الظاهر والمعروفیة بالستر، أی الإعتداد بحسن الظاهر.

۳. صحیحة حریز عن أبی عبداللّه علیه السلام فی أربعة شهدوا علی رجل محصن بالزنا فعدل منهم إثنان ولم یعدل الآخران، قال: فقال:

«إذا کانوا أربعة من المسلمین لیس یعرفون بشهادة الزور أجیزت شهادتهم جمیعاً وأقیم الحدّ علی الذی شهدوا علیه، إنّما علیهم أن یشهدوا بما أبصروا وعلموا وعلی الوالی أن یجیز شهادتهم، إلّاأن یکونوا معروفین بالفسق» «۲».

وفی هذه الصحیحة دلالة واضحة علی أماریّة حُسن الظاهر، مع عدم إحراز موجب الفسق.

وقد یقال: بأنّ ظاهر الروایة الإکتفاء بمجرّد الإسلام، وعدم معرفة الفسق فیهم، وهو عبارة أخری عن أصالة العدالة فی کلّ مسلم، وهو کماتری فانّه مخالف للمشهور من لزوم إحراز العدالة وعدم الإکتفاء بمجرّد الإسلام.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۱۶

فانّه یقال: إنّ مقتضی التدبّر فی ظاهر الصحیحة والإلتفات إلی حذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول فی تعبیره علیه السلام «لیس یُعرفون» مع إطلاق هذا النفی أی إطلاق نفی وجود أحد یعرفهم بالفسق هو کون کلّ من یعاشرهم لا یعرفهم بذلک، وهو معنی حُسن الظاهر.

وبعبارة أخری: لم یُجعل المنفی هو نفی معرفة القاضی فقط، کی یتوهّم ذلک، وکذا مقتضی التدبّر فی ذیل الصحیحة، حیث جُعلت المعرفة کصفة مشبّهة لهم، ممّا یدلّ علی عموم المعرفة عند من یعاشرهم، لا أنّ المدار علی معرفة خصوص القاضی.

۴. موثّقة سماعة بن مهران عن أبی عبداللّه علیه السلام: «من عامل الناس فلم یظلمهم وحدّثهم فلم یکذبهم، ووعدهم فلم یخلفهم، کان ممّن حرمت غیبته، وکملت مروته، وظهر عدله، ووجبت أخوّته» «۱» ومفادها کالروایات السابقة فلاحظ.

۵. روایة العلاء بن سیّابة، قال: سألت أبا عبداللّه علیه السلام عن شهادة من یلعب بالحمام، قال: «لابأس إذا کان لا یُعرف بفسق» «۲».

والتوهّم الذی تقدّم فی صحیحة حریز آتی هنا، وجوابه ممّا سبق.

۶. روایة علقمة، حیث قال: قال الصادق علیه السلام وقد قلت له: یابن رسول اللّه أخبرنی عمّن تقبل شهادته، ومن لا تقبل؟ فقال: «یا علقمة کلّ مَن کان علی فطرة الإسلام جازت شهادته»، قال: فقلت له: تقبل شهادة مقترف بالذنوب، فقال:

«یا علقمة، لو لم تقبل شهادة المقترفین للذنوب لما قُبلت إلّاشهادة الأنبیاء

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۱۷

والأوصیاء، لأنّهم المعصومون دون سائر الخلق، فمن لم تره بعینک یرتکب ذنباً، أو لم یشهد علیه بذلک شاهدان فهو من أهل العدالة والستر وشهادته مقبولة، وإن کان فی نفسه مذنباً» «۱».

فإنّ مفادها عین ما تقدّم وکذا التوهّم والجواب عنه.

وغیرها من الروایات «۲» التی یجدها المتتبع، ممّا تُخیّل أنّها دالّة علی أصالة العدالة، بمعنی أصالة عدم الفسق بمجرّد الإسلام، فإنّ هذا التخیّل کما قدّمنا مندفع، بل هی بصدد بیان حجّیة حسن الظاهر بالتقریب المتقدّم.

۷. وقد یستدلّ علی ذلک أیضاً بعموم الحجّیة فی مفهوم قوله تعالی: (إِنْ جاءَکُمْ فاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَیَّنُوا) «۳».

ببیان: إنّ المجعول بنحو المانع من الحجّیة هو خصوص الفسق، وعند الشک فیه یستصحب العدم، ولکن العموم المزعوم لو بُنی علی ظاهره لعارض قوله تعالی وَ أَشْهِدُوا ذَوَیْ عَدْلٍ مِنْکُمْ) «۴»، وقوله تعالی (فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَداءِ) «۵»، بل هو فی الحقیقة من توسعة دائرة الحجّیة کبرویّاً إلی أغلب أقسام الخبر، عدا خبر الراوی المعلوم ضعفه وفسقه، مع أنّ المطلوب فی المقام هو الإستدلال علی حجّیة حُسن الظاهر کأمارة موضوعیة محرزة للوثاقة

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۱۸

أو العدالة، وقد حررّ فی حجّیة الخبر إختصاصه بهما کبرویّاً.

هذا ویمکن تقریب دلالة الآیة علی ما نحن فیه إنّ إستثناء الآیة لخبر الفاسق لیس هو من باب حجّیة ما عداه کبرویّاً، بل من باب أنّ من ستر ظاهره یُعتدّ بخبره عدا من عُرف بالفسق، ففی الآیة نحو دلالة علی أماریة حُسن الظاهر الموضوعیة.

وبعبارة أخری: إنّ وصف الفاسق وإن کان یراد به من ارتکب ما یُخرج عن العدالة، فیکون وصفاً ثبوتیاً للشخص، إلّاأنّه یُستعمل بمعنی من تظاهر بالمعصیة، أی کان معلن الفسق، والظاهر أنّ المراد فی الآیة هو الثانی، وعلیه فیکون غیره مندرجاً فی موضوع الحجّیة الذی هو مفاد مفهوم الآیة، فالآیة حینئذ تکون من نمط الأدلّة التی یُتعرض فیها إلی کلّ من الحکم وموارد وجود موضوعه.

۸. وقد یستدلّ بأنّ الراوی بحسب الواقع لا یخلو من أحد الوصفین، إمّا الفسق أو العدالة والوثاقة، والتقسیمات التی ذکرت للخبر لیست إلّابحسب الأمارات الإثباتیة، فلیس التقسیمات بحسب الواقع، کما قد یُتبادر ذلک إلی الذهن- وقد أشرنا إلی ذلک فی آخر الجهة الثانیة من أنّ التقسیمات للخبر لیست کلّها بحسب الصفات الثبوتیة للراوی، بل العدید منها هو بحسب درجة إحراز الصفات الثبوتیة-، فإذا کان حال الأقسام کذلک فهی عبارة عن تقسیمات بحسب درجات الإحراز لأحدی الصفتین الواقعیتین، ومن البیّن أنّه فی البناء العقلائی لا ینحصر طریق الإحراز لأحدهما بالعلم والقطع وهو المسمّی بالخبر الصحیح أو الخبر الموثّق، أی خبر الراوی الذی عُلم أنّه ثقة، بل تعتمد الظنون والقرائن الحالیّة فی شخص فی استکشاف أحد الصفتین له، ومآل هذا الوجه إلی دعوی حجّیة حُسن الظاهر فی البناء العقلائی، وأنّ قسمی الحسن والقوی هو تقسیم بحسب درجة الإحراز، لا أنّه قسم مباین بحسب الواقع والحقیقة لخبر العادل أو

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۱۹

الثقة أو المتّصف بضدهما، فالخبر الحسن والقوی هو من ظُنّ بوثاقته بظنّ معتبر.

ویترتّب علی حجّیة حسن الظاهر کأمارة موضوعیة الإکتفاء بالحسن فی الروای مع عدم الطعن فیه فی إحراز وثاقته، وتکون حینئذ لقرائن المدح بالغ الأهمیة فی تحصیل حسن الظاهر المحرز للوثاقة، من دون حاجة إلی التنصیص علی الوثاقة، ولا إلی بلوغ قرائن

الحسن المتراكمة إلى درجة الإطمئنان الشخصى بالوثاقة.

وبعبارة أخرى: إنّ لقرائن المدح أهميّة لكونها أجزاء حُسن الظاهر، ويكتفى بها لإحراز الوثوق، ويكون النقاش فى دلالتها على الوثاقة لا محصّل لها حينئذ، لأنّ منشأ درجة دلالتها على الوثاقة وإن كانت ظنّية لا قطعية إلّاأنّها من الظنّ المعتبر، بعد إعتبار حسن الظاهر فى إحراز الوثاقة، فهذا باب واسع ينفتح للتوثيق والعمل بالروايات، وهو مغاير لطريق تحصيل الإطمئنان الذى ذكرناه سابقاً فى التوثيق- وإن كان تامّاً فى نفسه- كما أنّه مغاير للشهادة بالوثاقة والنص عليها، ومغاير أيضاً لقول أهل الخبرة، وهكذا مغايرته لحجّية الظنّ من باب الإنسداد الصغير فى الرجال.

وقد عرفت أنّ كلّ من نُسب إليه أصالة العدالة وتوهّم منه العمل بكلّ رواية لم يرد فى راويها طعن ولم يحرز له فسق هو فى الحقيقة قد بنى على هذا المسلك، وهو أمارية حُسن الظاهر، فلاحظ ما نقلناه من الأقوال فى الجهة الثانية من هذا المقام، وراجع إلى ما أشرنا إليه من مظانّ كلماتهم.

لا كما يُقال فى تفسير عملهم ذلك من أنّهم قد وجدوا قرائن خاصّة مختصّة بأخبار أولئك الرواة فعملوا بها، وذلك لأنّ هذا ليس مطرداً فى هذا الكمّ الكبير من تلك الأخبار الحسان والقويّة، كما لا يخفى على المتتبّع فى

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۲۰

الفروعات الفقهية الكثيرة.

وأمّا قرائن الحسن فسوف نعقد لها بعد قرائن الوثاقة تعداداً تبعاً لمهرة فنّ الرجال والدراية، فلا نقتصر على خصوص القرائن الملازمة للوثاقة فقط.

وببيان آخر: إنّا قد نبّهنا أنّ للقرائن الظنّية على الوثاقة فائدة فى باب التوثيق على مسلك تحصيل الإطمئنان بتراكمها المنتهية إلى الإطمئنان، كما أنّ لها فائدة أخرى وهى فى تحصيل حُسن الظاهر، وإن لم تتراكم إلى درجة الإطمئنان، فبين المسلكين فى الإستفادة من تلك القرائن الظنّية فرق واضح، لا يخفى على اللبيب الحاذق. ويمكن تمثيل الفرق بالفرق بين من تعاشره ليلًا ونهاراً سنين عديدة تطمئنّ بصفة العدالة أو الوثاقة فيه، وبين من لا عِشرة لك به من قُرب، بل هو معروف بين الناس بالستر، ولم يبرز منه فى العلن الشائع موجب للفسق.

ثمّ لا يتوهّم لغويّة التقسيمات فى الخبر مادامت كلّها معتبرة، وذلك لما بيّناه سابقاً على مسلك حجّية الإطمئنان فى التوثيقات، فيتأتّى بعينه أيضاً على مسلك حجّية أمارية حسن الظاهر على العدالة أو الوثاقة.

وملخصه: إنّ تحديد درجات الإعتبار يفيد فى مورد التعارض والتراجيح سواء بلحاظ السند أو بلحاظ المتن والمضمون، بتقديم أحدهما على الآخر للأضبطيّة فى النقل أو لبصيرته فيه لفقاهته أو فى جهة الصدور، وتمثّل لذلك بتعارض خبرين أحدهما تطمئن بوثاقته وصفة العدالة فيه للمعاشرة معه من قرب، والآخر تعرفه من خلال حُسن الظاهر لاشتهاره بذلك عند من يعاشره.

وباب الترجيح فى الصفات بلحاظ الوثاقة أو الضبط، أى الأمانة والخبرة قد بسطنا الكلام فيه عند ما دللنا على أنّ تقسيمات الحديث هى موجودة بدائرة وسيعة عند القدماء، فلاحظ.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۲۳

الفصل الثانى: فى ما تثبت به: الوثاقة أو الحُسن

اشارة

أى درجات طرق التوثيق

المقام الأوّل: مبانی حجّیة الطرق الرجالیّة ... ص: ۱۲۳

ولابدّ من تمهید مقدّمات ...: ص: ۱۲۳

المقدّمة الأولی ... ص: ۱۲۳

بعد ما تبیّن أنّ العمدة فی باب التوثیقات الرجالیّة والتضعیفات هو تراکم القرائن، لیتصاعد الإحتمال إلی درجة الوثوق والعلم العادی الإطمئنانی، فإنّه یتبیّن جلیاً لا- خفاء فیه إنّه لا- تنحصر قرائن التوثیق بتلک التی تستقلّ فی الدلالة، بل یکفی فی قرائن التوثیق أو التضعیف أدنی إشعار وکاشفیّة، لأنّ المدار علی تعاضد وتکاتف القرائن الکاشفة، لترتفع درجة الکشف إلی درجة العلم، فمن الغفلة بمکان ما اشتهر فی هذا العصر من دأب النقاش فی قرائن التوثیق علی عدم دلالتها بنفسها علی ذلک، ومن ثمّ طرحها وعدم الإعتناء بها بالمرّة، وهو ما یمکن التعبیر عنه بالنظرة الفردیّة للمدارک.

ولیس ذلک دعوی للتسامح فی التوثیق والعفویّة فی المفردات الرجالیّة، بل هو بمقتضی قاعدة ریاضیة برهانیّة وهی حساب الإحتمال المتصاعد بالعامل الکیفی

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۲۴

والکمّی إلی درجة العلم، نظیر التواتر والإستفاضة، إذ کلّ خبر خبر منها لا یولّد العلم بنفسه وإنّما بالتراکم.

وکما هو دأب العقلاء فی علم التاریخ حیث تری البحّاثة فی الوصول إلی الوقائع التاریخیة یستجمعون الشواهد والقرائن إلی أن یستشرفون العلم بالوقائع الماضیة، وهکذا الحال فی الفنون والعلوم الأخری وهو عین دلیل الإستقراء فی علم المنطق. وقد بیّنا الفوائد العلمیة لهذا المسلک فی المقام الأوّل فراجع.

وبالجملة فبحثنا فی القرائن هو عن کلّ قرینة توجب أدنی درجات الظن بحال الراوی، من الوثاقة أو الضعف وغیرها، وتکون دالّة علی أدنی درجات الکشف عن وصف المفردة الرجالیّة کحسنها لا عن خصوص القرائن العلمیّة المستقلّة

المقدمة الثانیة ... ص: ۱۲۴

بناءاً علی ما عرفت من مسلکالقدماء من الإعتداد بحُسن الظاهر فی إحراز العدالة أو الوثاقة، فتّتسع بذلک قرائن التوثیق بأکثر ممّا ذکرناه فی المقدّمة الأولی، بناءً علی حجّیة الإطمئنان والتوثیقات بتظافر تلک القرائن، وذلک لأنّه علی هذا المسلک یکفی فیه حصول القرائن بدرجة الظن غیر الإطمئنان أیضاً المحقّقة لحسن الظاهر، ویتبیّن علی هذا المسلک أنّ الإعتداد هو بکلّ أمارات الحسن والمدح مع عدم وجود الطعن،

وقد ذکرنا أنّ هذا هو سرّ عمل القدماء بخبر کلّ راوٍ لم یرد فیه طعن، بعد تثبتهم من نقاء ظاهر عشرته بین المعاصرین له وعدم غمزهم علیه بمغمز وروایة معاصریه عنه ونحو ذلک ممّا یأتی الحدیث عنه مفصّلًا.

ومن ثمّ یتّضح إندفاع کثیر من النقاشات فی تلک القرائن، لأنّها مبتیّة علی نفی

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۲۵

دلالتها بدرجة القطع والإستقلال علی الوثاقة، إذ علی هذا المسلک المطلوب من القرینة هو کشفها بدرجة الظنّ عن نقاء عشرته وصفاء سیرته، نظیر ما ذکر فی روایات العدالة فی أبواب الشهادات المتقدّمة، کموثّقة ابن أبی یعفور حیث ذکرت قرائن حسن الظاهر من قبیل حضوره لصلاة الجماعة أو ستره لعیوبه من طعن طاعن وکفّه عن الغیر ونحو ذلک

المقدمة الثالثة ... ص: ۱۲۵

لیعلم أنّ ما نـذکره من تقییم لطرق التوثیق الخاصّة منها والعامّة هو عبارة عن بحث ودراسة للمعدّل المتوسّط النوعی لذلک الطریق فی التوثیق، أو عـدمه، أی‌إنّه لا بـدّ من التنبّه إلی أنّ تلک الطرق فی الغالب کلّ واحد منها بحسب الموارد والمصادیق تشـکیکیّ، یختلف باختلاف الملابسات فی المورد، فمثلًا شـیخ الإجازة والروایـة عنـدما یبحث عنه حول کونه أمارة علی الوثاقـة، فإنّه یجب الإلتفات إلی أنّ هذه الصـفة تشـکیکیة بحسب الموارد، فقد یکون قد تتلمّذ علیه جمهرة من کبار الرواة، أو تتلمّذ علیه من عُرّف بالتشدّد فی النقل، أو إنّ ذلک الشیخ قد التزم فی روایاته لتلامیذه بروایة خصوص ما تحمّله من الروایات فی سن راشد، کما یؤْثَر عن علی بن الحسن بن فضّال إنّه لم یرو مباشرة عن أبیه ما تحمّله من روایات فی صغر سنّه إلّابواسطة أخویه الذین یکبران علیه سنّاً.

وکـذلک مثلًا الوکالـة عن المعصوم علیه السـلام فقد تکون فی الأمور المالیة فقط، وأخری فی الأمور الشخصـیة، وقد یکون وکیلًا فی بیان الأحکام الشـرعیة وما یصـدر عنه من أوامر خاصّـة وغیر ذلک، فعنـدما یوقع البحث عنها فإنّما هو حول المعـدّل المتوسّط لها، فلا یغفل عن خصوصیات الموارد فی التطبیقات الجزئیة

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۲۶

بعد کون طرق التوثیق فی الغالب صفة تشکیکیة.

ثمّ إنّه لا ینبغی الغفلة أنّنا لسـنا فی صدد تسویة قرائن التوثیق فی درجة واحدة، بل هی علی درجات، بعضها ضعیف فی الغایة، وبعضها متوسّط، وبعضـها قوی، فضلًا عن الدرجات الأخری فی ما بین هذه المقاطع، فلیس المقصود من البحث کیل تلک القرائن بعیار واحد، بل غایـة ما نحن بصـدده هو التنبیه علی أنّ أیّ درجـة من کاشـفیّة القرینـة هی‌ذات قیمـة علمیّـة فی حساب المجموع، أی التأکید علی النظرة المجموعیّة فی استنتاج حال المفردة الرجالیّة بعد التقسیم الآحادی لکلّ قرینة قائمة علی تلک المفردة الرجالیّة.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۲۷

فی بیان طرق الوثاقة ... ص: ۱۲۷

أ- طرق التوثیق أو التحسین الخاصّة ... ص: ۱۲۷

الطریق الأوّل: نصّ أحد المعصومین علیهم السلام ... ص: ۱۲۷

وسـند الروایـة إلی المعصوم تـارة یکون صـحیحاً، فلاـ ریب فی الأخـذ به، وأخری یکون ضـعیفاً فقیل بعـدم الإعتبار حینئـذ من رأس، لکنّک قـد عرفت أنّ الروایـة الضـعیفة ودلالتها الظنّیـة وان لم یعتمـد علیها بنفسـها إلّاأنّها تکون کجزء الحجّـة فی تراکم الإحتمالات، وهکذا الحال فی الدلالة، فقد تکون معتبرة کالنص والصریح والظهور ومفادها المطابقی بعنوان الوثاقة، وقد یکون مفادها الإشارة إلی حُسن أو ترحّم منه علیه السلام ونحو ذلک کالترضّی‌وغیرها، فإنّ ذلک وإن کان أعمّ من الوثاقة إلّاأنّا بیّنا أنّه یصلح کجزء للحجّیة.

ومثال ذلک: ما ورد بسند صحیح من ترحّم الإمام الجواد علیه السلام علی محمّد بن سنان وصفوان بن یحیی

الطریق الثانی: نصّ أحد الأعلام المتقدّمین ... ص: ۱۲۷

وقـد تقـدّم مفصّـلًا أنّ تنصـیص أحـد الأعلام المتقـدّمین کالعقیقی فی رجاله، أو ابن قولویه، أو الکشّـی، أو الصـدوق، أو المفیـد، أو

النجاشی، أو الشیخ، أو ابن عقدة، أو ابن فضّال، أو الغضائری، وأضرابهم لیس المدار فی حجّیته علی الإخبار الحسّی، فلاحظ.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۲۸

الطریق الثالث: نصّ أحد الأعلام المتأخّرین ... ص: ۱۲۸

وقد بیّنا عدم إختصاص الإعتماد علی قول الرجالی المتقدّم، بل یعمّ المتأخّر حتّی عصرنا هذا، من باب حجّیة أهل الخبرة، أو من باب تجمیع القرائن وتحصیل الإطمئنان، وإن کان لا یغفل عن تفاوت الدرجة فی ذلک، تارة بحسب تقدّم الزمن والقرب، وأخری بحسب الإحاطة، وإن کانت للمتأخّر ولم یطّلع علیها المتقدّم.

فقد یحصل للمتأخّر إحاطة مالم یحصل للمتقدّم، کما وقع فی موارد عدیدة للسیّد ابن طاووس، حیث یشیر فی کتب الأدعیة إلی حال العدید من المفردات وموقعیتهم فی الطائفة، بانیاً ذلک علی ما ظهر له من تتبع لموارد روایات تلک المفردة، وإعمال نکات علم الطبقات.

وکذا ما وقع للمجلسی الأوّل، فإنّه یذکر فی مقدّمة شرحه الفارسی علی الفقیه «۱» إنّه حصل له التتبع حول ابن أبی عمیر فی مدّة خمسین عاماً.

وما یذکر من شواهد وقرائن علی انقطاع طرق المتأخّرین، فضلًا عن متاخّری المتأخّرین فی التوثیق، لضیاع کتب الرجال والفهارس وحصر طرقهم فی الإجازات الصادرة عنهم کلّها إلی الشیخ، وأنّ السلسلة قد انقطعت بعد الشیخ، وأنّ بعض المتأخّرین کالعلّامة الحلّی یبنی علی أصالة العدالة فی المسلم، کما ذکر ذلک فی ترجمة أحمد بن إسماعیل بن عبداللّه لا طائل تحته، لأنه ممنوع صغری وکبری.

أمّا الکبری فلما تقدّم مفصّلًا من عدم ابتناء حجّیة قول الرجالی علی الإخبار

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۲۹

الحسّی، بل لا مورد لها إلّاالنزر القلیل من أقوال الکشّی بل هی مبنیة علی المسلکین الأوّلین فراجع.

وأمّا الصغری فلما ذکرنا فی الجواب الرابع عن دعوی الأخباریّین، وفی الدعوی الرابعة شواهد عدیدة فی کلمات المتقدّمین دالّة علی وصول کثیر من الأصول والکتب الروائیة والفهارس وکتب الرجال إلی المتأخّرین، فلاحظ «۱».

بل إنّ الملاحظ لکتاب الخرائج والجرائح للقطب الراوندی، وکذا ما فی إجازة الشهید الثانی، حیث یذکر طرقه إلی بعض الکتب عبر العلّامة الحلّی وغیرهما، یظهر له معنی وجود طرق إلی کتب الروایات والأصول من غیر طریق الشیخ.

فمثلًا لاحظ الروایة الصحیحة التی رواها الراوندی، والتی اعتمد علیها فی الترجیح بموافقة الکتاب ومخالفة العامّة، والترتیب بینهما، والتی أخرجها صاحب الوسائل فی باب (۹) من أبواب صفات القاضی، فإنّ السند فیها هکذا (عن محمّد وعلی إبنی علی بن عبدالصمد، عن أبیهما، عن أبی البرکات علی بن الحسین، عن أبی جعفر ابن بابویه، عن أبیه) ... إلی آخر الروایة فإنّه لا یمرّ بالشیخ أصلًا.

ومثلًا کتاب الغضائری، وإن اشتهر أنّه کان فقط عند العلّامة، وابن داوود، والمولی القهبائی من متأخّری المتأخّرین، إلّاأنّه غیر سدید.

بل کان لدی التفریشی المعاصر للقهبائی أیضاً، وکانت لدیه نسخة مبسوطة مصحّحة قد صحّح بها علی العلّامة وابن داوود، ونقل فی کثیر من المفردات مالم ینقله القهبائی.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۳۰

وهذا الکتاب الذی هو للغضائری الابن، أی أحمد بن الحسین بن عبیداللّه، کما فی کلمات النجاشی والشیخ لم یصل إلی المتأخّرین

عن طريق الشيخ، وسيأتي الكلام عنه مفصّلًا.

وأمّا ما اشتهر في هذه الأعصار من بناء العلّامة الحلّي على أصالة العدالة، كما ذكره في ترجمة أحمد بن إسماعيل بن سمكة بن عبداللّه وغيره، وقد تقدّم في الفصل السابق عدم تماميّتها

الطريق الرابع: دعوى الإجماع من قبل المتقدّمين أو المتأخّرين ... ص: ۱۳۰

فإنّ حكاية الإجماع على التوثيق بمنزلة الإخبار عن استفاضة التوثيق واشتهاره، وهو كاف لحصول العلم العادي به.

وأمّا المتأخّرون فقد تبيّن لك ممّا تقدّم، وممّا ذكرناه في حجّية مسلك الإطمئنان في التوثيقات إنّه يتمكّنون من العلم بحال المفردة الرجاليّة بتوسّط فنّ الطبقات وتجريد الأسانيد وتتبّع حال المفردة عبر ذلك وغيرها من مناهج البحث الرجالي- كما سيأتي شرحها في فصل لاحق- يوجب تبيّن موقعيّة تلك المفردة، وموقعيّتها العلمية والإجتماعيّة في الطائفة، كما قد مثّلنا في شواهد الطريق السابق.

بحوث في مباني علم رجال، ص: ۱۳۱

ب- طرق التوثيق أو التحسين العامّة ... ص: ۱۳۱

اشارة

ونمهّد مقدّمة: وهي إنّ العديد من القرائن العامّة للتوثيق سنرى أنّها تعتمد على مقدّمة حسّية وأخرى حدسيّة، فمن ثمّ تكون النتيجة في التوثيق حدسيّة ظنّية وليست حسّية، وهي وإن لم تكن ساقطة عن الإعتبار في الجملة على المسلك الأوّل في التوثيقات الرجاليّة وهو تحصيل الإطمينان بتراكم استقراء القرائن إلّا أنّها لا يعتمد عليها بناءً على المسلك الرابع وهو من باب الشهادة والإخبار الحسّي، وهذا الذي ذكرناه هو مراد المتقدّمين من الرجاليين وأصحاب التراجم كما سيتّضح، إلّاأنّ جماعة كثيرة من المتأخّرين إلى هذه الأعصار بنوا على أنّ هذه القرائن شهادات حسّية، ومن ثمّ وقع الإختلاف بينهم في مفاد هذه القرائن كإخبارات، فمثلًا في قاعدة الإجماع (أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه) قد تعدّدت الآراء بكثرة، وكذا في عبارة (لا يروى ولا يرسل إلّاعن ثقة)، وعبارة (روى عن الثقات ورووا عنه)، وعبارة (لا يروى عن الضعفاء)، وعبارة (عملت الطائفة بمراسيله)، ونحوها من العبائر وقرائن التوثيق العامّة، وسنتعرض إلى بيان كلّ واحد منها تفصيلًا إن شاء اللّه تعالى.

ثمّ إنّه قد ذكرنا سابقاً إنّه على مسلك حجّية الإطمئنان لا ينحصر الكلام في القرائن المستقلّة الدالّة على التوثيق، بل يكفي حتّى القرائن الدالّة على الحسن، إذ بتراكمها يتولّد الوثوق، بل قد ذكرنا أيضاً أنّ قرائن الحُسن تُحرز صغرى خبر الثقة، وعلى هذا فيعتدّ بقرائن الحُسن بنفسها، فتكون تلك القرائن محقّقة لصغرى حُسن الظاهر، وحُسن الظاهر يُحرز صغرى خبر الثقة.

بحوث في مباني علم رجال، ص: ۱۳۲

وبذلك يتبيّن لنا مدى أهمّية إستقصاء مختلف القرائن ونوعيّاتها، كما هو دأب الرجاليين في تراجم المفردات، ودأب المؤرّخين في البحث التأريخي، ليُعطوا صورة مرتَسمة مبسوطة عن الشخصية الرجاليّة الروائية أو التأريخية.

ثمّ إنّه هناك طرقاً لتحصيل التوثيق أو التحسين:

الطريق الأوّل: كونه من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام ... ص: ۱۳۲

لما ذکره الشیخ المفید فی الإرشاد: «إنّ أصحاب الحدیث قد جمعوا أسماء الرواة عنه علیه السلام من الثقات علی اختلافهم فی الآراء والمقالات، فکانوا أربعة آلاف» «۱».

ونظیره ما ذکره ابن شهرآشوب وقال: «إنّ ابن عُقدة مصنّف کتاب (الرجال لأبی عبداللّه علیه السلام) عدّدهم فیه » «... ۲».

وفی رجال الشیخ جمیع من ذکره ابن عُقدة کما نبّه علیه فی أوّل کتابه وقد زاد أحمد بن نوح علی ما جمعه ابن عقدة کما ذکره النجاشی، بل ذکر الشیخ إنّ الزیادة کثیرة، وکذا الطبرسی فی إعلام الوری.

مع أنّ المذکور فی کتب الرجال «۳» لا یبلغون الثلاثة آلاف، کما نبّه علیه الحرّ العاملی فی أمل الآمل فی ترجمة أبی الربیع الشامی.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۳۳

والمحکیّ عن المحدّث النوری أنّه نسب هذا التوثیق العامّ إلی ابن عُقدة، لکنّه لم یذکر مأخذ هذه النسبة، ولیس فی ما تقدّم نقله من الکلمات تلک النسبة، وسواء کانت تلک النسبة محقّقة عن ابن عقدة أو أنّها عن المفید المتأخّر عنه بطبقة فلا یختلف الحال فی‌وجه الحجّیة لذلک التوثیق أو عدمها، وسواء بُنی علی حجّیة التوثیق الرجالی علی الإخبار الحسّی أو علی المسالک الاخری. والصحیح أنّه لیس من الإخبار الحسّی المحض کما عرفت، أو لیس هو من الحجّة المستقلّة علی تقدیر کونه من الحسّی المحض، لعدم کون المستند هو الإستفاضة أو التواتر لهذا القائل، کما بیّناه فیکون حینئذ جزء الحجّة، وهی قرینة علی الحُسن، والوجه فی ذلک ما تقدّم إجمالًا، من أنّ الغالب فی هذه القرائن العامّة للتوثیق لیست مبتیّة علی حسّ محض، بل هی بضمائم حدسیّة، فتفید مفاد ظنّی علی درجات تتعاضد مع غیرها.

فمثل المقام ما ورد فی التعبیر المتقدّم من أنّه روی عنه علیه السلام أربعة آلاف من الثقات، فلیس المراد منها- وان صدرت من ابن عُقدة- شهادة حسّیة عامّة إستغراقیة بان یکون ابن عقدة أو الشیخ المفید أخبر حسّاً عبر وسائط معاصرة لتلک الطبقات. کیف وأنّ هناک عدّة ممّن روی عنه علیه السلام هو ممّن عُرف بالضعف کوهب بن وهب البختری، أو ممّن قد نُصّ علی مجهولیّته أو إهماله، بل المراد هو بیان أنّ هناک جملة عدیدة کثیرة ممّن روی عنه علیه السلام هم من العیون والثقات وهم عمدة النقلة عنه علیه السلام، وأنّ مستند هذه المقولة هو إستقراء القائل- سواء کان المفید أو ابن عُقدة- لکلّ مفردة رجالیة ممّن روی عنه بحسب ما ورد فی تلک المفردة بالخصوص من نصوص رجالیة أو قرائن أخری. ثمّ ذکر هذه المقولة کنتیجة غالبیّة فی طول النصوص والقرائن الخاصّة، وهذا معنی ما ذکرناه من

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۳۴

حدسیّة النتیجة، کما هو الحال فی صحبة الرسول صلی الله علیه و آله، فإنّ صحبته صلی الله علیه و آله مُعِدّة للصلاح، إلّاأنّه کم من مصاحب کان من أهل النفاق والریبة، کما یحدّثنا القرآن الکریم فی آیات النفاق الجمّة الکثیرة «۱».

فالمحصّل: إنّ هذه القرینة هی ظنّیة حدسیّة لا بدّ أن تنضمّ إلیها قرائن أخری

الطریق الثانی: قاعدة الإجماع الکبیر أو الصغیر أو حجّة مراسیل بعض الرواة ... ص: ۱۳۴

اشارة

«۲»

وهو الإجماع الذی نقله الکشّی فی رجاله والشیخ فی العُدّة.

قال الکشّی تحت عنوان: (فی تسمیة الفقهاء من أصحاب أبی جعفر علیه السلام وأبی عبداللّه علیه السلام): «أجمعت العصابة علی

تصـديق هؤلاء الأوّلين من أصـحاب أبی جعفر علیه السـلام وأبی عبداللّه علیه السـلام وانقادوا لهم بالفقه، فقالوا: أفقه الأوّلين سـتّة... زرارة ومعروف بن خربوذ وبُريـد وأبو بصـير الأسـدی والفضـيل بن يسار ومحمّد بن مسـلم الطائفی، قالوا ... وأفقه السـتّة زرارة، وقال بعضهم مكان أبی

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۳۵

بصير الأسدی أبو بصير المرادی وهو ليث بن البختری» «۱».

ثمّ روی بعد ذلک روايات عن الصادق علیه السلام فی مدح هولاء.

وقال أيضاً تحت عنوان (تسمية الفقهاء من أصحاب أبی عبداللّه علیه السلام):

«أجمعت العصابـة علی تصـحيح ما يصـحّ من هولاء وتصـديقهم لما يقولون وأقرّوا لهم بالفقه من دون اولئک السـتّة الـذين عـددناهم وسـمّيناهم ستّة نفر ... جميل بن درّاج وعبداللّه بن مسكان وعبداللّه بن بكير وحمّاد بن عيسی وحمّاد بن عثمان وأبان بن عثمان قالوا: وزعم أبو اسحاق الفقيه يعنی ثعلبة بن ميمون.. إنّ أفقه هؤلاء جميل بن دراج، وهم أحداث أصحاب أبی عبداللّه علیه السلام» «۲».

وقال تحت عنوان (تسـمية الفقهاء من أصحاب أبی إبراهيم علیه السلام وأبی الحسن الرضا علیه السلام): «أجمع أصحابنا علی تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء وتصديقهم وأقرّوا لهم بالفقه والعلم وهم ستّة نفر آخر دون السّتّة نفر الذين ذكرناهم فی أصحاب أبی عبداللّه علیه السـلام منهم: يونس بن عبـدالرحمن وصـفوان بن يحيی بيّـاع السابری ومحمّـد بن أبی عمير وعبـداللّه بن المغيرة والحسن بن محبوب وأحمد بن محمّد بن أبی نصـر وقال بعضهم مكان الحسن بن محبوب، الحسن بن علی بن فضّال وفضالة بن أيّوب وقال بعضهم مكان ابن فضّال، عثمان بن عيسی وأفقه هؤلاء يونس بن عبدالرحمن وصفوان بن يحيی» «۳».

وقال الشيخ الطوسی فی العُدّة: «وإذا كان أحد الراويين أعلم وأفقه من الآخر

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۳۶

فينبغی أن يُقـدّم خبره علی خبر الآـخر ويرجّـح عليه ولأجل ذلک قـدّمت الطائفـة ما يرويه زرارة ومحمّـد بن مسـلم وبُريـد وأبو بصـير والفضيل بن يسار ونضراؤهم من الحفّاظ الضابطين علی روايۀ من ليس له تلک الحال» «۱».

وقال أيضاً: «وإذا كان أحـد الراويين مسـنداً والآخر مرسـلًا نُظر فی حال المرسل، فإن كان ممّن يُعلم أنّه لا يُرسل إلّاعن ثقـة موثوق به، فلا ترجيـح لخبر غيره علی خبره ولأجل ذلک سوّت الطائفة بين ما يرويه محمّد بن أبی عمير وصـفوان بن يحيی وأحمد بن محمّد بن أبی نصـر وغيرهم من الثقات الذين عُرفوا بأنّهم لا يروون ولا يرسـلون إلّاعمّن يُوثق به وبين ما أسنده غيرهم ولذلک عملوا بمراسيلهم إذا إنفردوا عن روايـة غيرهم ... فأمّـا إذا إنفردت المراسـيل يجوز العمـل بها علی الشـرط الـذی ذكرناه ودليلنا علی ذلک الأدلّـة التی قدّمناها علی جواز العمل بأخبار الآحاد، فإنّ الطائفة كما عملت بالمسانيد عملت بالمراسيل، فبما يُطعن فی واحد منهما يُطعن فی الآخر وما أجاز أحدهما أجاز الآخر فلا فرق بينهما علی حال» «۲».

وقد ذكر هذا الإجماع ابن شهرآشوب فی أحوال الإمام الباقر علیه السلام.

وقال النجاشـی فی رجاله فی ترجمۀ محمّد بن أبی عمير قال: «قيل إنّ اخته دفنت كتبه فی حال استتارها وكونه فی الحبس أربع سنين، فهلكت الكتب، وقيل:

بـل تركتها فی غرفـة فسال عليها المطر، فهلكت فحـدّث من حفظه وممّا كان سـلف له فی أيـدی الناس فلهـذا أصـحابنا يسـكنون إلی مراسيله» «۳».

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۳۷

وقال عنه النجاشی أيضاً: «جليل القدر وعظيم المنزلة فينا وعند المخالفين».

لكن بقرينۀ روايۀ أكثر كتبه بالطرق المختلفة عند أصـحاب الكتب الأربعة وفی فهرست الشيخ والنجاشی، فالظاهر إنّ المراد من العبارة

المزبورة محو بعض صور أسانید کتبه ومن ثمّ تعدّدت المراسیل فی روایاته.

وأمّا الأقوال فی مفاد هذا الإجماع ... ص: ۱۳۷

الأوّل: الإتّفاق علی وثاقة هؤلاء من غیر منازع، أی‌لم یختلف أحد الرجالیین أو الرواة أو الفقهاء فی وثاقتهم بخلاف غیرهم من الرواة.

الثانی: أضبطیّة هؤلاء وحفظهم وتثبّتهم وفقاهتهم، أی‌إنّ هؤلاء وقع الإتّفاق علی تفوّقهم علی مَن سواهم فی هذه الصفات.

الثالث: إعتماد مراسیلهم، أی‌إنّهم إذا أرسلوا خبراً یُعامل کالخبر المُسند.

الرابع: تصحیح الخبر الذی یرویه هؤلاء وإعتباره والإعتماد علیه، وإن کان فی السند الذی یرویه هؤلاء عن المعصوم ضعفاء أو مجاهیل، فکلّ ما یصحّ عنهم وإلیهم یُصحّح ما بعدهم إلی المعصوم.

الخامس: توثیق من یروی عنه هؤلاء مباشرة أو مع الواسطة، فکلّ مجهول الحال یروی عنه أصحاب الإجماع مباشرة فقط أو بالواسطة علی الإحتمال الآخر فإنّه یوثّق وکذا الضعیف، فإنّ روایتهم عنه تکون بمثابة الشهادة علی تعدیله.

السادس: کون هذا الإجماع بالمعنی الذی اصطلح علیه علماء الأصول- تعبّدی- داخل فیه المعصوم علیه السلام وهو منعقد علی لزوم الأخذ بروایاتهم إذا صحّ الطریق عنهم، وافتراق هذا الوجه عمّا سبق بدعوی دخول المعصوم علیه السلام.

السابع: إنّ المراد بهذا الإجماع هو الحکایة عن دیدن أصحاب الإجماع

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۳۸

ودأبهم ورویّتهم فی التثبّت عمّن یروون عنه، وفی الإضطلاع بقواعد المذهب فی الروایة ومعرفة النقیّ من الحدیث مضموناً وسنداً عن غیره، فکلّ هذه الخبرة الفقهیة والروائیة والدرائیة والرجالیّة جعلتهم مَهَرَةَ الحدیث والفقه، وروّاداً فی مجال خبرتهم ممّا یشکّل قرینة قویّة جدّاً إجمالیة علی سلامة ما یرونه، وإن کان عن الضعفاء، أو سلامة من یروون عنه إذا أکثروا النقل عنه.

فالمحصّل أنّها لیست شهادة حسّیة بصحّة الخبر ولا بوثاقة من یروون عنه، بل قرینة إجمالیة قویّة ظنّیة تفصیلیّة تتعاضد مع قرائن أخری توجب حصول الإطمئنان بالصحّة أو الوثاقة حسب الموارد.

ثمّ إنّ المعروف بین المتأخّرین لا سیّما متأخّری المتأخّرین هو إختیار الأقوال الأولی، فقد قال الطبرسی فی إعلام الوری ص ۲۷۶ قال: «وأمّا الذین وثّقهم الأئمّة علیهم السلام وأمروا بالرجوع إلیهم والعمل بأخبارهم وجعلوا منهم الوکلاء والأمناء فکثیرون یُعرفون بالتتبع فی کتب أهل الفن، وأمّا من عُرف بین الأصحاب بأنّه لا یروی إلّاعن ثقة فقد اشتهر بذلک جماعة منهم محمّد بن أبی عمیر».

وقد قال السیّد بحر العلوم فی رجاله فی توثیق زید النرسی: «إنّ روایة ابن أبی عمیر لهذا الأصل تدلّ علی صحّته وإعتباره والوثوق بمن رواه، فإنّ المستفاد من تتبع الحدیث وکتب الرجال بلوغه الغایة فی الثقة والعدالة والورع والضبط والتحرّز عن التخلیط والروایة عن الضعفاء والمجاهیل، ولذا تری أنّ الأصحاب یسکنون إلی روایته ویعتمدون مراسیله. وقد ذکر الشیخ فی العُدّة أنّه لا یروی ولا یرسل إلّاعمّن یُوثق به وهذا توثیق عامّ لمن روی عنه ولا معارض له هاهنا، وحکی الکشّی فی رجاله إجماع العصابة علی تصحیح ما یصحّ عنه والإقرار له بالفقه والعلم، ومقتضی ذلک صحّة الأصل المذکور لکونه ممّا صحّ عنه، بل توثیق

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۳۹

راویه أیضاً لکونه العلّة فی التصحیح غالباً، والإستناد إلی القرائن وإن کان ممکناً إلّا أنّه بعید فی جمیع روایات الأصل» «۱».

وقال فی منظومته:

قد أجمع الکلّ علی تصحیح ما یصحّ عن جماعة فلیعلما

وهم اولوا نجابة ورفعة أربعة وخمسة وستّة

إلی أن یقول:

وما ذكرناه الأصحّ عندنا وشذّ قول من به خالفنا

وذكر المحدّث الكاشانی فی أوائل كتاب الوافی فی المقدّمة الثانية: إنّ المتأخّرين ذهبوا إلى هذا المفاد، وقال: أنت خبير بأنّ هذه العبارة ليست صريحة فی ذلك ولا ظاهرة فيه، فإنّ ما يصحّ عنهم إنّما هو الرواية لا المروی، بل كما يحتمل ذلك يحتمل كونه كناية عن الإجماع على عدالتهم وصدقهم بخلاف غيرهم ممّن لم يُنقل الإجماع على عدالته.

وقال الوحيد البهبهانی فی فوائده: «فالمشهور أنّ المراد صحّة كلّ ما رواه حيث تصحّ الرواية إليه، فلا يلاحظ ما بعده إلى المعصوم عليه السلام، وإن كان فيه ضعف، وهذا هو الظاهر، وقيل لا يفهم منه إلّاكونه ثقة فاعترض عليه أنّ كونه ثقة أمر مشترك فلا وجه لاختصاص الإجماع بالمذكورين به وهذا الإعتراض بظاهره فی غاية السخافة إذ كون الرجل ثقة لايستلزم وقوع الإجماع على وثاقته إلّا أن يكون المراد ما أورده بعض المحقّقين من أنّه ليس فی التعبير بها لتلك الجماعة دون غيرهم ممّن لا خلاف فی عدالته فائدة وفيه: أنّه إن أردت عدم

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۴۰

خلاف من المعدّلين المعروفين فی الرجال ففيه أولًا: إنّالم نجد من وثّقه جميعهم، وإن أردت عدم وجدان خلاف منهم ففيه: إنّ هذا غير ظهور الوفاق ... ربّما يتوهم بعض من عبارة (إجماع العصابة) وثاقة من روی عنه هؤلاء، وفساده ظاهر، وقد عرفت الوجه. نعم يمكن أن يُفهم منه إعتدادٌ مّا بالنسبة إليه فتأمّل، وعندی أنّ رواية هؤلاء إذا صحّت إليهم لا تقصر عن أكثر الصحاح ووجهه يظهر بالتأمّل فی ما ذكرناه» «۱».

أقول: قد أشار الوحيد فی كلامه المتقدّم إلى وجود الأقوال المتقدّمة إجمالًا.

فالعمدة التدبّر فی متن عبارة الكشّی، فإنّ العبارة الأولى قالبها أنّ مصبّ التصديق هم أصحاب الإجماع أنفسهم لإسناد التصديق إليهم لا لغيرهم، ولا ريب أنّ الطبقة الأولى أعلى شأناً من الثانية والثالثة، فتحمل عبارته بتصحيح ما يصحّ عنهم أی تصحيح الروايات التی صحّ الطريق إليهم، تصحيحها سنداً من ناحية وقوعهم فی السند أی‌إنّ السند بالإضافة إليهم صحيح معتبر لا بالإضافة إلى من بعدهم أياً من كان.

وحمل الصحّة عند المتقدّمين على خصوص سلامة المضمون وموافقته لأصول وقواعد المذهب، فقد تقدّم ضعفها، مضافاً إلى أنّ العبارة فی المقام مشتملة على لفظة (ما يصحّ من هؤلاء) و (عن هؤلاء) وهو صريح فی كون الصحّة وصفاً للسند، نعم قد يقال بأنّ العبارة الأولى وهی التصديق بقرينة إردافها بالإنقياد لهم بالفقه تُحمل على تصديق صدور الرواية بتصديقهم، فتوافق ظاهر العبارتين الأخيرتين.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۴۱

وأمّا دعوى الإجماع الإصطلاحی على إعتبار رواياتهم إلى المعصوم بدعوى دخول المعصوم فی المُجمعين وأمره بالأخذ برواياتهم، فالظاهر أنّ منشأها ما أشرنا إليه من الروايات التی رواها الكشّی عن الإمام الصادق عليه السلام بعد عبارته الأولى فی مدح الأربعة، وهی بلا ريب دالّة على منزلة ممتازة لهم فی الرواية والفقه وقدم راسخة فی النقل عن الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام.

كما قد تؤيّد الأقوال الأولى فی معنى القاعدة بما نقلناه من عبارة الشيخ الطوسی فی العُدّة من التصريح بأنّ الطائفة عملت بمراسيلهم عمل المسانيد، وأنّ الثلاثة من الطبقة الأخيرة وغيرهم من الطبقات الثلاث لا يروون ولا يرسلون إلّاعن ثقة، لكنك عرفت فی ما تقدّم أنّ الشيخ فی مواضع عديدة من التهذيب لم يبن على ذلك، ولعل المتتبّع يرى مواضع أخرى من الشيخ والصدوق فی كتابيهما من الخدشة فی الطرق مع اشتمالها على أصحاب الإجماع، وهذا وغيره ممّا يدلّل على القول السابع الأخير.

والعُمدة فی الإستشهاد له أنّنا لو قدّرنا شهادة معاصر لواحدٍ من أصحاب الإجماع بالمضمون المتقدّم فضلًا عن شهادة من لم يعاصره، فغاية هذه الشهادة بالألفاظ المزبورة هو أنّ المعاصر إستقرأ إجمالًا العديد من الموارد من ديدن معاصره، فی نحو التثبّت والتقيّد

بالروایـة عن الثقات، ولَمَسَ منه علوّ الخبرة فی نقـد الحـدیث، واطّلع منه علی درجـة فائقـة من الفقاهـة تؤهّله لتمییز مضامین الحـدیث الصـحیح منها الموافق للمـذهب، من السـقیم المخالف للمعلوم من المـذهب، لا إنّه إسـتقرأ کلّ مشایخ الروایة لمعاصـره وغیرهم ممّن روی عنهم، إذ ذلـک غیر متـأتّ له، وإن کـانت ملازمـته له ملازمـة الظـلّ للشـمس، کمـا هـو العـادة الغالبـة فی المعاشـرة العلمیـة بین المتعاصرین، سواء فی معاشرة التلمیذ وشیخ

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۴۲

الروایة، أو القرین لقرینه، نظیر الشهادة بالعدالة والوثاقة، فإنّ الشاهد یلحظ سلوکیّات إستقرأها من الشخص فیحصل له الحدس القریب بتلک الصـفة. ولـذلک تری عند إمعان النظر إلی العبارات المتقدّمة أنّها أوصاف لأصـحاب الإجماع، لا أنّها أوصاف لمن یروون عنه، ولا لما یروه بالأصالـة، بل هی صـفات لهم أوّلًا وبالذات وبالتبع صـفات لمن یروون عنه ولروایاتهم. وهذا الذی ذکرناه قرینة إجمالیة قطعیة عامّة، إلّاأنّها فی التفاصـیل والآحاد ظنّیة تفصیلیة یُنتفع بها، بضمّ قرائن إحدی لتحصیل الوثوق والإطمئنان، سواء بصدور الروایة، أو بمن یدمنون الروایة عنه، أو یکثرون عنه، وهذا ما أشـرنا إلیه أیضاً فی صدر التوثیقات العامّة من عدم کونها شهادات حسّیة تفصیلیة إستغراقیة للموارد، بل إستقرائیات غالبیة یحدس منها قرینة عامّة یستفاد منها فی تحصیل الإطمئنان.

ومن کلّ ذلک یتبیّن الحال فی الإجماع الصـغیر، وفی حجّیة مراسـیل بعض الرواة کمراسیل ابن أبی عمیر ویونس بن عبدالرحمن، فإنّ العبائر الرجالیّة فی العدّة وفی فهرس النجاشـی مستوحاة من الإجماع الکبیر، ولذلک عبّر الشـیخ بعد ذکره للثلاثة الذین لا یروون ولا یرسـلون إلّاعن ثقـة قال: «وغیرهم من الثقات الـذین عُرفوا بأنّهم لا یروون ولا یرسـلون إلّاعمّن یوثق به». فتمعّن وتـدبّر فی هذه العبارة فإنّه مضافاً إلی تعمیمه الدالّ علی ما ادّعیناه قد جعل الوصف لأصحاب الإجماع، وبالأحری وصفاً لدیدنهم ورویّتهم وسلوکهم العلمی فی الحدیث، کما هو مؤدّی (عُرفوا) وهو یقابل التعبیر بأنّ کلّ من روی عنه ثقة وکلّ ما رووه حجّة.

ولذلک تری أنّ فی کلّ طبقة من الطبقات الثلاث‌ترک المفاضلة بین أصحاب الطبقة وتعیین أفقههم، کما عُبّر عنهم بالإنقیاد لهم بالفقه وهی صفة لأصحاب

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۴۳

الإجماع تؤهّلهم لنقد وتمییز مضامین الحدیث، ممّا یورّث قرینة إجمالیة بسلامة مضامین ما یروه، بخلاف غیرهم ممّا لیس له باع نقد المضمون.

والحاصل أنّ القول الأخیر فی الإجماع الکبیر والصغیر ومراسیل ابن أبی عمیر ونظرائه لا یُفرّط بالقیمة العلمیة للقرائن والقواعد الثلاث، غایـة الأمر أنّها لیست حجّـة مستقلّة بل جزء الحجّـة فی حجّیـة الإسـتقراء وتراکم الإحتمالات لتحصـیل الإطمئنان، لا یُسـتهان بها لقوّة درجتها فی الکاشفیة

الطریق الثالث: کون الراوی ممّن اتفق علی العمل بروایاته ... ص: ۱۴۳

فقـد حکی الشـیخ فی العـدّة بقوله: «عملت الطائفة بما رواه حفص بن غیاث وغیاث بن کلوب ونوح بن دراج والسـکونی وغیرهم من العامّة عن أئمّتنا علیهم السلام فی ما لم ینکروه ولم یکن عندهم خلافه» «۱».

وقـال أیضـاً: «عملت الطائفـة بأخبـار الفطحیّـة مثـل عبـداللّه بن بکیر وغیره، وأخبار الواقفـة مثل سـماعة بن مهران وعلی بن أبی حمزة وعثمان بن عیسی ومن بعد هؤلاء بما رواه بنو فضّال وبنو سماعة والطاطریون وغیرهم فی ما لم یکن عندهم فیه خلافه» «۲».

وقد تعدّدت الوجوه فی مفاد هذا التوثیق:

الوجه الأوّل: إنّه توثیق من الشیخ للأشخاص المذکورین بأعیانهم، کما حُکی

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۴۴

عن الوحید فی فوائده وفی تعلیقته علی منهج المقال.

الوجه الثانی: توثیق صدور الروایات التی یقع فیها الراوی.

الوجه الثالث: توثیق الرواة الذین یروون عن هؤلاء، کالنوفلی حیث یروی بکثرة عن السکونی.

أقول: والصحیح من هذه الوجوه ما قد عرفت فی قاعدة الإجماع المتقدّمة، من أنّ هذه الشهادة من الشیخ بالعمل بروایات هؤلاء لیست حسّیة إستقرائیة تامّة إستغراقیة، وإنّما هی حکایة عن الدیدن الغالب أو الکثیر لعمل الطائفة، کیف والشیخ الطوسی بنفسه یناقش فی العدید من الموارد فی التهذیبین بضعف الروایات التی وقع فی طریقها هؤلاء، وقد سمعت مناقشات الصدوق فی روایات سماعة وغیره من الواقفیة وغیرهم، وکیف یمکن أن تکون روایة هؤلاء أعلی رتبة من روایات أصحاب الإجماع الذین قد عرفت الحال فی ما یروونه. هذا ولا یستراب فی کون مؤدّی هذه العبارة توثیق هؤلاء بأعیانهم، وکذا توثیق من یروی عنهم بکثرة وإدمان، ولا یتدافع مع ما ذکرناه، إذ ما تقدّم هو بیان الدیدن الغالب ومع فرض الکثرة والغلبة فیتحقّق مؤدّی عبارة الشیخ المقتضی لتوثیق هؤلاء، والإعتماد علی من یروی عنهم بغلبة وکثرة، نظیر ما تقدّم فی أصحاب الإجماع من أنّ من یدمنون الروایة عنه أو یدمن فی الروایة عنهم لصیقاً بهم فی الروایة والدرایة شیخوخة وتلمّذاً هو من قرائن الوثوق

الطریق الرابع: عدم استثناء القمّیین الراوی من رجال نوادر الحکمة ... ص: ۱۴۴

وهو کتاب حسن کبیر مشتمل علی کتب یعرفه القمیّون (بدبّة شبیب)،

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۴۵

وشبیب فامیٌّ- بیّاع الفوم- کان بقم، له دبّة ذات بیوت یُعطی منها ما یُطلب منه، من دُهن، فشبّهوا هذا الکتاب بذلک، لاشتماله علی الکتب العدیدة، ولأنّه کان یروی عن الضعفاء ویعتمد المراسیل ولا یبالی عمن أخذ، وإن لم یکن علیه فی نفسه طعن فی شیء إلّاأنّ القمیین محصّوا کتابه ونقّوه، باستثناء ما یقارب من ستّة وعشرین رجلًا من مشایخه، واعتمدوا علی باقی رجاله، واعتمادهم علیهم مع ما عُرف من تشدّد مسلکهم المفرط فی التوثیق والتعدیل دالّ کلّ ذلک علی التوثیق بلا ریب، فإذا لوحظ فی طریق روایتهم محمّد بن أحمد بن یحیی یروی عمّن لم یستثنه القمیّون، یکون ذلک بمثابة توثیقه. نعم من الجانب الآخر لیس کلّ من استثناه القمیّون وضعّفوه یعتدّ بتضعیفهم له، لما بیّنا من تشدّدهم الخاصّ فی التعدیل والتجریح، وجریهم علی رؤیة خاصّة فی المعارف.

هذا والصحیح أنّه لا دلالة لعدم الإستثناء علی التوثیق، لأنّ الإستثناء فی هذا المقام وغیره من دیدن القمیین هو علی نمط غربلة الأحادیث وتنقیتها عن المدسوس والموضوع والمدلّس، إذ من البیّن الجلی أنّهم لم یکونوا متقیّدین بخصوص روایة الثقات، ولا بخصوص الروایات المعتبرة، فکم من راویة قمّی کأحمد بن محمّد بن عیسی الأشعری ومحمّد بن الحسن الصفّار وسعد بن عبداللّه الأشعری، وزکریا بن آدم، وعلی بن إبراهیم، ومحمّد بن یحیی، وعلی بن بابویه، ومحمّد بن جعفر ابن قولویه، ومحمّد بن الحسن بن الولید، وغیرهم من نجوم وجهاء الرواة الفقهاء والمحدّثین القمیین یظفر المتتبع علی العدید من الموارد التی یروون فیها عن الضعاف، أو الحسان ونحوها، فذلک برهان علی أنّ مرادهم من الإستثناء عدم الروایة هو لتحرّجهم عن روایة الحدیث الموضوع، أو الذی علیه علامات الدسّ أو قرائن التدلیس والجعل، نظیر ما صنع محمّد بن الحسن بن الولید

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۴۶

فی ترکه لروایة أصْلَی زید الزرّاد، وزید النرسی، لدعواه أنّ هذین الأصلین ممّا قد وضعهما محمّد بن موسی الهمدانی السمّان- وان حُقّق خطأ ابن الولید فی ذلک لوجود السند الصحیح لأبن أبی عمیر فی الکتب الأربعة وغیره عن زید الزرّاد، وزید النرسی- فتحرّج

عن روایة الأصلین وکذا تبعه تلمیذه الصدوق، وکذا ما صنعه أحمد بن محمّد بن عیسی الأشعری وغیره من القمیین من إخراج البرقی وسهل بن زیاد الآدمی وغیرهم من الأجلّاء لروایتهم عن الضعاف، لیس بمعنی المتبادر من ظاهر اللفظ، بل مرادهم ترک الروایة المحفوفة بقرائن الدسّ والوضع والجعل عن الضعاف أو عن راوی وضّاع.

وهذا الذی شرحناه من قبل فی تشدّد المدرسة القمّیة فی غربلة وتنقیة الأحادیث، وهذه العملیة لم تکن بمعنی ترک التراث الروائی المنقول بطرق ضعیفة غیر موثّقة، والإقتصار علی خصوص الموثّق والمعتبر، فکم تکرّر هذا التعبیر عن الصدوق فی الفقیه وعن القمیین فی فهرست الشیخ والنجاشی «أروی کلّ ما کان فی الکتاب إلّاما کان فیه من تخلیط أو غلوّ أو یتفرّد به». نظیر ما ذکرناه فی ردّ دعوی الأخباریّین من إعتبار کلّ ما فی الکتب الأربعة، ودعوی المیرزا النوری فی إعتبار کلّ روایات الکافی لموضع تعبیر الصدوق والکلینی والشیخ فی مقدّمة کتبهم، مثیل العبارتین المتقدّمتین فی عبارة علی بن إبراهیم فی مقدّمة تفسیره، من توثیق الروایات التی یذکرها فیه إنّها عن الثقات، ومثلها عبارة ابن قولویه فی کامل الزیارات، إنّ مقصودهما منها هو نفی الروایات الموضوعة والمدسوسة عمّا أخرجاه من روایات فی کتابیهما، لا أنّها فی صدد التوثیق لکلّ السند، فهذا الإصطلاح فی جانب الروایة والإعتماد أو فی جانب عدم الروایة والتحرّج من نقلها هو فیصلة بین المدسوس وغیره، والموضوع وغیره

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۴۷

فی المرحلة التاریخیة للحدیث الهامّة التی قام بها الرواة القمیون، ویدلّل علی ذلک فی خصوص المقام أنّ الذی استثنی من کتاب النوادر فی عبارة النجاشی هو محمّد بن الحسن بن الولید.

وقد عرفت دیدنه فی أصْلَی زید الزرّاد، والنرسی، وإنّه ذُکر فی الإستثناءات إستثناءهم ما کان فیها من غلوّ أو تخلیط، حیث إنّ بناءهم فی روایات الغلوّ علی إنّها موضوعة، والتخلیط عبارة عن الخلط فی الإسناد، والخلط فی المتن، ممّا یساوی الموضوع والمدسوس وإن لم یکن بعمد، ویدلّ علی ذلک أیضاً أنّ مَن استثنوه لم یقتصر فیه علی مشایخ صاحب النوادر کما هو الحال فی وهب بن منبّه مع أنّ وفاته فی سنة (۱۱۴ ه)

فتحصّل: إنّ استثناء القمیین من کتاب النوادر یریدون به عدم روایتهم لتلک الروایات، لما لاح لهم من قرائن الوضع والتدلیس، ولو بحسب المبانی المختصّة بهم، وأنّ الذی یروونه من کتاب النوادر لیس بمعنی التوثیق المصطلح، بل بمعنی نقاء تلک الروایات عن شوب التدلیس والوضع، وهو درجة من التوثیق، لکنّه لیس بالمعنی المصطلح له، بل بمعنی تشکّل الخبر المتواتر منه أو المستفیض وصلاحیّته للإعتضاد به، بخلاف الخبر المدسوس والموضوع فإنّه لا یتولّد منه التواتر والإستفاضة مهما بلغ العدد.

وأمّا الخدشة فی کون عدم استثناءهم توثیقاً إستناداً إلی احتمال بناء (ابن الولید) علی أصالة العدالة فی کلّ من لم یظهر منه الفسق، فقد تقدّم مبسوطاً وهن هذه الدعوی، إذ لیس فی المتقدّمین ولا الشیخ الطوسی ولا العلّامة الحلّی من یبنی علی أصالة العدالة بمجرّد عدم إحراز الفسق من دون ضمیمة وجود أمارات علی الوثاقة، فلاحظ.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۴۸

الطریق الخامس: من قیل فی حقّه أنّه لا یروی إلّاعن ثقة ... ص: ۱۴۸

وقد تقدّم شطر من أمثلة هذه القرینة، کما فی صفوان والبزنطی وابن أبی عمیر، فی ما تقدّم فی قاعدة الإجماع، وهذا عین الذی نختاره فی هذه القرینة، من أنّه حکایة عن دیدن وروبة ذلک الشخص، لا أنّها شهادة حسّیة إستغراقیة عن کلّ من یروی عنه ذلک الراوی.

وممّن قیل فی حقّه ذلک:

۱. جعفر بن بشیر، فقد قال عنه النجاشی: (روی عن الثقات ورووا عنه)

إذ من الواضح أنّ المراد بهذا التعبير ليس بيان حكم استغراقی لكلّ من يروی هو عنه، أو من روی عن ابن بشير، بل هو بيان الحال بنحو الغلبة، وحال من كثر الرواية عنه أو العكس.

وبعبارة أخری: إنّ التدقيق فی ما ذكره النجاشی لو أردنا التحفّظ والجمود علی حرفيّة العبارة إنّه روی عن الثقات أی‌جميع من عاصره من الثقات، لكن ذلك لا ينفی كونه قد روی عن غيرهم، وهكذا الحال فيمن يروی عنه، فإنّه لا ينفی كونه قد روی عنه الضعفاء، نعم كون ديدنه ذلك كاشف ظنّی يتعاضد مع القرائن الاخری فی تحصيل الإطمئنان، أو لتكوين حُسن الظاهر، الذی هو دون الإطمئنان فی حال من يرتبط روائيّاً بجعفر بن بشير.

ويؤيّد ذلك ما ذكره السيّد الخوئی فی نقضه علی تلك الكلّيّة، من رواية جعفر بن بشير عن صالح بن الحكم الذی ضعّفه النجاشی، ورواية عبداللّه بن محمّد الجعفی عن جعفر بن بشير، وقد ضعّفه النجاشی أيضاً. فتدبّر وتأمّل.

ونظيره ما وقع فی محمّد بن إسماعيل بن ميمون الزعفرانی من قول النجاشی فيه

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۴۹

(روی عن الثقات ورووا عنه)

۲. أحمد بن محمّد بن عيسی الأشعری: وهو الذی أخرج البرقی وسهل بن زياد وغيرهم من قم من كبار الرواة، وذلك بسبب روايتهم عن الضعفاء، ممّا يدلّ علی تشدّده فی الرواية عن خصوص الثقة.

وقد نُقض علی ذلك بروايته عن الضعاف أيضاً، كروايته عن محمّد بن سنان، وعلی بن حديد، وإسماعيل بن سهل، وبكر بن صالح.

وذكر أنّ تفسير ديدنه هو فی وجود قاعدة حديثيّة درائيّة لدی الرواة، وهی المرجوحيّة والتحرّج فی الإكثار والرواية عن الضعاف، وإلّا فلا يخلو راوی من كبار الرواة عن الرواية عن بعض الضعفاء.

وهذا التفسير وان كان متيناً فی نفسه، ويصلح أن يكون توجيهاً لديدن ورويّة أحمد بن محمّد بن عيسی فی تعاطيه الحديث، وكذا بقيّة كبار الرواة. إلّاأنّ الأظهر فی تفسير ما صنعه من إخراج بعض الرواة هو ما ذكرناه مراراً فی ما سبق، من أنّ القميين خاصّة كانوا يتشدّدون فی مآخذ الحديث من الكتب ومشايخ الرواية، ويمتنعون من الرواية عن ما يعتقدون فيه علامات الدسّ والوضع، وإن كانت تلك العقيدة والرؤية بالدسّ مبنيّة علی مبانيهم الخاصّة فی أبواب المعارف، أو مسالكهم الخاصّة الضيّقة فی النقل، فلم يكن يمتنعون فی الرواية عن الضعيف لضعفه، وإنّما يتحرّجون ويمتنعون فی الرواية عن ما يلوح منه أمارات الدسّ والوضع، كما امتنع الصدوق وشيخه عن رواية أصْبَغ زيد الزرّاد وزيد النرسی لدعواهما وضع ذلك الأصلين- مع أنّهما قد خُطّئا فی ذلك، كما حُرّر فی محلّه- وكما فی ما استثناه ابن الوليد وامتنع من روايته من روايات كتاب نوادر الحكمة لمحمّد بن أحمد بن يحيی الأشعری، الذی تقدّم ذكره، وما صنعوه وإن

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۵۰

كان غربلة وتنقية للأحاديث، إلّاأنّ ذلك لا يعنی صحّة كلّ تشدّدهم المزبور، كما لا يعنی صحّة ما حكموا عليه بالوضع، وبنوا علی أنّه مدلّس، كما هو الحال فی الأصلين المتقدّمين، ومن ثمّ مشی أحمد بن محمّد بن عيسی الأشعری فی جنازة البرقی حافی القدمين، وبحال يبجّل البرقی نادماً علی تشدّده معه.

۳. علی بن الحسن الطاطری: حيث قال الشيخ فی ترجمته «وله كتب فی الفقه، رواها عن الرجال الموثوق بهم وبرواياتهم، فلأجل ذلك ذكرناها» «۱».

فقيل: «إنّ كلّ من يروی عنه علی بن الحسن الطاطری هو ثقة» «۲».

وقيل: إنّ كلّ من يروی عنه ممّا نقله الشيخ من رواياته عن كتبه الفقهية حيث كان علی بن الحسن فی بداية السند- أی‌ممّا يدلّ علی أخذ الرواية من كتب الطاطری- فهو ثقة، بخلاف ما لم يكن كذلك ممّا يكون الطاطری فی أثناء السند الذی ذكره الشيخ.

ولكن الصحيح عدم كون ذلك توثيقاً عامّاً لكلّ من روى عنه الطاطرى، حتّى فى كتبه الفقهية، وذلك لأنّ هذا التعبير ليس فى مقام بيان حال من يروى عنه تفصيلًا فرداً فرداً، بل فى مقام تحفّظ صاحب الكتاب عن الرواية عن الوضّاعين والمدلّسين ومن عُلم كذبه، وعن كلّ رواية قد احتفت بقرائن الوضع والدسّ، وأنّ مجمل من روى عنهم ممّن قد عُرف بالوثاقة، بنحو لا يمانع روايته عن بعض الضعاف، ممّا اعتضدت روايته بقرائن مؤيّدة، وهذا مصطلح دأب عليه المحدّثون والرجاليون لبيان إعتبار مآخذهم ونقاوتها من شبهة الدسّ والوضع والتدليس.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۵۱

وقد نبّهنا عليه عند استعارض وجه الحاجة لعلم الرجال، وردّ نظريّات إعتبار روايات الكتب الأربعة، أو كلّ روايات الكافى خاصّة، حيث إنّ الكلينى وكذا الصدوق والطوسى قد عبّروا نظير هذا التعبير، ممّا يوهم مثل هذه الدعوى أيضاً.

ويتمّ التحقّق من فهم هذا المصطلح عند تصفّح تراجم الرواة ذوى الكتب التى هُجرت روايتها بالطعن عليهم، بأنّهم قد رووها عن الوضّاعين أو المعروفين بالكذب، ولم يتثبّتوا فى تنقيتها عمّا أحتفّ بقرائن الدسّ، بأن كانوا يخرجون فى كتبهم كلّ من هبّ ودبّ، كالكشكول، فيكفى فى ذلك نظرة يسيرة فى الفهرست والنجاشى، بالإضافة إلى ما عُرف من قيام المدرسة القمية وغيرها بغربلة الأحاديث، بسبب ظهور جماعة من الكذّابين والوضاعين، فدأب كبار الرواة فى التثبّت فى المصادر التى يجعلونها مأخذاً لكتبهم ورواياتهم، حيطة عن تسلّل تلك الأيدى، ولاحظ ما قدّمناه ثمّة المشار إليه سابقاً.

۴. جعفر بن محمّد بن قولويه (صاحب كامل الزيارات)، حيث قال فى أوّل كتابه: «حتّى أخرجته وجمعته عن الأئمّة عليهم السلام من أحاديثهم، ولم أخرج فيه حديثاً رُوى عن غيرهم، إذ كان فى ما روينا عنهم من حديثهم عليهم السلام كفاية عن حديث غيرهم، وقد علمنا أنّا لا نحيط بجميع ما رُوى عنهم فى هذا المعنى ولا فى غيره، لكن ما وقع لنا من جهة الثقات من أصحابنا رحمهم الله برحمته ولا أخرجت فيه حديثاً رُوى عن الشذاذ من الرجال يُؤثّر ذلك عنهم عن المذكورين غير المعروفين بالرواية المشهورين بالحديث والعلم» «۱».

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۵۲

وقد تقدّم فى بحث الحاجة إلى علم الرجال «۱» تفسير هذه العبارة، وكذا عبارة على بن إبراهيم فى تفسيره

الطريق السادس: الوقوع فى سندٍ حكم بصحته ... ص: ۱۵۲

كما فى تصحيح الطرق والروايات من قبل الأعلام المتقدّمين، أو من قرب منهم كأوائل المتأخّرين، كما فى تنصيص الصدوق على تصحيح بعض الأسانيد فى كتبه الحديثية تبعاً لشيخه ابن الوليد، أو العبّاس بن نوح شيخ النجاشى، أو النعمانى فى كتاب الغيبة، وكذا المفيد فى كتبه، والشيخ الطوسى والسيّد المرتضى، ومَن يلى طبقتهم إلى زمن السيّدين ابنى طاووس والعلّامة الحلّى.

لكن لا يخفى أنّا قد ذكرنا التفاوت فى درجة قوّة التوثيقات للمتقدّم على المتأخّر، سواء على مسلك تراكم الظنون والإحتمال، أو على مسلك شهادة أهل الخبرة.

كما أنّه لا بدّ من التفطن إلى أنّ تنصيص المتقدّم على تصحيح سند الرواية يغاير مجرّد اعتماده على روايةٍ مّا، إذ الثانى أعمّ من توثيق مفردات السند، إذ قد يكون تعاضد صدور الرواية بقرائن أخرى موجبة للوثوق بالصدور، لا لوثاقة سلسلة السند، ولا يخفى أنّ عبائر القدماء فى تصحيح السند والطريق للرواية لا يقتصر على لفظ صحّة الطريق، إذ قد يعبّرون بلفظ «الطريق سليم ليس فيه شائبة، أو ليس فيه من يتوقّف فيه» أو غيرها من العبائر المستعملة فى ذلك، وإن كان إعتبار

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۵۳

الروایـة بمعنی الوثوق بالصـدور لیس عـدیم الفائـدة فی الإعتـداد بصـدور الروایات وحجّیـة الخبر ولو کجزء القرینـة للوثوق، إلّاأنّه لا یرتبط بتوثیق سلسلة السـند کما نبّهنا علیه؛ کما أنّ الجرح لطریق معیّن حاله کذلک، إلّاأنّه لا بدّ من الإلتفات إلی مسـلک المتقدّم فی الجرح.

وأمّا الخدشـة فی هـذا الطریق من التوثیق باحتمال أنّ الحاکم بالصـحّة من المتقدّمین أو من یتلوهم قد أعتمد علی أصالة العدالة، ومن لم یظهر منه فسـق، أو بکـون تصـحیح الروایـة راجعـاً لا- إلی تصـحیح الطریق، بـل إلی الإعتمـاد علی صـدورها لقرائن موجبـة للوثوق بالصدور.

ففیها: إنّ أصالة العدالة المزعومة کمسلک للقدماء قد قدّمنا مفصّلًا فی المقام الثانی فی الفصل الأوّل أنّ مبناهم لیس علی مجرّد أصالة عدم الفسق، بل یبنون علی إحراز حسن الظاهر الذی اعتبر أمارة فی الکشف عن العدالة والوثاقة فی روایات باب العدالة، بضمیمة عدم الفسق البارز فلاحظ ما ذکرناه من کلماتهم وأدلّتهم

الطریق السابع: کونه شیخ إجازة ... ص: ۱۵۳

وقـد عـدّه الوحیـد البهبهانی فی الفوائـد من أسـباب الحسن، وکما عـدّه بعضـهم من قرائن الوثاقـة والجلالة، ویُعبّر عن هذا العنوان فی تراجم الرجالیین بقولهم:

هو من مشایخ الإجازة أو هو شیخ الإجازة.

وعن المیرداماد فی الرواشح السـماویة: إنّ مشـیخة المشایخ الذین هم کالأساطین والأرکان أمرهم أجلّ من الإحتیاج إلی تزکیة مزکّ وتوثیق موثّق.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۵۴

ولا یخفی أنّ عبارته لیس فی مطلق شـیخ الإجازة، بل فی خصوص ما اشـتهر منهم. وقریب منه ما عن الشـیخ البهائی فی الحبل المتین، حیث عدّ الشیخوخة ممّا یوجب الظن بالعدالة.

وعـدّ جماعـة من مشایـخ الإجازة ممّن لم یرد فیهم توثیق کأحمـد بن محمّـد بن الحسن بن الولید وأحمد بن محمّد بن یحیی العطار- الذین روی عنهما کبار وجوه الطائفة کالشیخ المفید ونحوه- وکالحسین بن الحسن بن أبان، وأبی الحسین علی بن أبی جیّد.

أقول: ویضـاف إلی أمثلـة مشایـخ الإجازة عبدالواحـد بن عبـدوس، ومحمّـد بن موسـی بن المتوکّل، وعلی بن الحسـین السـعدآبادی، وغیرهم من مشایخ الصدوق، الذین أکثرهم عنهم الروایة لا مطلق من روی عنهم.

وفی مقباس الهدایة «۱» التفرقـة بین شـیخوخة الإجازة وشـیخوخة الروایة، فی إفادة الحسن أو الوثاقة تبعاً لصاحب التکملة، حیث ذکر فی ترجمـة أحمـد بن محمّـد بن الحسن بن الولیـد أنّ الأوّل منهما من لیس له کتاب یروی، ولا روایـة تُنقل، بل یُخبر عن کتب غیره، ویُذکر فی السند لمحض اتّصاله، بخلاف الثانی فهو ممّن تؤخذ الروایة عنه أو یکون صاحب کتاب.

أقول: ما أفاده من التفرقة موضوعاً وإن کان له وجه، إلّاأنّه علی اطلاقه لیس بسدید، وکأنه قد ارتکز فی هذه التفرقة علی ما جری علیه التعارف فی الأعصار الأخیرة من الإسـتجازة من أکابر الأعلام فی الکتب المتواترة والمشهورة للطائفة، وإلّا فکیف یُعدّ سلسلة المشیخة التی ذکرها الصدوق فی الفقیه، والتی ذکرها

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۵۵

الشـیخ فی مشـیخة التهـذیبین إنّهـا لیست دخیلـة فی اتصـال السـند، إذ المشـیخة لیست إلّـا طریقـاً لأصـحاب الکتب، کی تخرج روایة الصدوق والشیخ عن تلک الکتب التی إبتدأ بها السند فی داخل الکتاب عن الإرسال.

وبعبارة أخرى: إنّ كلّاً من الشيخ والصدوق فی المشيخة قد عبّرا بأنّهما يذكران الطرق إلى أصحاب الكتب- الذين قد إبتدأ سند الروايات بأسمائهم، لكی تخرج عن حدّ الإرسال، ممّا يدلّل على دخالة الطريق إلى الكتاب فی سند رواية الكتاب، ومن ثمّ ترى الكلينی فی الكافی حيث لم يبتدأ باسم صاحب الكتاب الذی يستخرج عنه الرواية، تراه يكرّر دوماً فی كلّ رواية عدّة مشايخه، ومن يروون عنه متّصلًا بصاحب الكتاب، فشيخ الإجازة للكتب ليس حاله كحال شيخ الإجازة فی الأعصار المتأخّرة، بعد اشتهار الكتب، وتواترها عن أصحابها، حيث يقصد المستجيزين من الإجازة التشرّف بأتصالهم فی سلسلة الرواة عن الأئمّة عليهم السلام.

نعم هناك فرق بين شيخ الرواية وشيخ الإجازة عند المتقدّمين من طبقات الرواة، وهو كون الأوّل منهما هو الذی يُتتلمذ عليه فی الرواية عنه ممّا قد رواه من روايات غفيرة، إمّا فی ضمن كتاب قد جمعه، أو من حصيلة ما قد حفظها من عشرات أو مئات أو آلاف الروايات بحسب منزلته، وأمّا شيخ الإجازة فهو فی الغالب من يكون من رواة الكتب المؤلّفة من قبل الآخرين، أی يقع فی سلسلة الطريق فی رواية الكتاب عن مؤلّفه، وقد يجمع مع ذلك شيئاً من الرواية عن سماع.

ومن ذلك يتّضح أنّه من الأولى تقسيم هذا الطريق إلى طريقين للتوثيق، حيث إنّ درجة إعتبار الأوّل- شيخ الرواية- تفوق إعتبار الثانی، إذ أنّ الأوّل يُتتلمذ عليه

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۵۶

فی الفقه والحديث، ويركن إلى تدوينه، ويُعدّ كونه شيخ رواية إعتماداً لكتابه، بخلاف الثانی فإنّه لأجل اتصال السند إلى صاحب الكتاب ممّا قد يجد الراوی طريقاً آخر إلى صاحب الكتاب فی العادة.

هذا مع أنّ ديدن الرواة كان على تقسيم الراوی بلحاظ شيخه فی الرواية وعمّن يدمن الرواية عنه، كما هو الديدن فی هذه الأعصار فی علم الفقه والأصول والمعارف، بل هو ديدن العقلاء فی العلوم والفنون، ولأجل ذلك عدّوا شيخ الرواية الذی تتلمذ عليه عدّة من الكبار فی مرتبة من الجلالة والوجاهة فوق الوثاقة، وأضافوا فی تقريب ذلك أيضاً إنّه إذا كان التلميذ من أعلام الرواة الذين عُرّف منهم التشدّد فی الرواية فإنّ ذلك يكشف جزماً عن مقام شيخه فی الرواية.

وكلّ ما تقدّم آتٍ فی شيخ الإجازة أيضاً بدرجة أقل، لأنّها نحو من الشيخوخة أيضاً، لا سيّما وأنّ شيخ الإجازة- كما تقدّم- دخيل فی اتصال السند والطريق إلى صاحب الكتاب، لا أنّ الإستجازة عنه لمحض التبرّك، فانظر إلى ديدن المحدّثين فی وضعهم لكتب الفهارس المولّفة لذكر الطرق لأصحاب الكتب كی تخرج عن الإرسال، كفهرس الشيخ الطوسی، وفهرس النجاشی المشتهر برجاله، مع أنّك قد عرفت أنّ الديدن فی طرق التوثيق ليس على تحرّی خصوص ما يدلّ بنفسه على الوثاقة، بل على جمع قرائن تكون بمثابة الأجزاء لحسن الظاهر، أو يُتراكم منها ما يفيد الإطمئنان، فمن ثمّ قد يكون طريق التوثيق الواحد يختلف فی الدلالة بحسب الأفراد باختلاف الملابسات التی أشرنا إليها آنفاً.

وقد أشكل على هذا الطريق أنّ أصحاب الإجماع قد تُرجم لهم ووُثّقوا فی كتب الرجال، فكيف لا تكون هناك حاجة إلى التعرض لمشايخ الإجازة.

وبعبارة أخرى: إنّ أصحاب الإجماع لم ير الرجاليّون إستغنائهم عن التوثيق

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۵۷

فتعرّضوا لهم، فما بالك فی مشايخ الإجازة.

وأشكل أيضاً: من أنّ عدّة من مشايخ الإجازة كالحسن بن محمّد بن يحيى، والحسين بن حمدان الحضينی، والحسن بن محمّد النوفلی، والحسين بن أحمد المنقری التميمی، هم من مشايخ الإجازة وقد ضعّفهم النجاشی.

وفيه: إنّ تعرض أصحاب كتب الرجال وعدم تعرّضهم قد لا يندرج تحت ضابطة فی بعض الأمثلة، فقد تراهم يتعرّضون لذكر بعض أصحاب الإجماع دون بعضهم الآخر، مع تقارب وثاقتهم فی الدرجة، وقد يتعرّضون للثقة قليل الرواية مع عدم تعرّضهم للثقة الكثير

الروایـة، لا سیّما وأنّ ما بأیـدینا من کتب وأصول رجالیة متقدّمة نزر یسیر، والتی هی عبارة عن الخمسة المعروفة، فلم تصل بأیدینا ما وصـل من عشـرات تلک الکتب والأصول إلی السیّد ابن طاووس فی القرن السابع، وکم قـد اسـتدرک المتأخّرون فی کتبهم الرجالیّة علی المتقـدّمین مفردات رجالیـة لم یتعرّضوا لها، بعـد أن جمعوا من خلال تتبع قرائن علی أحوال تلک المفردات من خلال الطبقات، أو مشایخ تلک المفردة فی الروایة، أو من یروی عنه، أو نمط روایاته، إلی غیر ذلک من القرائن علی تلک المفردة بالإستقراء.

إذن فتعرضهم أو عدمه لا ینضبط بالحاجة وعدمها فکم من مفردة رجالیة قامت علیها قرائن التوثیق لم یتعرّضوا لها فی کتب المتقدّمین لسبب أو لآخر، أو تعرّضوا لها من دون ذکر تصـریح بالتوثیق، مثل عمر بن حنظلـة الـذی عقدنا له رسالة خاصّة «۱»، دالّة علی جلالته ووثاقته برتبة زرارة ومحمّد بن مسلم عبر روایات معتبرة، ونظیر إبراهیم بن هاشم الکوفی والد علی بن إبراهیم

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۵۸

القمی، وغیرهم.

فلیس کلّ من هو ثقـة یلزم أن یوثّقه أصـحاب الرجال فی کتبهم، وقـد مرّ فی المقدّمـة فی بحث الحاجـة إلی علم الرجال من أنّ العلم بأحوال الرواة لیس منسـدّاً بـابه، بـل مفتـوح عـبر الإسـتقراء لطرق وأسانیـد الروایـات الواقع فیهـا الراوی، للتعرّف علی طبقته وشـیوخه وتلامـذته، ونمـط مـا یروی من روایـات، واسـتقامة المتون المنقولـة عنه، وکونه صـاحب کتـاب، إلی غیر ذلک من الإطّلاع علی حاله وشؤونه. فالمعیـار حینئـذ هو حـال الأوصـاف التی اتصف بها الراوی، وقـد قرّبنا أنّ شـیخوخة الروایـة أو الإجازة هی بمنزلـة شـیخوخة التلمذة فی هذه الأعصار، من کونها إحدی قرائن حسن ووجاهة الظاهر.

وبـذلک یظهر لـک الجـواب علی الإشـکال الثـانی، حیث أنّ قرائن التوثیق لیست من قبیـل اللوازم التکوینیـة غیر المنفکّة عن العـدالة والوثاقـة، کما هو الحال فی جلّ قرائن حسن الظاهر، ومن ثمّ اعتـدّ بها کقرائن ظنّیة أماریة علی الواقع، قد یتخلّف الواقع عنها، فمثل ما ذکر فی معتبرة ابن أبی یعفور الواردة فی العدالة وإحرازها «إن یکون آتیاً لصلاة الجماعة لا یؤذی أحداً ولا یغتاب ویؤدّی الأمانة» إلی غیر ذلک ممّا ذکر فیها لا یلازم تکویناً بنحو الملازمة التکوینیة العدالة، إذ قد یکون واجداً لتلک الصـفات ولکن فی باطن حاله مقیماً علی الکبائر، فلیس إذن المتوخّی من طرق التوثیق کونها علل تکوینیة، أو معلولات ملازمة للوثاقة والعدالة، وإنّما الغرض منها الإعتداد بها فی السیرة المتشرّعة أو العقلائیة کقرائن ظنّیة تورث الإطمئنان النوعی بهما.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۵۹

الطریق الثامن: الوکالة عن الإمام علیه السلام ... ص: ۱۵۹

وهی علی مراتب، إذ منها ما یکون بمثابـة النیابة عنه علیه السـلام فی شؤون الفتیا والقضاء، وجَبْیِ الأخماس وغیر ذلک، کما هو الحال فی وکلاء الإمام الهادی علیه السـلام فی بلاد العراق وفارس، ومنها ما یکون وکالـة فی جَبْیِ الأخماس، ومنها ما تکون وکالـة فی رفع نزاع کقاضـی التحکیم، ومنها ما یکون وکیلًا فی الأمور الفردیة المعاشـیة کخدمهم وغلمانهم علیهم السلام، ونحوه الوکیل علی مزرعة أو علی وقف أرض ونحو ذلک.

وقـد عـدّها الوحیـد البهبهـانی فی فوائـده من أمـارات الوثاقـة والقوّة، بـل عن جماعـة جعل ذلک من أقوی أمارات المـدح بل الوثاقة والعدالة. وأیّد بما رواه الکلینی عن علی بن محمّد عن الحسن بن عبدالحمید قال: شککت فی أمر حاجز، فجمعت شیئاً، ثمّ صرت إلی العسکر، فخرج إلیّ: «لیس فینا شکّ ولا فی من یقوم مقامنا بأمرنا، ردّ ما معک إلی حاجز بن یزید» «۱».

إلّاأنّه أشـکل بعض متأخّری هذا العصـر فی دلالة الوکالة علی الوثاقة، لعدم اشتراطها شـرعاً بالعدالة، بل غایة الأمر إنّ العادة قائمة علی عدم التوکیل فی المالیات من لا یوثق بأمانته، والنهی عن الرکون إلی الظالم لا ربط له بالتوکیل، فی الأمور الشخصـیة، وقد عدّ الشـیخ

فی کتاب الغیبة جملة من الوکلاء المذمومین ممّا یدلّ علی إمکان الإنفکاک بینهما، وأمّا الروایة المتقدّمة فضعیفة السند

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۶۰

بالحسن بن عبدالحمید، مع اختصاصها بمن قام مقامهم بأمرهم، أی‌بالنوّاب والسفراء من قبلهم. بل إنّ هناک روایة دالّة علی عکس ذلک، وهی ما رواه الکشّی فی ترجمة معتّب عن حمدویه وإبراهیم عن محمّد بن عبدالحمید عن یونس بن یعقوب عن عبدالعزیز بن نافع إنّه سمع أبا عبداللّه علیه السلام یقول: «هم عشرة- یعنی موالیه- فخیرهم وأفضلهم معتّب وفیهم خائن فاحذروه وهو صغیر» - وفی نسخة أخری صفیر بالفاء-.

وکذا روی الکشّی عن علی بن محمّد قال: حدّثنی محمّد بن أحمد عن الحسن بن الحسین اللؤلؤی، عن الحسن بن محبوب: لا أعلمه إلّاعن إسحاق بن عمّار عن أبی عبداللّه علیه السلام قال: «موالیّ عشرة خیرهم معتّب، ولا یظنّ معتّب أنّی أسحر من الناس».

وفی نسخة أخری: «أسخر من الناس»، وفی ثالثة: «أسخی الناس»، وفی رابعة: «أحقّ الناس».

والصحیح أنّ الوکالة فی الأمور الشرعیّة ولو جبایة الأموال کالخمس ونحوها دالّة علی الوثاقة، نظراً لکون هذه الوظائف الشرعیة مسنداً ومنصباً شرعیاً، مع الإلتفات إلی الإنتساب له علیه السلام فی نظر عامّة المکلّفین، مضافاً إلی أنّ الحیطة فی أداء تلک الوظیفة الشرعیة إنّما یتمّ بوضع الثقة مع زیادة کونه بصیراً أیضاً.

وتشتدّ الدلالة کلّما اتسعت دائرة مورد الوکالة وأعلاها فی النوّاب والسفراء، ولک أن تتمثّل ذلک بالوکلاء عن علماء الدین، سواء فی الأوقاف أو الأموال أو فی بیان الأحکام الشرعیّة أو فی حلّ الخصومات بالصلح ونحو ذلک، فإنّه بمثابة تمثیل عن ذلک العالم الدینی.

وهذا ما تشیر إلیه الروایة المتقدّمة حیث جعل عجّل اللّه فرجه الشک فی «حاجز» شک فیه عجّل اللّه فرجه ومن ثَمّ قدّم

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۶۱

نفی الشک فی نفسه الشریفة، ثمّ فی من یقوم مقامه بأمره، والتمعّن والتدبّر فی ذلک یعطی أنّ الشک فی الوکیل یرجع لُبّاً فی سداد توکیل الموکّل، وکذلک الحال فی وکلاء من یکون وکیلًا عن ذی وجاهة، ولذلک ورد فی مضمون الروایة، وهو مطابق لما فی المثل الحکمی من قولهم (الرسول دلیل عقل المُرسِل)، ومن ثمّ یظهر قرینیّة الوکالة فی الأمور العادیة أو الشخصیة أو النوّاب علی الحُسن، ولذلک تری رکون الرواة الأجلّاء أو الثقات إلی ما یذکره موالی الأئمّة علیهم السلام تذییلًا لأقوالهم علیهم السلام، کأن یکون قد خفی شیء علی الراوی فیسائل «مصادف» مولی الإمام الصادق علیه السلام عنه، حتّی أنّه قد روی أنّ الإمام الصادق علیه السلام قد خیّر بعض موالیه بالإقامة عنده بأزاء عظم الثواب فی الآخرة أو بالرجوع إلی أهله، بعدما بذل أحد التجار الشیعة مالًا علی أن یحلّ محلّه فی قبال أن یأتی هو فی خدمته علیه السلام.

وأمّا الطعن فی دلالة الوکالة بعدم اشتراطها بالعدالة، فقد تقدّم أنّه وجه الملازمة والدلالة لیس هو للإشتراط الشرعی، بل وجهها هو الإشتراط بحسب حکم الآداب ومنشئیتها للإضافة والإسناد إلی الموکّل.

وبعبارة أخری: إنّ مطلق الوکالة وإن لم تشترط العدالة فیها شرعاً، کما هو الحال فی العادیّات، بخلاف الشرعیات، إلّاأنّه من باب الآداب الشرعیة، مضافاً الی أنّ التوکیل یحسب علی الموکِّل ویضاف إلی إسمه.

وأمّا کون التوکیل فی ما یرجع إلی الأمور الشخصیة فلیس مورد البحث فی الوکالة مقصوراً علیه.

وأمّا وقوع الذم علی عدّة من الوکلاء، کالذین ذکرهم الشیخ فی الغیبة وغیرهم کرؤساء الوقف.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۶۲

ففیه: إنّ المذمومین لم یکونوا وکلاء حین صدور الذمّ فی حقّهم، بل وکالتهم کانت فی فترة استقامتهم، مع أنّ المدّعی لیس هو التلازم التکوینی بین الوکالة والعدالة أو الوثاقة، بل المدّعی هو الأماریة والکاشفیة، فلیس التخلّف بممتنع بالإمکان العقلی.

تنبیه: قد حُکی عن الشیخ البهائی والوحید البهبهانی أنّ إطلاق التوصیف بوکیل فی اصطلاح علماء الرجال یراد به أنّه وکیل لأحدهم

علیهم السلام «۱».

وأمّا الروایتین فی «معتّب» بناءً علی ثبوت نسخة الذمّ فی الروایة الثانیة فلیس بنقض لما ذکرناه، بل هما دلیل علی المطلوب، والوجه فی ذلک إنّ نفس تصدّیه علیه السلام- علی فرض صدور تلک الروایتین- لبیان حال مواله ولدفع توهم وثاقتهم هو دلیل علی أنّ الإضافة إلیهم مقتضیة للوثاقة، وإلّا لما تعرّض علیه السلام لدفع ذلک الوهم، حیث إنّ الوهم یحدث لمنشأ فی البین، ولذلک تری فی مفاد الروایة الأولی أنّه علیه السلام یُعیّن من هو المذموم عن غیره لأصحابه.

مع احتمال أن یکون الإمام علیه السلام قد أخبر عن ذلک بعد أن سرّحهم، کی لا یطمعوا- موالیه- فی النقل عنه کذباً

الطریق التاسع: مصاحبة المعصوم علیه السلام ... ص: ۱۶۲

حیث قد جعلها البعض من أمارات الوثاقة، وأشکل علیه: إنّه لا دلالة للمصاحبة علی الحُسن فضلًا عن الوثاقة، إذ قد صحب النبی صلی الله علیه و آله وسائر

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۶۳

المعصومین علیهم السلام من کان فاسد السیرة وسیّء الفعل.

والصحیح أنّ للصحبة معانی وأقساماً، فتارة بمعنی مطلق من أدرک أو رأی النبی صلی الله علیه و آله، أو أحد المعصومین علیهم السلام، وأخری بمعنی مطلق من حدّث وسمع عنهم، وثالثة بمعنی من أدمن الرفقة والنشئة العلمیة، ویکون قد ترعرع علی یدیهم مدّة من الزمان، ورابعة بمعنی صاحب السرّ کأمثال سلمان الفارسی، ومیثم التمّار، ورشید الهجری، وجابر بن یزید الجعفی، وأمثالهم.

فأمّا القسم الرابع فمن الواضح إنّه دالّ علی ما هو فوق العدالة الوثاقة، وإن لم تکن بمعنی العصمة کما قد یُتخیل، إذ هناک من حظی ببعض هذه المرتبة لکنّه زاغ عن الطریق کمحمّد بن أبی زینب أبی الخطّاب ویونس بن ظبیان وأمثالهما «۱».

وأمّا حال القسم الثالث فکذلک یدلّ علی الوثاقة والعدالة بما یزید علی حسن الظاهر، کما لو تتلمّذ واختصّ بأحد الأعلام فی العلم والأدب والتربیة، وحضی بالتلمّذ مع حسن سمته وهدیه عنده، فإنّ ذلک یُعدّ عند المتشرّعة فوق ما هو حسن الظاهر.

وأمّا القسم الثانی، فضلًا عن الأوّل فلا یدلّ علی شیء مع قلّة الروایة، وأمّا کثرة الروایة فهی طریق آخر مستقلّ سیأتی الحدیث عنه.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۶۴

الطریق العاشر: کثرة الروایة عن المعصوم علیه السلام ... ص: ۱۶۴

وقد یکون ذلک بالمباشرة وأخری بغیر المباشرة، وقد یعنون هذا تحت عنوان کثرة من روی عن الراوی، أو یعبّرون عنه بکثرة الروایة عنه، والصحیح أنّهما طریقان متقاربان. والدلیل علی أماریّته علی الوثاقة هو ما روی بطرق متعدّدة عنهم علیهم السلام.

نها: ما رواه الکشّی عن أبی عبداللّه علیه السلام بسنده عن حمدویه بن نصیر الکشّی، قال: حدّثنا محمّد بن الحسین بن أبی الخطاب، عن محمّد بن سنان، عن أبی حذیفة بن منصور، عن أبی عبداللّه علیه السلام قال:

«إعرفوا منازل الرجال منّا علی قدر روایتهم عنّا» «۱» وسند هذه الروایة لیس فیها من یُتوقّف فیه إلّامحمّد بن سنان «۲».

وما رواه عن إبراهیم بن محمّد بن العبّاس الختلی، قال: حدّثنا أحمد بن إدریس القمی المعلّم، قال: حدّثنا أحمد بن یحیی بن عمران، قال: حدّثنا سلیمان الخطاب، قال: حدّثنی محمّد بن محمّد، عن بعض رجاله عن محمّد بن حمران العجلی، عن علی بن حنظلة، عن أبی عبداللّه علیه السلام قال:

«إعرفوا منازل الناس منّا على قدر رواياتهم عنّا» «۳».

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۶۵

ومنها وما رواه أيضاً عن محمّد بن سعيد الكشّی بن مزيد، وأبو جعفر محمّد بن عوف البخاری، قالا: حدّثنا أبو على محمّد بن أحمد بن حمّاد المروزی المحمودی، يرفعه قال: قال الصادق عليه السلام:

«إعرفوا منازل شيعتنا بقدر ما يحسنون من رواياتهم عنّا، فإنّا لا نعدّ الفقيه منهم فقيهاً حتّى يكون محدّثاً. فقيل له: أو يكون المؤمن محدّثا؟ قال: يكون مفهّماً والمفهّم محدّث» «۱».

ومنها ما رواه الكلينی عن الحسين بن محمّد، عن أحمد بن اسحق، عن سعدان بن مسلم، عن معاوية بن عمّار، قال: قلت لأبی عبداللّه عليه السلام: رجل راوية لحديثكم يبث ذلك فی الناس ويسدّده فی قلوبهم وقلوب شيعتكم، ولعلّ عابداً من شيعتكم ليست له هذه الرواية أيّهما أفضل؟ قال:

«الراوية لحديثنا يشدّ به (يسدّده فيه) قلوب شيعتنا أفضل من ألف عابد» «۲».

وأيضاً ما رواه الكلينی عن محمّد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن ابن سنان، عن محمّد بن مروان، عن على بن حنظلة، مثل الذی تقدّم عنه بطريق الكشّی «۳».

ومنها ما رواه المجلسی فی كتاب العلم، فی فضل كتابة الحديث وروايته، روايات عديدة دالّة على فضل رواة الحديث ورواة السُنّة، وإنّهم موصوفون بخلفاء الرسول صلى الله عليه و آله، وإنّ الأخذ بالحديث عن صادق خير من الدنيا وما فيها، وإنّ من أدّى إلى أمّته صلى الله عليه و آله حديثاً يقام به سُنّة أو يثلم به بدعة فله الجنّة «۴».

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۶۶

وفی باب بعده أورد الأحاديث التی وردت فی فضل حفظ الحديث، وأنّ من حفظ أربعين حديثاً ممّا تحتاج الأمّة إليه من أمر دينهم بعثه اللّه يوم القيامة فقيهاً عالماً، ولم يعذّبه ويُشفّع له «۱».

وغيرها ممّا يجد المتتبّع كثيراً منها فی مديح هذا المقام من العلم والدين.

ثمّ لا يخفى أنّ فی ما تقدّم من الروايات التميز بين دراية الحديث وروايته، وأنّ المقام الأوّل أعظم شأنا من الثانی، نظير ما روى من أنّ «حديثاً تدريه خير من ألف حديث ترويه» «۲».

لكن لا يخفى أنّ الدراية للحديث والذی بمعنى الفقاهة طريق آخر غير كثرة الرواية وإن كانت النسبة بينهما من وجه.

وأشكل على ذلك: بأنّ هذه الروايات ضعيفة سنداً، بل ودلالة، حيث إنّ المراد من «على قدر رواياتهم عنّا» هو كثرة الرواية بعد ثبوت حجّية قول الراوی، لكی يثبت لدينا كثرة روايته عنهم فی الواقع، فتكون مدحاً له، وأمّا بدون ثبوت حجّية قوله فلا يُعلم إنّ الروايات الكثيرة عنهم، أو أنّها من وضع الراوی عنهم.

وفيه: إنّ كثرة الرواية- كما قد سبق فی صدر البحث- لها حيثيتان فی الكاشفية عن الحسن أو الوثاقة، فالأولى من جهة كثرة رواية الراوی عن المعصوم عليه السلام بواسطة أو بدونها، وظاهر الإشكال فی مدلول هذه الروايات ناظر إليه، والثانية فی كثرة رواية الرواة عن الراوی، لا سيّما إذا كانوا أجلّاء ومن وجهاء وكبار الرواة.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۶۷

ولكنّه على الحيثية الأولى غير وارد أيضاً، لأنّ كثرة الرواية عنهم قبل ثبوت حجّية قول الراوی من طريق آخر وإن كانت بحسب الظاهر غير معلومة التحقّق أنّها روايات عنهم، أو إنّها وضعت عليهم، إلّاأنّ الظن بكون الروايات عنهم وإن لم يكن معتبراً بنفسه متحقّق، كما إذا لم تكن الروايات معارضة لأصول المذهب وقواعده، ولم تكن غريبة وشاذة المضمون بضميمة إنّه لا يعرف عن الراوی فسق ظاهر أو اشتهار بكذب، فإنّه بذلك يحصل الظن بالرواية عنهم، فتكون حينئذ جزء القرينة ومن قرائن الحُسن أو الوثاقة، هذا فی حين أنّا لا

ننکر شمول الروایة للمصداق البارز، وهو الراوی الذی قد ثبت حجّیة قوله عن طریق آخر وأکثر فی الروایة عنهم، فتکون حینئذ أحد مرجّحات باب الترجیح.

وأمّا الحیثیة الثانیة، فأیضاً هی دالّة علی الحسن بل الوثاقة، لعدم صمود وتوجه واعتماد الرواة لا سیّما الأجلّاء وکبارهم بکثرة إلّاإلی من یعتمد علیه فی الروایة ویوثق به، وهذا أمر یجده الإنسان فی الأعراف العقلائیة، فضلًا عن المتشرّعة، فضلًا عن نقّاد الحدیث ومهرة الروایة.

وأمّا ضعف السند فممنوع، بعد ما أشرنا إلی استفاضة الروایات فی هذا الباب، وکأنّه لتخیّل اقتصار المدرک علی الروایات الثلاث الأولی، وهو فی غیر محلّه، لأنّ بقیة الروایات دالّة بالإلتزام علی نفس المطلوب.

ومثال کثرة الروایة إکثار الکلینی للروایة عن سهل بن زیاد فی الکافی فی ما یربو علی الألف والخمسمائة مورد.

وما یقال من أنّ إیراد الکلینی لتلک الروایات فی الکافی انّما هی فی مقام التأیید لروایات أخری بنفس المضمون فلا یدلّ علی الإعتماد علیه مستقلّاً، مندفع بأنّه ما یرویه عنه بانفراد کثیر جدّاً، کما لا یخفی علی المتتبّع.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۶۸

الطریق الحادی عشر: کونه صاحب کتاب أو أصل ... ص: ۱۶۸

فقد حکی ابن شهر آشوب فی معالم العلماء «۱» عن المفید: إنّ الإمامیّة صنّفوا من عهد أمیر المؤمنین علیه السلام إلی زمان العسکری علیه السلام أربعمائة کتاب تُسمّی الأصول.

وقال الوحید فی فوائده: لا یخفی أنّ مصنفاتهم أزید من الأصول، فلابدّ من وجه تسمیة بعضها أصولًا دون الباقی، ثمّ ذکر إحتمالات عدیدة:

منها کون معناه الکتاب الذی یقتصر فیه علی کلام المعصوم فقط، ثمّ حکی عن خاله وجدّه المجلسیین إعتدادهما بکون الرجل صاحب أصل أنّه من أسباب الحسن، ثمّ اعترض علی ذلک بأنّ الحسن بن صالح بن حی الثوری البتری صاحب أصل، إلّاأنّه متروک العمل بما یختصّ بروایته کما فی التهذیب وکذلک علی بن ابن أبی حمزة البطائنی.

ثمّ حکی عن الشیخ المفید فی رسالته فی الردّ علی الصدوق «۲» قال: وهم أصحاب الأصول المدوّنة، ثمّ أشکل علی عبارة المفید بأنّ الجماعة الذین امتدحهم المفید من جملتهم أبا الجارود، وعمّار الساباطی، وسماعة.

ثمّ ذکر أنّ کون الرجل ذا کتاب أضعف دلالة علی الحُسن، وحکی عن صاحب المعراج المحقّق البحرانی نظیر ذلک، إلّاأنّه حکی عنه فی کتاب البُلغة إعتداده به، وقال: إنّه من قبیل ذلک قولهم: إنّه کثیر التصنیف، وجیّد التصنیف.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۶۹

هذا وقد اعترض بعض الأجلّة أیضاً علی دلالة هذا الطریق: بأنّ رُبّ مؤلِّف کذّاب وضّاع.

أقول: إنّ ظاهر مرادهم من الأصل هو الکتاب الذی جمع فیه المصنّف الروایات التی رواها عن المعصوم مباشرة، وإن وُجد موارد للنقض علی هذا الحدّ، وأمّا الکتب فهی التی یجمع فیها مؤلّفها ما رواه مباشرة أو بواسطة عن المعصوم، وقد یُضمّ إلی هذهالتفرقة أنّ الأوّل موضوع من دون تبویب، ولاموضوع فی باب خاصّ، بینما الکتاب هو الذی یکون مبوّباً أو موضوعاً فی عنوان خاص.

وأمّا الطعون التی ذکرها فی الفوائد فغیر واردة، حیث إنّ تقییدهم بترک العمل بروایات الثوری بما ینفرد به دالّ علی اعتمادهم علی روایاته کضمیمة مؤیّدة أو معاضدة لبقیّة الروایات، مع أنّ ذلک لخصوصیة فی الثوری کما هو معلوم من ترجمته، بل إنّ تنبیههم علی ذلک عند ذکر أصله دالّ علی أنّ عنوان الأصل مقتض للمدح، فمن ثمّ صرّحوا بترک العمل بروایاته تنبیهاً علی أنّ حاله لیس کحال

بقیة أصحاب الأصول.

وأمّا نقضه بالبطائنی فغیر وارد أیضاً، لأنّ دیدن المتقدّمین خلافاً لما اشتهر عند متأخّری الطبقات هو العمل بروایات ابن أبی حمزة البطائنی أیّام استقامته، کما ذکر ذلک الشیخ الطوسی فی العُدّة، وتمییز الروایة عنه یحصل بکون الراوی عنه من الإمامیّة والأجلّاء، بخلاف ما إذا کان من الواقفیة، وذلک لأنّ الکشّی قد حکی فی ترجمة رؤوساء الواقفة أنّ الطائفة قد قاطعتهم إلی درجة أنّ یونس بن عبدالرحمن حیث لم یقاطعهم بُغیة إستتابتهم، خاف علی نفسه من الإتّهام بأنّه منهم، فترک حینئذ الإرتباط بهم «۱».

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۷۰

وأمّا النقض بأبن أبی الجارود فإنّ هناک جماعة تذهب إلی توثیقه، وإن کان زیدیاً سرحوبیاً، قد ورد منهم علیهم السلام ذمّه حیث أنّ ذلک بلحاظ رأیه ومعتقده وانحرافه عنهم علیهم السلام، ومن ثمّ حمّله الإمام الباقر علیه السلام روایة تفسیر أغلب السور القرآنیة.

وأمّا الطعن بعمّار بن موسی الساباطی فهو وإن کان فطحیاً، إلّاأنّه من کبار الفقهاء الثقات، وهکذا الحال فی سماعة مع أنّ نفس الوحید البهبهانی قد تأمّل فی وقفه، لأنّه قد کانت وفاته فی حیاة الإمام الکاظم علیه السلام.

وبجانب ذلک کلّه إذا انضمّ إلیه تلقّی الطائفة للأصل أو الکتاب أو الروایات، ووجد المتتبّع بثّ روایاته فی الأبواب، ووجود الطرق إلیه فی کتب الفهارس والمشیخة، فإنّ ذلک یعنی إعتماد الطائفة علیه وتلقّیه بالقبول، وقد اعتمد الشیخ الطوسی فی العُدّة کثیراً علی مثل هذه القرائن، فلاحظ ما قدّمنا ذکره فی الفصول المتقدّمة، نعم قد فرّق بعضهم بین کونه ذا أصل أو کتاب، وبین زیادة وصفه بالمعتمد، وهو وإن کان فی محلّه، إلّاأنّه یمکن تحرّی وجود هذا الوصف وإن لم یصرّح به فی التراجم الرجالیّة بالتتبّع الذی أشرنا إلیه آنفاً.

ثمّ إنّه دون ذلک فی الدلالة علی الحُسن کونه ذا تصانیف، وکتب فی غیر الروایة، کالتاریخ والسیر ونحو ذلک، فانّه دالّ علی المکانة العلمیة

الطریق الثانی عشر کونه من مشیخة الکتب الأربعة، وذکر طریق إلیه ... ص: ۱۷۰

فقد جعله غیر واحد من طرق المدح، باعتبار ما ذکره کلّ من المشایخ الثلاثة فی أوّل کتبهم، من أنّهم إستخرجوا أحادیث کتبهم من الکتب المشهورة المعوّل

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۷۱

علیها، والآثار الصحیحة، أو المقترنة بقرائن تدلّ علی صحّتها، وأنّ طرقهم إلی تلک الکتب لم یقتصر فیها علی التی ذکروها فی المشیخة، بل عقد کلّ من الصدوق والشیخ کتاب فهرست یجمع فیه طرقه، إلّاأنّ الأوّل منهما لم یصل إلینا، فهذا ممّا یدلّ علی أنّ من یذکرون الطریق إلیه فی المشیخة معتمد الروایة والکتاب ومرکون الی کتابه، بل إنّ المتدبّر یلتفت إلی أنّ المشیخة المذکورة فی التهذیبین والفقیه هی عبارة أخری عن کتاب فهرست، ولعلّ نمط کتابة الفهرست هی تطور فی تدوین المشیخة عند الرواة، التی هی أسبق زمناً فی التدوین کمشیخة الحسن بن محبوب، إلّاأنّه علی ذلک فمن الحریّ توسعة هذا الطریق إلی المذکورین فی فهرست الشیخ والنجاشی، وإن کان للکتب الأربعة إمتیاز، هذا ویقرب هذا الطریق مع عدّة من الطرق الاخری المذکورة من شیخوخة الإجازة، أو کونه صاحب کتاب، أو إکثار الکلینی والفقیه الروایة من أحد، أو کون کتابه مرویّاً عند الأصحاب بطرق خاصّة لدیه.

هذا وقد أشکل علی هذا الطریق بأنّ الصدوق قد ذکر طرق إلی مثل إبراهیم بن سفیان، وإسماعیل بن عیسی، وأنس بن محمّد، وجعفر بن قاسم، والحسن بن قارن، وغیرهم، مع أنّ النجاشی والشیخ لم یذکراهم فی فهرستیهما الموضوعین لذکر ذلک، بل لم یذکرهم الشیخ فی رجاله، فکیف یکونون أرباب کتب مشهورة.

وبأنّ الصدوق ذكر طريقاً إلى أسماء بنت عميس مع أنّها ليست صاحبة كتاب معروف، وبأنّه قد ذكر طريقاً إلى نفس الرواية، مثل تلك التى «جاء نفر من اليهود..»، وبأنّ الصدوق لم يروِ عن بعض من ذكر طريقه إليه فى المشيخة إلّا رواية واحدة، مثل الذى تقدّمت أسماؤهم، ومثل بزيع المؤذن، وأيوب بن نوح، وبحر السقا، وبكّار بن كردم، فكيف يمكن أن يكون لهم كتاب معروف ولم يخرج

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۷۲

لهم إلّارواية واحدة.

والحاصل: إنّ الروايات التى رواها الصدوق فى كتابه لم يخرجها حسب الظاهر من كتب المشيخة التى ذكر الطرق إليها وبدأ بهم السند فى الفقيه، وإنّما هى من كتب غيرهم من الأعلام المتأخّرين المشهورين كرسالة والده إليه، وكتاب شيخه ابن الوليد ونحوهما، بخلاف الشيخ الطوسى فى التهذيب، فلابدّ حينئذ من ملاحظة طريق الصدوق إلى ذلك الكتاب فى المشيخة، بعدما اتضح أنّ الشهرة ليست هى وصف لكتب المشيخة، بل لكتب أخرى غيرها، فلا يُستغنى عن ملاحظة الطريق إلى كتب المشيخة.

وفيه: إنّه على تقدير إرادة الصدوق ذلك، فإنّه يكون تدليساً فى الكلام، حيث إنّ صريح عبارته فى أوّل المشيخة هو تكرار هذا التعبير (كلّما كان فى هذا الكتاب عن فلان فقد رويته عن)، ثمّ يذكر طريق شيوخ الإجازة إلى ذلك الكتاب، وقد يذكر إلى الكتاب الواحد عدّة طرق، بل إنّه يؤكّد فى عدّة من الكتب بتعبيره (وكذلك جميع كتاب فلان)، وكذلك مؤدّى عبارته فى أوّل الفقيه «جميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعوّل وإليها المرجع، مثل كتاب حريز، ... وكتاب الحلبى، وعلى بن مهزيار، وجامع شيخنا محمّد بن الحسن بن الوليد رضى الله عنه، ونوادر محمّد بن عمير، وكتب البرقى، ورسالة أبى رضى الله عنه وغيرها من الأصول والمصنّفات التى طرقى إليها معروفة فى فهرس الكتب التى رويتها عن مشايخى وأسلافى رضى اللَّه عنهم».

بل إنّها صريحة فى تعداد كتب مشايخه كابن الوليد ورسالة والده فى عرض بقيّة كتب المشيخة، وإنّه يستخرج منها وينقل عنها فى عرض تلك الكتب.

كما أنّ كلامه صريح فى أنّ له كتاب فهرست- لم يصل إلينا- قد جمع فيه كافّة

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۷۳

طرقه إلى أصول مصنّفات الأصحاب قد تضمّن طرقاً مشهورة معروفة.

وكيف تصل كتب الأصول إلى الشيخ بل إلى ابن إدريس بل إلى المحقّق والشهيدين ولا تصل إلى الصدوق، والذى يتقدّم على الشيخ بطبقتين ويتأخّر عن الكلينى بطبقة.

وأمّا النقوض المذكورة من عدم ذكر النجاشى والشيخ لبعض من ذكرهم الصدوق فى المشيخة، فغير بعيد أن تكون تلك الكتب لم تصل إلى النجاشى والشيخ، أو وصلت بغير طرق مسندة، أو وصلت إليهم بطرق ولكن لم يذكروها، كما هو مشاهد عند المقابلة بين فهرست الشيخ ومشيخته مع أماليه، بل إنّه عند المقابلة بين فهرست الشيخ وفهرست النجاشى كذلك يُشاهد إنّ هناك كتباً التى ذكرها أحدهما دون الآخر، فنرى الشيخ يترجم لثمانمائة وثمانية وثمانين (۸۸۸) رجلًا، بينما ترجم النجاشى لألف ومئتين وتسع وستون (۱۲۶۹)، مع أنّ بعض من ذكره الشيخ لم يذكره النجاشى، والصدوق فى المشيخة قد ذكر ما يقرب من أربعمائة وأحد عشر عنواناً.

بل إنّ عدم ذكر الشيخ فى رجاله لأسماء هؤلاء التى ذكرها المستشكل شاهد على أنّ إسقاط ذكرهم فى الفهرست ليس لعدم كونهم أصحاب كتب، وإلّا لكان إسقاط ذكرهم فى رجاله أيضاً دالّ على أنّهم ليسوا برواة أصلًا.

وأمّا النقض بما أخرجه عن أسماء بنت عميس وخبر «النفر من اليهود» ففيه:

إنّه قد نصّ فى المشيخة إنّ هذا الطريق طريق إلى الخبر لا إلى كتاب، بل قد نصّ فى موارد أخرى على ذلك، كما فى جويرية بن مسهر، وما كان فيه من حديث سليمان بن داوود فى معنى قولاللَّه عزّ وجلّ فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ وَ الْأَعْناقِ) «۱».

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۷۴

وأمّا إخراجه لروایة واحدة عن بعض الکتب فلا دلالة له علی عدم کون الراوی صاحب کتاب، وذلک لأنّ إخراج الروایة من کتاب معتبر وراوی جلیل شهیر أولی من إخراجها من کتاب دونه فی المرتبة بکثیر.

هذا وملخّص الوجه فی هذا الطریق یتساوی فی درجة الدلالة مع ما ذکرناه فی ما یقاربه من الطرق

الطریق الثالث عشر وقوعه فی طریق المشیخة ... ص: ۱۷۴

بأن یقع فی الطریق الذی وصل عبره الکتاب إلی أصحاب الکتب الأربعة، إمّا مناولة، أو قراءة، وغیر ذلک من طرق الروایة، لا سیّما إذا کان الکتاب معتمداً قد نقل عنه أصحاب الکتب الأربعة واستخرجوا منه الروایات فی أکثر الأبواب ممّا یدلّ علی اعتمادهم علیه، ولا سیّما إذا کان الطریق منفرداً بالذی وقع فیه ذلک الشخص، فإنّ ذلک کلّه یشکّل قرینة علی الإعتماد علی ذلک الراوی، وإنّه مأمون الجانب من الدسّ والوضع وإنّه مأمون فی التثبت والضبط.

وبعبارة أخری: إنّ الإعتماد فی کثیر من الروایات المستخرجة فی کتبهم تؤول فی الإعتماد علی ذلک الراوی، فتنطبق علیه عدّة من القرائن السابقة، ککثرة الروایة، أو شیخوخة الإجازة، وغیرهما من القرائن المتقدّمة ممّا یتفطّن إلیها المتدبّر، فکیف إذا اعتمد علی راوٍ فی العدید من الکتب المشهورة، کما هو الحال فی اعتماد الشیخ علی أبی المفضّل الشیبانی محمّد بن عبداللّه بن محمّد، فإنّه قد وقع فی أکثر طرق الشیخ إلی العدید من الکتب فی الفهرست وفی الأمالی.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۷۵

الطریق الرابع عشر: ترحّم أحد الأعلام ... ص: ۱۷۵

کترحّم الشیخ والصدوق والکلینی والمفید وابن قولویه وغیرهم من الأعلام، وقیل: بأنّه فیه عنایة خاصّة، فلا أقلّ من الدلالة علی الحُسن.

وأشکل بأنّ الدعاء والإستغفار مستحبّ لکلّ مؤمن، وقد ترحّم الصادق علیه السلام علی عدّة أشخاص عُرفوا بالفسق کالسیّد إسماعیل الحمیری وغیره، وذلک لوجود ما یقتضی الترحّم، فکیف بترحم أحد الأعلام، فهذا الصدوق قد روی عن شیخه أحمد بن الحسین بن أحمد بن عبید الضبّی أبو نصر وقال عنه: «ما لقیت أنصب منه، وبلغ من نصبه أنّه کان یقول: اللّهمّ صلّ علی محمّد فرداً، ویمتنع عن الصلاة علی آله»، وهذا النجاشی یترحّم علی محمّد بن عبداللّه بن محمّد بن عبیداللّه بن البهلول، مع أنّه ذکر أنّه تجنب الروایة عنه لتضعیف شیوخه إیّاه.

وفیه: إنّ ما نقض به فی مورد السیّد الحمیری دالّ علی المدّعی لا العکس، حیث إنّ فی تلک الروایات المشار إلیها من ترحّم الإمام الصادق علیه السلام علیه قد تضمّنت إستغراب الرواة وتعجّبهم من ترحّمه علیه السلام علیه، مع أنّه کان شارباً للخمر، فأجاب علیه السلام بأنّ الترحّم هو لفعله المشکور علیه من شدّة تولّیه ومناصرته لأهل البیت علیه السلام مع کون ذلک الزمن مخطوراً، لاسیّما الشاعر الذی یعتبر شعره أفضل وسیلة إعلام لنصرة الدین، فهذا الإستغراب والإجابة منه علیه السلام دالّ علی أنّ الترحّم بنفسه له دلالة علی الحُسن، وبعبارة أخری أنّ الترحّم منشأه وجود حُسن فی المترحّم علیه، أمّا نفی وجود السوء فیه فیکفی فیه عدم الإحراز، کما بیّنا مفصّلًا فی حُسن الظاهر فراجع.

هذا مع أنّ الروایات الواردة فی الحمیری متعدّدة، فظاهر بعضها إقلاعه

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۷۶

عن الخمر عند بدء انتمائه إلى المذهب بعد أن كان كيسانياً، كما يظهر ذلك من رواية محمّد بن نعمان التى أوردها الكشّى فى ترجمته، ولا يعارضها بقية الروايات التى يظهر منها بقاؤه على شرب الخمر، فإنّها قد تحمل على فعله السابق الذى قد تاب منه.

وأمّا ترحّم النجاشى على من ضعّفه الأصحاب فالكلام فيه عين ما تقدّم، من كون الترحّم منشأه حُسنٌ مّا، وهو فى أبى المفضّل الشيبانى المعروف لمجاهدته فى طلب الرواية وإكثار الرواية وكثرة الكتب التى ألّفها فى الذبّ عن المذهب، وهذا كلّه مقتض للترحّم والحُسن، غاية الأمر أنّ النجاشى قد استدرك ذلك بلفظة (إلّا) الدالّة على وجود المقتضى مع مصاحبة المانع.

وأمّا رواية الصدوق فهو من جهة تلمّذه عليه فى الرواية، فهو وإن كان من القرائن- ومن ثمّ إستدرك بالطعن عليه بذكر النصب فيه لدفع تلك القرينة- إلّاأنّه ليس ممّا نحن فيه، إذ لم نعثر على مورد ترضّى فيه عليه، نعم لا يخفى أنّ غرضنا من الإعتماد على هذه القرينة ليس هو الإعتماد عليها منفردة مستقلّة، كما فى سابقاتها، بل الغرض هو التدليل على وجود نسبة من الكاشفية والظن الحاصل منها كجزء من مجموع قرائن حُسن الظاهر.

ويعضد ما استظهرناه ما قاله الصدوق فى الفقيه فى كتاب الصوم فى باب صوم يوم الشك، قال فى ذيل رواية رواها عن عبدالعظيم الحسنى: «وهذا حديث غريب لا أعرفه إلّامن طريق عبدالعظيم بن عبداللّه الحسنى، وكان مرضيّاً رضى الله عنه».

ووجه الدلالة هو أنّه مع غرابة مضمون الحديث فقد أورده الصدوق إعتماداً على الراوى لكون حاله مرضيّاً وإنشأ الترضى عليه عقيب ذلك الوصف بنفس المادّة الواحدة مشعر بأنّ المنشأ لذلك واحد، أى إنّ الترضّى لكونه مرضيّاً.

بحوث فى مبانى علم رجال، ص: ۱۷۷

الفصل الثالث فى المناهج وأنماط البحث الرجالى

اشارة

بحوث فى مبانى علم رجال، ص: ۱۷۹

ولا بدّ أن لا يغيب عن الأذهان كون علم الرجال مقتطعاً من علم التاريخ، فله وثيق الصلة فى كيفية البحث التاريخى، وبالأحرى أنّ التعرّف على المفردة الرجاليّة فى رجال سند الروايات، وكذا أحوال أصحاب الكتب ومشاربهم ومدارسهم أشبه شىء بمعرفة مفردة من الشخصيات فى التاريخ، فكما أنّ الباحث التاريخى لا يوطّن نفسه على انسداد الطريق للوصول إلى الوقائع وحقيقة المجريات السالفة، بل تراه يتحمّل العناء فى جمع القصاصات وكلّ شاردة وواردة مرتبطة بالمفردة والشخصية التى يحاول التعرّف عليها، إلى أن يصل إلى الوضوح فى حال المفردة وقد يفوق عن تقدّمه، بل من قد عاصر تلك المفردة، حيث قد تخفى عليه جوانب لا يلمّ بها المعاصر، وهذه مقارنة موجزة تنطوى على بيان عمدة المنهج فى البحث الرجالى، فكما أنّ فى البحث التاريخى توجد أصول ومناهج ومدارس فكذلك الحال فى البحث الرجالى، ومن ثمّ قال السيّد البروجردى- على ما نُسب إليه-: «إنّه لا انسداد فى علم الرجال» ولو افترض ضياع الأصول الرجاليّة الخمسة لما وقع لدى الباحث انسداد فى التنقيب عن

بحوث فى مبانى علم رجال، ص: ۱۸۰

المفردة، وذلك لما اتضح من مقارنة البحث الرجالى مع البحث التاريخى، ولما يأتى من ذكر النظريات الأخرى، وعلى ضوء هذه المقارنة أنّه لا بدّ من الإلتفات إلى أن هذه المناهج الآتية فى حين كونها أساليب وطرق عمليّة فى علم الرجال فهى أيضاً تعتبر فى الوقت نفسه منابع للبحث الرجالى، والغرض من عقد هذا الفصل هو التنبيه على سعة منابع البحث الرجالى وتعدّدها، وعدم الإقتصار فيها على النصوص الرجاليّة كما هو الرائج فى العصر الحاضر.

مضافاً إلى التنبيه إلى مظانّ تلك المنابع المختلفة. وينبغى الإلتفات أيضاً إلى أنّ الكتاب الرجالى قد يعتمد على منهج واحد فقط، وقد

یعتمد علی منهجین أو ثلاثة أو أکثر من ذلک، وذلک حسب غرض المؤلّف أو مبناه فی علم الرجال، أو طبیعة ممارسته فی هذا العلم.

وإلیک تفصیل المناهج المعتمدة من قبل الرجالیین:

المنهج الأوّل: المنهج التحلیلی ... ص: ۱۸۰

وهو أوثق صلة من بقیّة المناهج بالمقارنة المتقدّمة، وفیه عدّة مراحل تتّضح من خلال النقاط التالیة:

الأولی: جمع کلمات الرجالیین حول المفردة، وهی بمنزلة الفتاوی الرجالیّة.

الثانیة: تعیین طبقة الراوی، من حیث الراویین عنه والراوی هو عنهم، وهو بدایة لمعرفة البیئة العلمیة، والوسط الذی کان یعیش فیه.

الثالثة: ملاحظة مضامین ما یرویه، والأبواب الذی یکثر الروایة فیها، فإنّها تعکس المستوی العلمی للراوی کما فی قولهم علیهم السلام:

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۸۱

«إعرفوا منازل الرجال منّا علی قدر روایتهم عنّا»، وفی روایة أخری: «منازل الرجال علی قدر درایة الروایة »....

الرابعة: نتاجه العلمی من الکتب المؤلفة، ونحو تلقّی الأصحاب لها، واشتهارها بینهم، ویندرج فی هذه النقطة إحصاء عدد روایاته فی کتب الحدیث.

الخامسة: مراجعة حال المفردة فی کتب العامّة الرجالیّة، فإنّه یلقی کثیراً من الضوء علی الموقع العلمی، وحال المفردة فی الإنتماء إلی المذهب، مضافاً إلی مراجعة وقوع تلک المفردة فی طرقهم أیضاً، وکذا مراجعة کتب التراجم کتاریخ بغداد للخطیب وتاریخ دمشق لأبن عساکر ونحو ذلک.

السادسة: مراجعة سائر المصادر الرجالیّة الأخری لدی الأصحاب، واستقصائها، وکذا ما کتب بیراعاتهم الشریفة بعنوان الفوائد الرجالیّة الرجالیّة، فإنّ فیها من التحقیقات الجمّة ما لو جُمعت فی کتاب مبوّب بحسب المفردات لکان حافلًا بالشوارد والنکات المتعدّدة حول المفردة الواحدة، ولا یخفی فی صدارة هذه الفوائد کتاب المیرزا النوری فی خاتمة المستدرک، وکذلک ما هو المبثوث من التحقیقات فی المفردات من کتاب الذریعة.

السابعة: إعمال سلسلة من التحلیلات حول المفردة، من خلال ضبط ومقارنة التاریخ الذی عاشت فیه، والإنتماء المدرسی، سواء فی المدارس الفقهیة داخل الطائفة، أو الکلامیة أو التفسیریة وغیرها، ومن خلال علائق شیوخ الروایة، ومن یُدمِن معاشرتهم علمیاً، والأبواب الروائیة التی یُدمن روایتها، ومواقف المفردة المنعکسة من خلال بعض الأجوبة المأثورة عنها فی أحداث ووقائع معیّنة، فإنّ رسم المفاد التحلیلی للمواد المجموعة عن المفردة من خلال النقاط السابقة بنحو منسجم ملائم کفیل بإعطاء الصورة الواضحة عنها.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۸۲

کما أنّه لا یخفی أنّ عناصر التوثیق العامّة والخاصّة التی ذکرناها فی الفصل السابق لا بدّ من ضمّها وإعطاء المفاد التحلیلی لها المؤثّر فی الإطّلاع علی الدرجة العلمیّة والإجتماعیّة وموقع المفردة فی الطائفة، وبهذه الرویّة التحلیلیة یکون الباحث الرجالی قد أعمل المنهج التحلیلی لدی الباحث التاریخی، وهذا فی غایة الأهمّیة بعد تجمیع المواد حول المفردة، وإلّا لعادت الموادّ والقرائن المجموعة عنها نکات مبعثرة متوزّعة کقصاصات مقتطعة، غیر مجتمعة فلا ترسم صورة واضحة عن المفردة.

وبهذه النقطة تندفع کثیر من الإشکالات التی طابعها الجمود وعدم إستنطاق القرائن والموادّ المختصّة بالمفردة، یستشرف الباحث علی حقیقة الجرح والتعدیل والطعون المثارة حول المفردة، وترجیح أیّ منها وموضوعیّتها.

وقد اعتمد هذا المنهج کتاب تنقیح المقال، وقاموس الرجال، حیث غلب علیهما هذا المنهج

المنهج الثانی: نظریة الطبقات ... ص: ۱۸۲

وهی کما قدّمنا فی الفصول السابقة تشترک مع نظریة تجرید الأسانید، إلّاأنّ بینهما نحواً من الفوارق، وقد اعتمد هذا المنهج مشهور الرجالیین، إلّاأنّ الذی برع فیه صاحب کتاب جامع الرواة المحقّق الشیخ محمّد بن علی الأردبیلی.

وتعریفه: هو تحرّی معرفة طبقة الراوی، عن طریق الراوی والمروی عنه، ومن ثمّ یشخّص الفترة الزمنیة التی بدأ بتحمّل الروایة، کما یُشخّص بذلک فترة بروزه کنجم فی سماء الروایة والتحدیث وانتهاءً إلی آخر فترة عاش فیها الراوی، وبتشخیص ذلک ینجم منه معرفة عدّة جهات فی شخصیة الراوی.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۸۳

مُنهاحقبة عمر الراوی، ومنها: المکان الذی عاش فیه، ومنها: أساتذته وشیوخه فی الروایة وتلامذته الراوون عنه، ومنها: إنتماءاته للمدارس العلمیة، ومنها: تمییز المفردات المشترکة مع الراوی فی الإسم وهو من المسائل الهامّة جداً فی علم الرجال والحدیث.

وقد قال صاحب جامع الرواة فی الخاتمة، فی الفائدة التی عقدها لشرح مشیخة التهذیب، عند شرحه لطریق الشیخ إلی یونس بن عبدالرحمن، وحکمه بأنّه صحیح ما ملخّصه: «إنّی لما نظرت إلی أقوال علماء الرجال رضی الله عنه فی هذه الفائدة رایت أنّهم لم یذکروا طرق الشیخ قدس سره جمیعاً، بل ذکروا منها قلیلًا فی غایة القلّة وما ذکروه لم یکن مفیداً فی أداء المطلوب من هذه الفائدة، أردت تألیف رسالة علی حدّ موسومة بتصحیح الأسانید، حیث إنّ الشیخ أراد من ذکر المشیخة وطرقه فی الفهرست إخراج الروایات عن الإرسال، إذ هو یطرح إبتداء السند فی داخل الکتاب ویبتدأ بأصحاب الکتب والأصول وحیث کان فی کثیر من تلک الطرق فی المشیخة من هو معلول علی المشهور بضعف أو جهالة أو إرسال، بل قد یروی الشیخ عن اناس آخرین معلّقاً مع عدم ذکره طریقاً إلیهم لا فی المشیخة ولا الفهرس اتّکالًا منه علی کون الأصول والکتب مشهورة بل متواترة، ولذا لا تراه یقدح فی أوائل السند بل إنّما یقدح فیمن یُذکر بعد أصحاب الأصول، وحیث إنّ المتأخّرین لم تثبت عندهم هذه الشهرة، فأسقطوا کثیراً من أخبار الکتابین عن الإعتبار، وقد خطر لدیّ عند تصفّحی للکتابین أن وجدت لکلّ من الأصول والکتب طرقاً کثیرة أکثرها موصوفة بالصحّة والإعتبار فأردت أن أجمعها، واکتفیت فی ذلک علی ضبط قدر قلیل لأنّ المنظور هو الإختصار، فجعلت لما رأیت فی المشیخة علامة المشیخة ولما فی الفهرست (ست)،

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۸۴

وفی التهذیب (یب)، وفی الإستبصار (بص)، وکتبتُ تحت کلّ واحد من الطرق الضعیفة والمرسلة والمجهولة والطرق الصحیحة والحسنة والموثّقة التی وجدتها فی هذین الکتابین، وأشرت إلی أنّها فی أیّ باب وأیّ حدیث من هذا الباب حتّی یکون للناظر مبرهناً مدلّلًا وسمّیته بتصحیح الأسانید أو مجمل الفهارست أو مجمعها».

وقال السیّد البروجردی فی مقدّمة کتابه فی شرح عبارته ما ملخّصها:

«إنّ رسالته هذه هی لاستدراک ما سقط من قلم السیّدین الإسترابادی والتفریشی، عند تعرّضهم لبیان ما هو معتبر من طرق الشیخ للکتب التی لم یذکر طرقه إلیها، حیث إنّ الطرق التی ذکرها الشیخ فی المشیخة هم تسعة وثلاثون شیخاً، والسیّد الإسترابادی لم یذکر من هؤلاء المشیخة سوی خمسة وعشرین، وظاهرهما إنّ الطرق الباقیة غیر معتبرة.

وأمّا التفریشی فزاد علی مشیخة التهذیبین أحداً وثلاثین شیخاً، وذکر طرق الشیخ إلیها أخذاً من الفهرست، وأمّا المصنّف الأردبیلی فزاد علی مشیخة الشیخ طرقاً أنهاها إلی خمسین وثمانمائة تقریباً، والمعتبر منها قریب خمسمائة طریق، والذی دعاه إلی هذا التکثیر هو ما ذکره- ثمّ حکی عنه کلامه المتقدّم- ثمّ شرح مبنی المصنّف بقوله: إنه إذا رأی فی سند من أسانید التهذیبین صاحب کتاب أو أصل إستظهر أنّ الحدیث المروی بذلک السند مأخوذ من کتاب هذا الرجل، وإنّ الرواة الذین توسّطوا فی سنده بین الشیخ وبینه رووا هذا الحدیث عنه بسبب روایتهم لجمیع ما فی کتابه من روایات، فهؤلاء الرواة طریق للشیخ إلی ذلک الکتاب، وإن لم یذکره فی

المشیخة أو الفهرست أو ذکر طریقاً آخر ضعیفاً علی المشهور، فبذلک تصحّح کثیر من طرق الشیخ للکتب، مثلًا روی الشیخ

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۸۵

عن علی بن الحسن الطاطری قریباً من ثلاثین حدیثاً، وطریق الشیخ إلی الطاطری هو عن أحمد بن عبدون عن علی بن محمّد بن الزبیر عن أبی الملک أحمد بن عمر بن کیسبة عن علی بن الحسن الطاطری، وهذا الطریق مجهول بابن کیسبة وبابن الزبیر، ولکن الشیخ فی کتاب الحج روی أربع روایات عن موسی بن القاسم عن علی بن الحسن الطاطری عن دُرُسْت بن أبی منصور ومحمّد بن أبی حمزة عن ابن مسکان وطریق الشیخ إلی موسی بن القاسم صحیح، فصحّح المصنّف طریق الشیخ إلی الطاطری بذلک فی مختصر رسالته، حیث قال: والی علی بن الحسن الطاطری فیه علی بن محمّد بن الزبیر فی المشیخة والفهرست، وإلی الطاطری صحیح فی التهذیب فی باب الطواف قریباً من الآخر فی ستّة عشر حدیثاً، وفی الحدیث الستین، وفی باب الخروج إلی الصفا فی الحدیث الحادی والستین، وإلی علی الجرمی صحیح فی باب ما یجب علی المحرم إجتنابه فی الحدیث السادس.

المثال الثانی: قال فی مختصر الرسالة: وإلی علی بن الحسن بن فضّال فیه علی بن محمّد بن الزبیر فی المشیخة والفهرست، وإلیه صحیح فی التهذیب فی باب الأحداث الموجبة للطهارة فی الحدیث السادس، وفی باب حکم الجنابة فی الحدیث الحادی والأربعین وفی باب حکم الحیض فی الحدیث الخامس والسادس والسابع»، انتهی.

والطریق فی باب الطهارة هکذا: عن أبی محمّد هارون بن موسی عن أحمد بن محمّد بن سعید عن علی بن الحسن وأحمد بن عبدون عن علی بن محمّد بن الزبیر عن علی بن الحسن عن عبدالرحمن بن أبی نجران عن حمّاد بن عیسی، والطریق فی الحدیث الثالث ینتهی عن صفوان وقد وصف علی بن الحسن فی واحد من الطرق الثلاثة بابن فضّال، وفی اخر علی بن الحسن عن اخیه أحمد بن الحسن عن أبیه.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۸۶

ثمّ أشکل السیّد قدس سره علی المصنّف بما حاصله: «إنّه کما یحتمل ما استظهره یحتمل أن تکون هذه الروایات مأخوذة من کتاب دُرُسْت بن أبی منصور ومحمّد بن أبی حمزة أو من فوقهما لا من کتاب الطاطری، والطاطری إنّما وقع کطریق إلی تلک الکتب، هذا فی المثال الأوّل، وکذا فی المثال الثانی یحتمل أنّ الأحادیث مأخوذة من کتاب عبدالرحمن بن أبی نجران وکان ابن فضال واقعاً فی طریق ذلک الکتاب، إذ لیس کلّ من روی کتاب شیخ یلزم أن یذکر أخبار کتاب ذلک الشیخ فی کتاب نفسه، وعلی فرض أنّها مذکورة فی کتاب الطاطری مثلًا کما هو فی المثال الأوّل لا یلزم حینئذ أن یکون موسی بن قاسم روی عنه غیرها ممّا لم یکن فی کتاب دُرُسْت بن أبی منصور.

وبالجملة هذا الإحتمال قائم فی جمیع ما استنبطه من أسانید التهذیبین، فلم أری فی تلک الرسالة کثیر فائدة، وإنّما الإمتیاز القیّم الذی هو لکتابه باعتبار ما فیه من جمع رواة الکتب الأربعة، وذکر من رووا عنه ومن روی عنهم، وتعیین مقدار روایاتهم ورفعه بذلک بعض النقص عن کتب الرجال، وإنّی کنت عند مراجعتی لأسانید الروایات وتصانیف الفهارس والرجال والمشترکات تفطّنت لما تفطّن هذا الشیخ الجلیل ولغیره من النقص فی تلک الکتب، ولکنّی سلکت فی رفعها مسلکاً آخر، إلّاأنّی إستعظمت ما تحمّله هذا الشیخ قدس سره من المشقّة فی طریقة هذا التصنیف، فندبت إلی طبعه». انتهی.

أقول: نقلنا کلامیهما • بطوله مع تلخیص منّا لما فیه من تبیان منهج الطبقات، وهو الذی ذکره أخیراً السیّد شرحاً لامتیاز کتاب جامع الرواة، ومغایرته لمنهج تجرید الأسانید الذی تضمّنه صدر کلامیهما، والذی یأتی الکلام عنه، وعمّا أورده السیّد علی المصنّف فی ما بعد، وقد فتح جامع الرواة الباب

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۸۷

للعدید من التصنیفات الرجالیّة المتأخّرة عنه إحتذاءاً بمنهجه، فمثلًا معجم الرجال للسیّد الخوئی قدس سره حیث یغلب علیه طابع هذا

المنهج بخلاف کتاب تنقیح المقال وقاموس الرجال فالذی یغلب علیهما المنهج الأوّل

المنهج الثالث: تجرید الأسانید ... ص: ۱۸۷

وملخّصها: هو المقابلة بین الطرق الموجودة فی الکتب الروائیة، مع غضّ النظر عن المتن، وتتمّ المقابلة بترتیب حسب إعجام الإسم، أو بحسب الکتاب المستخرج منه أو الأصل، وبهذه المقابلة یتمّ کشف بعض الوسائط الساقطة، أو بعض إختلاف واشتباه النسخ، کما یتمّ به کشف المشترکات، ومعرفة الروایات المأخوذة من الکتب عن المأخوذة سماعاً، وکذلک یتمّ به اکتشاف طرق مثل الشیخ والصدوق فی کتبه الأخری علی أصحاب الکتب کما تبیّن مثاله فی صدر العبارة التی نقلناها عن جامع الرواة.

وبالجملة إنّ المقابلة بین سلسلة الأسانید یستخرج منها علم جمّ، ویتزوّد الباحث الرجالی من بحره ما لا یُحصی من الفوائد والنکات، ویظهر ذلک بأدنی ممارسة، فمن تلک الفوائد أیضاً معرفة أسماء الراوی المتعدّدة وألقابه وکناه، وکذا تلامیذه الرّاوین عنه، ومن یکثر منهم عنه ممّن یقلّ، ومن یکثر هو عنهم ومن یُقلّ، کما یظهر منه مدی عمر الراوی وأسفاره وتنقلاته فی الحواظر العلمیة الروائیة، کما یظهر مشربه ومرامه من خلال من یطالسهم، کما یظهر منه رتبته العلمیة، کما لو شوهد روایة بعض من عاصره من الأکابر عنه.

وبکلمة موجزة، إنّ سلاسل السند والطرق المعنعنة فیها بمنزلة النسب العلمی والإجتماعی الذی عاش فیه الراوی.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۸۸

وممّن اعتمد هذا المنهج السیّد البروجردی رحمه الله فی کتبه تجرید الأسانید للکتب الأربعة وغیرها

المنهج الرابع: النصوص الرجالیّة ... ص: ۱۸۸

ویُعتمد فیه الإقتصار علی أقوال الرجالیین المتقدّمین کالاصول الخمسة، وقد یلحق بهم أقوال المتأخّرین کخلاصة العلّامة ورجال ابن داوود، وقد یضاف إلیهم أقوال متأخّری المتأخّرین، ممّن له الریادة فی التحقیقات الرجالیّة، وذلک حسب المبنی المعتمد فی حجّیة قول الرجالی وتوثیق المفردات.

ومن الکتب الرجالیّة المؤلّفة علی هذا النمط کتاب خلاصة العلّامة الحلّی، وابن داوود، وکتاب مجمع الرجال للقهبائی، ونقد الرجال للتفریشی، وإن اشتمل الأخیر فی خاتمته علی تبیان مناهج أخری بنحو مختزل.

ویؤاخذ علی هذا المنهج ما تقدّم فی البحث عن حجّیة قول الرجالی، من عدم اقتصار باب التوثیقات علیه، وأنّ الإقتصار علیه مخلّ بمعرفة کثیر من المفردات الرجالیّة، بل لا یؤدّی إلی معرفة المفردات المذکورة فی أقوالهم معرفة حقیقیة، إذ فکم من جرح معلّل، وکم من توثیق مقیّد بجهات معیّنة، وإن أوهمت عبائر الرجالیین أنّهما مطلقین، إذ لا بدّ فی الراوی من توفّره علی صفات عملیة کالوثاقة أو العدالة، وصفات علمیّة کالضبط والحفظ ونحو ذلک.

مضافاً إلی ما ذکرناه من أنّ الوثاقة أو العدالة لا تنحصر ولا یقتصر فی إثباتها علی ألفاظ محصورة وموادّ معدودة بعینها، فلیس مثبتات التوثیق قوالب لفظیة، کلفظة ثقة، أو ثبت، أو صدوق، ونحوها من الألفاظ المعدودة، والإختصار علی هذا المنهج یُدرج علم الرجال بالعلوم الریاضیة أو العقلیة المؤطّرة بقضایا

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۸۹

مقولبة، بینما علم الرجال علم استقرائی یعتمد علی التتبع، وجمع قصاصات الآثار وتصیّد کلّ شاردة وواردة کفصل من فصول علم التاریخ، نعم أصول علم الرجال وقواعد الفوائد العامّة فیه وحجّیة المنهج المتّبع الذی یتبع فی أبحاث المفردات لا بدّ أن ینضبط بقواعد رصینة وضوابط معیّنة، أمّا جانب التطبیق والفحص والإستقراء فلیس یتقیّد بقضایا وموادّ محصورة، وهذا الخلط فی الجانبین تفشّی داؤه فی نمط البحث الرجالی فی العصر الحاضر

المنهج الخامس: تراجم البيوتات والأسر الروائية ... ص: ۱۸۹

وقد اعتمد هذا المنهج فی مصنّفات العديد من الرجاليين، كما صنّف أبو غالب الزرارى رسالة فی آل زرارة بن أعين، وعن بعض آخر فی آل نجاشی، وبعض فی النوبختية، وقد وضع العلّامة بحر العلوم كتابه فی الرجال على هذا المنهج حيث ترجم لكثير من البيوتات الشيعية.

ويمتاز هذا المنهج بتسليط الضوء على الراوى من جهة التربية الأسرية وقراءة ترجمة المفردة من جهة النشئة التی نشأ فيها، والمهد الذى ترعرع فيه المؤثّر فی انصباغ سلوكه به، وهذه الجهة تمهّد لتفسير كثير من الحالات والجوانب فی المفردة ممّا قد يستعصی على المناهج الاخرى قراءة خلفيتها من دون ذلك.

ويمكن أن يعدّ ما أُلف فی نسب الطالبيين من مؤلّفات عديدة من هذا القبيل، ككتاب مقاتل الطالبيّين لأبی الفرج الإصفهانی وكتاب العُمدة، وكتاب الفخرى والمجدى وأمثالها، بل هناك من التأليفات التاريخية فی القبائل وبطونها وأفخاذها، وسيأتی أنّ أحد طرق توثيق النسخة الموجودة لعلی بن إبراهيم هو بالإستفادة عبرهذا المنهج فی ترجمة الحسن بن حمزة بن على بن

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۹۰

عبداللّه الواقع فی سلسلة سند النسخة، ولكن الأصحّ والأحرى عدّها فی المنهج الآتی من علم الأنساب، إذ لا يخفى وثاقة الصلة بين هذا المنهج وعلم الأنساب

المنهج السادس: تاريخ المدن ... ص: ۱۹۰

بترجمة كلّ مَن دخل المدينة أو سكن فيها وأقام، ممّن وقع فی سلسلة الرواة، أو كان له شأن فی الوقائع التأريخية، ويتحرّى فی هذا المنهج التطرّق لذكر الوقائع التی جرت لصاحب الترجمة فی تلك المدينة، ولسلسلة رواة تلك المدينة الراويين عنه، وللمحافل والأندية العلمية وغيرها التی وقعت له أو كانت مقامة حين وجوده.

كما قد يركّز فی هذا المنهج على ذكر الروايات التی تبدأ طرقها من الرواة المنتسبين إلى تلك المدينة، المتضمّنة لتعرفة حال المفردة.

ويتميّز هذا المنهج أيضاً بتعرفة الكتب وأصحابها والطرق الروائية التی تجتمع سلاسل سندها إلى رواة من أصحاب تلك المدينة.

وبعبارة أخرى: إنّ فی هذا المنهج يتمّ التركيز على الحواضر العلمية والروائية وغيرها، التی نشأت فی تلك المدينة، والرواة الذين فيها ممّا قد لا توجد ترجمتهم لدى أرباب التراجم والكتب الرجاليّة بسبب كون مؤلّفيها يقطنون فی حواظر علمية فی مدن أخرى لم يكن بينهم صلات علمية حديثية، كما سيأتی مثال ذلك فی فصل أحوال الكتب فی تفسير الإمام العسكرى عليه السلام، حيث إنّ نسخته مرويّة بطرق رواة الحواظر الروائية فی إستراباد وجرجان، وهذا أمر بالغ الأهمّية حيث إنّه قد ضُعّف العديد من الكتب بسبب عدم الإلتفات إلى هذا المنهج، كما هو الحال فی كتب أصحابنا التی دُوّنت فی مصر، كما يذكر ذلك

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۹۱

فی الأشعثيات ودعائم الإسلام، أو فی نيشابور وما يقربها من المدن، ولذلك اعتنى كبار المحدّثين فی أواخر الغيبة الصغرى وأوائل الغيبة الكبرى بالسفر إلى المدن العديدة لتحمّل الروايات، حتّى إنّه عُدّ من خصائص المحدّث الراوى وامتيازاته الجليلة هو كثرة أسفاره لتحمّل الحديث، كما هو الحال فی الشيخ الصدوق فإنّ أكثر أو كثير ما فی كتبه من الروايات قد تحمّلها فی أسفاره، وهكذا الحال فی أبی محمّد هارون بن موسى التلعكبرى شيخ الطائفة فی زمانه، وأبی المفضّل الشيبانی، والذى سافر طيلة عمره فی طلب الحديث، وغيرهم.

وممّن اعتمد هذا المنهج كتاب تاريخ قم، وكتاب تاريخ الكوفة، والخطيب فی تاريخ بغداد، وابن عساكر فی تأريخه أيضاً، وابن شُبّه

فی تاریخ المدینة، والأزرقی فی تاریخ مکّة

المنهج السابع: المنهج الروائی ... ص: ۱۹۱

ویعتمد فیه علی خصوص الروایات الواردة بمضمون مدح أو قدح أو ما یلازمهما حول الترجمة، وقد اعتمد علی هذا المنهج کثیراً الشیخ الکشّی فی رجاله، حیث ذکر فی کلّ ترجمةٍ الروایات الواردة حولها، وقد استدرک علیه أصحابنا فی کتبهم الرجالیّة إلی عصرنا هذا الکثیر من الروایات، إذ هی مبثوثة فی الأبواب الروائیة، وتحتاج إلی فطنة والتفاتة من المتتبّع، حیث إنّ الکثیر من الروایات لیس فیه التصریح بالمدح أو القدح، وإنّما یُفهم ذلک بإمعان التدبّر واقتناص المغزی من مضمون الروایة، فمثلًا کون الراوی صاحب سرّ الإمام یتوصّل إلیه عبر إطّلاعه علیه السلام الکثیر من الأمور ذات الشأن فی مجالٍ مّا للراوی وایقافه علیها، وکذا معرفة کون ا لراوی إمامیاً من خلال روایته لمضامین

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۹۲

فی معارف الإمامة.

وبعبارة أخری: فإنّ هذا المنهج یوضح منزلة الراوی العلمیة ودرجة أمانته لدی الإمام علیه السلام، ومرتبة وثاقته منه، وهذا ما عبّر الأئمّة علیهم السلام عنه بمنازل الرجال، فإنّه لاشک یعطی صورة واضحة عن دوائر الرواة المحیطة بالمعصوم الأقرب فالأقرب

المنهج الثامن: أصحاب کلّ إمام ... ص: ۱۹۲

ویعتمد فیه علی ذکر أصحاب کلّ إمام، الشیوخ منهم والمتوسّطین والأحداث، وقد یشترک بعض الرواة فی صحبة أکثر من إمام، وبهذا یمتاز هذا المنهج عن منهج الطبقات الذی سبق، وقد اعتمده الشیخ الطوسی فی رجاله، کما قد ألّف الرجالیّ الکبیر ابن عقدة محمّد بن سعید کتاباً فی أصحاب الإمام الصادق علیه السلام، وقد ألّف علی هذا المنوال العدید من الکتب، لا سیّما فی هذه الأعصار المتأخّرة، وکما قد ألّف فی صحابة النبی صلی الله علیه و آله کثیراً کالإصابة فی معرفة الصحابة، والطبقات، واسد الغابة وغیرها

المنهج التاسع: الفهرسة وتراجم الکتب ... ص: ۱۹۲

وهذا المنهج وإن کان بالأحری إعتبار مصنّفاته فی ضمن علم الدرایة، إلّاأنّه قد اصطلح علیه قدیماً وحدیثاً إدراجه فی علم الرجال، ولعلّه من أقدم مناهج التصنیف فی علم الرجال، ویعتمد فیه علی ذکر الکتب التی أ لّفها المفردة المترجمة، ومن روی تلک الکتب عنه، والطرق إلی تلک الکتب، مع ترجمة مختصرة لحال الکتب، ومدی شهرتها واعتماد الطائفة علیها، وإختلاف النُسخ وتوثیقها، وینجلی بذلک مکانة الراوی العلمیة، حیث إنّ الکتاب ومؤلّفه

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۹۳

- الراوی- یقوم إعتبار أحدهما بالآخر.

وبعبارة آخرة: إنّ سلاسل الأسانید والطرق حیث إنّ غالبها عبارة عن تلفیق من الطریق إلی أصحاب الکتب مع الطریق من صاحب الکتاب إلی المعصوم علیه السلام، فیکون البحث فی الطرق إلی الکتب بحث رجالی فی توثیق الأسانید، ومن ثمّ أدرج مثل هذا المنهج فی علم الرجال، وربّما یؤلّف المحدّث الکبیر فهرستاًخاصاً بطرقه إلی الکتب التی یروی عنها، کما صنع الصدوق فلاحظ عبارته فی أوّل کتاب الفقیه، وکذلک الشیخ الطوسی حیث وضع کتابه الفهرست، وقد لا یکون محدّثاً بالمعنی الأخصّ کما هو الحال فی النجاشی.

وقد تطوّر هذا المنهج إلی ذروته عند المحقّق الکبیر والرجالی الشهیر الآغا بزرگ الطهرانی، حیث قد أدخل فی هذا المنهج العدید

من ضوابط البحث فی أحوال الکتب والنسخ وطریقة توثیقها، ممّا سنشیر إلیها فی فصل أحوال الکتب، والناظر المتتبّع فی کتابه الذریعة یری جدوی هذا المنهج، وغایة فائدته فی الوقوف علی شخصیة المفردة الرجالیّة من خلال تصانیفها، ویعتبر ابن الندیم فی فهرسته من روّاد من خاض هذا الغمار.

وممّن اعتمد هذا المنهج أیضاً الشیخ منتجب الدین فی فهرسته، وابن شهرآشوب فی معالم العلماء، والمیرزا النوری فی الفائدة الأولی من الخاتمة، والحاج عبداللّه الأفندی فی ریاض العلماء

المنهج العاشر: المشیخة ... ص: ۱۹۳

وهو منهج یکاد یکون کسابقه، إلّاأنّ الصحیح إنّه یتمیّز عنه فی کون المشیخة أسلوب فی التدوین یُرفق بکتاب الحدیث لتوضیح طرق صاحب الکتاب إلی

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۹۴

الکتب التی استخرج روایات کتابه عنها مقتصراً علیها، بخلاف کتب الفهرست، فإنّها أعمّ من ذلک، وأعمّ من أن یکون مؤلّف الفهرست محدّثاً وصاحب مدوّنات حدیثیة، کما هو الحال فی الشیخ النجاشی، مضافاً إلی أنّه فی المشیخة یقتصر فقط علی ذکر الطرق إلی الکتب المستخرجة منها الروایات من دون تعریف زائد بأحوال الکتب والنُسخ والتعریف بخصوصیات أخری، وهذا بخلاف کتب الفهرست.

ومن ثمّ توسّع هذا المنهج ببزوغ کتب شرح المشیخة، وقد تباری الرجالیون فی هذه الشروح وقد بدأت بنحو مقتضب کالّذی صنعه العلّامة- فی خاتمة الخلاصة- فی بیان حکم طرق کتاب الفقیه والتهذیبین من حیث الصحّة والضعف مقتصراً علی ذکر النتیجة فقط، وتوالت من بعده شروح بنفس الإقتضاب والإقتصار علی ذکر النتیجة وحکم الطرق، ثمّ زید علی ذلک بشرح مفردات الطرق من حیث الضعف والوثاقة.

وقد تحرّی من کتب فی ذلک إبداء حلول عامّة أو خاصّة لإنتشال الطریق إلی الکتاب من الضعف، فبدت نظریّة تبدیل الأسانید وترویجها- تعویض السند- کما مرّت الإشارة إلیها فی الفصول السابقة، وهی ذات أقسام عدیدة آخذة فی الإزدیاد حسب ما یجده المتتبّع من شواهد یُخرّج بها القسم الذی إبتکره وعثر علیه.

کما ابدیت نظریّة شهرة الکتب والاصول المعروفة المستخرج عنها الروایات وتواترها، وکون الطرق إلیها لیست إلّاکزینة وحیطة عن توهّم إرسالها، أو الخشیة من إنتهائها إلی ذلک، وقد التزم بها المرحوم المجلسی فی کتابه الأربعین والحرّ العاملی فی خاتمة الوسائل، وتبعهم علی ذلک المیرزا القمی فی القوانین ومرّت الإشارة إلی ذلک مفصّلًا، کما قد مرّت عبارة صاحب جامع الرواة فی منهج

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۹۵

الطبقات المتقدّم، وقد بسط المیرزا النوری فی الفائدتین اللّتین عقدهما فی الخاتمة لشرح مشیخة الفقیه والتهذیبین بشرح وافر بالنکات والفوائد.

ویعدّ أوّل من ألّف فی المشیخة الراوی الجلیل الحسن بن محبوب الزرّاد فی کتابه المعروف بالمشیخة، ومن ثمّ عدّه بعض الرجالیین أوّل من کتب فی الرجال من الإمامیّة

المنهج الحادی عشر: منهج الفوائد ... ص: ۱۹۵

وهو یعتمد علی ذکر الفوائد العامّة فی التوثیق أو الجرح أو المبیّنة لحال الطرق وإعلالها وبیان الإصطلاحات الرجالیّة، کما قد یتعرّض فیها إلی الترجمات المسهبة عن بعض المفردات بتقصٍ وافٍ، کما قد یُتعرّض إلی فوائد عامّة فی التوثیق مبتکرة جدیدة، وأیضاً قد

یبحث فیها عن أصول علم الرجال، وهو بحث یتناول المنهج المعتمد فی التوثیق والتضعیف وتطبیق المبانی الأصولیة بمداقّة، کی تنضبط طریقة الإستنتاج الرجالی وفق أصول ومبانی منقحّة.

کما أنّ هذا المنهج یعتبر کالبنیة التحتیة لمباحث علم الرجال وللسیر الرجالی فی نقضه وإبرامه وجرحه وتوثیقه فی آحاد المفردات، ومن ثمّ ترى کلّ کتاب یوضع فی الرجال- عند المتأخّرین- لا بدّ أن یشتمل على الفوائد فی مقدّمته أو خاتمته، وهی تعکس مبنی المؤلِّف فی المنهج الرجالی، وبعض هذه الفوائد قد توضع مستقلّة کما فی الرواشح السماویة للمیرداماد، أو فوائد الشیخ على الخاقانی وفوائد الخاجوئی، وبعضها تلحق بکتاب الحدیث، کما صنع صاحب المعالم فی منتقی الجمان، ولو قُدّر أن تُجمع هذه الفوائد لکانت موسوعة تربو على عشرات المجلّدات، بل إنّ فی مجموع الفوائد نفسهما ما یجتمع منه قرابة دورة

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۹۶

کاملة فی المفردات الرجالیّة

المنهج الثانی عشر: منهج تراجم الأعیان ... ص: ۱۹۶

وهو یعتمد على ترجمة طبقات علماء الطائفة من إبتداء عصر الغیبتین، ویکون لهذا المنهج دور مهمّ فی توثیق سلاسل الطرق فی کتب الأصحاب، سواء فی المجامیع الأربعة الأولى أو الکتب الروائیة التی الّفت بعدهم، کالطرق التی اعتمد علیها الراوندی فی الخرائج والجرائح، وفی مستطرفات السرائر لابن إدریس، وطرق الطبرسی فی الإحتجاج والطبری فی دلائل الإمامة، والمسعودی فی إثبات الوصیّة، والشیخ سلیمان الحلّی فی مختصر بصائر الدرجات، وکذا طرق المحمدون الثلاثة فی المجامع الروائیة الثلاثة المتأخّرة.

ولا یخفى أهمّیتها لتصحیحها النسخ التی اعتمدوا علیها فی إستخراج روایات کتبهم، وکذا السیّد هاشم البحرانی فی طرق الکتب التی اعتمد علیها، ومن ذلک یظهر أهمّیة هذا المنهج فی تصحیح نُسخ الکتب الروائیة غیر المشهورة الواصلة إلى متأخّری الأعصار، فمثلًا نرى أنّ صاحب الوسائل قد أخرج أکثر روایات کتاب علی بن جعفر فی کتابه الوسائل، وکتابه وإن کان من الکتب المشهورة، إلّا أنّ خصوصیات النسخة وألفاظها تکون حینئذ مسندة بالطریق الصحیح.

وسیأتی فی فصل أحوال الکتب أنّ أحد طرق تصحیح النسخة الموجودة لکتاب تفسیر علی بن إبراهیم- وإن کانت النسخة من الکتب المشهورة- هو طریق صاحب الوسائل لتلک النسخة الممزوجة بتفسیر الجارودی.

ومثل روایة الترتیب فی المرجّحات بین الأخبار المتعارضة، فإنّ روایة الترتیب هذه قد رواها صاحب الوسائل عن کتاب الراوندی وتصحیحها بتوثیق

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۹۷

طبقات السلسلة التی یروی بتوسّطها صاحب الوسائل نسخة کتاب الراوندی، وإن کان هو فی الکتب المشهورة فی الجملة.

ومن ثمّ فقد سمّی بعض هذا المنهج بمشیخة المتأخّرین، ومنهج المشیخة السابق بمشیخة المتقدّمین.

وممّن کتب فی هذا المنهج المحقّق الرجالی الکبیر الآغا بزرگ الطهرانی فی کتابه المعروف طبقات أعلام الشیعة، وکذا العلّامة السیّد محسن الأمین فی أعیان الشیعة، والعلّامة الشیخ عبدالحسین الأمینی فی شهداء الفضیلة، وکذا السیّد محمّد باقر الخونساری فی روضات الجنّات، والمحدّث القمی فی الکنی والألقاب، وغیرهم.

ولا یخفى أنّه قد یستفاد من کتب أخرى موضوعة على مناهج أخرى ما یصبّ فی هذا المنهج کفهرست منتجب الدین، ومثل ریاض العلماء للأفندی، وهما بالدقّة من منهج فهرسة کتب المتأخّرین فی قبال منهج فهرسة کتب المتقدّمین

المنهج الثالث عشر: منهج الإجازات ... ص: ۱۹۷

وهو یتعرّض لسلاسل الإجازة فی الروایة لطبقات المشایخ، وکذا إجازة روایة الکتب أعمّ من کونها کتب الحدیث أو من علوم وفنون أخری، وهذا المنهج وإن کان أحد أبواب علم الدرایة، إلّاأنّه یتبع علم الرجال، لما فیه من الفوائد والثمرات الرجالیّة، وقد کتب فیه العدید من العلماء، حیث تری فی کلّ قرن وطبقة هناک من وضع رسائل وکتب فی ذلک، نظیر إجازتی العلّامة الحلّی لبنی زهرة الطویلة والقصیرة، وإجازات الشهید الثانی لتلامیذه، وإجازات المرحوم المجلسی واستجازاته، وکذا إجازات السیّد هاشم البحرانی والحرّ

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۹۸

العاملی التی ذکروها فی کتبهم، وکتاب لؤلؤة البحرین للشیخ یوسف البحرانی، وما جمعه المیرزا النوری فی الخاتمة من شجرة الإجازات الکبیرة، وقد تعرّض المیرزا لترجمة کثیر ممّن وقع فی سلسلة الإجازات تلک، وهناک الکثیر ممّن کتب إجازاته وإستجازاته کفائدة ملحقة ببعض کتبه.

وهذاالمنهج یقرب من المنهج السابق مورداً وفائدة، إلّاإنّه یختلف عنه فی الحیثیّة والجهة، إذ هو یقتصر علی من وقع فی سلسلة الإجازة وإن لم یکن من الأعیان، بخلاف المنهج السابق، فإنّه یعمّ من لم یکن من مشایخ الإجازة ولکنّه یختص بأعیان الأعلام، کما أنّ هذا المنهج یعنی بالکتب والروایات المستجاز فیها بینما المنهج السابق یرکّز فیه حول ترجمة المفردة فی نفسها.

وقد مرّ سابقاً إنّه ببرکة هذا المنهج أخرجنا روایات مستطرفات السرائر عن الإرسال، حیث علم من طرق إجازات الشهید الثانی وغیره من أعلام متأخّری المتأخّرین بتوسّط وقوع ابن إدریس فی تلک السلسلة المنتهیة إلی الشیخ الطوسی، فعلم منها طرق ابن إدریس إلی تلک الکتب.

ومن ثمّ یتبیّن أنّ التسمیة بمشیخة متأخّری المتأخّرین الأولی أن تکون تسمیة لهذا المنهج من سابقه. ومنه یعلم أهمّیة ضبط کتب الإجازات وجمعها والتعرّف علیها

المنهج الرابع عشر: علم الأنساب ... ص: ۱۹۸

وهو العلم الباحث عن أنساب القبائل وبطونها وأفخاذها ومواطن سکناها وأحوالها وصفاتها وقرونها التی عاشت فیها وانتهاء شجراتها إلی الأفراد، وحیث أنّ النسب النبویّ والعلویّ قد اختص ببالغ الشرف فقد وضعت فیه کتب خاصّة به

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۱۹۹

قد أشرنا إلیها فی المنهج الخامس، کما قد بیّنا بعض الثمرات هاهناک فلاحظ.

ودخالة علم الأنساب فی الکشف عن هویّة المفردة هو من الأوّلیات الضروریة لمعرفة ترجمة المفردة، فکلّما کان الرجالی محیطاً بهذه الکتب کان أقدر علی تمییز المشترکات بتوسّط اللقب أو الکنیة أو موطن السکنی أو تاریخها وغیر ذلک ممّا له دخل فی هویّة المفردة الرجالیّة، وقد کان الشیخ النجاشی یتمیّز بالإلمام بهذا العلم.

وهذا العلم وإن کان فی بدایات نشؤه مدرج فی کتب التاریخ تارة، وأخری فی کتب اللغة القدیمة باعتبار أسماء القبائل، إلّاأنّه ألحق بأحد الأبواب الرجالیّة أیضاً، بل انتهی الأمر إلی جعله علماً براسه، وعلی کلّ تقدیر فإنّ فائدته تصبّ فی علم الرجال بنحو بالغ الخطورة، وإن استفید منه فی علوم أخری.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۰۱

الفصل الرّابعِ فی أحوال الکتب:

اشارة

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۰۳

ولکیفیّة تحقیق الکتب الروائیة والمصادر لا بدّ من اعتماد منهج معیّن، وضوابط مشخصة، إذ لم یبلور ذلک بصورة مفرزة فی کتب الدرایة، ولا فی کتب الفهارس، کفهرست النجاشی رجال، وفهرست الشیخ الطوسی، أو کتاب الذریعة، أو خاتمة المستدرک للنوری.

وقد بزغت ظاهرة غیر علمیة فی الأوساط المختلفة من الإقدام علی نفی صحّة الکتب، أو التشکیک فی نسبتها إلی أصحابها بمجرّد احتمال عدم مطابقة النسخ الموجودة للکتاب الأصلی للمؤلّف، أو احتمال عدم صحّة أصل نسبته للمؤلّف.

وتحقیق صحّة النسخة وصحّة النسبة للمؤلّف وان کان لا بدّ منه، إلّاأنّ النفی أیضاً متوقّف علی الفحص والتثبّت، ولا یکتفی فیه علی مجرّد الإحتمال وعدم الإطّلاع، فکلٌ من النفی والإثبات محتاج إلی الدلیل والشواهد والقرائن.

کما أنّه من المحبّذ بل اللازم علی المحقّقین للکتب الروائیة مراعات المنهج العلمی لتوثیق النسخ- الآتی فی النقاط التالیة لا سیّما فی النقطة السابعة- ونسبتها الی أصحابها، فإنّ هذا أهمّ ما یجب ذکره فی مقدّمة تحقیق الکتاب، لا الإقتصار

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۰۴

علی ما هو الدارج فی هذا العصر من ذکر النکات الفنّیة فحسب من ذکر طول النسخة وکون الورق أبیض أو أصفر، وکون الخط باللون الأحمر أو الأسود، وذکر نوع الخط، وغیرها ممّا له فائدةٌ مّا، إلّاأنّ المدار المهم فی تصحیح النسخ لیس إلّا إثبات صحّتها وصحّة إنتسابها إلی مؤلّفها وتوثیقها، فإذا أنجز هذا المطلب حفظت الکتاب قیمته کمدرک ومستند للأدلة الشرعیة، فکم هو الفارق بین ما یصنعه المحقّق الکبیر الآغا بزرگ الطهرانی فی الذریعة واستاذه المحقّق النوری فی الخاتمة وبین ما هو متّبع الآن فی مقدّمات التصحیح للکتب، وسیتّضح ذلک عن قریب.

ضوابط المنهج ... ص: ۲۰۴

الأولی: مراجعة هویّة الکتاب، من خلال کتب الفهرست، أو کتب التراجم ...، ص: ۲۰۴

ولا یخفی هنا أنّ من النافع هو الإحاطة بالفهارس الموجودة، کفهرس النجاشی، والشیخ وابن الندیم، والشیخ منتجب الدین، وکذا الفهارس المتأخّرة، ککتاب الذریعة، ورياض العلماء للأفندی، وخاتمة المستدرک للنوری، ومصفّی المقال فی مصنّفی علم الرجال للآغا بزرگ الطهرانی، وکذا کتب التراجم والرجال کبقیة الأصول الرجالیّة الخمسة وکتب الرجال للمتأخّرین، کالعلّامة وابن داوود، وکتب التراجم ک أعیان الشیعة، وکتاب طبقات أعلام الشیعة لآغا بزرگ الطهرانی، وکتاب روضات الجنّات للخوانساری وغیرها.

الثانیة: معرفة أسانید أصحاب الفهارس إلی ذلک الکتاب ...، ص: ۲۰۴

ولا ریب أنّ کثرة تلک الأسانید ووفرة نسخه الواصلة إلیهم یفید إستفاضة الکتاب، أو تواتر نسخه، ویثبت إشتهاره، وهو فی غایة الأهمّیة.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۰۵

الثالثة: معرفة أسانید أصحاب المجامیع الروائیة المتأخّرة إلی ذلک الکتاب ...، ص: ۲۰۵

وذلک بتوسّط اتصال سندهم إلی أصحاب الفهارس، کإجازات المرحوم المجلسی فی البحار وطرقه إلی الکتب التی استخرج منها روایات کتابه، وکذا الحال بالإضافة إلی الحرّ العاملی فی خاتمة الوسائل ومفتتح کتاب إثبات الهداة، وکذا طرق الفیض الکاشانی فی الوافی، وطرق السیّد هاشم البحرانی، وذلک عبر وقوعه فی سلسلة إجازات عدّة من المحدّثین التی ذکروها عنه، کما یمکن استخراج

أسانیدهم من السلسلة المذکورة فی کتب الإجازات، کإجازة العلّامة الحلّی لابن زهرة وإجازة الشهید الثانی إلی الشیخ حسین بن عبدالصمد الحارثی الهمدانی العاملی، وغیرها من الإجازات التی یُعثر علیها.

الرابعة: التعرّف علی اشتهار الکتاب فی الطبقات المتلاحقة ...، ص: ۲۰۵

وهی خطوة هامّة للغایة، إذ معرفة اشتهار الکتاب عند الأصحاب وفی أندیتهم العلمیة والحوزات الروائیة دالّ علی شهرة الکتاب ونُسخه، ویتمّ ذلک بملاحظة الإستناد إلی استخراج الروایات من ذلک الکتاب فی الکتب الفقهیّة الإستدلالیّة، ککتب الراوندی، وابن إدریس، والمحقّق والعلّامة والشهیدین والمحقّق الکرکی، ومن أتی بعدهم، وفی المصنّفات الروائیّة، ککتب ابن طاووس، ومزار الشهید الأوّل، وکتب الطبرسی، وغیرها، وکذا الکتب الإعتقادیّة، کإرشاد الشیخ المفید، وأمالی المرتضی وإعلام الوری والإحتجاج للطبرسیّین، وإثبات الهداة للحرّ العاملی.

والحاصل: إنّ تتبع المدوّنات الفقهیة وغیرها لأعلام الطائفة للقدماء والمتأخّرین ومتأخّری المتأخّرین حیث إنّهم کثیراً مّا یستخرجون الروایة من الکتب المشهورة، وهی شهادة بوجود النسخة المعتمدة لدی ذلک الفقیه والمؤلّف، کما هو الحال فی العلّامة الحلّی، حیث أودع فی کتابه منتهی المطلب

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۰۶

روایات عدیدة استخرجها من الکتاب المفقود مدینة العلم للشیخ الصدوق، وعبّر عن الکثیر منها بالصحیح، وکذا ما نصّ علیه المحقّق الحلّی فی المقدّمة الرابعة من کتاب المعتبر، حیث ذکر فیها أسماء الکتب التی استخرج منها روایات الکتاب غیر الکتب الأربعة، وکذا الشهید الثانی فی تسلیة الفؤاد.

الخامسة: ملاحظة الخطوط و التوقیعات المتعدّدة علی النسخ المختلفة الواصلة إلینا ...، ص: ۲۰۶

فإنّها تشیر إلی أیدی متعاقبة متناولة لها، والی الحواضر والحوزات العلمیة التی تناقلتها، ویسعف فی هذا المجال کثیراً الکتب المعجمیّة المتکفّلة بأحوال النسخ، کالذریعة، ورياض العلماء، وخاتمة المستدرک، وکذا فهرست النسخ الموجودة فی المکتبات المخطوطة، المحتفظة بکمیّات کبیرة من النسخ الخطیة، فإنّها بأجمعها تنفع فی تحصیل موسوعة عن الکتب الروائیة، وفی التعرّف علی النسخ العدیدة ممّا یوجب معرفة إسناد طرق الکتب، فمن المهمّ الإلتفات إلی لزوم الإشارة إلی کلّ النسخ الموجودة، فإنّ إغفال ذکر نسخة قد یؤدّی إلی إغفال قرینة عامّة علی سند ذلک الکتاب الواصل إلینا.

السادسة: التعرّف علی خط نسخة الکتاب، و اسم الناسخ، و عمّن نسخ ...، ص: ۲۰۶

ومطابقة العدد المذکور فیه، مع العدد المذکور فی کتب النقل، وکذا المطابقة بین ما فی تلک النسخة وبین الروایات الواردة عنه فی کتب أخری.

وبعبارة أخری: لا بدّ فی تصحیح وتحقیق نسخة الکتاب الروائی الأخذ بالقرائن الرجالیّة، والحدیثیة الدرائیة التی یحتجّ بها، لا الأخذ بقرائن الاطر الفنیّة الشکلیّة.

السابعة: الرجوع و الإستعانة بأهل الإختصاص فی علم النسخ ...، ص: ۲۰۶

فإنّ التعرّف علی النُسخ عاد الیوم علماً برأسه اختصاصیاً أکادیمیّاً، أو حاصل بالتجربة والتلّمذ

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۰۷

علی ید أهل الخبرة من هذا الفن، فإنّ فی العصر الحدیث قد فتح باب تزویر النسخ لتظهر کأنّها نُسخ أثریّة قدیمة من القرون المتطاولة السابقة، خصوصاً فی الکتب الفریدة لتباع بأعلی الأثمان تحت عنوان النفائس القدیمة، وبسبب ذلک بزغ أرشفة ووضع عِلمان مختصّان بتحقیق صحّة النُسخ، وهو علم تصحیح النُسخ، وعلم فهارس الکتب والمکتبات.

أمّا الأوّل: فهو یبحث فیه عن کلّ من مادّة الورق بتوسّط المختبرات المختصّة وأنّ ترکیبته راجعة إلی أیّ قرن من القرون الماضیة، حیث إنّ الترکیبة فی کلّ قرن کانت آخذة فی التطور والتغیّر، وکذلک یبحث فیه عن مرکّب الخط أی‌الحبر المنقوش فیه رسم الخط، فإنّ نسبة الکاربون المرکّبة أیضاً هی مختلفة بحسب تطوّر صناعة الحبر ومادّة المرکّب، ویقع البحث فیه أیضاً عن الجانب الأدبی فی صیاغة الکتاب، فإنّ المفردات ونمط التراکیب والأمثلة المستخدمة إلی غیر ذلک من الخصائص الثقافیة لأدب کلّ قرن، بل وکلّ مکان وقوم وبیئة لها خصائص تفترق عن المورد والزمن الآخر، فمثلًا یقع الفحص عن مفردات مستعملة فی السابق مهجورة فی القرون اللاحقة، فإذا وقع العکس عُلم تزویر النسخة، إذ ظاهرة النَحْت فی اللغة، أو النقل، أو هجر المعنی من لفظ إلی معنی آخر، وهو ما یسمّی بالإرتجال المنشرة فی اللغات المختلفة، وکذا الأمثلة، فإنّها تعکس عن المستوی الثقافی لذلک الزمن، فتحدّد بذلک زمن النسخة، ویقع فیه البحث أیضاً عن نمط دیباجة الکتاب، وتوقیع الخاتمة، فإنّه بحسب الأزمنة یختلف نمط الإستهلال فی الدیباجة، ونمط التوقیع فی الخاتمة، بل إنّه من خلال أسماء الناسخین أیضاً یُتعرّف علی الحقبة الزمنیة لها، إذ کلّ حقبة تشتهر بأسماء معیّنة، وهکذا رسم الخط، فإنّ نوعیة الرسم والنقش تختلف بحسب الأزمنة فی أنواع

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۰۸

الخطوط والنقوش، وکذلک حجم الکتاب، وحجم الورق، وعدد الصحائف، وکیفیّة التجلید.

وأمّا علم فهارس الکتب والمکتبات، فإنّه یقع البحث فیه عن تاریخ المکتبات فی القرون المتقدّمة وعدد ما تحویه من الکتب، والمواضع التی انتقلت إلیها الکتب فی القرون اللاحقة، وأصناف الکتب التی حوتها تلک المکتبات، کما یقع البحث فیه عن التمییز بین النسخ الأصلیة، التی فیها خطوط مؤلّفیها والنسخ المستنسخة عنها، وتبویب الکتب وتفصیلها بفصول ومقالات، أی‌ما یشتمل علیه الکتاب من الأبواب والفصول فإنّ لکلّ فنّ فی کلّ زمن نمط خاص من الفهرسة والتبویب، وکذا یقع البحث فیه عن نمط تخریج الأقوال والأحادیث، وطریقة الإستدلال، والإصطلاحات المستخدمة فی کلّ فنّ، لکلّ زمن، فمثلًا صاحب تخصّص الفهرسة إذا أراد التعرّف علی النسخة کان اللازم علیه الإحاطة بالأدوار الزمانیة لتطوّر ذلک الفنّ، کی یتعرّف علی کلّ ذلک، وعلی الاسلوب الذی کتب به، فانّه بذلک یستطیع الإطّلاع علی صحّة النسخة، وواقعیّتها المنسوبة لذلک الزمن، إلی غیر ذلک من الأمور.

والحاصل: إنّ الإستعانة بهذین العلمین ولو عبر المتخصّصین فیها یشرف الباحث والمصحّح للنسخة علی الجزم والوثوق بسلامة النسخة، وصحّة انتسابها إلی مؤلّفها.

الثامنة: التعرّف علی أسلوب المؤلّف من خلال بقیّة کتبه ...، ص: ۲۰۸

فإنّ لکلّ مؤلّف من الرواة روّیة معینة فی کیفیّة التألیف، مضافاً إلی مبانیه الخاصّة به فی الفقه، أو المعارف، فإنّ ذلک یُطلع المتتبّع علی الوثوق بکون هذا التصنیف لذلک المؤلّف، فمثلًا الصدوق رحمه الله الذی لا یری نقص شهر رمضان، ونحو ذلک من مبانیه

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۰۹

الخاصّة به، إذا شوهد فی نسخة کتاب روائی ما یعاکس ذلک تماماً فی المبانی الذی عرف تشدّده فیها، فإنّ ذلک یدلّ علی خطأ النسخة، والعکس یفید فی تولید الظن فی صحّة النسخة، الظنّ الذی لا بدّ أن یعتضد بقرائن أخری.

التاسعة: مطابقة مضامین الروایات فی نسخة ذلک الکتاب مع ما ینقل عنه فی کتب أخری ...، ص: ۲۰۹

وکـذا مقابلـة مضامین تلک الروایات مع مضامین روایات الکتب المشـهورة الاخری، فإنّ هذین القسـمین من المقابلة لو تمّا علی نحو مستوعب کامل لَأورث إطّلاعاً دقیقاً علی درجة سلامة النسخة، وضبطها، ومدی قوّة انتسابها إلی مؤلّفها.

العاشرة: إستقصاء أکبر عدد من النُسخ الموجودة فی المکتبات المختصّة بالمخطوطات فی المدن و الدول المختلفة ...، ص: ۲۰۹

فإنّه کلّما ازداد عدد النُسخ زادت الموادّ التی هی منبع لتطبیق الضوابط السابقة

ثم إنّ هاهنا اعتراضین علی طریق تحقیق الکتب ... ص: ۲۰۹

الإعتراض الأوّل: و هو ما ینسب إلی السیّد البروجردی قدس سره، من أنّ غیر الکتب الأربعة لا یمکن الإعتماد علی الروایات الواردة فی نسخها منفردة ... ص: ۲۰۹

وذلک لأنّ الطائفة قد اهتمّت ببالغ الأهمّیة بالکتب الأربعة، قرائة، ومداولة، وإملاءً، واستنساخاً، دون غیرها.

الإعتراض الثانی: و یتولّد إعتراض آخر ...، ص: ۲۰۹

و هو أنّ أسانید و طرق الکتب التی یذکرها أصحاب المجامیع المتأخّرة کالمحمّدون الثلاثة، والفیض الکاشانی فی الوافی، والمجلسی فی البحار، والحرّ فی الوسائل، وغیرها، والسیّد هاشم البحرانی فی کتبه، وغیرهم فی جوامعهم الروائیة عبر سلسلة الإجازات لیست

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۱۰

طرقاً إصطلاحیّة لاعتماد النسخ، بحیث تخرجها عن الإرسال، بل هی عبارة عن صورة إجازات تبرکیّة کی تتّصل صورة السند بالمعصومین علیهم السلام، کما هو شأن الإجازات فی العصر الحاضر. فمثلًا: تری الحرّ العاملی قد استجاز من المجلسی وکذا العکس، وکذا السیّد هاشم البحرانی، قد حصلت له إستجازة متقابلة مع غیره من الأعلام لکلّ ما یرویه کلّ منهما من الکتب الروائیة للآخر، فهل یُظنّ من هذه الإجازة مناولة کلّ للآخر جمیع الکتب.

فلا ریب أنّها دعوی مجازفة، فضلًا من قرائته کلّ نُسخ الکتب علی الآخر، وعلی ذلک لا یعوّل علی الروایات المستخرجة فی جوامعهم من تلک النسخ لتلک الکتب غیر المشهورة بمفردها.

ولا یخفی إختلاف الثمرة بین هذین الإعتراضین، فإنّه علی الأوّل لا یُعتمد علی روایات غیر الکتب الأربعة، وإن کانت مشهورة بمفردها، وأمّا علی الإعتراض الثانی فإنّه لا یُعتمد علی روایات الکتب النُسخ غیرالمشهورة- المستفیضة- بمفردها.

ویندفع هذان الإعتراضان ببیان عدّة أمور ...: ص: ۲۱۰

الأمر الأوّل ...: ص: ۲۱۰

إنّ ما افید فی الإعتراض الأوّل من التفرقة بین إجازة الکتاب بالقراءة والسماع والإملاء والمقابلة من جانب وبین إجازة الکتاب بالمناولة من حجّیة النقل بالطرق الأولی دون النقل بالطریق الثانی ممنوع ومردود، کما هو مقرّر فی علمی الدرایة والأصول، وإن کان النقل بالطرق الأولی أقوی حجّة وضبطاً وتثبّتاً، لا أنّ الطریق الثانی لیس بحجّة.

وبیان ذلک: إنّ النسخة إذا کانت معتمدة لدی شیخ الإجازة مصحّحة ومقابلة، وناولها یداً بید للمستجیز منه، فیکون ذلک بمنزلة إخبار جُمَلی مجموعی من

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۱۱

المجیز للمجاز بروایات ذلک الکتاب، لا سیّما مع دیدن شیوخ الإجازة فی المناولة من قرائة مقتطف من أحادیث الکتاب من مواضع متفرقة فی ذلک الکتاب، مع إخبار المجیز بعدد الروایات المتضمّن لها النسخة، وخصوصیّات تلک النسخة، وأهمّها عدد روایات ذلک الکتاب، فالمناولة بهذه الصورة نحو توثیق معتمد علیه بین العقلاء فی سیرهم، فضلًا عن المتشرّعة وبین المسلمین أجمع.

ومن ثمّ نُسب الإعتراض الأوّل إلیه قدس سره بصیاغة أخری، وهو التوقّف فی الإعتماد علی الدلالة والترکیب اللفظی فی متون أحادیث تلک الکتب، لعدم الوثوق بضبط ألفاظ المتون، وإن اطمئنّ بالنسخة والکتاب إجمالًا.

وإلی ذلک یشیر مفاد روایة محمّد بن الحسن بن أبی خالد شینوله، قال: قلت لأبی جعفر الثانی علیه السلام: جعلت فداک إنّ مشایخنا رووا عن أبی جعفر وأبی عبداللّه علیهم السلام وکانت التقیّة شدیدة، فکتموا کتبهم فلم تروا عنهم، فلمّا ماتوا صارت تلک الکتب إلینا، فقال: «حدّثوا بها فإنّها حقّ» «۱».

ولکنّ الإعتراض بصیاغته الثانیة هذه أیضاً مدفوع بنفس الجواب السالف، وغایة هذه الصیاغة الثانیة هو أرجحیّة متون روایات الکتب الأربعة ودلالتها اللفظیة علی متون الکتب المشهورة الاخری عند الإختلاف، لا الإسقاط عن الحجّیة التفصیلیة إبتداءاً، والوجه فی ذلک إنّ الإجازات عن طریق المناولة لا- محالة تؤول بالنهایة إلی أخذها عن طریق السماع، أو الإملاء والمقابلة، إذ المناولة إمّا تکون بتملیک المجیز نسخة کتابه للمستجیز مع کون المجیز قد

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۱۲

حاز علیها بنفس النمط قبل ذلک وهلمّ جراً إلی أن تصل إلی الإجازة بالقرائة والسماع والإملاء، وإمّا أن یکون المجیز بمناولته للمجاز آذن له بالإستنساخ والقیام بالمقابلة بمفرده، وهکذا الأمر فی المجیزین مترامیة حتّی تقف وتنتهی إلی ما انتهت إلیه الصورة الأولی والفرض الأوّل.

وقد ذکر علماء الدرایة أنّ المناولة مع الإجازة أخصّ من الإجازة، لأنّها إجازة مخصوصة فی کتاب بعینه، وقالوا: «إنّ منها أن یدفع الشیخ إلی الطالب تملیکاً أو عاریة النسخة ویقول له هذا سماعی من فلان أو روایتی عنه فاروه عنّی أو أجزت لک روایته عنّی أو یقول خذه وانسخه وقابل به، ثمّ ردّه إلیّ ویسمّی عرض المناولة فی مقابل عرض القرائة» «۱».

وله تفاصیل کثیرة ذکروها فی أقسام المناولة والإجازة والأداء فلاحظها «۲».

والعمدة أنّه مع تحفّظ المجیز والمجاز بشرائط الضبط والتی تعتبر فی النقل بالسماع أیضاً فحجّیة النقل متحقّقة فی الطریق «۳».

الأمر الثانی ...: ص: ۲۱۲

وأمّا ما أفید فی الإعتراض الثانی فهی دعوی مدلّل علیها بمجرّد الإستئناس، والقیاس علی الإجازات فی عصرنا الحاضر التی یقصد بها التبرّک بالإتصال بسلسلة السند المتّصلة بالمعصومین علیهم السلام، مع أنّ الإجازات الحالیّة إنّما هی فی الکتب المتواترة المشهورة، والتی لا تحتاج إلی المناولة أو القراءة

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۱۳

والسماع والمقابلة، أمّا لو کان موردها النُسخ غیر المتواترة فالمشاهد منهم فی العصر الحاضر أیضاً مراعاتهم لشرائط النقل بالمناولة والسماع، ویشهد لذلک ملاحظة دیدن المحقّق الطهرانی فی الذریعة فی مثل تلک النسخ، واستاذه المیرزا النوری فی خاتمة المستدرک فی فائدة الکتب، والأفندی فی الریاض، وکذا الفقهاء بالنسبة إلی التدقیق فی نسخ الکتب المتواترة، کالوسائل والکتب الأربعة، فإنّهم یتناولونها یداً بید عن نُسخ أکثر إتقاناً ودقّة إلی الطبقات المتقدّمة من الأعلام، نسخوها عن نُسخ منسوخة من خطّ المؤلّف.

وبعبارة أخری: إنّ الإجازات الحالیة المعاصرة علی نمطین، أحدهما ما اصطلح علیه فی علم الدرایة فی باب أقسام النقل عندهم بما

یسمّی بالإجازة المطلقة، وهی التی لا یُطلع المجیز المجاز علی الکتب التی یرویها من دون مناولة ولا سماع ولا قرائة، والغرض منها فی العادة یکون الإذن فی إسناد أیّ حدیث یقع للمجاز من قبل المجیز، وهذا الطریق من النقل قد استشکل فی حجّیته، أمّا النمط الثانی وهی الإجازة الخاصّة المنطبقة علی المناولة أو المقابلة أو السماع والإملاء ونحوها من طرق النقل والتی یتحفظ فیها علی الضبط تفصیلًا أو مجموعیاً، فلا ریب فی حجّیتها.

والحاصل: إنّ الدعوی المزبورة إستئناسیّة، لأنّ الإجازات المذکورة فی کتب المحمّدین الثلاثة وغیرهم من أصحاب المجامیع المتأخّرة لیست هی إلّاطرق مناولة لتلک الکتب، بشهادة إنّهم یمیّزون بین مجموع الکتب المشهورة بعضها عن البعض، فعندما یستعرضون طرقهم إلی الکتب تراهم یخصّون بعضها الأوّل مثلًا بمجموعة من الطرق، وبعضها الآخر بمجموعة أخری من الطرق، وهکذا بل یمیّزون بعضها الثالث بطریق أو طریقین، وکذا یمیّزون بعض الکتب غیر

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۱۴

المشهورة بطریق غیر طریق الکتب المشهورة.

وکذا تراهم یصرّحون بأنّ بعض الکتب لم تصل إلیهم عن طریق وإنّما عثروا علیها وجادة، فلاحظ خاتمة الوسائل ومفتتح کتاب إثبات الهداة، وقد صرّح الحُرّ فی هامش الوسائل فی کتاب الأطعمة فی تحریم العصیر الزبیبی والتمری إنّه یتوقّف عن إخراج روایات من اصْیلَی زید الزرّاد والنرسی، لأنّ النسخة التی عنده بالوجادة لا بطریق مسند، وکذا المجلسی فی باب الإجازات من کتاب البحار وقد صرّح فی بحاره فی مواضع عدیدة بأنّ النسخة الکذائیّة من کتاب معیّن لم تصل إلیه بطریق مسند، بل عثر علیها وجادة، فما یستخرجه من روایة منها لمجرّد التأیید کلّ ذلک تحفّظاً عن التدلیس والایهام، وهکذا السیّد هاشم البحرانی فی کتابه ترتیب التهذیب «۱» فی الخاتمة حیث یذکر طرقه للکتب، وکذا غیرهم من الأعلام.

وهذا شاهد جلیّ واضح علی أنّ سلسلة الإجازات هی طرق مناولة، ولیست طرق اتّصال تبرکیة، مع أنّ تکثّر نُسخ الکتب فی الحواضر العلمیة کما هو معهود ومتعارف لم یکن بنحو الطباعة الحدیثة، بل بالإستنساخ، والکتب المشهورة کانت متکثّرة الوجود فی الحواضر والحوزات العلمیة، فکان تحصیل جیل من العلماء علی النُسخ من الجیل المتقدّم إنّما هو بالإستعارة ونحوها، وإذا ما حصل المستجیز علی نُسخة من أحد الکتب من المجیز فکان دیدنهم علی المقابلة بالعاریة، وغیر ذلک ممّا یطمئنّ بتوافق النسختین عموماً، ولذا تراهم یذکرون العدد المسلسل لمجموع أحادیث کلّ کتاب وأوّل وآخر حدیث فیه وعدد فصوله وأبوابه تحفّظاً منهم عن تطرّق التخلیط أو الزیادة والنقصان.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۱۵

تحقیق الحال فی: کتاب تفسیر علی بن إبراهیم القمّی ... ص: ۲۱۵

حیث قد وقع التساؤل عن هذه النسخة الواصلة بأیدینا أنّها هی تفسیر القمّی أبی الحسن علی بن إبراهیم بن هاشم القمی الشیخ المعتمد للکلینی الذی بقی إلی سنة ۳۰۷ «۱»، أم إنّه تفسیر تلمیذه الراوی عنه، حیث قد دمج بین تفسیر القمّی وتفسیر الجارودی وروایات أخری له فی التفسیر، وهو أبو الفضل العبّاس بن محمّد بن قاسم بن حمزة بن موسی بن جعفر علیه السلام.

وعلی فرض کونه لتلمیذه فیقع التردّد فی إسناد النسخة الموجودة بأیدینا، ولاسیّما وأنّه لایوجد لأبی الفضل العبّاس هذا ذکرٌ فی الأصول الرجالیّة، بل المذکور فیها ترجمة والده المعروف بمحمّد الأعرابی، وجدّه القاسم، حیث ذکر الأوّل الشیخ فی رجاله فی أصحاب الإمام الهادی علیه السلام وذکر الثانی الکشّی.

نعم، قد ذُکر هو فی أکثر کتب الأنساب، وکذا أحفاده عند تعرّضهم لذکر أعقاب الحمزة ابن الإمام موسی الکاظم علیه السلام، کما ذکر ذلک المحقّق الطهرانی، وحُکی عن أحدها وهو کتاب النسب المسطّر إنّه قال: «وأمّا العبّاس بطبرستان ابن محمّد الأعرابی فله

أولاد بها منهم جعفر وزید والحسین ومنهم أعقاب»، وظاهره إنّه نزل بطبرستان وقد کانت حینئذ مرکزاً للزیدیة، واحتمل صاحب

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۱۶

الذریعة أنّ نزول العبّاس کان لترویج الحقّ بها، فتوسّل بنشر تفسیر علی بن إبراهیم، جامعاً له مع تفسیر أبی الجارود عن الإمام الباقر علیه السلام، إذ هو مرغوب عند الفرقة الجارودیّة الزیدیّة، والذی هو لا یقصر فی الإعتبار عن تفسیر القمّی، لکون طریق الروایة عن أبی الجارود غیر منحصر بکثیر بن عیّاش، إذ یرویه عنه جماعة من الثقات تقرب إلی العشرة.

وللعباس هذا إسناد إلی تفسیر أبی الجارود، یرویه عن أحمد بن محمّد الهمدانی، عن جعفر بن عبداللّه، عن کثیر بن عیّاش، عن زیاد بن منذر أبی جارود، عن أبی جعفر محمّد بن علی علیه السلام، قد ذکره فی أوائل سورة آل عمران فی تفسیر آیة (وَ أُنَبِّئُکُمْ بِما تَأْکُلُونَ وَ ما تَدَّخِرُونَ فِی بُیُوتِکُمْ) «۱».

والحاصل: إنّ النسخة التی بأیدینا- بل فی عامّة النُسخ الصحیحة- قد وقع فی صدرها التصدیر باسم العبّاس، فإنّ فیها بعد الدیباجة والفراغ عن بیان أنواع علوم القرآن ما لفظه: «حدّثنی أبو الفضل العبّاس بن محمّد بن القاسم بن حمزة بن موسی بن جعفر علیه السلام قال: حدّثنا أبو الحسن علی بن إبراهیم بن هاشم قال: حدّثنی أبی رحمه الله عن محمّد بن أبی عمیر عن حمّاد بن عیسی »....

وقد وقع التصرّف من التلمیذ- العبّاس- فی التفسیر من أوائل سورة آل عمران فما بعد، إلّاأنّه قد فصّل ومیّز بین روایات علی بن إبراهیم وروایات تفسیر أبی جارود بنحو لا یشتبه علی الناظرین فی الکتاب، ولا یخفی علی من ألمّ بتمییز طبقات مشایخ القمّی عن مشایخ تلمیذه أبی الفضل.

والذی یظهر من کلام المحقّق الطهرانی فی الذریعة اعتماده علی هذه النسخة

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۱۷

نظراً لتواتر تفسیر علیّ بن إبراهیم فی الطبقات، بنحو لا یضرّ عدم تجرّد نسخته عن نسخة تفسیر التلمیذ أبی الفضل، ولاسیّما وأنّ هذا التلمیذ الجامع بین تفسیر القمّی وتفسیر الجارودی لیس إلّاجمع بین تفسیرین مشهورین متواتری النسخ فی الطبقات، وإن أضاف إلیهما بعض روایات أخری فی التفسیر بطرق أخری لا تشتبه علی الناظر التمییز بینهما، لأنّه یروی تفسیر الجارودی بالسند المشهور إلیه إلی التفسیر، أی نفس السند الذی یروی کلّ من الشیخ الطوسی والنجاشی تفسیر أبی الجارود عنه بسندهما إلی أحمد بن محمّد الهمدانی، المعروف بابن عقدة المتوفی سنة (۳۳۳)

أقول: إنّ ما ذکره المحقّق الطهرانی رحمه الله وإن کان متیناً، نظیر ما یتعارف فی الکتب المشهورة المتواترة الأخری، حیث یجمع بینها فی الطباعة، نظیر کتاب مفاتیح الجنان للشیخ عباس القمّی مع کتابه الآخر الباقیات الصالحات، فإنّه اعتید علی طبع الثانی فی حاشیة الأوّل، وکذا اعتید جعل تفسیر مرآة الأنوار للشریف أبی الحسن التونی مقدّمة لتفسیر البرهان، ونظیر جعل الأصول الخمسة الرجالیّة فی کتاب واحد فی التراجم، کما صنعه القهبائی فی المجمع، وما صنعه الأردبیلی فی جامع الرواة، بل وما صنعه أغلب الرجالیین فی کتبهم، من نقل متون الأصول الرجالیّة الخمسة فی کتبهم، بحیث لو قُدّر وفرض أنّ الأصول الرجالیّة الخمسة المجرّدة لم تکن بأیدینا ما أضرّ ذلک بتواترها، لتواتر کامل متونها فی الکتب الاخری بنحو مفرّق فی التراجم، فتکون الأصول الرجالیّة الخمسة متواترة لدینا بطریقین متواترین نستغنی بکلّ منهما عن الآخر، أحدهما نفس النسخ المجرّدة، والثانی انتشار متونها الکاملة فی الکتب الرجالیّة الأخری.

ونظیر ذلک الکتب الأربعة فإنّها قد وصلت بکتبها المجرّدة، وکذلک وصلت

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۱۸

منضمّة إلی الکتب الاخری فی کتاب مجموع آخر، ککتاب الوسائل والوافی والکتب الفقهیة الإستدلالیّة من المتقدّمین إلی متأخّری الأعصار، فهذا حال کثیر من الکتب المتواترة أن یکون لها عدّة طرق کلّها متواترة، وقد یبقی أحدها ویستغنی به عن البقیة، نظیر ما

حدث لکتاب الکشّی، حیث اختصره الشیخ بإختیار معرفة الرجال، فبقی تواتره فی ضمن هذا المختصر.

وهذا حال کثیر من الکتب عندما تُختصر أو تضمّ مع کتب اخری أن یقتصر ویکتفی علی أحد طرقه المتواترة دون الاخری، وقد یکون ذلک بسبب مشقّة وتکلفة وجهد الإستنساخ فی أعصارهم، أو بسبب العکوف علی النسخة الجامعة له ولغیره من الکتب بسبب ما حظیت به من إمتیاز الجمع، لا سیّما فی مثالنا حیث إنّ هذه النسخة من تفسیر القمّی جامعة لکلّ من التفسیرین المشهورین من الشیعة القمی والجارودی.

والحاصل: إنّ طریق نقل الکتب من نمط التواتر، سواء فی الکتب الروائیة أو الرجالیّة أو التاریخیة، کما یذکر عن کتاب صفّین لابن مزاحم إنّه مبثوث فی تاریخ الطبری، وهکذا حال الکتب فی بعض العلوم والفنون.

وعلیه فما ذکره المحقّق الطهرانی متین جداً، وهو أوّل الوجوه لاعتماد تواتر النسخة الواصلة، وهناک وجوه أخری:

الوجه الثانی: وهو إنّ صاحب الوسائل فی خاتمة کتابه فی الفائدة الخامسة منها قد ذکر الطرق التی یروی بها الکتب المذکورة فی کتابه عن مؤلّفیها، المنتهیة إلی الشیخ الطوسی، مع قوله قدس سره فی صدر تلک الفائدة بعدم توقّف العمل علی تلک الطرق، لتواتر تلک الکتب، مع قیام القرائن علی صحّتها وثبوتها، فقد ذکر طریقه إلی تفسیر علیّ بن إبراهیم بنفس الطرق التی له إلی الکلینی والصدوق والشیخ

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۱۹

الطوسی والبرقی والصفّار والحمیری وغیرهم، ثمّ أفرد طرقاً أخری إلی بقیّة الکتب فلاحظ.

هذا مع أنّ من المحقّق أنّ نسخة صاحب الوسائل لتفسیر علی بن إبراهیم هی نفس النسخة التی بأیدینا المرویّة بتوسّط العبّاس عن علی بن إبراهیم، وذلک بشهادة أنّ الروایات التی یستخرجها فی الوسائل عن تفسیر القمّی هی روایات من کلّ من التفسیرین القمّی والجارودی، فلاحظ روایات أبواب الوسائل التی یستخرج فیها من التفسیر المزبور.

ومن أمثلة ذلک، ما قاله صاحب الوسائل فی کتاب الطلاق فی الباب التاسع من أبواب مقدّماته وشرائطه فی الحدیث السابع: «علی بن إبراهیم فی تفسیره، عن أبی الجارود، عن أبی جعفر علیه السلام فی قوله: (فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ) «۱»: والعدّة الطُهر من الحیض، وأحصوا العدّة».

وقال أیضاً فی کتاب الطهارة فی أبواب مقدّمات العبادة فی الحدیث الثالث عشر منه مالفظه: علی بن إبراهیم فی تفسیره قال: فی روایة أبی الجارود عن أبی جعفر علیه السلام قال: سئل رسول اللّه صلی الله علیه و آله عن تفسیر قول اللّه عزّ وجلّ: (فَمَنْ کانَ یَرْجُوا لِقاءَ رَبِّهِ فَلْیَعْمَلْ عَمَلًا صالِحاً وَ لا یُشْرِکْ بِعِبادَةِ رَبِّهِ أَحَداً) «۲»، فقال: من صلّی مراءاة الناس فهو مشرک، إلی أن قال: ومن عمل عملًا ممّا أمر به مرآءاة الناس فهو مشرک ولا یقبل اللّه عمل مُراء».

وقال أیضاً فی کتاب الحج الباب الواحد والخمسین من أبواب أحکام العشرة فی

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۲۰

الحدیث الثالث منه ما لفظه: «علیّ بن إبراهیم فی تفسیره، قال فی روایة أبی الجارود عن أبی جعفر علیه السلام قال: إذا دخل الرجل منکم بیته فان کان فیه أحد یسلّم علیهم، وان لم یکن فیه أحد فلیقل: السلام علینا من عند ربّنا، یقول اللّه: (تَحِیَّةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبارَکَةً طَیِّبَةً) «۱»».

وهناک روایات أخری نشیر إلی مصدرها فعلیک بمراجعتها وهی: فی کتاب التجارة فی أبواب ما یکتسب به، فی باب تحریم اللعب بالشطرنج ونحوه فی الحدیث التاسع منه.

وفی (۲/ ۵۴۲، الباب ۵)، وفی (۲۵/ ۲۸، ۵۳)، و (۲۶/ ۱۹۶، الباب ۱)، وفی (۲۷/ ۱۷۲، الباب ۱۲) «۲».

وهکذا الحال فی نسخة تفسیر القمّی التی کانت عند العلّامة المجلسی صاحب البحار، فقد ذکر فی مقدّمة کتاب البحار فی الفصل

الأوّل فی بیان الأصول والکتب المأخوذة منها قال: «وکتاب التفسیر للشیخ الجلیل الثقة علی بن إبراهیم بن هاشم القمّی، وکتاب العلل لولده الجلیل محمّد»، ثمّ ذکر سنده إلی تلک الکتب، ومنها کتاب التفسیر، حیث قال فی الفصل الثانی بعد ذلک فی بیان الوثوق علی الکتب المذکورة واختلافها فی ذلک قال: «إعلم أنّ أکثر الکتب التی اعتمدنا علیها فی النقل مشهورة معلومة الإنتساب إلی مؤلّفیها، ککتب الصدوق رحمه الله، فإنّها سوی الهدایة وصفات الشیعة وفضائل الشیعة ومصادقة الإخوان وفضائل الأشهر، لا تقصر فی الإشتهار عن الکتب الأربعة التی علیها المدار فی هذه الأعصار،

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۲۱

وهی داخلة فی إجازاتنا، ونقل منها من تأخّر عن الصدوق عن الأفاضل الأخیار» إلی أن قال «وکتاب تفسیر علیّ بن إبراهیم من الکتب المعروفة، وروی عنه الطبرسی وغیره».

وأمّا سنده التفصیلی لکتاب التفسیر فلاحظ ما ذکره فی کتاب الإجازات «۱»، من أسانید عدیدة ینتهی کثیر منها إلی الشیخ الطوسی، وبعضها ینتهی إلی الشیخ المفید، وغیرهم من المشایخ، فقد ضمّن فی کتابه البحار روایاته المستخرجه عن تفسیر علیّ بن إبراهیم، وتلک الروایات هی من النسخة التی تجمع بین التفسیرین، أی تفسیر القمّی وتفسیر أبی الجارود، حیث أورد الروایات التی رواها علی بن إبراهیم عن مشایخه عن الصادق علیه السلام، والتی عرفت اختصاصها بتفسیر القمّی، وأورد الروایات التی رواها العبّاس بسنده إلی تفسیر أبی الجارود، وإلیک فی الهامش نبذة عن المواطن التی إستخرجها صاحب البحار من تلک الروایات «۲» فیظهر من ذلک أنّ نسخة صاحب البحار المسندة إلی الشیخ هی نسخة العبّاس التلمیذ أیضاً.

وهکذا الحال فی نسخة تفسیر القمّی، التی کانت عند السیّد هاشم البحرانی، فإنّها النسخة المشتملة علی التفسیرین، وذلک بشهادة ما ذکره «۳» فی ذیل آیة (وَ الَّذِینَ یَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ) «۴» من الروایة الأولی: علی بن إبراهیم قال فی روایة

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۲۲

أبی الجارود عن أبی جعفر علیه السلام، من قوله: (وَ الَّذِینَ یَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ) الآیة، وکذا الروایة التالیة لها.

وأیضاً فی «۱» ذیل قوله تعالی: (لَهُ مُعَقِّباتٌ مِنْ بَیْنِ یَدَیْهِ) «۲».

وأیضاً «۳» فی قوله تعالی: (قَدْ شَغَفَها حُبًّا) «۴».

وأیضاً فی «۵» ذیل قوله تعالی: (إِذْ قالَ یُوسُفُ لِأَبِیهِ) «۶».

وأیضاً فی قوله تعالی: (وَ لَوْ شاءَ رَبُّکَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً) «۷». «۸»

وقد قال فی مقدّمة تفسیر البرهان فی الباب السادس عشر، فی ذکر الکتب المأخوذ منها الکتاب، وابتدأ بقوله: تفسیر الشیخ الثقة أبی الحسن علی بن إبراهیم بن هاشم، فکلّ ما ذکرته عنه فهو منه.

الوجه الثالث: إنّ إسناد الشیخ الطوسی إلی تفسیر القمّی کما ذکره فی الفهرست بقوله: أخبرنا بجمیعها کتب علی بن إبراهیم جماعة عن علی بن محمّد الحسن بن حمزة العلوی الطبری، عن علی بن إبراهیم، وأخبرنا بذلک الشیخ المفید رحمه الله، عن محمّد بن الحسین بن بابویه، عن أبیه، ومحمّد بن الحسن، وحمزة بن محمّد العلوی، ومحمّد بن علی بن ماجیلویه، عن علی بن إبراهیم.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۲۳

وقال النجاشی فی ترجمة علی بن إبراهیم بن هاشم «وله کتاب التفسیر- إلی أن قال- أخبرنا محمّد بن محمّد وغیره، عن الحسن بن حمزة بن علی بن عبداللّه، قال: کتب إلیّ علی بن إبراهیم بإجازة سائر أحادیثه وکتبه».

وقال فی ترجمة الحسن بن حمزة بن علی بن عبداللّه أبو محمّد الطبری: یُعرّف بالمَرْعَش، کان من أجلّاء هذه الطائفة قدم بغداد ولقیه شیخنا فی سنة ۳۵۶ ومات فی سنه ۳۵۸.

وقال فی عمدة الطالب فی أنساب آل أبی طالب فی ترجمة عقب الحسین الأصغر ابن زین العابدین «۱»: «ومن ولد علی المَرْعَش أبو

القاسم حمزة بن المَرْعَش له عقب منهم أبا محمّد الحسن النسّابة المحدّث ابن حمزة، المذکور له عقب».

وذکر المصحّح فی حاشیة الکتاب: إنّه ممّن ینتمی إلی علی المَرْعَش بعض سلاطین مازندران (طبرستان)، وقال فی الفخری فی عقب الحسین الأصغر ابن زین العابدین «۲»: «وأمّا حمزة بن علی المَرْعَش فهو أکثر إخوته عقباً، وولده المعقّب ثلاثة: علی بن الحسن القاضی المحدّث المامطیری، ومحمّد له ثلاثة أعقبوا وذیّلوا بطبرستان، والحسین له ولد أعقب وذیّل بها».

والظاهر أنّ الحسین مصحّف عن الحسن، کما قد اتضح فی کتاب العمدة.

ویظهر من کلّ ذلک أنّ نسخة التفسیر التی وصلت إلی الشیخ والنجاشی هی نسخة العبّاس، الجامعة للتفسیرین، إذ الظاهر أنّ النسخة التی وصلت إلیهما هی

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۲۴

نسخة الحسن بن حمزة العلوی الطبری المتقدّم آنفاً، وکان فی طبرستان قبل قدوم بغداد وطبرستان کانت محلّ انتشار نسخة العبّاس کما عرفت سابقاً.

فالظاهر أنّ نسخة الحسن بن حمزة هی النسخة المنتشرة للعبّاس، التی إستجاز الحسن بن حمزة من علی بن إبراهیم فی روایتها، وقد تقدّم من المحقّق آغا بزرگ الطهرانی استظهار أنّ الدولة الزیدیّة بطبرستان آنذاک قد قامت بترویج النسخة لتضمّنها تفسیر الجارودی.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۲۵

التفسیر المنسوب للإمام العسکری علیه السلام ... ص: ۲۲۵

اشارة

مقدّمة: ممّا یعین الباحث فی الإطّلاع علی أطرف الکلام حول إعتبار هذا الکتاب مراجعة المصادر التالیة:

الأوّل: ما ذکره المحدّث النوری فی خاتمة المستدرک «۱» عند تعداده لمشایخ الصدوق وهو محمّد بن القاسم الإسترابادی.

الثانی: ما ذکره المحقّق آغا بزرگ الطهرانی فی الذریعة «۲».

الثالث: ما ذکره المحقّق شیخ محمّد تقی التُستری فی الأخبار الدخیلة «۳».

الرابع: ما فی روضة المتّقین للمجلسی الأوّل «۴».

الخامس: ما رقمه الفاضل المعاصر الشیخ الأستاذیّ فی رسالته «۵».

وتنقیح الحال فی التفسیر یتمّ عبر النقاط التالیة ...: ص: ۲۲۵

النقطة الأولی: إنّ هناک تفسیرین بهذا الإسم ...، ص: ۲۲۵

کما نبّه علی ذلک غیر واحد:

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۲۶

أوّلهما: التفسیر الذی جَمَعه الحسن بن خالد البرقی، کما ذکر ذلک ابن شهرآشوب فی معالم العلماء قال: «أخو محمّد بن خالد من کتبه تفسیر العسکری من إملاء الإمام علیه السلام مائة وعشرون مجلّداً»، لکن فی فهرست النجاشی ذکر أنّ له کتاب نوادر، وفی فهرست الشیخ قال: «له کتب»، ولم یصرّح الشیخ بأسمائها فلعلّ أحدها ینطبق علی التفسیر الذی نسبه ابن شهرآشوب، وإن کان مثل ذلک العدد من المجلّدات لو کان هو مراد الشیخ ولا سیّما تفسیر الروائی لکان محلّ اهتمام، وصرّح بإسمه ولأخرج من روایاته فی

الکتب المعتبرة، بینما لم نظفر علی ما یشیر إلی ذلک.

وعلی أیّ حال فقد استظهر المحقّق الطهرانی فی الذریعة بقرائن عدیدة أنّ هذا التفسیر یرویه البرقی عن الإمام أبی الحسن الثالث علیه السلام، لا أبی محمّد الحسن بن علی علیه السلام فلاحظ.

وثانیهما: هو المنسوب للإمام أبی محمّد الحسن بن علی العسکری علیه السلام، بإملائه علی أبی یعقوب یوسف بن محمّد بن زیاد، وأبی الحسن علی بن محمّد بن سیّار والذی رویاه إلی محمّد بن القاسم (أبی القاسم) «۱» المفسّر الإسترابادی المعروف بأبی الحسن الجرجانی المفسّر. ذکره بهذه الأوصاف الصدوق فی کتاب معانی الأخبار باب الحروف المقطّعة «۲» وقد وصفه بالخطیب فی أوّل النسخة الموجودة من التفسیر، وقد روی الصدوق هذا التفسیر، وبثّ

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۲۷

العدید من روایاته فی کتبه.

النقطة الثانیة: [فیما روی الصدوق بإسناده عن رسول الله ص ...] ص: ۲۲۷

انّ الصدوق روی فی الأمالی فی المجلس (۳۳) عن محمّد بن علی الاسترابادی، عن یوسف بن محمّد بن زیاد، وعلی بن محمّد بن سیّار، عن أبویهما، عن الحسن بن علی بن محمّد علیهم السلام، عن أبیه، عن آبائه، عن أمیر المؤمنین علیه السلام، قال: قال رسول اللّه صلی الله علیه و آله: قال اللّه تبارک وتعالی: «قسّمت فاتحة الکتاب بینی وبین عبدی ... الخ» «۱».

ثمّ روی روایة ثانیة فی المجلس المزبور عن محمّد بن القاسم، عن الولدین، عن أبویهما، عن الإمام علیه السلام، فیظهر من هذا أنّ السند فی الروایة الأولی یرویه عن الولدین بغیر طریق محمّد بن القاسم، أیعن محمّد بن علی الإسترابادی، واحتمال کونه تصحیفاً من النُسّاخ لا یرفع الید عن صورة النسخ للکتاب، کما أشار إلی ذلک المحقّق الطهرانی.

کما أنّ وصفه بالإسترابادی لا یدلّ علی کونه الإسترابادی المفسّر، کما هو الحال فی کثیر من الرواة الموصفین بالکوفیّ والبصریّ، وهذه الروایة التی یرویها الصدوق عن محمّد بن علی الإسترابادی عن الولدین، موجودة فی نسخة التفسیر الواصلة.

النقطة الثالثة: إعلم أنّ الصدوق یروی روایات هذا التفسیر بصور مختلفة للطریق ...: ص: ۲۲۷

منها: وهی الأکثر فی کتبه، (عن المفسّر، عن الولدین، وهما یوسف بن محمّد بن زیاد، وعلی بن محمّد بن سیّار) ویسنده بعد ذلک عن أبویهما.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۲۸

ومنها: حدثنا محمّد بن القاسم الجرجانی المفسّر رحمه الله، قال: حدثنا یوسف بن محمّد بن زیاد، وأبو الحسن علی بن سیّار، وکانا من الشیعة الإمامیة، عن أبویهما، عن الحسن بن علی بن محمّد علیه السلام) «... ۱». ونحوه فی مواضع اخری من کتبه «۲».

ومنها: کما فی الخصال ما صورته: (قال: حدثنی محمّد بن القاسم المفسّر، المعروف بأبی الحسن الجرجانی رضی الله عنه، قال: حدّثنا یوسف بن محمّد بن زیاد، عن أبیه، عن الحسن بن علی، عن أبیه علی بن محمّد ... الخ)

والحال أنّ سند التفسیر الموجود فی هذه النُسخة المتداولة الواصلة هو عن المفسّر، عنهما، عن الحسن بن علی علیه السلام کما ذُکرت فیها قصّة روایتهما مفصّلًا، من دون توسیط الأبوین، وکذا الحال فی أسانید الأعلام والمحدّثین إلی ذلک التفسیر- الآتی ذکرها فی النقطة اللاحقة-.

وقد یوجّه ذلک بوجوه:

الأوّل: ما ذکره المحقّق الطهرانی فی الذریعة، وتبعه عدّة من المحقّقین، من زیادة لفظة (عن) قبل کلمة (أبویهما)، أی‌فتکون صورة العبارة هکذا: (وکانا من الشیعة الإمامیّة أبویهما) کجملة معترضة.

وهذا متین فی الموارد التی صرّح الصدوق بلفظة (وکان من الشیعة الإمامیة) وأمّا فی المواضع التی لم یذکر هذه العبارة فلا یتأتی هذا التوجیه، إلّاأن یتحمل إسقاط الناسخ لها.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۲۹

الثانی: أن تکون لفظة (عن) قبل أبویهما متعلّقة بلفظة (وکانا من الشیعة)، أی تشیّعهما بسبب أبویهما، فکلمة (عن) بمعنی باء السببیّة، أو (من) النشویّة، فلا تکون متعلّقة بالتحدیث.

الثالث: إنّ الصدوق قد روی عن المفسّر عنهما، أو عن أحدهما، عن أبویهما، أو عن أحد أبویهما، عنه علیه السلام، روایات لا تتعلّق بالتفسیر، ولا موجب لاحتمال الخطأ فی صورة السند، إذ أنّ معرفة واتصال أبویهما به علیه السلام هی التی أوجبت إتصال الولدین به علیه السلام، فلعلّ سبب وقوع مثل هذا السند فی الروایات غیر التفسیریّة أوهم النُسّاخ لحمل بقیة الأسانید علی صورة الروایات المزبورة.

النقطة الرابعة: إنّ للأعلام عدّة أسانید لهذا التفسیر ...: ص: ۲۲۹

منهم: الطبری فی دلائل الإمامة باب معجزات الإمام الرضا علیه السلام، قال:

«حدثنی أبو الحسن علی بن هبة اللَّه عثمان ابن أحمد بن إبراهیم الرائق الموصلی، قال: حدّثنا أبو جعفر محمّد بن علی بن الحسین بن موسی بن بابویه الفقیه القمّی، قال: حدثنا أبو الحسن محمّد بن القاسم، قال: حدّثنا یوسف بن محمّد بن زیاد، وعلی بن محمّد بن سیّار، عن أبویهما، عن الحسن بن علی العسکری علیه السلام عن أبیه ... الخ» الحدیث «۱».

ومنهم: الطبرسی فی الإحتجاج فإنّه قال فی مقدّمة الکتاب: «ولا ناتی فی أکثر ما نورده من الأخبار بإسناده، إمّا لوجود الإجماع علیه، أو موافقته لما دلّت العقول إلیه، ولاشتهاره فی السِّیَر والکتب بین المخالف والمؤالف، إلّاما أوردته عن أبی محمّد الحسن العسکری علیه السلام، فإنّه لیس فی الإشتهار علی حدّ ما سواه، وإن

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۳۰

کان مشتملًا علی مثل الذی قدّمناه، فلأجل ذلک ذکرت إسناده فی أوّل خبر من ذلک دون غیره، لأنّ جمیع ما رویت عنه علیه السلام إنّما رویته بإسناد واحد من جملة الأخبار التی ذکرها علیه السلام فی تفسیره» «۱».

ثمّ قال: «فمن ذلک ما حدّثنی به السیّد العالم العابد أبو جعفر مهدی بن أبی حرب الحسینی المَرْعَشی رضی الله عنه، قال: حدّثنی الشیخ الصدوق أبو عبداللَّه جعفر بن محمّد بن أحمد الدوریستی رحمه الله، قال: حدّثنی أبی محمّد بن أحمد قال: حدثنی الشیخ السعید أبو جعفر محمّد بن علی بن الحسین بن بابویه القمّی رحمه الله، قال:

حدّثنی أبو الحسن محمّد بن القاسم المفسّر الإسترابادی، قال: حدّثنی أبو یعقوب یوسف بن محمّد بن زیاد، وأبو الحسن علی بن محمّد بن سیّار- وکانا من الشیعة الإمامیّة- قالا: حدثنا أبو محمّد الحسن بن علی العسکری علیه السلام » «... ۲».

ومنهم: قطب الدین الراوندی، فإنّه أخرج فی کتاب الخرائج والجرائح من التفسیر المذکور جملة وافرة من روایاته، کما نبّه علی ذلک المیرزا النوری، إلّا أنّه لم یذکر سنده إلی الکتاب.

ومنهم: ابن شهراشوب فی مناقبه، فإنّه أیضاً أخرج منه جملة وافرة، إلّاأنّه أیضاً لم یذکر سنده للکتاب. وقد تقدّم منه فی معالم العلماء أنّ تفسیر العسکری علیه السلام مائة وعشرون مجلّداً رواه الحسن بن خالد البرقی عن العسکری علیه السلام، ولعلّ ذلک قرینة علی تغایر التفسیرین عنده.

ومنهم: الحسن بن سليمان الحلى، تلميذ الشهيد الأوّل، صاحب كتاب

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۳۱

مختصر بصائر الدرجات وكتاب المختصر، حيث أخرج فی الثانی روايات عن التفسير المذكور. وقد وصف ما أخرجه من الخبرين عن التفسير بأنّها من الأحاديث المجمع عليها، التی يروونها عن الأئمّة عليهم السلام جماعة علماء الإماميّة.

والظاهر أنّ له سنداً إلى الكتاب، كما أنّ له سنداً لبصائر الدرجات لسعد بن عبداللّه الأشعری حيث ذكر سنده إليه فی تضاعيف كتاب المختصر.

ومنهم: المحقّق الكركی فی إجازته لصفی الدين، قال فيها: «وبالجملة:

فما أرويه من طرق أصحابنا (رضی اللّه عنهم) لا نهاية له، لأنّی أروی جميع ما صنّفه ورواه علماؤنا الماضون الصالحون من عصر اشياخنا إلى عصر أئمتنا (صلوات اللّه وسلامه عليهم) وكثير من أسانيد ذلك موجود فی مواضع معدّة له مثبت فی مظانّه، وقد أذنت للمشار إليه (أدام اللّه تعالى علوّ قدره فی التسلّط على روايته ونقله إلى تلامذته)، محتاطاً لی وله، مراعياً لشرايط المعتبرة فی ذلك عند أهل الفنّ والحديث.

ولنورد حديثاً واحداً ممّا نرويه متّصلًا، تبرّكاً وتيمّناً، وجرياً على عادتهم الجليلة الجميلة، فنقول: أخبرنا شيخنا العلّامة أبو الحسن على بن هلال، بالإسناد المتقدّم إلى شيخنا الإمام أبی عبداللّه محمّد بن مكی، السعيد الشهيد، قال: أخبرنا الشيخ الإمام السعيد فخرالدين أبو طالب، محمّد بن المطهّر، والسيّد السعيد عميد الدين عبدالمطلب بن أعرج الحسينی، عن الإمام المتبحّر جمال الدين أبی منصور الحسن بن مطهّر، عن العلّامة المحقّق نجم الدين أبی القاسم جعفر بن سعيد، عن الفقيه العلّامة أبی عبداللّه محمّد بن نما عن الشيخ المتبحّر فخر الدين أبی عبداللّه بن إدريس، عن عربی بن مسافر العبادی، عن إلياس بن هشام الحايری.

وأعلى منه بالإسناد إلى الإمام جمال الدين الحسن بن المطهّر، عن والده

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۳۲

سديد الدين يوسف، عن العلّامة نجيب الدين محمّد السوراوی، عن الحسين بن هبة اللّه ابن رطبة.

وأعلى منهما بالإسناد إلى شيخنا الشهيد، قال: أخبرنا الشيخ الفقيه العلّامة رضی الدين أبو الحسن على بن أحمد المزيدی، قال: أخبرنا الفقيه محمّد بن أحمد ابن صالح، حدّثنا نجيب الدين محمّد بن نما، حدّثنا والدی أبو البقاء هبة اللّه بن نما، حدّثنا الحسين بن محمّد بن أحمد بن طحال المقدادی، جميعهم عن الشيخ السعيد أبی على الحسن ابن الشيخ الإمام أبی جعفر محمّد بن الحسن الطوسی.

وأعلى من الجميع بالإسناد العلّامة جمال الدين أحمد بن فهد، عن السيّد العالم النسّابة تاج الدين محمّد بن معية، عن السيّد العالم على بن عبدالحميد بن فخّار الحسينی، عن والده السيّد عبدالحميد، عن السيّد الفقيه مجدالدين أبی القاسم على بن العريضی، عن الشيخ السعيد رشيد الدين أبی جعفر محمّد بن شهراشوب المازندرانی، عن السيّد العالم ذی الفقار محمّد بن معد الحسينی، كلاهما عن الشيخ الإمام عماد الفرقة الناجية أبی جعفر محمّد بن الحسن الطوسی، قال:

أخبرنا أبو عبداللّه الحسين بن عبيداللّه الغضائری، حدّثنا أبو جعفر محمّد بن بابويه، حدّثنا محمّد بن القاسم المفسّر الجرجانی، حدّثنا يوسف بن محمّد بن زياد، وعلى بن محمّد بن سنان، عن أبويهما، عن مولانا ومولى كافة الأنام أبی محمّد الحسن العسكری، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه (صلوات اللّه وسلامه عليهم أجمعين) قال:

«قال رسول اللّه صلى الله عليه و آله لبعض أصحابه ذات يوم ...: الخ» «۱». ثمّ نقل الحديث

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۳۳

الموجود فی تفسير العسكری.

ويظهر من إسناده هذا إعتماد من وقع فی الطريق من أعلام الطائفة ورؤسائها على التفسير المزبور، كعلماء الحلّة، وكذا الشيخ الطوسی،

وکذا شیخه الحسین بن أبی عبداللّه الغضائری الأب.

ومنهم: الشهید الثانی فی إجازته الکبیرة للشیخ حسین ابن عبدالصمد، قال فیها- بعد ذکر طرق عدیدة إلی کثیر من الأصحاب کالشیخ الطوسی والمفید وابن بابویه-: «ولنذکر طریقاً واحداً هو أعلی ما اشتملت علیه هذه الطرق إلی مولانا وسیّدنا وسیّد الکائنات رسول اللّه صلی الله علیه و آله، ویعلم منه أیضاً مفصّلًا أعلی ما عندنا من السند إلی کتب الحدیث کالتهذیب، والإستبصار، والفقیه، والمدینة، والکافی، وغیرهما.

أخبرنا شیخنا السعید نورالدین علی بن عبدالعالی، إجازة عن الشیخ شمس الدین محمّد بن داود، عن الشیخ ضیاء الدین علی، عن والده السعید محمّد بن مکی، عن رضی الدین المزیدی، عن محمّد بن صالح، عن السیّد فخار.

وعن الشیخ ضیاء الدین بن مکّی، عن السیّد تاج الدین بن معیّة، عن الشیخ جمال الدین بن مطهّر، عن الشیخ نجم الدین بن سعید، عن السیّد فخار.

وعن الشیخ شمس الدین بن مکّی، عن محمّد بن الکوفی، عن نجم الدین بن سعید عن السیّد فخار، عن شاذان بن جبرئیل، عن جعفر الدوریستی، عن المفید، عن الصدوق أبی جعفر محمّد بن بابویه، قال: حدّثنا محمّد بن القاسم الجرجانی، قال: حدّثنا یوسف بن محمّد بن زیاد، وعلی بن محمّد بن سنان، عن أبویهما، عن مولانا وسیّدنا أبی محمّد الحسن بن ... الخ» «۱».

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۳۴

وهی نفس الروایة التی تقدّم سندها عن المحقّق الکرکی.

ثمّ روی أیضاً فی آخر الإجازة عنه روایة أخری عن التفسیر عن مولانا العسکری علیه السلام، أنّه: قال عن رسول اللّه صلی الله علیه و آله:

«أشَدُّ مِن یُتم الیتیم، یتیم انقطع عن إمامه، ولا یقدر علی الوصول إلیه، فلا یدری کیف حکمه فی ما ابتلی به من شرائع دینه، ألا فمن کان من شیعتنا عالماً بعلومنا، فهدی الجاهل بشریعتنا، کان معنا فی الرفیق الأعلی» «۱» وقد اعتمد علیه فی تخریج الأحادیث فی کتابه منیة المرید».

ومنهم: المجلسی الأوّل فی الشرح الفارسی لمن لا یحضره الفقیه «۲»، حیث ذکر سنده الذی تقدّم آنفاً فی إجازة الشهید الثانی، قال: «والصدوق روی هذا التفسیر عن محمّد (المفسّر)، وأوصله إلینا فحول علمائنا من الثقات المعتمدین، حتّی أنّ المحدّثین إعتبروا هذا السند من أعلی الأسانید، ومن جملته هذا الحدیث تناقلوه مشافهةً خلف عن سلف، کما أخبرنا شیخ المحدثین بهاء الملّة والدین محمّد بن الحسین، عن أبیه عن الشیخ زین الدین»، ثمّ ساق السند المتقدّم عن إجازة الشهید الثانی؟ «۳».

ومنهم: المجلسی الثانی، قال فی البحار فی مقدّمة الکتاب، فی الفصل الثانی «۴»، فی بیان الأصول والکتب المأخوذ منها: «وکتاب تفسیر الإمام من الکتب المعروفة، واعتمد الصدوق علیه، وأخذ منه، وإن طعن فیه بعض

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۳۵

المحدّثین، ولکن الصدوق رحمه الله أعرف وأقرب عهداً ممّن طعن فیه، وقد رواه أکثر العلماء من غیر غمزٍ فیه».

ثمّ قال: «ویروی- جعفر بن أحمد- عن الصدوق أیضاً، کما سیأتی فی إسناد تفسیر الإمام علیه السلام» «۱».

ثمّ ذکر فی الفصل الخامس الذی عقده لذکر مفتتح الکتب «۲» قال: «ولنذکر ما وجدناه فی مفتتح تفسیر الإمام العسکری (صلوات اللّه علیه)، قال الشیخ أبو الفضل شاذان بن جبرئیل بن إسماعیل القمی (أدام اللّه تأییده)، حدّثنا السیّد محمّد بن شراهتک الحسنیّ الجرجانی، عن السیّد أبی جعفر مهتدی بن حارث الحسینی المَرْعَشی، عن الشیخ الصدوق أبی عبداللّه جعفر بن محمّد الدوریستی، عن أبیه، عن الشیخ الفقیه أبی جعفر محمّد بن علی بن بابویه القمّی رحمه الله، قال » ...: ثمّ ذکر ما هو موجود فی التفسیر، ثمّ قال: أقول: وفی بعض النسخ فی أوّل السند هکذا: قال محمّد بن علی بن محمّد بن جعفر بن الدقاق، حدّثنی الشیخان الفقیهان أبو الحسن

محمّد بن أحمد بن علی بن الحسن بن شاذان، وأبو محمّد جعفر بن أحمد بن علی القمی رحمهما الله، قالا: حدثنا الشیخ الفقیه أبو جعفر محمّد بن علی بن الحسین بن موسی بن بابویه رحمه الله، إلی آخر ما مرّ.

ومنهم: الحرّ العاملی صاحب الوسائل، حیث ذکر فی خاتمة الوسائل فی الفائدة الرابعة، عند ذکر الکتب المعتمدة التی نقل عنها أحادیث کتابه الوسائل، قال: کتاب تفسیر الإمام الحسن بن علی العسکری علیه السلام ثمّ ذکر فی الفائدة الخامسة

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۳۶

طرقه إلی تلک الکتب، وقال فیها: «ونروی تفسیر الإمام الحسن بن علی العسکری علیهم السلام بالإسناد إلی الشیخ أبی جعفر الطوسی، عن المفید، عن الصدوق، عن محمّد بن القاسم المفسّر الإسترابادی، عن یوسف بن محمّد بن زیاد، وعلی بن محمّد بن سیّار، قال الصدوق والطبرسی: وکانا من الشیعة الإمامیّة، عن أبویهما، عن الإمام علیه السلام، وهذا التفسیر لیس هو الذی طعن فیه بعض علماء الرجال، لأنّ ذلک یُروی عن أبی الحسن الثالث علیه السلام، وهذا عن أبی محمّد علیه السلام وذاک یرویه سهل الدیباجی، عن أبیه، وهما غیر مذکورین فی سند هذا التفسیر أصلًا، وذاک فیه أحادیث من المناکیر، وهذا خالٍ من ذلک، وقد اعتمد علیه رئیس المحدّثین ابن بابویه، فنقل منه أحادیث کثیرة فی کتاب من لا یحضره الفقیه وفی سائر کتبه، وکذلک الطبرسی وغیرهما من علمائنا» «۱».

وقد أخرج عنه فی کتابه إثبات الهداة أیضاً.

ومنهم: السیّد هاشم البحرانی رحمه الله، فإنّه قد أخرج منه کثیراً فی کتابه، تفسیر البرهان.

ومنهم: المحدّث الکاشانی رحمه الله، فإنّه أخرج منه فی کتابه تفسیر الصافی، وطرقه مذکورة فی مقدّمة کتابه الوافی.

النقطة الخامسة: لا یخفی أنّ الحوزات الروائیة کانت متعدّدة فی البلدان ...، ص: ۲۳۶

اشارة

سواء المتعاصر منها أو المختلف زمناً، فکما کانت الکوفة حاضرة روائیة وفقهیة فکذلک کانت بغداد والبصرة وقم والری، وکذلک نیشابور، بل لو أردنا أن نشیر إلی الحواضر المتوسّطة والصغیرة لکان ذلک فی أغلب المدن من بلاد المسلمین

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۳۷

مثل شیراز واستراباد، هذا من جانب.

ومن جانب آخر فلم یکن التبادل الروائی بین جمیع تلک الحواضر، فمثلًا لولا سفر محمّد بن محمّد الأشعث الکوفی، الذی کان مقیماً فی مصر إلی الکوفة، لما وقع کتاب الأشعثیّات والجعفریّات، بید رواتنا الکوفیین والبغدادیین، وکذا سفر الصدوق إلی الأطراف والأکناف إلی نیشابور ومرو وسمرقند وبخاری وبلخ وغیرها من البلدان، لما وقع بیده الکثیر من الروایات، التی إخراجها فی کتبه الروائیة، وتدارک الصدوق فی أسفاره نیّف ومائتین شیخ من شیوخ أصحابنا، کما استعرضهم المیرزا النوری فی خاتمة المستدرک، وأکثرهم مترجَمین فی کتب الرجال.

فهذا تلعکبری شیخ الطائفة فی زمانه، وغیره من کبار الرواة، قد ذُکر فی تراجمهم عنائهم بالأسفار لجمع الحدیث، ویعدّ السفر إلی طلب العلم فی تحصیل الروایات من خصائص وامتیازات الراوی.

وتبین من ذلک امور ...: ص: ۲۳۷

منها: ضرورة إستقصاء المدوّنات المؤلّفة حول تلك الحواضر المختلفة، فإنّها أكثر إحاطة بمفردات تلك الحواضر وأحوال رواتها، وهكذا الحال فی كتب الفهارس.

ومنها: لا يخفی أنّ هناك انقطاعاً فی الجملة بين الحواضر العلمية بعضها عن البعض الآخر، بمعنی عدم وجود التواصل العلمی فی العديد من الموارد والأزمنة وعدم إطّلاع بعضها علی بعضها الآخر، وينتج عن ذلك إنّه من الممكن بل الواقع كون الرواة من الثقات والأجلّاء، وكذلك بعض الكتب الروائية المعروفة فی بعض الحواضر مجهولة فی حواضر أخری، ولأجل ذلك حرص الرواة علی السفر

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۳۸

والإستجازة لأكثر الكتب بُغية الإستقصاء، ولكن ذلك لا يعنی حصول الإستقصاء فی كلّ الكتب وفی كلّ الأزمان لكلّ الرواة ولكلّ الكتب.

أضف إلی ذلك أنّ كثيراً من كتب الفهارس لم تصل إلينا، وقد تقدّمت حكاية المحقّق الطهرانی «۱»: انه كانت فی مكتبة ابن طاووس مائة ونيّف من الفهارس وكتب الرجال، لكنّها لم تصل إلی أيدينا، بل إنّ بعض الكتب المشهورة قد كان سبيلها الضياع، مثل كتاب مدينة العلم الذی قُرن بالكتب الأربعة فی إجازات العلّامة الحلّی، والشهيدين، وقد أخرج منه فی المنتهی فی كثير من الأبواب الفقهية، لم يصل إلی المحمّدين الثلاثة المتأخّرين.

وعليه فلا غرابة فی أن يوجد كتاب التفسير فی الحاضرة الروائية فی نيشابور دون بقية الحواضر، وكذا لا غرابة فی أن لا يترجم هذان الولدان الراويان للتفسير، وكذا الخطيب المفسّر الإسترابادی الجرجانی أن لا يترجم لهم فی كتب الفهارس والرجال المدوّنة من أصحابنا البغداديّين.

هذا مع أنّك قد عرفت وقوع الشيخ الطوسی والمفيد فی أسانيد إجازة هذا الكتب عن الصدوق، كما تقدّم فی النقطة السابقة.

النقطة السادسة: ذكر المحقّق الطهرانی أنّ علی بن محمّد بن سيّار، الذی هو أحد الولدين يروی الندبة المشهورة لسيّد الساجدين عليه السلام ...، ص: ۲۳۸

التی خصّها العلّامة الحلّی قدس سره بطرق متعدّدة لروايتها فی إجازته الكبيرة لإبْنَی زُهرة، ومن تلك الطرق رواية ابن سيّار للندبة.

قال العلّامة فی الإجازة: «من ذلك الندبة لمولانا زين العابدين علی بن

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۳۹

الحسين عليهم السلام، رواها الحسن بن الدربی، عن نجم الدين عبداللَّه بن جعفر الدوريستی، عن ضياء الدين أبی الرضا فضل بن علی الحسنی بقاشان، عن أبی جعفر محمّد بن علی بن الحسن المقری النيسابوری، عن الحسن بن يعقوب بن أحمد النيسابوری، عن الحاكم أبی القاسم عبداللَّه بن عبيداللَّه الحسكانی، عن أبی القاسم علی بن محمّد العمری، عن أبی جعفر محمّد بن بابويه، عن أبی محمّد بن القاسم بن محمّد الإسترابادی، عن عبدالملك بن إبراهيم، وعلی بن محمّد بن سيّار، عن أبی يحيی بن عبداللَّه بن زيد المقری، عن سفيان بن عُيينه، عن الزُهری، قال: سمعت مولانا زين العابدين عليه السلام ... الخ» «۱».

والراوی بين ابن بابويه وعلی بن محمّد بن سيّار، هاهنا أبو القاسم بن محمّد الإسترابادی، وهو غير الخطيب المفسّر أبی الحسن محمّد بن القاسم الإسترابادی.

النقطة السابعة: إنّ الصدوق قد أكثر الرواية عن الخطيب المفسّر الإسترابادی، فی روايات أخری غير روايات تفسير العسكری عليه السلام...، ص: ۲۳۹

مبثوثة فی کتبه «۲»، وقد روی فی العیون: ما حدثنا به أبوالحسن محمّد بن القاسم المفسّر الجرجانی رضی الله عنه، قال: «حدثنا أحمد بن الحسن الحسینی، عن الحسن بن علی، عن أبیه، عن محمّد ن علی، عن أبیه الرضا، عن أبیه موسی بن جعفر علیه السلام، قال...: الخ» الحدیث «۳».

وقد أورد بهذا السند عشرة أحادیث، ومن هذا یظهر أنّ الخطیب المفسّر من

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۴۰

مشایخ الإجازة، الذین لهم مشایخ متعدّدون، وإنّه کثیر وواسع الروایة، وإنّ معروفیّته وشهرته أوجبت حمل الصدوق الروایة عنه، من دون بقیة المشایخ الذین أدرکهم وروی عنهم فی إستراباد وجرجان.

النقطة الثامنة: قد ذکر غیر واحد أنّ الصدوق قدس سره قد تفنّن فی التعبیر عن أبی الحسن محمّد بن القاسم المفسّر ...، ص: ۲۴۰

فتارة یصفه بالخطیب، وأخری بالمفسّر، وثالثة بالإسترابادی، ورابعة بالتقیید بالجرجانی، وخامسة بالکنیة، وسادسة بمحمّد بن أبی القاسم المفسّر، وهذا التفنّن فی التعبیر إنّما یعتاد عند المحدّثین والرجالیین فی الرجل الذی له أوصاف مشهورة، لاسیّما فی خصوص هذه الأوصاف کالمفسّر والخطیب.

أضف إلی ذلک ما یظهر من تجلیل الصدوق له من بین مشایخه، وترحّمه علیه وترضّیه کلّما ذکر اسمه.

النقطة التاسعة: إنّ الصدوق روی فی من لا یحضره الفقیه فی کتاب الحج فی باب التلبیة روایة قال فی ذیلها: «الحدیث طویل، أخذنا منه موضع الحاجة، وقد أخرجته فی تفسیر القرآن» «۱».

وقال المجلسی فی مرآة العقول: «إنّ الحدیث المذکور یدلّ علی کیفیّة التلبیة، وعلی أنّها شعار المحرم وعلامته وعلی استحباب الجهر فیها».

هذا مع الإلتفات إلی أنّ الصدوق فی مقدّمة من لا یحضره الفقیه أشار إلی عدد مؤلّفاته التی کانت بصحبته وهی مئتا وخمسة وأربعون کتاباً، وإنّه لا یورد فیه من الأحادیث إلّاما هو حجّة بینه وبین ربّه، ولا شکّ أنّ إخراج الصدوق

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۴۱

لروایة التلبیة ونظائرها فی الأبواب من المواضع الهامّة من هذا الکتاب دون غیره من المصنّفات الکثیرة التی معه شاهد علی مدی إعتداد الصدوق بهذا الکتاب، مضافاً إلی أنّ المتتبع المطّلع علی عبارات الصدوق المتقدّمة وغیرها ینجلی له بوضوح توثیق الصدوق لهذا المفسّر وعدّه له من المشایخ الکبار. کما أنّ المطّلع علی عبائر الأعلام الذین وقعوا فی سلسلة إجازات هذا التفسیر المتقدّمة، وغیرهم ممّن أخرجوا أحادیث التفسیر فی کتبهم یُری اعتمادهم علیه کبقیّة الکتب الروائیة

الطعون علی التفسیر ... ص: ۲۴۱

اشارة

هذا ولنستعرض جملة من الطعون «۱» التی أوردت علی التفسیر:

الطعن الأوّل: عدم صحّة کثیر من الوقائع التاریخیة المرتبطة بالسیرة، أو بعض الوقائع التاریخیة عن الماضین قبل الإسلام ... ص: ۲۴۱

مثل ما ذکره فی قصّة المختار بن أبی عُبیدة مع الحجّاج بن یوسف، مع أنّه لم تقع مع الحجاج، بل مع عبیدالله بن زیاد، وفی ما ذکر

فی هذه من التفسیر عن هذه الواقعة خلط کثیر، فلاحظ.

وما فیه من إنّ النبی صلی الله علیه و آله قال لأبی جهل لمّا طلب منه أن یحرقه بصاعقة إن کان نبیّاً: «یا أبا جهل إنّما رفع عنّک العذاب بعلّة أنّه ستخرج من صلبک ذرّیة طیّبة عکرمة إبنک» مع أنّ النبی صلی الله علیه و آله لما فتح مکّة أمر بقتل عکرمة ولو کان متعلّقاً بأستار الکعبة، وعکرمة کان فی زمن النبی صلی الله علیه و آله متولداً کبیراً.

الطعن الثانی: ما فیه من امور تخالف أصول المذهب و ضروریاته ...: ص: ۲۴۱

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۴۲

منها: إنّ النبی صلی الله علیه و آله قال لأبی بکر- بعد عزله عن تبلیغ آیات سورة البرائة-:

«وأمّا أنت فقد عوّض اللّه بما قد حملک من آیاته وکذلک من طاعاته، الدرجات الرفیعة والمراتب الشریفة »....

ومنها: ما فی تفسیر قوله تعالی: (أَ وَ کُلَّما عاهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ فَرِیقٌ مِنْهُمْ) «۱» من إنّ وصیّة النبی صلی الله علیه و آله لأصحابه- وبها أوصی حین صار إلی الغار- فإنّ اللّه قد أوحی إلیه: یا محمّد إنّ العلیّ الأعلی یقرأ علیک السلام ویقول لک: إنّ أبا جهل والملأ من قریش قد دبّروا یریدون قتلک، وآمرک أن تبیّت علیّاً فی موضعک، وقال لک: إنّ منزلته منزلة إسماعیل الذبیح من إبراهیم الخلیل، یجعل نفسه لنفسک فداء وروحه لروحک وقاءاً، وآمرک أن تستصحب أبا بکر، فانّه إن آنسک وساعدک ووازرک وثبت علی ما یعاهدک ویعاقدک، کان فی الجنّة مِن رفقائک، وفی غرفاتها من خلطائک ... ثمّ قال النبی صلی الله علیه و آله لأبی بکر: أرضیتَ أن تکون معی یا أبا بکر تطلب کما أطلب، وتُعرف بأنّک أنت الذی تحملنی علی ما ادّعیه، فتحمل عنّی أنواع العذاب؟ قال أبو بکر: أمّا أنا لو عشت عمر الدنیا أعذب فی جمیعها أشدّ عذاب، لا ینزل علیّ موت مُریح ولا فرج مُتیح وکان ذلک فی محبّتک لکان ذلک أحبّ إلیّ من أن أتنعّم فیها وأنا مالک لجمیع ممالک ملوکها فی مخالفتک، وهل أنا ومالی وولدی إلّافداؤک ...؟ الخ.

مع أنّ ما اشتمل علیه أنّ استصحابه له بالوحی، شیئاً لم یقل به العامّة فی صاحبهم، بل رووا أنّه صلی الله علیه و آله لم یستصحبه، بل لحق أبو بکر به لمّا سمع، وصار سبباً لإسراع النبی صلی الله علیه و آله فی المشی وإدماء رجله، کما رواه الطبری.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۴۳

ومنها: ما تقدّم فی عکرمة ابن أبی جهل، مع أنّه لا ریب فی إنحراف عکرمه عن أمیر المؤمنین علیه السلام وبغضه له، وکان فی غزوة أحد علی مسیرة الکفّار، وقتل من المسلمین نفراً.

ومنها: ما فیه من تفسیر قوله تعالی: (وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ یَشْرِی نَفْسَهُ ابْتِغاءَ مَرْضاتِ اللَّهِ) «۱» أنّها نزلت فی بلال وصهیب وخبّاب وعمار بن یاسر وأنّ صهیب قال للکفار: أنا شیخ کبیر لا یضرّکم إذا کنت معکم أو علیکم، فخذوا مالی ودعونی ودینی، وأنّ النبی صلی الله علیه و آله بشّره بثواب عظیم، مع أنّ صهیب من المبغضین لعلیّ علیه السلام والمنحرفین عنه، روی الکشّی فی رجاله عن الصادق علیه السلام فی عنوان بلال وصهیب أنّه قال: کان بلال عبداً صالحاً وصهیب عبد سوء یبکی علی فلان.

وروی المفید فی الإختصاص عنه علیه السلام: «رحم اللّه بلال کان یحبنا اهل البیت ولعن اللّه صهیب کان یعادینا» «۲».

ومنها: إنّ الکتاب مشحون من إجابتهم علیه السلام إلی کلّ مااقترحه الکفار المخالفون من معجزات، وهو خلاف کثیر من الآیات الدالّة علی عدم إجابته صلی الله علیه و آله لمقترحاتهم، کما فی قوله تعالی فی سورة الإسراء: (وَ لَقَدْ صَرَّفْنا لِلنَّاسِ فِی هذَا الْقُرْآنِ مِنْ کُلِّ مَثَلٍ فَأَبی أَکْثَرُ النَّاسِ إِلَّا کُفُوراً* وَ قالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَکَ حَتَّی تَفْجُرَ لَنا مِنَ الْأَرْضِ یَنْبُوعاً* أَوْ ... قُلْ سُبْحانَ رَبِّی هَلْ کُنْتُ إِلَّا بَشَراً رَسُولًا) «۳».

وقوله تعالی: (وَ ما مَنَعَنا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآیاتِ إِلَّا أَنْ کَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ) «۴»

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۴۴

مضافاً إلی أنّه لو کانت هذه المعجزات وقعت عنه صلی الله علیه و آله وعنهم علیهم السلام لرواها علماء الإمامیة.

الطعن الثالث: ما یتّصل بالجرح لروایة التفسیر والراویین له ...: ص: ۲۴۴

منه: إنّ الکتاب لو کان من الإمام العسکری علیه السلام لنقل شیئاً منه علی بن إبراهیم القمی ومحمّد بن مسعود العیاشی اللذان کانا فی عصره علیه السلام- ومحمّد بن العبّاس بن مروان الذی کان مقارباً لعصره علیه السلام- فی تفاسیرهم.

ومنه: إنّ أحمد بن الحسین الغضائری قد طعن فیه، وقال إنّ محمّد بن أبی القاسم الذی یروی عنه ابن بابویه ضعیف کذّاب روی عنه تفسیراً یرویه عن رجلین مجهولین، أحدهما یعرف بیوسف بن محمّد بن زیاد، والآخر علی بن محمّد بن یسار عن أبویهما عن أبی الحسن الثالث علیه السلام. والتفسیر موضوع عن سهل الدیباجی عن أبیه بأحادیث من هذه المناکیر «۱».

ومنه: إنّ ما ینقله الصدوق وصاحب الإحتجاج من ذلک الکتاب من الروایات لیس فیها ما ینکر، بخلاف النسخ الموجودة بأیدینا. ویشهد لهذا التغایر أنّ فی سند الصدوق والطبری روایة الولدین عن أبویهما عن الإمام العسکری علیه السلام، بینما فی النسخ الموجودة الروایة عن الولدین عن العسکری علیه السلام. وکذلک فی عبارة ابن الغضائری.

وقال التستری فی نهایة کلامه حول التفسیر: «وبالجملة وهذا التفسیر وإن کان مشتملًا علی ذکر معجزات کثیرة لأمیر المؤمنین علیه السلام کالنبی صلی الله علیه و آله وهو بمنزلة نفس النبی صلی الله علیه و آله، بشهادة القرآن، إلّاأنّه لیس کلّ ما نسب إلیهم علیهم السلام صحیحاً فقد

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۴۵

وضع جمعاً من الغلاة أخباراً فی معجزاتهم وفضائلهم وغیر ذلک- إلی أن قال-:

وضع جمع من النصّاب والمعاندین أخباراً منکرة فی فضائلهم ومعجزاتهم بقصد تخریب الدین وإلی أن یری الناس الباطل منه فیکفر بالحق منه »، ... وروی الصدوق فی العیون أنّ إبراهیم بن أبی محمود قال للرضا علیه السلام: یا ابن رسول اللّه إنّ عندنا أخباراً فی فضائل أمیر المؤمنین علیه السلام وفضلکم أهل البیت، وهی من روایة مخالفیکم ولا نعرف مثلها عندکم أفندین بها؟ فقال علیه السلام:

«یابن أبی محمود، إنّ مخالفینا وضعوا أخباراً فی فضائلنا، وجعلوها علی ثلاثة أقسام أحدها الغلوّ وثانیها التقصیر فی أمرنا وثالثها التصریح بمثالب أعدائنا، فإذا سمع الناس الغلوّ فینا کفّروا شیعتنا ونسبوهم إلی القول بربوبیّتنا وإذا سمعوا التقصیر إعتقدوه فینا وإذا سمعوا مثالب أعدائنا بأسمائهم ثلبونا بأسمائنا وقد قال اللّه عزّ وجلّ:

(وَ لا تَسُبُّوا الَّذِینَ یَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَیَسُبُّوا اللَّهَ عَدْواً بِغَیْرِ عِلْمٍ)- إلی أن قال- یابن أبی محمود إحفظ ما حدّثتک به فقد جمعت لک فیه خیر الدنیا والآخرة» «۱»

التأمل فی الطعون ... ص: ۲۴۵

أمّا فی الطعن الأوّل ...، ص: ۲۴۵

وهی الوقائع التاریخیة فلابدّ من الإلتفات إلی أنّه قلّ ما یخلو کتاب، سواء کان فی الحدیث أو غیره من الخاصّة أو العامّة، بل وکذا فی کتب السِّیَر والتراجم وغیرها، قلّ ما یخلو من وهم الرواة فلا یکون ذلک شاهد الوضع والجعل، والمقام وإن سلّمنا فیه کثرة ذلک الوهم، إلّاأنّه یمکن تصنیف ذلک الوهم فی الموارد المزبورة التی تعرّض لها المحقّق التستری رحمه الله إلی أصناف:

الأوّل: ما یقطع بحصول الوهم فیه.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۴۶

الثانی: ما یظنّ بحصوله ظنّاً قویّاً لخلافه لما اشتهر فی التراجم وکتب السِّیر.

الثالث: ما یظنّ ذلک لمخالفته مصدراً أو مصدرین من کتب التاریخ والسِّیر أو التراجم ونحوها.

الرابع: ما یحتمل فیه الوهم وإرتیاباً، لمخالفته لقول من تلک الکتب.

فغالب ما استعرضه المحقّق المزبور للوهم التاریخی فی نسخة الکتاب الموجودة هو من قبیل الأقسام الأخیرة، وکثیر منه من القسمین الأخیرین. وأمّا ما کان من قبیل المورد الأوّل فهو موردین أو ثلاثة، مع أنّ هذین الموردین أو الثلاثة لیس الوهم فیها مخالفاً للواقع من رأس تماماً، فإنّ قضیة محاولة قتل المختار وحصول التشفّع لإطلاقه من السجن، وأنّ نجاته من القتل عدّة مرات، لکونه قد قدّر أن یثأر لواقعة کربلاء مطابقاً للواقع، غایة الأمر أنّ الراوی وهم فی الأسماء ولعلّ سبب ذلک کما احتمله بعض، إنّ الراویین لم یکونا یقیّدان ما یملأ علیهما فی المجلس، بل کانا یقیّدانه بعد ذلک وکذا فی قصّة عکرمة ابن أبی جهل فلعلّ هو ابن عتبة بن أبی لهب حیث کان ضمن من ثبت فی حنین «۱» ولعلّ الاشتباه کان برسم الخط.

والحاصل: إنّ شطراً وافراً ممّا یؤاخذ به هذا التفسیر فی ضبطه للوقائع التاریخیة لا یستبعد وقوع هذا الوهم من الراوی أو النسّاخ، مع أنّه إستند فی التخطئة إلی بعض المصادر التاریخیة المحتمل تطرّق الوهم إلیها أیضاً إذ لیس کلّها من مسلّمات التاریخ. وما أکثر ما یشاهد من الإختلاف بین کتب التاریخ والسِّیر فی الضبط، وإن کان ذلک یورث لزوم التثبّت والفحص فی الوقائع

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۴۷

التاریخیة فی النسخة الموجودة.

أمّا الطعن الثانی ...، ص: ۲۴۷

فالمورد الأوّل فما نسب إلیه صلی الله علیه و آله من قوله لأبی بکر فهو بنحو القضیة الشرطیة التعلیقیة حیث إنّه قال صلی الله علیه و آله فی ذیل تلک العبارة: «أما إنّک إن دمت علی موالاتنا ووافیتنا فی عرصات القیامة وفیّا بما أخذنا به علیک من العهود والمواثیق، فأنت من خیار شیعتنا وکرام أهل مودّتنا فسری بذلک عن أبی بکر» «۱».

فمن الواضح أنّ تلک المقولة منه صلی الله علیه و آله تعلیقیة مشروطة نظیر الشرطیات التی ذکر الباری عزّ وجلّ مثل قوله تعالی: (وَ مَنْ یُطِعِ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ) «... ۲»، ونظیر قوله تعالی: (إِنَّ الَّذِینَ یُبایِعُونَکَ إِنَّما یُبایِعُونَ اللَّهَ یَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَیْدِیهِمْ فَمَنْ نَکَثَ فَإِنَّما یَنْکُثُ عَلی نَفْسِهِ وَ مَنْ أَوْفی بِما عاهَدَ عَلَیْهُ اللَّهَ فَسَیُؤْتِیهِ أَجْراً عَظِیماً) «۳»، ونظیر قوله تعالی: (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَ الَّذِینَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَی الْکُفَّارِ رُحَماءُ بَیْنَهُمْ ... وَعَدَ اللَّهُ الَّذِینَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصَّالِحاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَ أَجْراً عَظِیماً) «۴».

ونظیر قوله تعالی (یا نِساءَ النَّبِیِّ لَسْتُنَّ کَأَحَدٍ مِنَ النِّساءِ إِنِ اتَّقَیْتُنَّ) «۵».

وأمّا المورد الثانی، فالحال فیه کالمورد الأوّل إنّه تعلیقی مشروط؛ حیث إنّه فی ذکر فی المورد «إن» الشرطیة «إن آنسک وساعدک ووازرک وثبت علی ما یعاهدک ویعاقدک » «... ۶».

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۴۸

وأیضاً فی ذیله قوله صلی الله علیه و آله «لا جرم إن اطلع اللّه علی قلبک ووجد ما فیه موافقاً لما جری علی لسانک جعلک منّی بمنزلة السمع والبصر والرأس من الجسد وبمنزلة الروح من البدن، کعلیّ الذی هو منّی کذلک وعلیّ فوق ذلک لزیادة فضله وشریف خصاله، یا أبا بکر إنّ مَن عاهد اللّه، ثمّ لم ینکث ولم یغیّر ولم یبدّل ولم یحسد من إبانه اللّه بالتفضیل، فهو معنا بالرفیق الأعلی وإذا أنت مضیت علی طریقة یحبّها منک ربّک ولم تتبعها بما یسخطه، ووافیته بها إذا بعثک بین یدیه، کنت لولایة اللّه مستحقّاً ولمرافقتنا فی تلک الجنان مستوجبا، أنظر أبا بکر فنظر فی آفاق السماء فرأی أملاکاً، ثمّ سمع السماء والأرض والجبال والبحار کلًّا یقول [یا

محمّد] ما آمرک ربّک بدخول الغار لعجزک عن الکفار، ولکن امتحاناً وابتلاءً لیتخلّص الخبیث من الطیّب من عباده وامناءه بإناتک وصبرک وحلمک عنهم. یا محمّد مَن وفی بعهدک فهو من رفقائک فی الجنان ومن نکث فعلی نفسه ینکث وهو من قرناء إبلیس اللعین فی طبقات النیران» «۱».

فإنّه مضافاً إلی الشرطیة والتعلیق فیها من التشدید علی ولایة أمیر المؤمنین وفرضها علی أبی بکر، وفیها أیضاً إشارة إلی جزعه فی الغار وأنّه آذاه حتّی نهاه عن ذلک فلم ینته، فلم ینزل اللَّه تعالی السکینة علیه مع نبیه کما أنزلها علی باقی المؤمنین معه صلی الله علیه و آله فی موضع آخر. نعم هی مخازات لا- مباهات وإنّما المباهاة فعل أمیر المؤمنین فی شراء نفسه حیث باه اللَّه ملائکته جبرئیل ومیکائیل.

أمّا إنّ إستصحاب النبی له فهو لا- ینافی أن أبا بکر لحق النبی لما سمع بخروجه، وصار سبباً لأذّیته النبی صلی الله علیه و آله وإدماء رجله وذلک لأنّه بعدما لحقه إستصحبه خشیة أن یدلّهم علیه، نظیر ما رواه فی تفسیر البرهان عن ابن طاووس والمفید، بل إنّ

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۴۹

مضمون هذه الروایة قد رواه فی تفسیر البرهان فی ذیل آیة الغار عن الکافی من أنّ رسول اللَّه صلی الله علیه و آله أری أبا بکر من الآیات العدیدة فأضمر فی تلک الساعة إنّه ساحر.

فقال له صلی الله علیه و آله أنت الصدّیق وفی روایة تفسیر علیّ بن إبراهیم فقال فی نفسه:

الآن صدّقتُ أنّک ساحر. فقال له صلی الله علیه و آله: أنت الصدّیق.

ونظیر ما رواه الصدوق فی العیون عن أبی الحسن الثالث عن آبائه عن الحسین بن علی علیه السلام قال: قال رسول اللَّه صلی الله علیه و آله: إنّ أبا بکر منّی بمنزلة السمع، وإنّ عمر منّی لبمنزلة البصر، وإنّ عثمان منّی لبمنزلة الفؤاد، فلمّا [قال: فلما] کان من الغد دخلت إلیه وعنده أمیر المؤمنین علیه السلام وأبو بکر وعمر وعثمان، فقلت له: یا أبه سمعتک تقول فی أصحابک هؤلاء قولًا فما هو. فقال صلی الله علیه و آله: نعم ثمّ أشار إلیهم، فقال: هم السمع والبصر والفؤاد وسیسألون عن وصیّ هذا- وأشار إلی علیّ علیه السلام- ثمّ قال إنّ اللَّه عزّ وجلّ یقول: (إِنَّ السَّمْعَ وَ الْبَصَرَ وَ الْفُؤادَ کُلُّ أُولئِکَ کانَ عَنْهُ مَسْؤُلًا) «۱»، ثمّ قال: وعد ربّی أنّ جمیع امّتی لموقوفون یوم القیامة ومسؤولون عن ولایته» وذلک قول اللَّه عزّ وجلّ: (وَ قِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْؤُلُونَ) «۲».

وأمّا المورد الثالث: فقد تقدّم الکلام عنه فی ما ذکرنا حول الطعن الأوّل.

وأمّا المورد الرابع، فمورد نزول الآیة: (وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ یَشْرِی نَفْسَهُ ابْتِغاءَ مَرْضاتِ اللَّهِ) «۳»، وإن کان مسلّماً بین الفریقین أنّها نزلت فی الإمام علیّ علیه السلام للمبیت فوق فراش النبی صلی الله علیه و آله إلّاأنّ تهدید کفّار قریش لبلال وعمّار وخباب وصهیب، قد ذکره فی مجمع البیان إنّه مورد نزول الآیة (مَنْ کَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۵۰

إِیمانِهِ إِلَّا مَنْ أُکْرِهَ وَ قَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِیمانِ) «۱» فالواقعة مذکورة فی مورد نزول آیة اخری خاصّة بعمّار ولا تعنی هذه الواقعة کثیر مدیح لصهیب، ولیس فیها دلالة علی حُسن عاقبته وعدم تبدیله لعهد اللَّه ورسوله، فإنّ الوعد بالثواب قد ذکر فی مواطن کثیرة علی أعمال البرّ والخیر، إلّاأنّه کلّه مشروطاً بالموافاة عند الموت علی الإیمان والإستقامة علی عهد اللَّه ورسوله کما هو مفاد آیة سورة الفتح فی قوله تعالی: (إِنَّ الَّذِینَ یُبایِعُونَکَ إِنَّما یُبایِعُونَ اللَّهَ یَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَیْدِیهِمْ فَمَنْ نَکَثَ فَإِنَّما یَنْکُثُ عَلی نَفْسِهِ وَ مَنْ أَوْفی بِما عاهَدَ عَلَیْهُ اللَّهَ فَسَیُؤْتِیهِ أَجْراً عَظِیماً) «۲».

المورد الخامس، وهو کون الکتاب مشحوناً من إجابتهم علیهم السلام علی کلّ ما اقترحه الکفّار والمخالفین من المعجزات وهو خلاف کثیر من الآیات.

ففیه: أوّلًا: إنّه لیس مجموع ما ذکر فی الکتاب هو إجابة کلّ ما اقترحه بل هو بعض ذلک.

ثانیاً: إنّ العدید منها وقع مع أئمّة الضلالة زیادةً فی قطع العذر علیهم.

ثالثاً: إنّ تعداد ما يستعرضه من المعاجز التی وقعت علی يد رسول اللّه صلی الله علیه و آله أو التی أنبأ بها القرآن قبل وقوعها من الملاحم وغيرها عدد ليس باليسير.

رابعاً: إنّ العديد من تلك المعاجز ليست من المعاجز المصطلحة، وإنّما هی من الكرامات التی حباها اللّه أولیائه المعصومين.

خامساً: إنّ المشار إليه فی الآيات من عدم إجابة الكفّار إلی كلّ ما سأله من المعجزات إنّما هو فی مقام عدم إجابة تكبّرهم وغطرستهم لا إمتناعاً عن إقامة

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۵۱

البيّنات والحجج فليست البيّنات والبراهين مقامه بحسب التشهّی والأهواء.

أمّا الطعن الثالث ...: ص: ۲۵۱

فالمورد الأوّل فی عدم نقل المعاصرين له مثل علی بن إبراهيم والعيّاشی ومحمّد بن عباس بن مروان شيئاً منه فی تفاسيرهم فليس بغريب؟ وذلك لأمور:

الأوّل: إنّ هذا التفسير كما قد اتّضح وصل إلی الصدوق عبر سلسلة رواة حوزة المحدّثين فی نيشابور وإستراباد، ولم تكن منفتحة علی حوزات الحديث الاخری ولم يكن لها إرتباط وثيق. فهذا الصدوق قد أكثر فی كتبه النقل عن مشايخ ورواة كتب من الحوزات الحديث النائية، لا توجد عند معاصريه أو من قارب عصره.

الثانی: إنّ نفس علی بن إبراهيم والعيّاشی لم ينقل أحدهما من الآخر؛ إذ ليس من شرط التعاصر نقل أحدهما من الآخر.

وأمّا المورد الثانی: فطعن الغضائری يتأمّل فيه بتدافع وصفهما، لأنّ ابن الغضائری لم يكن له طريق لمعرفة حال الإسترابادی المفسّر، فما حكم به تحدّس قائم علی مذاقه بتصفّح بعض رواياته فی التفسير، ويشير إلی ذلك وصفه للأحاديث بالمناكير، مع أنّك قد عرفت فی النكات السابقة أنّ الغضائری الأب أبا عبيداللّه الحسين بن عبيداللّه، قد وقع فی سند رواية التفسير، وكذا الشيخ الطوسی تلميذه وكذا الشيخ المفيد وكذا من مشايخ الأعلام الطائفة كما أنّ دعوی كون الإبنين الراويين مجهولان، فهو بالإضافة إلی حوزة الحديث فی بغداد لا بالإضافة إلی حوزة الحديث فی نيشابور وجرجان وإستراباد. كما أنّ إسناد وضع التفسير إلی سهل الديباجی عن أبيه، الظاهر فيها أنّه سهو من الناسخ كما أشار إلی ذلك المحقّق التسترى فی الأخبار الدخيلة، والصحيح فی العبارة «إنّ التفسير موضوع كما عن سهل الديباجی عن أبيه أی إنّ نسبة التفسير للوضع ذكرها سهل الديباجی

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۵۲

عن أبيه وذلك »....

وأمّا المورد الثالث: فكون ما ينقله الصدوق وصاحب الإحتجاج من التفسير ليس فيه ما ينكر، بخلاف النسخة الموجودة. فهذا مبنیّ علی تماميّة الطعون السابقة، وقد اتضح الحال فيها كما قد عرفت، وأنّ بعض الخلط فی الوقائع التاريخية قد يكون من الناسخ، وقد يكون من غيره كما تقدّم. وأمّا ما ذكره التسترى فی آخر كلامه مستشهداً برواية أبی محمود عن الرضا علیه السلام ففيه:

أوّلًا: إنّ مضمون الرواية حول رواية المخالفين فی فضائل أهل البيت علیهم السلام غير موجودة فی الروايات الواردة عنهم علیهم السلام.

وثانياً: إنّه علیه السلام جعل ضابطة لمعرفة الوضع فی تلك الروايات بنحو القضية المنفصلة وهی إمّا الغلوّ أو التقصير فی أمرهم، ومن الواضح أنّ هذه الضابطة لا تنطبق علی روايات هذه النسخة لعدم وجود ما يؤدّی إلی القول بربوبيّتهم علیهم السلام.

كما ليس فيها، حسب الظاهر ما يكون تقصيراً فی القول فی مراتبهم وأمرهم علیهم السلام.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۵۳

الخاتمة

اشارة

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۵۵

وفیها عدّة أمور

الأمر الأوّل: الدعوة إلی نبذ غیر الصحیح من الحدیث فی المجامیع الروائیة ... ص: ۲۵۵

اشارة

حیث قد أشرنا سابقاً إلی أنّ هناک دعوات فی الأوساط الثقافیة إلی إعادة کتابة المجامیع الروائیة، بانتقاء الصحیح منها ونبذ غیر الصحیح، فمثلًا الکتب الأربعة یُعاد جمع کلّ منها تحت عنوان الصحیح منها، هکذا الحال بالنسبة إلی کتاب بحار الأنوار، کما أنّ هناک نظرة إلی أنّ کتاب مستدرک الوسائل لا یتضمّن الروایات الصحیحة، وأنّ کلّ ما فیه غیر معتبر، فلا یدخل فی عملیّة الإستنباط فی دائرة الفحص والتتبّع فی المدارک الروائیة. وهکذا قیل فی مجامیع روائیة أخری وقد اعتمد فی هذه الدعوی علی بعض الوجوه:

منها: المحاذاة لما موجود عند العامّة من الصحاح الستّة، فیکون للخاصّة کذلک، من وجود مجامیع روائیة مشتملة علی الصحیح فقط.

ومنها: إنّ الکتب الروائیة حیث أنّها تمثّل مَعلَم المذهب، فاللازم تنقیتها عن الشوائب، وعمّا یسیء النظرة إلیه.

ومنها: عدم جدوی وجود غیر الصحیح فی المجامیع الروائیة، حیث هو

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۵۶

غیر قابل للإعتماد، وأنّ التنقیة والغربلة تقطع الطریق عن الخبر المدسوس أو المدلّس والموضوع.

ولأجل بیان مدی الغفلة العلمیة الخطیرة فی هذه الدعوی لا بدّ من بیان نقاط ...: ص: ۲۵۶

النقطة الأولی: الفرق بین الضعیف والمدسوس ... ص: ۲۵۶

وهو ما تقدّمت الإشارة إلیه من الفرق بین الخبر الضعیف والمدسوس والمدلّس والموضوع، وأنّ الضعیف یطلق تارة علی ما یعمّ ذلک وأخری علی ما یقابل المدسوس والموضوع، وهو الضعیف بالمعنی الأخصّ، أی‌إنّه لیس کلّ خبر غیر واجد لشرائط الحجّیة فی نفسه فهو مدسوس وموضوع، بل المدسوس والموضوع هو ما علم دسّه ووضعه لا کلّ ما احتمل ذلک فیه.

بل قد یکون المدسوس والموضوع قد زُیّف لسنده بصورة الطریق الصحیح، بل قد یکون صحیحاً أعلائیاً، أی‌أنّه زُوّر فی صورته، فالضعیف الإصطلاحی یقابل المدلّس والموضوع وإن احتمل فیه ذلک، بل إنّ هذا الإحتمال موجود حتّی فی الصحیح نفسه، إذ العادل قد یکذب کما انّ الکذّاب قد یصدق، مع أنّ الضعیف إصطلاحاً لیس بمعنی إنّ رواته لا بدّ أن یکونوا موصوفین بالکذب، إذ الضعیف یشمل المجهول الحال أو الممدوح غیر الموثّق أو المهمل أو المرفوع أو المرسل إلی غیر ذلک من الأقسام، فرواته فی الواقع قد یکونوا من الثقات، بل من الأکابر فی بعض الأحیان، إلّاأنّنا بسبب عدم وصول الکثیر من المصادر الرجالیّة إلینا وبسبب الحاجة إلی بذل الجهود الکثیرة فی المفردات الرجالیّة- مع کلّ ما بُذل من مشایخنا العظام (قدّس اللّه اسرارهم) قد جهلنا أحوال الکثیر من المفردات، کما هو الحال فی عمر بن حنظلة حیث إنّه قد أثبتنا أنّه من أتراب محمّد بن مسلم

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۵۷

وزرارة مع أنّه بقی مجهول الحال إلی الأعصار المتأخّرة.

وکذلک الحال فی إبراهیم بن هاشم فإنّه فی هذا العصر یُعدّ عند الأعلام من الثقات الکبار، مع أنّه ظلّ قروناً عند المتأخّرین تصنّف روایته فی الحسن دون الصحیح إلی غیر ذلک من أمثلة المفردات.

وقد نُسب إلی السیّد البروجردی قدس سره القول بأنّ علم الرجال منفتح فیه العلم الوجدانی- وذلک عن طریق المناهج التی تقدّم ذکرها فی فصل المناهج- فی خصوص التعدّی فضلًا عن دعوی الإنسداد، أی إنّه لو قُیّض بذل جهود وفق تلک المناهج لما بقیت مفردة مهملة أو مجهولة إلّابمقدار نزر قلیل جداً.

وهاهنا توهّم وهو أنّ کلّ ما یرویه من وصف فی الرجال إنّه کذّاب فهو مدسوس موضوع، ونظیره أیضاً إنّ کلّ ما یرویه من وُصف إنّه ضعیف، أو وُصف إنّ فی حدیثه مناکیر، أو وُصف إنّه قد یضع الحدیث، أو کون حدیثه مهملًا، فخبره مدسوس موضوع.

وهذان التوهّمان سببهما الغفلة، أو عدم الإحاطة باصطلاح الرجالیین والدرائیین المحدّثین، فإنّه لیس کلّ من وصف إنّه کذّاب أو أکذب البریّة یعنی أنّ کلّ حدیثه مدسوس أو موضوع، فإنّ الرواة الکبار النقاد للحدیث صیارفة المتون المتثبتین فی الأسانید إذا رووا عن مثل من یوصف بذلک، فلیس إلّاعن تمحیص ومداقّة فی ما یتحمّلونه من الروایة عنه، ولا نرید بذلک دعوی حجّیة الروایة حینئذ، بل المراد إقامة الشاهد علی انتفاء دعوی العلم بالوضع.

هذا مضافاً إلی أنّ من وُصف بالکذّاب وإن صدر عن معاصر لذلک الراوی فلیس من الضروری مطابقته للواقع، إذ قد یکون ذلک بسبب مبنی یعتمده الطاعن فی طعنه، نظیر ما صدر من الفضل بن شاذان مع جلالته ومکانته العلمیة فی حقّ

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۵۸

الستّة الذین وصفهم بالکذّابین المشهورین، کما فی الکشّی، وعدّ منهم محمّد بن سنان وأبی سمینة محمّد بن علی وأبی جمیلة المفضل بن صالح ویونس بن ضبیان وأبی زینب محمّد بن المقلاص أبی الخطّاب «۱».

مع أنّ طعنه هذا منشاؤه اختصاص هؤلاء فی روایة المعارف العالیة الغامضة علی أذهان العامّة، لکن حیث کان مسلک الفضل کلامیّاً فحکم بشذوذ مضامین تلک الروایات، والتی هی علی درجة فوق البحث الکلامی، المناسبة للمباحث العقلیة والذوقیّة البرهانیّة، وإن کان فی بعض هؤلاء الستّة کأبی الخطّاب ممّن قد انحرف، فإذا کان حال مَن وصف بالکذب هکذا، فکیف بک بمن وصف بالضعف والإهمال، أو أنّ حدیثه یُنکر، وغیرها من الأوصاف التی هی مبتنیة إمّا علی عدم العلم بحال الراوی أو علی مبنی معیّن فی علم الکلام أو الفقه.

وکذا الحال فی مَن وصف بوضع الحدیث، فإنّه لیس بمعنی أنّ کلّ حدیث رواه أنّه محکوم بذلک، بل یعنی أنّه قد عثر علی بعض ما یرویه کونه بذلک الوصف، بل إنّ التنبیه علی ذلک الوصف فی الراوی دلیل علی یقظة من تحمّل الروایة عنه فی نقد حدیثه متناً وسنداً.

وهناک وهم ثالث وهو أنّا ما دمنا نحتمل فی الحدیث الضعیف إنّه قد دُسّ ووضع، فکیف لا نجعله بمنزلة المدسوس والموضوع، إذ الإحتمال بنفسه کاف فی الریبة والإحتیاط فی الدین.

وفیه: إنّ هذا الإحتمال مضافاً إلی أنّه معاکَس باحتمال صدور الروایة وکونه حکماً من الأحکام الشرعیة فی اللوح المحفوظ، إنّ مجرّد الإحتمال الضئیل غیر

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۵۹

المعتدّ به کما سیتبیّن فی النقاط اللاحقة لا یسوّغ هذا التنزیل القاضی علی الآثار الدینیّة والدلائل علی الأحکام.

هذا مضافاً إلی ما سنبّه علیه فی النقاط اللاحقة من أجوبة لهذا التوهّم

النقطة الثانية: الخبر الضعف وآثار الشرعيّة ... ص: ۲۵۹

فإنّ الضعيف بمفرده وإن كان غير واجد لشرائط الحجيّة، إلّاأنّه قد وردت الأحاديث المستفيضة «۱» بحرمة ردّ الخبر غير المعلوم صدوره وغير المعلوم وضعه، ولابدّ أن لا يقع الخلط بين حرمة ردّ الحديث وبين وجوب العمل به كحجّة، فإنّ عدم ردّ الحديث بمعنى عدم الحكم بوضعه وعدم الحكم بإنكار مضمونه، لا بمعنى متابعته والأخذ به منفرداً، بل بمعنى إحتمال مطابقة الواقع.

كما أنّ له أثراً آخر، وهو تشكّل الخبر المتواتر والمستفيض منه، بانضمامه إلى الأخبار الضعاف الأخرى أو الصحاح أو الموثّق، وقد وقعت الغفلة والوهم بأنّ المتواتر لا يتألّف إلّامن الصحاح والأخبار المعتبرة فقط، وأنّه كيف يتولّد القطع من الضعيف المحتمل للدسّ والوضع، مع احتمال عدم الصدور وعدم المطابقة للواقع.

وهذا ناشيء من عدم الإحاطة بحقيقة التواتر وتولّده صناعياً، وإلّا فهذا التساؤل يرد على الخبر الصحيح أيضاً، إذ هو لا يتعدّى الظن، وإن كان بدرجة أرفع من الظن الذى فى الخبر الضعيف.

والحلّ هو أنّ بتراكم الإحتمالات كمّاً وكيفاً تتضائل تكويناً نسبة الخلاف،

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۶۰

وذلك بحسب ضريب حساب الإحتمالات الرياضى، إلى أن تصل إلى درجة تشارف اليقين، بحيث يكون الإحتمال فى مقابلها ضئيلًا جدّاً لا يعتدّ به الذهن البشرى السليم، ومن الواضح أنّ هذه الماهيّة للتواتر لا يفرّق فيها بين أصناف الخبر الظنّى، غاية الأمر أنّ الخبر الضعيف أقلّ درجة من ناحية الكيف، فيحتاج إلى ضمائم كميّة وكيفيّة زائدة كى يتصاعد فيه إحتمال الصدور.

ومنه يتبيّن كيفية نشوء الخبر المستفيض، والذى هو دون درجة التواتر، بل بدرجة الظنّ الإطمئنانى الفائق على الظنّ الذى فى درجة الخبر الصحيح.

فمن الغريب جدّاً التقيّد بالخبر الصحيح وطرح المستفيض، بسبب الإقتصار على النظرة الفرديّة الآحاديّة للأخبار الضعاف، كالأخبار الحسان، أو التى من صنف القوى، أو غيرها من أقسام الضعيف، فإنّه غفلة عن النظرة المجموعيّة المولّدة للمستفيض، وهذه غفلة ليست هيّنة فى عملية الإستنباط، وهذا هو الأثر الثالث للخبر الضعيف.

وثمّة أثر رابع للخبر الضعيف، وهو أنّ مضمون الخبر سواء كان فى الفروع أو المعارف فإنّه يفيد تولّد الإحتمال فى افق المسألة العلمية، ونشوء تصوّر لم يكن ليلتفت إليه لولا ذلك الخبر، فهو يزيل الجهل المركّب إلى الجهل البسيط ولو كمحتمل تصوّرى، وهذا بالغ الأهميّة فى تحقيق أبواب المعارف، يتنبّه إليه من خاض عُبابها، وكيف يُستقلّ المفاد والإفادة التصوّرية فى مضمون الروايات المحتملة النسبة إلى الوحى الإلهى، عن الفائدة الحاصلة من قول أحد علماء فنّ المعارف أو الفروع.

والمراد من هذا الإحتمال ليس إحتمال نسبة الصدور المتقدّم ذكره، وإنّما المراد تصوّر المؤدّى، وإدراك ما الشارحة وما الحقيقة فى المسألة العلمية،

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۶۱

سواء كانت من اصول المعارف أو من الفروع

النقطة الثالثة: درجات الضعف ... ص: ۲۶۱

إنّ الضعيف فى مصطلح علم الرجال والدراية والحديث هو على درجات وأقسام، قد تعرّضنا إليها سابقاً بنحو مبسوط، فمثلًا المرسل تختلف درجات الإرسال فيه فبعضها يكون كالمسند إذا عبّر الراوى أو قال: «عن جميل عن بعض أصحاب »....

فإنّه يستفاد منه أنّ جميل قد روى ذلك عن مشايخه ممّن أدمن عنهم فى الرواية، وقد يكون شديد الضعف فى الإرسال المتوغّل فى

الجهالة وتعدّد الطبقات، وكذلك المقطوع والمرفوع وفيه الحسن وفيه القوى، كما أنّ الضعف تارة يكون بلحاظ الصفات العمليّة فى الراوى كالأمانة والصدق وأخرى فى الصفات العلميّة الخُبرويّة كالضبط والحفظ والثبت والتمييز فى الأسانيد، وقد يكون الضعف بلحاظ المضمون، إمّا من جهة النُسخ أو شذوذ المعنى أو الإسقاط، إلى غير ذلك من جهات الضعف التى ذكرناها بنحو مستوفى تقريباً فى الفصول السابقة.

وعلى هذا فأقسام الضعيف ودرجاته وإن اشتركت فى عدم الحجّية للخبر منفرداً إلّاأنّها تختلف فى توليد الآثار الأربعة المذكورة فى النقطة السابقة، وعليه فلا تكال بكيل واحد

النقطة الرابعة: إنحلال العلم الإجمالى ... ص: ۲۶۱

أى‌إنحلال العلم الإجمالى بشبهة الدسّ بتوسّط العلم الإجمالى القريب من

بحوث فى مبانى علم رجال، ص: ۲۶۲

التفصيلى بوقوع التصفية والتنقية والغربلة لكتب الحديث والاصول الروائية، وقد تمّت على مراحل:

منها: ما قام به كبار الرواة من عرض الكتب الروائية المهمّة ككتاب (ظريف) فى الديات وكتاب الفرائض وغيرها من الكتب «۱» التى أشرنا إليها فى فصل وجوه حجّية قول الرجالى.

ومنها: ما قامت به المدرسة القمّية بالتشديد البالغ أقصاه، وكُتب الرجال مليئة بالشواهد على ديدنهم فى هذا التشدّد.

ومنها: ما قام به أصحاب المجاميع الروائية كأصحاب الكتب الأربعة، وغيرهم من معاصريهم كصاحب كامل الزيارات وغيره، وقد ذكرنا فى الفصل المشار إليه الشواهد العديدة على ذلك.

ومنها: ما أمر به الأئمّة عليهم السلام وأسّسوه من ضابطة كميزان لمعرفة الخبر الموضوع عن غيره، وهذا المحك العيارىّ هو العرض على الكتاب والسُنّة وضرورات المذهب والعقل فى حدود دائرة البديهيّات وما يقرب منها، لاسيّما وأنّ شبهة الدسّ والوضع فى الغالب هى فى أبواب خاصّة فى المعارف، وقد بيّنوا عليهم السلام الضوابط الفيصليّة الخاصة بتلك الأبواب.

ومنها: ما قام به المحدّثون فى شروحهم، والفقهاء فى كتبهم الإستدلاليّة، والحكماء والمتكلّمون فى كتب المعارف، والمفسّرون فى كتب التفسير، وغيرهم من طبقات علماء الإماميّة عبر أحد عشر قرناً بعد الغيبة، من التنقية والتمحيص والغربلة فى المضامين والأسانيد والنسخ، فإنّ حاصل هذا المجهود المكدّس

بحوث فى مبانى علم رجال، ص: ۲۶۳

يسهّل على الباحث العناء الكثير، ويوفّر عليه الوقت فى الوصول إلى النتيجة.

وقد ذكرنا فى الفصل المشار إليه أنّ نتيجة تلك الشواهد العديدة على التنقية والغربلة سبّبت ذهاب علمائنا الأخباريّين إلى نظريتهم فى الكتب الأربعة، وذهاب الميرزا النورى والنائينى إلى نظريتهما حول كتاب الكافى وذهاب السيّد الخوئى ورعيل من تلامذته حول كامل الزيارات وتفسير على بن إبراهيم وغيرهم على إختلاف التفاصيل فى إعتبار صدور كلّ الروايات أو قسم وافر منها فى المجاميع الروائية، إلّاأنّه قد أشرنا آنفاً أنّ الصحيح ومحصّل هذه الشواهد المفعمة هو دفع بقاء شبهة الدسّ والوضع، فلاحظ ما ذكرناه هناك مفصّلًا.

وبعد وضوح هذه النقاط الأربع نوضح الخلل فى دعوى التصحيح بالأمور التالية:

الأمر الأوّل: إنّ ما يتخيّل من كون كلّ ما أودع فى كتب صحاح العامّة من صحّة كلّ ما فيها فهو تخيّل فى غير محلّه، فقد استدرك كثيراً على أسانيد الروايات فيها، وقد جرّد غير واحد لائحة بمجموع الرواة الضعاف الواقعين فى أسانيد مثل البخارى أو صحيح مسلم وغيرها «۱»، كما قد استدرك على صحيح مسلم والبخارى بالصحاح الأخرى وبمستدرك الحاكم النيسابورى ممّا قد فاتهم من

الروایات الصحیحة، ویُعزی کلّ من الإستدراک السندیّ والإستدراک الروائی علیهم إلی ما قدّمناه فی النقاط السابقة إلی أسباب، أحدها إختلاف المبانی فی الجرح والتعدیل، وإختلاف دوائر التتبع والإستقصاء، إلی غیر ذلک

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۶۴

من الأسباب أو الدواعی الأخری.

الأمر الثانی: إنّ دعوی التصحیح بمعنی التنقیح من المدسوس والموضوع ونحوهما، قد تمّت فی مجامیعنا المشهورة، وتظافرت الشواهد علی وقوع تلک العملیة، حتّی آل الأمر کما نبّهنا سابقاً إلی التزام عدّة بتصحیح ما فی المجامیع مطلقاً، أو فی بعضها کخصوص الکافی أو خصوص کامل الزیارات أو تفسیر القمّی أو غیرها، حسباناً منهم من أنّ التصحیح الواقع هو بمعنی إعتبار السند من کلّ الجهات، بینما المراد منه کما ذکرنا هو التنقیة من المشتبه بالدسّ والوضع.

الأمر الثالث: ایجاب ذلک لضیاع التراث الدینی کما بیّنا، والتفریط بالآثار الشرعیة الکثیرة البالغة فی الروایات التی یُراد طرحها.

الأمر الرابع: إنّ کلّ ما ذکرناه من النقاط والأمور فی قبال هذه الدعوی لا تعنی عدم القیام بمنهج الدراسة المتنیّة للأحادیث، مضافاً إلی الدراسة السندیّة لها بالموازین المقرّرة فی علمی الفقه والأصول، ولکن هذا غیر الدعوی المزبورة بإقصاء وإتلاف مجموعات روائیة.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۶۵

الأمر الثانی: بدایة تقسیم الحدیث ... ص: ۲۵۶

قد اشتهر أخیراً إنّ البدایة هی من زمن العلّامة الحلّی تبعاً لُاستاذه السیّد أحمد بن طاووس، ویستشهد لذلک بما ذکره الشیخ البهائی فی مشرق الشمسین من أنّ التقسیم الرباعی هو من إبتکارات العلّامة حذواً للتقسیم الموجود عند العامّة. ولکن الصحیح هو وجود هذا التقسیم عند الرجالیین والمحدّثین وأصحاب الفهارس منذ القدم، بل إنّ الأقسام التی عندهم تربو علی ذلک بکثیر، کما أوضحنا ذلک فی تضاعیف الکتاب سابقاً.

والشاهد علی ذلک هو أنّ علماء الدرایة فی کتبهم المستحدثة ربّما ینهون أقسامها إلی ما یربو علی الأربعین، یستشهدون علی وجود هذه الأقسام بالألفاظ الخاصّة الواردة فی تراجم الرواة ووصف حدیثهم، أو فی کتب الفهارس والحدیث القدیمة، لا أنّ تلک الأقسام مقترحة من قبل علماءالدرایة، ومبادرة منهم لتصنیف الأحادیث، من دون وجود صفات متمیّزة فی واقع الحدیث، إمّا بلحاظ سند الحدیث أو متنه أو جهة صدوره أو غیر ذلک، دلّل علیها أصحاب کتب الحدیث والرجال والفهارس القدیمة، وقد قدّمنا فی طیّات البحث عند الإشارة إلی هذا المطلب شطراً من کلماتالتراجم والرواة والمحدّثین، ممّا یشیر إلی کثرة تصنیفهم الحدیث إلیأقسام عدیدة، ویکفی للمتتبع المرور علی تعابیر تراجمالرواة وتعابیر أصحاب الکتب الأربعة مثلًا فی طیّات کلامهم عن ردّ حدیث أو الأخذ بآخر.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۶۶

الأمر الثالث: تصحیح طرق المتأخّرین إلی الأصول الروائیة ... ص: ۲۶۶

أی تصحیح طرق القطب الراوندی، والسیّد ابن طاووس، وابن إدریس والفاضلین وابن شهر آشوب، وغیرهم ممّن هو فی هذه الطبقات «۱».

إنّ أهمّیة هذا التصحیح تکمن فی أنّ هؤلاء الأعلام فی کتبهم کثیراً ما یخرجون روایة من الکتب والأصول الأربعمائة المشهورة، ککتاب معاویة بن عمار، وکتاب عمار بن موسی الساباطی فی مشیخة الحسن بن محبوب، وغیرهم، إلّاأنّهم لا یذکرون طرقهم إلی

الشیخ الطوسی ونحوه الذی هو واصل بینهم وبین تلک الکتب والأصول.

ولا سیّما مثل ابن إدریس، حیث جعل أحد فصول کتابه السرائر فی المستطرفات من الأصول الحدیثیّة القدیمة، وهکذا الحال عند السیّد ابن طاووس فی کتابه غیاث سلطان الوری، الذی جمع فیه کثیراً من أحکام الصلاة وقضائها، وغیره من کتبه، وقد دُرج فی الکلمات التعبیر عن تلک الروایات بالمراسیل، والحال أنّ فی عدّة من الأبواب والمسائل عمدة ما یستدلّ به روایات

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۶۷

هذه الکتب، ومن ثمّ کان العثور علی أسانید هؤلاء الأعلام المتّصلة بالشیخ الطوسی ومن هو فی طبقته مخرج لها عن الإرسال.

وعلی کلّ حال فقد قال ابن إدریس فی السرائر فی أوّل المستطرفات تحت عنوان باب الزیادات: «وهو آخر أبواب هذا الکتاب ممّا استنزعتُه من کتب المشیخة المصنّفین والرواة المحصّلین، وستقف علی أسمائهم إن شاء اللّه، فمِن ذلک ما أورده موسی بن بکر الواسطی فی کتابه » ... وأخرج روایات عدیدة، ثمّ قال: «ومن ذلک ما استطرفناه من کتاب معاویة بن عمار » ... وقال فی ما استطرفه من کتاب محمّد بن علی بن محبوب «وهذا الکتاب کان بخط شیخنا أبی جعفر الطوسی رحمه الله مصنّف النهایة فنقلت هذه الأحادیث من خطه قدس سره من الکتاب المشار إلیه».

وقال فی ذلک ما استطرفه من کتاب حریز: «تمّت الأحادیث المنتزعة من کتاب حریز بن عبداللّه السجستانی رحمه الله وکتاب حریز أصل معتمد معمول علیه»، وکذا فی ذیل کتاب المشیخة للحسن بن محبوب السرّاد قال: «وهو کتاب معتمد».

وقال المحقّق فی المعتبر فی مقدّمة الکتاب تحت عنوان الفصل الرابع «فی السبب المقتضی للإقتصار علی من ذکرناه من فضلائنا لمّا کان فقهاؤنا (رضی اللّه عنهم) فی الکثرة إلی حدّ یتعسّر ضبط عددهم ویتعذّر حصر أقوالهم لاتّساعها وانتشارها وکثرة ما صنّفوه، وکانت مع ذلک منحصرة فی أقوال جماعة من فضلاء المتأخّرین إجتزأت بإیراد کلام من اشتهر فضله وعرف تقدّمه فی نقل الأخبار وصحّة الإختیار وجودة الإعتبار واقتصرت من کتب هؤلاء الأفاضل علی ما بان فی اجتهادهم وعُرف به إهتمامهم وعلیّ اعتمادهم، فممّن اخترت نقله الحسن بن

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۶۸

محبوب، ومحمّد بن أبی نصر البزنطی، والحسین بن سعید، والفضل بن شاذان، ویونس بن عبدالرحمن، ومن المتأخّرین أبو جعفر محمّد بن بابویه القمّی رضی الله عنه، ومحمّد بن یعقوب الکلینی» انتهی.

وتصحیح أسانیدهم یتمّ بما ذکره المتأخّرون کالعلّامة الحلّی والشهید الثانی والمحقّق الکرکی والمحمّدون الثلاثة وغیرهم من أصحاب الإجازات أو الطرق المذکورة فی مشیخة الکتب ککتاب الوسائل والبحار، ونذکر بعض النماذج منها إذ فی أغلبها وقوع ابن إدریس والمحقّق والعلّامة وابن طاووس وغیرهم ممّن یُراد تحصیل أسانیده فی طرق إجازات الکتب الروائیة والفقهیة المصرّح فی بعض منها فی إجازة جمیع ما رواه الشیخ فی الفهرست وغیره.

فمنها: ما ذکره الشهید الثانی فی إجازته لوالد شیخنا البهائی «۱» قال: «وبهذه الطرق نروی جمیع مصنّفات من تقدّم علی الشیخ أبی جعفر من المشایخ المذکورین وغیرهم، وجمیع ما اشتمل علیه کتابه فهرست أسماء المصنفین وجمیع کتبهم وروایاتهم بالطرق التی له إلیهم، ثمّ بالطرق التی تضمّنتها الأحادیث، وإنّما أکثرنا الطرق إلی الشیخ أبی جعفر لأنّ اصول المذهب ترجع کلّها إلی کتبه وروایاته» إنتهی کلامه.

أقول: إنّ فی بعض تلک الطرق وقع ابن إدریس عن الحسن بن رطبة عن أبی علی عن والده الشیخ الطوسی، وحینئذ یکون طریق ابن إدریس إلی الکتب التی روی عنها فی المستطرفات هی بهذا الطریق إلی الشیخ، ومن ثمّ بطرق الشیخ فی الفهرست إلیها إلّاالتی لم یتعرّض لها الشیخ ولم یذکر لها طرقاً، ککتاب جعفر بن

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۶۹

محمّد بن سنان الدهقان.

ومنها: ما فی إجازة المحقّق الکرکی إلی الشیخ علی المیسی «۱» بإسناد الأوّل إلی ابن إدریس بحقّ روایته عن الفقیه الصالح عربی بن مسافر العبادی، عن الفقیه السعید إلیاس بن هشام الحایری، عن الشیخ السعید الجلیل المفید أبی علی ابن الشیخ أبی جعفر الطوسی عن أبیه.

وکذا ما ذکره المحقّق الکرکی فی إجازته لصفی الدین قال فیها: «وبالجملة فما أرویه من طرق أصحابنا لا نهایة له، لأنّی أروی جمیع ما صنّفه ورواه علماؤنا الماضون الصالحون، من عصر أشیاخنا إلی عصر أئمّتنا (صلوات اللَّه وسلامه علیهم) وکثیر من أسانید ذلک موجود فی مواضع معدّة له مثبت فی مضانّه، وقد أذنت للمشار إلیه (أدام اللَّه تعالی علوّ قدره فی التسلّط علی روایته ونقله إلی تلامذته)..» - ثمّ ذکر طریقاً من تلک الطرق وقع فیها کلّ من الشهید الأوّل والعلّامة عن المحقّق الحلّی عن ابن نما عن ابن إدریس عن عربی بن مسافر العبادی عن إلیاس بن هشام الحایری.

ومنها: ما فی إجازة الشهید الثانی أیضاً للشیخ حسین بن عبدالصمد «۲» قال:

«ولنذکر طریقاً واحداً هو أعلی ما اشتملت علیه هذه الطرق إلی مولانا وسیّدنا وسیّد الکائنات رسول اللَّه صلی الله علیه و آله، ویُعلم منه أیضاً مفصّلًا أعلی ما عندنا من السند الی کتب الحدیث التهذیب والإستبصار والفقیه والمدینة والکافی وغیرها- ثمّ ذکر أسانیده إلی العلّامة الحلّی عن المحقّق الحلّی عن السیّد فخّار عن شاذان بن

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۷۰

جبرئیل عن جعفر الدورستی عن المفید عن الصدوق».

ومنها: ما ذکره الشیخ الحرّ العاملی فی الفائدة الخامسة من خاتمة الوسائل قال: فی بیان بعض الطرق التی نروی فیها الکتب المذکورة «۱» عن مؤلّفیها، وإنّما ذکرنا ذلک تیمّناً وتبرّکاً باتصال السلسلة بأصحاب العصمة علیهم السلام لا لتوقّف العمل علیها لتواتر تلک الکتب، وقیام القرائن علی صحّتها وثبوتها- کما یأتی إن شاء اللَّه تعالی- ثمّ ذکر طرقاً کثیرة إلی الشهید الثانی وإلی المحقّق الثانی وإلی الشهید الأوّل، ثمّ منهم بسندهم إلی العلّامة الحلّی، عن المحقّق الحلّی، عن السیّد فخار عن شاذان بن جبریل القمّی، عن ابن أبی القاسم الطبری، عن المفید الثانی، عن أبیه، وذکر إسناداً آخر عن الشهید الأوّل بسنده عن ابن شهر آشوب، عن أبیه والداعی بن علی الحسینی، وفضل اللَّه بن علی الحسینی الراوندی، وعبدالجلیل بن عیسی الرازی، ومحمّد وعلی ابنی عبدالصمد النیسابوری، وأحمد بن علی الرازی، ومحمّد بن الحسن الشوهانی، وأبی علی الفضل بن الحسن الطبرسی، ومحمّد بن علی بن الحسن الحلبی، ومسعود بن علی الصوأبی، والحسین بن أحمد بن طحال المقدادی، کلهم عن الشیخین أبی علی الحسن بن محمّد بن الحسن الطوسی، وأبی الوفاء عبدالجبار بن علی المقری، عن الشیخ أبی جعفر محمّد بن الحسن الطوسی.

أقول: ویظهر من ذلک کثرة طرق ابن شهرآشوب إلی الشیخ الطوسی، وقد وقع هو فی سلسلة الإجازات المذکورة فی البحار کثیراً، أعرضنا عن ذکرها روماً للإختصار، ویظهر منها الکثرة أیضاً.

وقد ذکر الحرّ العاملی فی الفائدة السادسة کلمات العدید من الأعلام فی القرون

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۷۱

المتأخّرة، الدالّة علی استفاضة واشتهار وصول الأصول والکتب الروائیة الکثیرة القدیمة.

ومنها: ما قاله السیّد ابن طاووس فی مقدّمة کتابه فلاح السائل: «وربّما لا أذکر أوّل طریقی لکلّ حدیث من هذا الکتاب لئلّا یطول، ویکفی أنّنی أذکر طریقی إلی روایة کلّ ما رواه جدّی السعید أبو جعفر الطوسی (تلقّاه اللَّه جلّ جلاله ببلوغ المأمول) فإنّه روی فی جملة ما رواه عن الشیخ الصدوق هارون بن موسی التلعکبری (قدّس اللَّه روحه ونوّر ضریحه) کلّ ما رواه، وکان ذلک الشیخ الصدوق قد اشتملت روایته علی جمیع الأصول والمصنّفات إلی زمانه- إلی أن قال- ثمّ رویته بعدّة طرق عن جدی أبی جعفر

الطوسی، کلّ ما رواه محمّد بن یعقوب الکلینی، وکلّ ما رواه أبو جعفر محمّد بن بابویه، وکلّ ما رواه السعید المفید محمّد بن محمّد بن النعمان، وکلّ ما رواه السیّد المعظّم المرتضی، وغیرهم ممّن تضمّن الفهرست وکتاب أسماء الرجال وغیرهما روایة جدی أبی جعفر الطوسی عنهم (رضوان اللّه جلّ جلاله علیهم وضاعف إحسانه إلیهم)

أقول: فمن طرقی فی الروایة إلی کلّ ما رواه جدی جعفر الطوسی فی کتاب الفهرست وکتاب أسماء الرجال وغیرهم من الروایات، وما أخبرنی به جماعة من الثقات منهم الشیخ حسین بن أحمد السوراوی إجازة فی (جمادی الأخری سنة تسع وستّمائة) قال: أخبرنی محمّد بن أبی القاسم الطبری، عن الشیخ المفید أبی علی، عن والده جدی السعید أبی جعفر الطوسی- ثمّ ذکر طریقاً آخر عن الشیخ علی بن یحیی الخیّاط الحلّی، عن الشیخ عربی بن مسافر العبادی، عن محمّد بن أبی القاسم الطبری، عن أبی علی عن والده، وذکر طریقاً ثالثاً عن الشیخ اسعد بن عبدالقاهر الإصفهانی، عن أبی الفرج علی بن السعید أبی الحسین

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۷۲

الراوندی، عن الشیخ أبی جعفر محمّد بن علی بن الحسن الحلبی، عن الشیخ الطوسی قال: أقول وهذه روایتی عن أسعد بن عبدالقاهر الإصفهانی اشتملت علی روایتی عنه الکتب والأصول والمصنّفات، وبعید أن یکون قد خرج عنها شیء من الذی أذکره من الروایات».

أقول: وهناک نماذج من الطرق الاخری الکثیرة یمکن إستخراجها عن الإجازات التی یجدها المتتبع فی مظانّها من الکتب التی أشرنا إلیها وغیرها.

والمحصّل منها إتّصال سلاسل أسانید هذه الإجازات عبر هؤلاء الأعلام إلی الشیخ الطوسی، أو المفید، أو الصدوق، وغیرهم إلی أصحاب الکتب والأصول.

إشکال ودفع: هذا وقد یشکل علی هذا التصحیح بأنّ الإجازات المتصلة إنّما توقع وتُنشأ وتؤخذ لأجل التبرّک بالإتصال بسلسلة السند بالمعصومین علیهم السلام، لا أنّه طریق لروایة الکتب والأصول، بل قد یطفح التصریح بذلک من بعض عبائرهم.

مضافاً إلی أنّه من المقطوع به عدم وصول کلّ ما اشتمل علیه کتاب الفهرست، وما اشتمل علیه کتاب أسماء الرجال إلی مثل الشهید الثانی، والمحمّدون الثلاثة المتأخّرون. وحینئذ لا یعلم أنّ الکتب التی استطرف منها ابن إدریس مثلًا، أو التی استخرج منها الفاضلان، أو السیّد ابن طاووس، أو ابن شهر اشوب، وغیرهم ممّن تقدّم ذکرهم، هی من الکتب الواصلة للشهید وللمحقّق الثانی مثلًا عن ذلک الطریق، وعلیه لا یمکن الحکم بصحّة الطریق بالمعنی المصطلح علیه، وهل یظنّ أنّ الحرّ العاملی حین أجاز واستجاز من المجلسی، وکذا السیّد هاشم البحرانی، أنّ کلًا منهما ناول الآخر جمیع الکتب وهذه مجازفة فی الدعوی «۱».

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۷۳

ودفع هذا الاشکال: إنّ هذا الإشکال وإن کان له وجه، إلّاأنّ فیه إفراطاً وغفلةً عن واقع حال الإجازات، وذلک لأنّ هذه الإجازات هی طرق مناولة تلک الکتب، بشهادة أنّهم یمیّزون بین مجموعات الکتب المشهورة بعضها عن البعض الآخر، فیخصّون بعضها الأوّل مثلًا بمجموعة من الطرق، والبعض الآخر بمجموعة أخری من الطرق، وهکذا دوالیک، بل یمیّزون بعضها الثالث بطریق أو طریقین وهلم جرّا، وکذا یمیّزون بعض الکتب غیر المشهورة بطریق غیر طریق الکتب المشهورة، کما أنّ دیدنهم کان علی المقابلة فی النُسخ، بأن یعیّر المجیز المستجیز لیقابل النسختین لیطمئنّ بتوافقهما، ولذا تراهم یذکرون العدد المسلسل لمجموع أحادیث کلّ کتاب، وأوّلها وآخرها، وعدد الفصول والأبواب، تحفّظاً منهم علی عدم تطرّق التخلیط أو الزیادة والنقصان، وعلیک بالنظر إلی خاتمة الوسائل والبحار ومفتتح کتاب إثبات الهداة وغیرها من کتب الإجازات لترری حقیقة ذلک، نعم القدر المتیقّن والمطمئنّ به لهذا التصحیح مع ملاحظة نکتة الوجه فی الإشکال هو فی الکتب المشهورة النُسَخ فی تلک الطبقات، وإن لم تکن متواترة، وقد تقدّم فی فصل أحوال الکتب بیان طریقة استکشاف شهرة الکتاب.

والحاصل: إنّ الطریق المستکشف لهؤلاء الأعلام من إجازات المتأخّرین علیهم إن نُصّ علی اسم الکتاب بخصوصه عند المتأخّر

صاحب الإجازة فی إجازته فهو، وإلّا فلابدّ أن یکون الکتاب قد أحرز أنّه متکثّر النُسخ فی تلک الطبقات، ویطمئنّ بشمول الطریق إلیه، وإلّا فعموم العبارة فی لفظ الإجازة من المتأخّر لا یُراد منه جمیع الکتب بالإستغراق التامّ قطعاً.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۷۴

الأمر الرابع: مفردات رجالیّة مضطربة ... ص: ۲۷۴

کما هو الحال فی علی بن أبی حمزة البطائنی وأحمد بن هلال ومحمّد بن أبی زینب أبی الخطاب ویونس بن ظبیان وغیرهم ممّن کانت لهم فترة استقامة ثمّ أعقبتها فترة انحراف وضلال.

المعروف عند القدماء البناء علی تصحیح روایات هؤلاء والإعتماد علیها فی ما رُوی عنهم فی فترة استقامتهم، ولکنّه لم یعتمد الکثیر من الطبقات المتأخّرة علی روایاتهم، إستناداً إلی ما ورد فی حقّهم من الذموم واللعن، وحیث أنّ ذلک لا ینهض لطرح جملة روایاتهم، بل غایته التفصیل بین روایات فترة الإستقامة وفترة الإنحراف، والوجه فی ذلک إجمالًا:

إنّ دیدن الطائفة من رواتهم وأعیانهم ووجوه نَقَلة الأخبار کان علی مقاطعة أصحاب رؤوس البدع والفرق المنحرفة، فإذا ما تلبّس أحد بذلک قاطعوه ونبذوا الروایة عنه، وعلیه فإذا عُثر علی روایة منهم عنه فیعلم من ذلک أنّ الروایة وقعت منهم عنه أیّام إستقامته قبل إنحرافه، وتکون حینئذ معتبرة، وهذا وجه إعتبار الروایة حینئذ علی نحو الإجمال.

أما الوجه التفصیلی علی ذلک، ففی مورد البطائنی فقد روی الکشّی تحت عنوان الواقفة، بسنده عن یونس بن یعقوب، قال: قلت لأبی الحسن الرضا علیه السلام:

أعطی هؤلاء الذین یزعمون أنّ أباک حیّ من الزکاة شیئاً؟ قال: «لا تعطهم فإنّهم

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۷۵

کفّار مشرکون زنادقة» «۱».

وروی أیضاً عن محمّد بن عاصم قال: سمعت الرضا علیه السلام یقول:

«یا محمّد بن عاصم بلغنی أنّک تجالس الواقفة، قلت: نعم جعلت فداک اجالسهم وأنا مخالف لهم، قال: لا تجالسهم فإنّ اللَّه عزّ وجلّ یقول (وَ قَدْ نَزَّلَ عَلَیْکُمْ فِی الْکِتابِ أَنْ إِذا سَمِعْتُمْ آیاتِ اللَّهِ یُکْفَرُ بِها وَ یُسْتَهْزَأُ بِها فَلا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّی یَخُوضُوا فِی حَدِیثٍ غَیْرِهِ) «۲» یعنی بالآیات، الأوصیاء الذین کفروا بها الواقفة» «۳».

وروی الکشّی أیضاً عن یحیی بن المبارک قال: کتبت إلی الرضا علیه السلام بمسائل فأجابنی، وکنت ذکرت فی آخر الکتاب قول اللَّه عزّ وجلّ (مُذَبْذَبِینَ بَیْنَ ذلِکَ لا إِلی هؤُلاءِ وَ لا إِلی هؤُلاءِ) «۴»، فقال:

«نزلت فی الواقفة ووجدت الجواب کلّه بخطّه: لیس هم من المؤمنین ولا من المسلمین، هم من کذّب بآیات اللَّه، ونحن أشهر معلومات، فلا جدال فینا ولا رفث ولا فسوق فینا، أنصب لهم من العداوة یا یحیی ما استطعتَ» «۵».

وروی الکشّی أیضاً عن یونس بن عبدالرحمن قال: مات أبو الحسن علیه السلام ولیس من قوّامه أحد إلّاوعنده المال الکثیر، وکان ذلک سبب وقوفهم وجحودهم موته، وکان عند زیاد القندی سبعون ألف دینار، وعند علی بن أبی حمزة ثلاثون ألف

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۷۶

دینار، قال: فلما رایت ذلک وتبیّن علیّ الحق وعرفت من أمر أبی الحسن الرضا علیه السلام ما علمت تکلّمت ودعوت الناس إلیه، قال: فبعثا إلیّ وقالا: ما تدعو إلی هذا، إن کنت ترید المال فنحن نغنیک، وضمّنا لی عشرة آلاف دینار، وقالا لی کفّ. قال یونس: فقلت لهما أما روینا عن الصادقین علیهم السلام أنّهم قالوا:

«إذا ظهرت البدع فعلی العالم أن یُظهر علمه، فإن لم یفعل سُلب نور الإیمان،

وما كنتُ لأدع الجهاد وأمر اللّه على كلّ حال فناصبانى وأظهرا لى العداوة» «۱».

وغير ذلك يجدها المتتبّع فى كتاب رجال الكشّى فى ترجمة رؤساء فرقة الواقفة وما رواه الصدوق فى إكمال الدين والشيخ فى الغيبة وغيرها من المظانّ الأخرى الدالّة على مقاطعة الشيعة بشدّة لرؤساء الوقف حسماً لمادّة ضلالتهم.

وعليه فيظهر من كلّ ذلك أنّهم لم يتحمّلوا الرواية عنهم فى فترة إنحرافهم وأنّ ما رووه عنهم فقد كان فى فترة إستقامتهم السابقة، حيث كان البطائنى من وجوه الرواة وأعيان الطائفة، وكان قائداً لأبى بصير يحيى بن القاسم، ومن ثمّ كان وكيلًا للإمام موسى بن جعفر عليه السلام، وقد صنّف كتباً عدّة، منها كتاب الصلاة، وكتاب الزكاة، وكتاب التفسير أكثره عن أبى بصير وكتاب جامع فى أبواب الفقه، كما ذكر ذلك النجاشى، وقد روى كتبه عنه محمّد بن أبى عُمير- المعروف بتشدّده وحيطته فى الرواية- وصفوان بن يحيى.

ومن ثمّ يتحصّل أنّ الراوى عنه إن كان إثنى عشرياً فيعلم من ذلك أنّ روايته عنه كانت أيّام إستقامته، وإن كان الراوى عنه من الواقفة فلا يحرز أنّ ذلك عنه فى أيّام إستقامته.

بحوث فى مبانى علم رجال، ص: ۲۷۷

هذا مضافاً إلى ما يظهر من الروايات من عدم إمتداد عمره بعد انحرافه، ومن ثمّ أودعت الطائفة رواياته فى كتبهم وأكثروا منها.

وقد أشار إلى ذلك الشيخ الطوسى فى العدّة فى الفصل الخامس من باب الخبر الواحد فى معرض كلامه عن الراوى إذا كان من فرق الشيعة مثل الفطحية والواقفة والناووسية قال: «وإن كان ما رووه ليس هناك ما يخالفه ولم يعرف من الطائفة العمل بخلافه وجب أيضاً العمل به إذا كان متحرّجاً فى روايته، موثوقاً فى أمانته، وإن كان مخطئاً فى أصل الإعتقاد، ولأجل ما قلناه عملت الطائفة بأخبار الفطحية مثل عبداللّه بن بكير، وغيره وأخبار الواقفة مثل سماعة بن مهران، وعلى بن أبى حمزة، وعثمان بن عيسى، ومن بعد هؤلاء بما رواه بنو فضال، وبنو سماعة، والطاطريّون، وغيرهم فى ما لم يكن عندهم فيه خلافه، وأمّا ما ترويه الغلاة والمتّهمون والمضعّفون وغير هؤلاء فما يختصّ الغلاة بروايته، فإن كانوا ممّن عُرف لهم حال إستقامة وحال غلوّ عُمل بما رووه فى حال الإستقامة وتُرك ما رووه فى حال خطاءهم (تخليطهم) ولأجل ذلك عملت الطائفة بما رواه أبو الخطاب محمّد بن أبى زينب فى حال إستقامته وتركوا ما رواه فى حال تخليطه، وكذلك القول فى أحمد بن هلال العبرتائى وابن أبى عذاقر وغير هؤلاء، فأمّا ما يرويه فى حال تخليطهم فلا يجوز العمل به على كلّ حال» «۱».

وأمّا الكلام فى أحمد بن هلال العبرتائى، فقد روى الكشّى عن على بن محمّد بن قتيبة قال: حدّثنى أبو حامد المراغى قال: ورد على القاسم بن علاء نسخة ما كان خرج من لعن ابن هلال، وكان إبتداء ذلك أنّ كتب عليه السلام إلى نوّابه

بحوث فى مبانى علم رجال، ص: ۲۷۸

(قوّامه بالعراق): «احذروا الصوفى المتصنّع» قال: وكان من شأن أحمد بن هلال أنّه كان قد حجّ أربعاً وخمسين حجّة، عشرون منها على قدميه، قال: وقد كان رواة أصحابنا بالعراق لَقُوه وكتبوا منه، فأنكروا ما ورد فى مذمّته، فحملوا القاسم بن علاء على أن يراجع فى أمره فخرج إليه:

«قد كان أمرنا نفذ إليه فى المتصنّع ابن هلال- لا رحمه اللّه- بما قد علمت ولم يزل لا غفر اللّه له ذنبه ولا أقال له عثرته، يداخل فى أمرنا بلا إذن منّا ولا رضا، يستبدّ برأيه، فيتحامى من ديوننا (من ذنوبه) لا يمضى من أمرنا إيّاه إلّابما يهواه ويريده، أرداه اللّه بذلك فى نار جهنم، فصبرنا عليه حتّى وتر اللّه بدعوتنا عمره وكُنّا قد عرّفنا خبره قوماً من موالينا فى أيّامه- لا رحمه اللّه- وأمرناهم بإلقاء ذلك إلى الخاصّ من موالينا ونحن نبرأ إلى اللّه من ابن هلال لا رحمه اللّه ولا من لا يبرأ منه (واعلم الإسحاقى) سلّمه اللّه وأهل بيته ممّا أعلمناك من حال هذا الفاجر، وجميع من كان سألك ويسألك عنه من أهل بلده والخارجين ومن كان يستحق أن يطّلع على ذلك، فإنّه لا عذر لأحد من موالينا فى التشكيك فى ما روى عنّا ثقاتنا قد عرفوا بأنّنا نفاوضهم بسرّنا ونحمله إيّاه إليهم وعرفنا ما يكون من ذلك إن شاء اللّه تعالى».

قال: وقال أبو حامد فثبت قوم على إنكار ما خرج فيه، فخرج «لا أشكر اللّه قدره لم يدعو المرء ربّه بأن لا يزيغ قلبه بعد أن هداه وأن يجعل ما منّ به عليه مستقراً ولا يجعله مستودعاً، وقد علمتم ما كان من امر الدهقان- عليه لعنة اللّه- وخدمته وطول صحبته، فأبدله اللّه بالإيمان كفراً حين فعل ما فعل فعاجله بالنقمة ولم يمهله والحمد للّه‌لا شريك له وصلى اللّه على محمّد وآله وسلم».

وقد ذكر الشيخ مقطعاً من التوقيع الثانى فى كتاب الغيبة، وذكر أيضاً فى باب المذمومين الذين إدّعوا البابيّة لعنهم اللّه قال: «ومنهم أحمد بن هلال الكرخى،

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۷۹

قال أبو على بن همّام: كان أحمد بن هلال من أصحاب أبى محمّد عليه السلام فأجمعت الشيعة على وكالة محمّد بن عثمان رضى اللّه عنه بنصّ الحسن عليه السلام فى حياته، ولما مضى الحسن عليه السلام قالت الشيعة الجماعة له: ألا تقبل أمر أبى جعفر محمّد بن عثمان وترجع إليه وقد نصّ عليه الإمام المفترض الطاعة؟ فقال لهم: لم أسمعه ينصّ عليه بالوكالة، وليس أنكر أباه يعنى عثمان بن سعيد فأمّا إن أقطع أنّ أبا جعفر وكيل صاحب الزمان فلا أجسر عليه، فقالوا: قد سمعه غيرك، فقال:

أنتم وما سمعتم، ووقف على أبى جعفر فلعنوه وتبرّؤا منه، ثمّ ظهر التوقيع على يد أبى القاسم الحسين بن روح بلعنه والبراءة منه فى جملة من لُعن».

أقول: وقال النجاشى فيه: «صالح الرواية يُعرف منها ويُنكر، وقد روى فيه ذموم سيدنا أبى محمّد العسكرى عليه السلام»، انتهى.

والظاهر وقوع الإشتباه من النجاشى لأنّ ظاهر التوقيعات، وكذا عبارة الشيخ فى الغيبة السابقة أنّها صادرة من الناحية المقدّسة على يد النوّاب، كما أنّ الظاهر أنّه صدر فيه ثلاث توقيعات، إذ القاسم بن علاء كان من الوكلاء الذين تردهم التوقيعات بتوسّط العمرى والحسين بن روح ولو كان الذمّ صدر من عهد العسكرى لما كان هناك مجالًا لبقاء رواة الأصحاب بالعراق على التردّد فى عهد الحجّة عجّل اللّه فرجه، مضافاً إلى أنّ بدأ إنحرافه كما يظهر من كلام الشيخ فى الغيبة هو بسبب توقّفه عن محمّد بن عثمان العمرى وافتراقه عن الشيعة، مضافاً إلى إشارته عجّل اللّه فرجه فى التوقيع الثانى إلى موته بينما العسكرى عليه السلام توفّى قبل هلاك العبرتائى الذى مات سنة سبعة وستين بعد المائتين.

ثمّ إنّه يظهر جلياً من التوقيعات عند قوله عليه السلام فى التوقيع: «انّه لم يدعو اللّه أن يجعل ايمانه مستقراً وأن لا يزيغ قلبه» ومن كلمات الأصحاب فى حقّه إنّه كان له

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۸۰

فترة إستقامة، ثمّ فترة إنحراف. وأنّه بعد إنحرافه قاطعوه وقد روى الصدوق فى إكمال الدين عن شيخه ابن الوليد عن سعد بن عبداللّه قوله: «ما رأينا ولا سمعنا بمتشيّع رجع عن تشيعه إلى النصب إلّاأحمد بن هلال».

هذا مضافاً إلى ما سبق من عبارة الشيخ فى العدّة وما يظهر من النجاشى والغضائرى والصدوق من التفصيل فى العمل بروايته، كما أنّه يظهر ممّا سبق أنّ الطائفة قد قاطعته بعد إنحرافه، وإن تردّدوا فى بادىء الأمر، إلّاأنّهم فى مآل الأمر إستثبتوا من إنحرافه، ومن ثمّ فإنّ ما رووه عنه واعتمدوا عليه منه، لا بدّ أن يكون بلحاظ أيّام إستقامته.

وبذلك يظهر وجه التفصيل فى روايات محمّد بن أبى زينب الخطاب ويونس بن ظبيان «۱» وما شاكلهم من رؤساء الجماعات الضّالة المنحرفة، ويتّضح ذلك جلياً بملاحظة تراجمهم فى الأصول الرجاليّة، وأنّ الطائفة قد قاطعتهم ونبذت الرواية عنهم بعد انحرافهم، فيتجه التفصيل فى رواياتهم بى الحالتين، ويستعلم ذلك من كون الراوى عنه إمامياً أو غيره.

ويحسن هاهنا نقل ما قاله الشيخ البهائى فى مشرق الشمسين: «المستفاد من تصفّح كتب علمائنا المؤلّفة فى السير والجرح والتعديل أنّ أصحابنا الإمامية كان اجتنابهم- لمن كان من الشيعة على الحق أوّلًا ثمّ أنكر إمامة بعض الأئمّة عليهم السلام- فى أقصى المراتب، بل كانوا يحترزون عن مجالستهم فضلًا عن أخذ الحديث عنهم،

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۸۱

بل کانت تظاهرهم بالعداوة لهم أشدّ من تظاهرهم بها للعامّة، فإنّهم کانوا یُتاقون العامّة، ویجالسونهم، وینقلون عنهم، ویظهرون لهم أنّهم منهم، خوفاً من شوکتهم، لأنّ حکّام الضلال منهم، وأمّا هؤلاء المخذلون فلم یکن لأصحابنا الإمامیة ضرورةٌ داعیةٌ إلی أن یسلکوا معهم علی ذلک المنوال، وخصوصاً الواقفیة فإنّ الإمامیة کانوا فی غایة الإجتناب لهم والتباعد عنهم، حتّی أنّهم کانوا یسمّونهم الممطورة، أی‌الکلاب التی أصابها المطر.

وأئمّتنا علیهم السلام کانوا ینهون شیعتهم من مجالستهم ومخالطتهم، ویأمرونهم بالدعاء علیهم فی الصلاة ویقولون إنّهم کفّار مشرکون زنادقة، وإنّهم شرّ من النواصب وإنّ مَن خالطهم فهو منهم وکُتُب أصحابنا مملوءة بذلک، کما یظهر لمن تصفّح کتاب الکشّی وغیره، فإذا قبل علماؤنا- وسیّما المتأخّرون منهم- روایة رواها رجل من ثقات الإمامیة عن أحد من هؤلاء وعوّلوا علیها وقالوا بصحّتها مع علمهم بحاله، فقبولهم لها وقولهم بصحّتها لا بدّ من ابتنائه علی وجه صحیح لا یتطرّق به القدح إلیهم، ولا إلی ذلک الرجل الثقة الراوی عن من هذا حاله، کأن یکون سماعه منه قبل عدوله عن الحق وقوله بالوقف، أو بعد توبته ورجوعه إلی الحق، أو إنّ النقل إنّما وقع من أصله الذی ألّفه واشتهر عنه قبل الوقف، أو من کتابه الذی الّفه بعد الوقف، ولکنّه أخذ ذلک الکتاب عن شیوخ أصحابنا الذین علیهم الإعتماد، ککتاب علی بن الحسن الطاطریّ- فإنّه وإن کان من أشدّ الواقفة عناداً للإمامیة- فإنّ الشیخ شهد له فی الفهرست بأنّه روی کتبه عن الرجال الموثوق بهم وبروایتهم، إلی غیر ذلک من المحامل الصحیحة، والظاهر أنّ قبول المحقّق روایة علی بن أبی حمزة- مع تعصّبه فی مذهبه الفاسد- مبنیّ علی ما هو الظاهر من کونها منقولة من أصله، وتعلیله یُشعر بذلک فإنّ الرجل من أصحاب

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۸۲

الأصول، وکذلک قول العلّامة بصحّة روایة إسحاق بن جریر عن الصادق علیه السلام، فإنّه ثقة من أصحاب الأصول أیضاً، وتألیف هؤلاء اصولهم کان قبل الوقف، وأنّه وقع فی زمن الصادق علیه السلام فقد بلغت عن مشایخنا (قدّس اللّه أرواحهم) أنّه قد کان من دأب أصحاب الأصول أنّهم إذا سمعوا من أحد الأئمّة علیهم السلام حدیثاً بادروا إلی إثباته فی اصولهم، لئلّا یعرض لهم نسیان بعضه أو کلّه بتمادی الأیّام وتوالی الشهور والأعوام، واللّه أعلم بحقائق الأمور» «۱».

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۸۳

الأمر الخامس: أقسام المراسیل فی الإعتبار أو درجات الضعف فی الخبر ... ص: ۲۸۳

فإنّه جری وشاع فی عصرنا النظرة إلی استتهام الخبر لشرائط الحجّیة فی نفسه، فإن تمّت فهو، وإلّا فإن اختلّ منه شرط من الشرائط فیُعزب عنه بالمرّة، تحت مقولة أنّه غیر واجد لشرائط الحجّیة، فیستوی مع غیره ممّا هو فاقد للشرائط فی عدم الحجّیة.

والصحیح هو تمییز الناقد لشرائط الحجّیة علی أقسام ودرجات، وذلک لأهمّیته القصوی فی النظرة المجموعیّة للأخبار، وکیفیّة حصول الإستفاضة والمعاضدة بین الأخبار ببعضها البعض، وعلی ذلک یجب التفرقة بین أنواع الإرسال فی الخبر، فتارة إرسال فی طبقة وأخری فی طبقات، کما أنّه تارة بلفظة (عن رجل) وأخری بلفظة (روی عن فلان) وثالثة بلفظ (عمّن ذکره) ورابعة بلفظ (بعض أصحابنا)، وخامسة بلفظ (عن غیر واحد من أصحابنا) أو (عن جماعة)

کما أنّ الخبر المرسل أو المرفوع تارة یوجد فی الکتب الأربعة وما یقرب منها، کبقیّة کتب الصدوق والشیخ والمحاسن والبرقی وقرب الإسناد ونحوها، وأخری یوجد فی کتب دونها فی الشهرة ککتاب الدعائم والأشعثیات والفقه الرضوی والتفسیر المنسوب إلی الإمام العسکری علیه السلام ونحوها.

کما أنّه تارة یکون متکرّراً وأخری معنیً ومضموناً، کما أنّ مجموعة الأخبار

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۸۴

تارة تكون حسان- بناء على عدم حجّيـة الخبر الحسن- أو القويّة، وأخرى طرقاً مجهولة أو غير موثّقة من غير الإمامية لكنّها ممدوحة، فإنّ هـذه الأقسام تختلف فی كيفيّة التعاضد وتوليد الوثوق بالصدور من جهة الكيف والكمّ، وعليه فكيلها بمكيال واحد بدعوى فقدها لشرائط الحجّية غفلة عن هذا الجانب.

مضافاً إلى أنّ بعضـها وإن كـان من حيث الصورة فاقـداً لشـرائط الحجّيـة، إلّاأنّه حقيقـة واجـد لهـا بالتـدبّر، وذلـك مثـل التعبير بمثل أصـحابنا، أو من غير واحـد، أو عن جماعـة، فـإنّ الـدارج عنـد الرواة إرادة الثقاة الإماميّـة من هـذا التعبير، وان كان الجمود على اللفظ بلحـاظ مـؤداه اللغـوى أعـمّ مـن ذلـك، بـل الظـاهر أنّهـم يميّزون بين التعـبير عن قـولهم (عن بعض أصـحابنا) و (عن رجـل من بعض أصـحابنا)، لا سيّما إذا كان المرسِل مثل جميل بن دراج، وابن أبی عمير، وصفوان بن يحيى، والحسن بن محبوب، ونحوهم من فقهاء الرواة.

ولـذلك قال الشـيخ الطوسـی فی العـدّة: «وإذا كان احد الراويين معروفاً والآخر مجهولًا، قدّم خبر المعروف على خبر المجهول، لأنّه لا يؤمن أن يكون المجهول على صفة لا يجوز معها قبول خبره ... وإذا كان أحد الراويين مُسنداً والآخر مرسلًا نُظر فی حال المُرسل، فإن كان ممّن يُعلم أنّه لا يُرسل إلّاعن ثقـة موثوق به فلا ترجيـح لخبر غيره على خبره، ولأجل ذلك سوّت الطائفـة بين ما يرويه محمّـد بن أبی عمير وصـفوان بن يحيى وأحمد بن محمّد بن أبی نصر وغيرهم من الثقات الذين عُرفوا بأنّهم لا يروون ولا يُرسلون إلّاعمّن يوثق به، وبين ما أسنده غيرهم، ولذلك عملوا بمراسيلهم إذا إنفردوا عن روايـة غيرهم..

فأمـا إذا إنفردت المراسـيل فيجوز العمل به على الشـرط الـذی ذكرناه، ودليلنا على ذلك الأدلّـة التی قـدّمناها على جواز العمل بأخبار الآحاد، فإنّ الطائفة

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۸۵

كما عملت بالمسانيد عملت بالمراسيل، فبما يُطعن فی واحد منهما يطعن فی الآخر، وما أجاز أحدهما أجاز الآخر، فلا فرق بينهما على حال» «۱».

وقد تقدّم فی فصل التوثيقات العامّة البحث فی خصوص مراسيل ابن أبی عمير فلاحظ.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۸۶

الأمر السادس: بيان حال من رُمی بالغلو ... ص: ۲۸۶

الأوّل: محمّد بن سنان ... ص: ۲۸۶

اشارة

وقـد وقع فی إسـناد كثير من الروايـات، قيـل إنّها تبلغ سـبعمائة وسـبعة وتسـعون (۷۹۷) مورداً، فمن ثمّ كـان تنقيـح الحـال فيه جـديراً بالإهتمام، وقد روى هو عن خلق كثير، فقيل إنّ روايته عن ابن مُسـكان تبلغ واحد وستين ومئة (۱۶۱)، وهو كما قد روى عن أصحاب الإجمـاع والثقات الكبار روى أيضاً عن الزيديـة وغيرهم من رُمی بالغلوّ كأبی الجارود زياد بن منـذر العبـدی الكوفی، وعن يونس بن ظبيـان، والمفضـل بن صالـح، والمفضّـل بن عمر الجعفی الكـوفی، وعن على بن أبی حمزة البطـائنی، وعن عمرو بن شـمر، وفرات بن الأـحنف، وداوود بن كثير الرقّی وغيرهم، كمـا قـد روى عن جماعـة من المتكلّمين من أمثال أبی جعفر الأحول، وابن الطيار، والحمزة بن الطيار، وعمر بن قيس الماصر. كما قد روى عنه جملة كثيرة من الثقات الأجلّاء وأصحاب الإجماع، كصفوان، والحسن بن محبوب، والحسـين بن سعيد، والبرقی، وابن أبی نجران، وإبراهيم بن هاشم، ويونس، والفضل بن شاذان، وزكريا، ومحمّد بن إسماعيل بن بزيع،

والحسین بن أبی الخطاب، وعلی بن أسباط، وابن الحکم، وابن النعمان، والعبّاس بن معروف، وأیّوب بن نوح، ومحمّد بن عبدالجبّار، ومحمّد بن عیسی بن عبید، ویعقوب بن یزید، والوشّاء، وأحمد بن محمّد بن عیسی

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۸۷

الأشعری، والحسن بن فضال، والحسن بن علی بن یقطین، کما قد روی عنه من رُمی بالغلوّ کسهل بن زیاد، وبکر بن صالح محمّد بن جمهور العمی، ومحمّد بن علی الکوفی أبو سمینة الصیرفی.

وإلیک عرض لأهمّ ما قیل فیه ...: ص: ۲۸۷

۱. قال عنه النجاشی: «محمّد بن سنان أبو جعفر الزاهری من ولد زاهر مولی عمرو بن الحمق الخزاعی، کان أبو عبداللّه بن العیاش یقول: حدّثنا أبو عیسی محمّد بن أحمد بن محمّد بن سنان، قال: هو محمّد بن الحسن بن سنان مولی زاهر توفّی أبوه الحسن وهو طفل، وکفّله جدّه سنان فنسب إلیه، وقال أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن سعید إنّه روی عن الرضا علیه السلام، قال وله مسائل عنه معروفة، وهو رجل ضعیف جدّاً لا یُعوّل علیه ولا یلتفت إلی ما تفرّد به، وقد ذکر أبو عمرو فی رجاله: أبو الحسن علی بن محمّد بن قُتیبة النیشابوری قال: قال أبو محمّد بن الفضل شاذان: لا احلّ لکم أن تروا أحادیث محمّد بن سنان، وذکر أیضاً أنّه وجد بخطّ أبی عبداللّه الشاذانی انّی سمعت القاضی (العاصمی) یقول:

إنّ عبداللّه بن محمّد بن عیسی الملقّب ببنان قال: کنت مع صفوان بن یحیی بالکوفة فی منزل إذ دخل علینا محمّد بن سنان، وقال صفوان: إنّ هذا ابن سنان لقد همّ أن یطیر غیر مرّة فقصصناه حتّی ثبت معنا.

وهذا یدلّ علی إضطراب کان وزال، وقد صنّف کتباً منها کتاب الطرائف، ثمّ ذکر مسنده إلیه عن محمّد بن الحسین بن أبی الخطّاب عنه. وکتاب الأضلة وکتاب المکاسب وکتاب الحجّ وکتاب الصید والذبائح وکتاب الشراء والبیع وکتاب الوصیّة وکتاب النوادر وذکر سنده إلی محمّد بن الحسین ابن أبی الخطّاب عنه.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۸۸

هذا وقد ضعّفه النجاشی أیضاً فی ترجمة میّاح المدائنی.

۲. ما قاله الشیخ فی الفهرست: «محمّد بن سنان له کتب، وقد طعن علیه وضعّف، وکتبه مثل کتب الحسین بن سعید علی عددها، وله کتاب النوادر وجمیع ما رواه إلّاما کان فیها من تخلیط أو غلوّ، أخبرنا بکتبه وروایاته جماعة عن أبی جعفر بن بابویه عن أبیه ومحمّد بن الحسن جمیعاً عن سعد والحمیری ومحمّد بن یحیی عن محمّد بن الحسین وأحمد بن محمّد عنه، ورواها ابن بابویه عن محمّد بن علی ماجیلویه عن محمّد بن أبی القاسم عمّه عن محمّد بن علی الصیرفی عنه».

وترجم له الشیخ فی موضع آخر فی الفهرست قائلًا: «له رسالة أبی جعفر الجواد علیه السلام إلی أهل البصرة، أخبرنا بها ابن أبی جیّد، عن ابن الولید، عن الصفّار، عن أحمد بن محمّد المدائنی، عن الحسن بن شمّون، عن محمّد بن سنان، عن أبی جعفر الثانی علیه السلام».

وعدّه الشیخ فی رجاله من أصحاب الکاظم علیه السلام ومن أصحاب الرضا علیه السلام ومن أصحاب الجواد علیه السلام أیضاً، إلّاأنّه قال عند عدّه من أصحاب الرضا علیه السلام: «محمّد بن سنان ضعیف».

۳. قد عدّه البرقی من أصحاب الأئمّة الثلاثة.

۴. ما رواه الکشّی «۱»:

الأولی: عن حمدویه بن نصیر أنّ أیّوب بن نوح دفع إلیه دفتراً فیه أحادیث محمّد بن سنان، فقال لنا: إن شئتم أن تکتبوا ذلک فافعلوا، فإنّی کتبت عن

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۸۹

محمّد بن سنان ولکن لا أروی لکم أنا عنه شیئاً، فإنّه قال قبل موته: کلّما حدّثتکم به لم یکن لی سماع ولا روایة وانّما وجدته.

الثانیة: وروی أیضاً «۱» عن محمّد بن مسعود قال: حدّثنی علی بن محمّد القمی، عن أحمد بن محمّد بن عیسی، قال: کُنّا عند صفوان بن یحیی فذکر محمّد بن سنان، فقال: إنّ محمّد بن سنان کان من الطیّارة فقصصناه.

الثالثة: وروی أیضاً عن محمّد بن مسعود عن عبداللّه بن حمدویه قال: سمعت الفضل بن شاذان یقول: لا أستحلّ أن أروی أحادیث محمّد بن سنان.

الرابعة: وذکر الفضل فی بعض کتبه إنّ من الکذّابین المشهورین ابن سنان ولیس بعبداللّه، وقال فی ترجمة أبی سمینة محمّد بن علی الصیرفی: وذکر الفضل فی بعض کتبه الکذابون المشهورون أبو الخطاب، ویونس بن ضبیان، ویزید الصائغ، ومحمّد بن سنان، وأبو سمینة أشهرهم.

الخامسة: وروی أیضاً عن ابن قتیبة النیشابوری، عن الفضل أنّه قال: «ردّوا أحادیث محمّد بن سنان وقال: لا أحلّ لکم أن تروووا أحادیث محمّد بن سنان عنّی مادمت حیاً، وأذن فی الروایة بعد موته» «۲».

السادسة: وروی أیضاً ما تقدّم من حکایة النجاشی عنه.

السابعة: وقال: قد روی عنه الفضل، وأبوه، ویونس، ومحمّد بن عیسی العبیدی، ومحمّد بن الحسین بن أبی الخطاب، والحسن والحسین ابنا سعید الأهوازیان وأبناء دندان، وأیّوب بن نوح، وغیرهم من العدول والثقات من

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۹۰

أهل العلم، وکان محمّد بن سنان مکفوف البصر أعمی فی ما بلغنی.

الثامنة: وروی أیضاً أنّه وجد بخط أبی عبداللّه الشاذانی قال «۱»: سمعت العاصمی قال: کُنّا ندخل مسجد الکوفة فکان ینظر إلینا محمّد بن سنان ویقول:

من أراد المعضلات فإنّی، ومن أراد الحلال والحرام فعلیه بالشیخ.

التاسعة: وروی أیضاً فی موضع آخر «۲» تحت عنوان ما روی فی صفوان بن یحیی بیّاع السابری، ومحمّد بن سنان، وزکریا بن آدم، وسعد بن سعد القمی، روی عن محمّد بن قولویه، قال: حدثنی سعد بن عبداللّه قال: حدثنی أبو جعفر أحمد بن محمّد بن عیسی، عن رجل، عن علی بن الحسین بن داوود القمی، قال:

سمعت أبا جعفر الثانی علیه السلام یذکر صفوان بن یحیی، ومحمّد بن سنان بخیر، وقال:

«رضی اللّه عنهما برضای عنهما فما خالفانی قطّ» هذا بعدما جاء عنه فیهما ما قد سمعته من أصحابنا.

العاشرة: ورُوی عن أبی طالب عبداللّه بن الصلت القمی قال: دخلت علی أبی جعفر الثانی علیه السلام فی آخر عمره فسمعته یقول:

«جزی اللّه صفوان بن یحیی ومحمّد بن سنان وزکریا بن آدم عنّی خیراً، فقد وفوا لی» ولم یذکر سعد بن سعد، قال:

فخرجت فلقیت موفّقاً، فقلت له: إنّ مولای ذکر صفوان، ومحمّد بن سنان، وزکریا بن آدم، وجزّاهم خیراً، ولم یذکر سعد بن سعد، قال: فعدت إلیه فقال:

«جزی اللّه صفوان بن یحیی ومحمّد بن سنان وزکریا ابن آدم وسعد بن سعد عنّی خیراً فقد وفوا لی».

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۹۱

الحادیة عشر: وروی أیضاً، عن محمّد بن قولویه، قال: حدثنی سعد عن أحمد بن هلال، عن محمّد بن إسماعیل بن بزیع، إنّ أبا جعفر علیه السلام، کان لعن صفوان بن یحیی، ومحمّد بن سنان، فقال: «إنّهما خالفا أمری» قال: فلما کان من قابل، قال أبو جعفر علیه السلام لمحمد بن سهل البحرانی: «تولّی صفوان بن یحیی، ومحمّد بن سنان، فقد رضیت عنهما».

أقول: إنّ فی أغلب أسانید هذا الترضّی أو فی جمیعها نظراً، وإن قال فی المعجم إنّ اثنین منها صحیح، وذلک لأنّ فی الروایة الأولی المشتملة علی الترضّی إرسالًا، وهو قوله (عن رجل)، والروایة الثانیة معلّق إسنادها علی الأولی، ویحتمل أن یکون تعلیقاً علی ما فی السند الأوّل من الإرسال، والروایة الثالثة المشتملة علی أحمد بن هلال وإن ذکرنا الإعتماد علی روایاته بلحاظ حال الإستقامة، الذی هو ظاهر روایة سعد عنه، إلّاأنّ فی خصوص هذا الموضع لا یمکن الإعتماد علیه، حیث إنّ روایة اللعن ثمّ الترضّی لعلّها تکون فی نفع أحمد بن هلال، حیث إنّه قد صدر فیه اللعن أیضاً من الإمام العسکری علیه السلام، أو الحجّة المنتظر عجّل اللّه فرجه، ومثل هذا المضمون ینفعه، وذلک لیُخیّل أنّ ما صدر فیه من اللعن قد یتعقّبه الرضا.

بل إنّ ما رواه أحمد بن محمّد بن عیسی عن رجل یحتمل قویّاً أن یکون أحمد بن هلال أیضاً، لأنّ المتتبّع یری أنّ دیدن کبار الرواة إذا رووا عن ضعیف الحال فإنّهم یتحاشون ذکر اسمه.

ولکن هذه الروایات علی أسوأ الإحتمالات فی السند دالّة علی أنّه من قرناء هؤلاء الثلاثة الآخرین من الطائفة، وهذا یدلّل علی المکانة المرموقة والوجاهة وأنّه من الوجهاء والأعیان فیهم.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۹۲

الثانیة عشر: وروی عن حمدویه، قال: حدّثنی الحسن بن موسی، قال:

حدّثنی محمّد بن سنان، قال: دخلت علی أبی الحسن موسی علیه السلام قبل أن یحمل إلی العراق بسنة، وعلیٌّ ابنه علیه السلام بین یدیه، فقال لی: یا محمّد، قلت: لبّیک، قال:

«إنّه سیکون فی هذه السنة حرکة، ولا تخرج منها»، ثمّ أطرق ونکت الأرض بیده، ثمّ رفع رأسه إلیّ وهو یقول: «ویضلّ اللّه الظالین ویفعل ما یشاء»، قلت: وما ذاک جُعلت فداک؟ قال: «من ظلم ابنی هذا حقّه، وجحد إمامته من بعدی کان کمن ظلم علی بن أبی طالب حقّه وإمامته من بعد محمّد صلی الله علیه و آله»، فعلمت أنّه قد نعی إلیّ نفسه، ودلّ علی ابنه، فقلت: واللّه لأمدّن اللّه فی عمری ولأسلّمنّ له حقّه، ولُاقرّن له بالإمامة، أشهد أنّه من بعدک حجة اللّه علی خلقه، والداعی إلی دینه، فقال لی:

«یا محمّد یمدّ اللّه فی عمرک وتدعو إلی إمامته، وإمامة من یقوم مقامه مِن بعده».

فقلت: ومن ذاک جعلت فداک؟ قال: «محمّد ابنه»، قلت: بالرضا والتسلیم، فقال: «کذلک قد وجدتک فی صحیفة أمیر المؤمنین علیه السلام، أما إنّک فی شیعتنا أبین من البرق فی اللیلة الظلماء»، ثمّ قال: «یا محمّد إنّ المفضّل انسی ومستراحی، وأنت أنسهما ومستراحهما، حرام علی النار أن تمسک أبداً»، یعنی أبا الحسن وأبا جعفر علیهما السلام، وقد رواه الکلینی فی الکافی فی باب الإشارة والنص علی أبی الحسن الرضا علیه السلام، إلّاأنّه لیس فیه قوله علیه السلام: فقلت ومن ذاک جعلت فداک ... إلی آخر الحدیث «۱».

الثالثة عشر: وروی أیضاً عن حمدویه قال: حدّثنا أبو سعید الآدمی، عن محمّد بن مرزبان، عن محمّد بن سنان، قال: شکوت إلی الرضا علیه السلام وجع العین

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۹۳

فأخذ قرطاساً فکتب إلی أبی جعفر علیه السلام وهو أقلّ من نیتی «۱»، فدفع الکتاب إلی الخادم وأمرنی أن أذهب معه، وقال: «أکتم» فأتیناه وخادم قد حمله، قال: ففتح الخادم الکتاب بین یدی أبی جعفر علیه السلام، فجعل أبو جعفر علیه السلام ینظر فی الکتاب ویرفع رأسه إلی السماء، ویقول: «ناج»، ففعل ذلک مراراً، فذهب کلّ وجع فی عینی، وأبصرت بصراً لا یبصره أحد، قال: فقلت لأبی جعفر علیه السلام: جعلک اللّه شیخاً علی هذه الأمة، کما جعل عیسی ابن مریم شیخاً علی بنی إسرائیل، قال:

ثمّ قلت له: یا شبیه صاحب فطرس، قال: وانصرفت وقد أمرنی الرضا علیه السلام أن أکتم، فما زلت صحیح البصر حتّی اذعت ما کان من أبی جعفر علیه السلام فی أمر عینی، فعاودنی الوجع.

قال، قلت لمحمّد بن سنان: ما عنیت بقولک یا شبیه صاحب فطرس؟ فقال:

إنّ اللّه تعالی قد غضب علی ملک من الملائکة یدعی فطرس، فدقّ جناحه ورمی فی جزیرة من جزائر البحر، فلمّا ولد الحسین علیه السلام بعث اللّه عزّ وجلّ جبرئیل إلی محمّد صلی الله علیه و آله لیهنّئه بولده الحسین علیه السلام، وکان جبرئیل صدیقاً لفطرس فمرّ به وهو فی الجزیرة مطروح، فخبّره بولادة الحسین علیه السلام وما أمر اللّه به، فقال له: هل لک أن أحملک علی جناح من أجنحتی وأمضی بک إلی محمّد صلی الله علیه و آله لیشفع لک؟ فقال فطرس: نعم. فحمله علی جناح من أجنحته حتّی أتی به محمّداً صلی الله علیه و آله، فبلّغه تهنیئة ربّه تعالی ثمّ حدّثه بقصّة فطرس، فقال محمّد صلی الله علیه و آله لفطرس: «إمسح جناحک علی مهد الحسین وتمسّح به»، ففعل ذلک فطرس، فجبر اللّه جناحه وردّه إلی منزله مع الملائکة «۲».

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۹۴

الرابعة عشر: وروی أیضاً: وجدت بخطّ جبرئیل بن أحمد، حدّثنی محمّد بن عبداللّه بن مهران، قال: أخبرنی عبداللّه بن عامر، عن شاذویه بن الحسین بن داوود القمّی، قال: دخلت علی أبی جعفر علیه السلام وبأهلی حبل، فقلت: جعلت فداک أدع اللّه أن یرزقنی ولداً ذکراً، فأطرق ملیّاً، ثمّ رفع رأسه، قال: «إذهب فإنّ اللّه یرزقک غلاماً ذکراً» ثلاث مرات، قال: وقدمت مکّة فصرت إلی المسجد فأتی محمّد بن الحسن بن صباح برسالة من جماعة من أصحابنا، منهم صفوان بن یحیی، ومحمّد بن سنان، وابن أبی عمیر، وغیرهم، فأتیتهم، فسألونی فخبّرتهم بما قال، فقالوا لی: فهمت عنه ذکی أو زکی؟ فقلت: ذکی قد فهمته؟

قال ابن سنان: أمّا أنت سترزق ولداً ذکراً، أمّا أنّه یموت علی المکان، أو یکون میتاً، فقال بعض أصحابنا لمحمّد بن سنان: أسأت، قد علمنا الذی علمت، فأتی غلام فی المسجد، فقال: أدرک فقد مات أهلک، فذهبت مسرعاً فوجدتها علی شرف الموت، ثمّ لم تلبث أن ولدت غلاماً ذکراً میتاً».

۵. وقال العلّامة فی خلاصته عن ابن الغضائری: «محمّد بن سنان أبو جعفر الهمدانی مولاهم، هذا أصحّ ما یُنسب إلیه، ضعیف، ضالّ، یضع، لا یُلتفت إلیه».

وقال أیضاً فی ترجمة زیاد بن منذر أبی الجارود: «وأصحابنا یکرهون ما رواه محمّد بن سنان عنه، ویعتمدون ما رواه محمّد بن بکر الأرجنی».

۶. وقال الشیخ فی التهذیب «۱» فی باب المهور: «محمّد بن سنان مطعون علیه، ضعیف جدّاً، وما یستبدّ بروایته ولا یشرکه فیه غیره لا یُعمل علیه».

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۹۵

۷. والشیخ المفید قد ضعّفه فی الرسالة العددیّة، ووثّقه فی الإرشاد.

وتنقیح الحال فیه یتمّ بذکر نقاط من سیرته الروائیة والعلمیة، وتحلیل أقوال الآخرین عنه ... ص: ۲۹۵

النقطة الأولی: إنّه ممّن أدمن المعاشرة والروایة عن أصحاب روایات المعارف والتفسیر ...، ص: ۲۹۵

ممّن کانوا من الفرق الضالّة، کأبی الجارود زیاد بن منذر، ویونس بن ظبیان، وعلی بن أبی حمزة، وإن کان یحتمل فی الأخیرین أنّه روی عنهما فی حالة إستقامتهما.

وهکذا قد أدمن الروایة عمّن اختصّ بروایات المعارف من الأصحاب، کالمفضّل بن عمر، والمفضّل بن صالح، ونحوهما ممّا تقدّمت الإشارة إلیه، کما أنّه أدمن فی الروایة عمّن رمی بالغلوّ- کما أسلفنا- مثل بکر بن صالح، ومحمّد بن جمهور، وأبی سمینة محمّد بن علی الکوفی.

فیظهر من هذه النقطة ولعه وشغفه بروایات المعارف، کما صرّح هو بنفسه بقوله: «من أراد المعضلات فإلیّ» ویشهد لذلک أیضاً تتبع الروایات التی رواها هو، أو وقع فی طریقها فی مجلّدی اصول الکافی، والعیون والتوحید وغیرها من الکتب المؤلّفة فی باب المعارف، کما أنّه یظهر حرصه علی هذا الباب، وإن استلزم ذلک خلطته للطیّارة والغُلاة، وهذا یفتح باب الطعن علیه لأنّه یؤدّی إلی التأثّر به بدرجةٍ مّا.

بل إنّ ظاهرة الحرص والولع فی هذا الباب ملحوظة فی عدّة من الرواة، ممّن طعن علیه بالضعف أو الغلو، کما هو الحال فی أبی سمینة، وسهل بن زیاد، والمفضّل بن صالح، ولا یستبعد أنّهم فی بدء نشأتهم العلمیة قد حرصوا علی

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۹۶

روایة الغثّ والسمین فی ذلک الباب، فأورث ذلک علیهم الطعن أو التخلیط.

ولعلّ بعضهم کان یحرص علی بلوغ مرتبة أصحاب المعارف الغامضة، والعلوم الخفیّة، إحتذاءاً بجابر بن یزید الجُعفی، ومیثم، ورشید الهجری وأضرابهم.

بل إنّ هذا التطلّع والحرص مع عدم القابلیة قد شطّ بالبعض الآخر إلی الشذوذ والإنحراف، کأبی الخطاب محمّد بن مقلاص، ویونس بن ظبیان، ونحوهما ممّن کانت له فترة إستقامة ثمّ انحراف، ویشیر إلی ذلک ما رواه فی تحف العقول عن أبی جعفر محمّد بن النعمان الأحول، قال: قال لی الصادق علیه السلام: «إنّ اللَّه جلّ وعزّ قد عیّر أقواماً فی القرآن بالإذاعة»، فقلت له: جُعلت فداک أین قال؟ قال: «قوله:

(وَ إِذا جاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذاعُوا بِهِ) «۱».

ثمّ قال: «المُذیع علینا سرّنا کالشاهر بسیفه علینا، رحم اللَّه عبداً سمع بمکنون علمنا فدفنه تحت قدمیه. یابن النعمان، إنی لأحدث الرجل منکم بحدیث، فیتحدّث به عنّی، فاستحل بذلک لعنته والبرائة منه، فإنّ أبی کان یقول: وأیّ شیء أقرّ للعین من التقیّة، إنّ التقیّة جُنّة المؤمن، ولولا التقیّة ما عبد اللَّه، وقال اللَّه عزّ وجلّ: (لا یَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ) «... ۲» الآیة. یابن النعمان، إنّ المُذیع لیس کقاتلنا بسیفه، بل هو أعظم وزراً، بل هو أعظم وزراً، بل هو أعظم وزراً. یابن النعمان: إنّ العالم لا یقدر أن یخبرک بکلّ ما یعلم، لأنّه سرّ اللَّه الذی سرّه إلی جبرئیل، وأسرّه جبرئیل إلی محمّد صلی الله علیه و آله، وأسرّه محمّد صلی الله علیه و آله إلی علیّ، وأسرّه علی علیه السلام إلی الحسن، وأسرّه الحسن علیه السلام إلی الحسین، وأسرّه الحسین علیه السلام إلی علیّ، وأسرّه علیّ علیه السلام إلی محمّد، وأسرّه محمّد علیه السلام إلی مَن أسرّه علیه السلام، فلا تعجلوا فواللَّه لقد قرب هذا الأمر ثلاث مرات فأذَعْتُموه، فأخّره

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۹۷

اللَّه واللَّه ما لکم سرّ إلّاوعَدُوُّکم أعلم به منکم.

یابن النعمان، أبقِ علی نفسک، فقد عصیتنی، لا تذع سرّی، فإنّ المغیرة ابن سعید کذب علی أبی وأذاع سرّه، فأذاقه اللَّه حرّ الحدید، وإنّ أبا الخطاب کذب علیّ وأذاع سرّی، فأذاقه اللَّه حرّ الحدید، ومن کتم أمرنا زیّنه اللَّه به فی الدنیا والآخرة، وأعطاه، ووقاه حرّ الحدید، وضیق المحابس» الحدیث «۱».

فإنّ هذه الروایة تشیر إلی أنّ عدّة من رواة أسرار المعارف حیث لم تکن لهم القابلیّة علی صون تلک الأمور، مضافاً إلی حدّة العجلة التی فیهم حرصاً علی بلوغ المراتب العالیة، أدّی بهم إلی الزیغ عن الجادّة.

ولعلّ هذا یفسّر تشدّد الأصحاب حول أمثال هؤلاء الرواة، ردعاً لهم عن الشطط والتطرّف.

النقطة الثانیة: إنّ کتبه کما عرفت بعضها فی المعارف، و أکثرها فی الفروع ...، ص: ۲۹۷

وقد وصفها الشیخ بأنّها مثل کتب الحسین بن سعید علی عددها، وأنّ کبار الأصحاب کالصدوق، وأبیه، وشیخه ابن الولید، وسعد بن عبداللّه، والحمیری، ومحمّد بن یحیی العطار شیخ الکلینی، ومحمّد بن الحسین ابن أبی الخطّاب الکوفی، وأحمد بن محمّد بن عیسی الأشعری، قد رووا کتبه وتلقّوها بالقبول.

وأمّا عبارة أیّوب بن نوح المتقدّمة فهی نحو من التستّر عن الإشتهار بالروایة عنه، وإلّا فمناولته تلامذته الراویین عنه روایات محمّد بن سنان نحوٌ من الروایة وهی الروایة بالمناولة، مع أنّ فی کلامه نحو من الترغیب لهم فی روایتها بشیء من الخفاء، وذلک فی قوله: «إن شئتم أن تکتبوا ذلک فافعلوا» وأمّا تعلیله عدم

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۹۸

الروایة لهم تحدیثاً من أنّ روایات محمّد بن سنان کلّها وجادة، فهذا ما لا یصدّق، حیث إنّ محمّد بن سنان قد التقی بالجمع الغفیر من کبار الرواة، والظاهر أنّ هذا التعلیل خارج مخرج التوریة ونحوها.

وکذا الحال فی ما قاله الفضل بن شاذان، فإنّ تقییده لتلامذته الراویین عنه روایات محمّد بن سنان ببعد الموت دالّ علی أنّ ذلک لیس لأجل الخدشة فی روایاته، وإنّما هو خشیة الإشتهار المشار إلیه، بل إنّ تقییده هذا یدفع ما نقل عن بعض کتب الفضل من عدّ ابن سنان من الکذّابین المشهورین، لاسیّما وأنّ الستّة الذین وصفهم الفضل بذلک کلّهم قد اشترکوا فی إدمان نقل روایات المعارف الغامضة، وإن کان بعضهم شطّ وزاغ بعد استقامته.

ولا یخفی أنّ مدارس المعارف فی أصحاب الأئمّة علیهم السلام الرواة کان بِتَتَلْمُذِهم عند الأئمّة علیهم السلام علی أنحاء، فمنهم من ینهج علم الکلام کهشام بن الحکم، والفضل بن شاذان، ومؤمن الطاق أبو جعفر محمّد بن النعمان، وحمزة الطیّار، وغیرهم، ومنهم من ینهج علوم الولایة، کعلم المنایا والبلایا ونحوها، کسلمان الفارسی، ومیثم التمّار ورشید الهجری، وکمیل بن یزید النخعی، وجابر بن یزید الجعفی، وغیرهم، وبعضهم فی علم الفقه، کزرارة، وأبی بصیر، وبُرید، ومحمّد بن مسلم، وقد یجمع بعضهم أکثر من جانب، وبعضهم فی علوم القران والتفسیر، وبعضهم فی بقیة العلوم الاخری، وینجم عن هذا فی بعض الموارد طعن بعضهم علی البعض الآخر، ومن ثمّ یجب دراسة تلک الطعون بالإلتفات إلی مثل هذه الأمور التی أشرنا إلیها، بعیداً عن الإفراط والتفریط.

کما أنّ تعبیر صفوان بن یحیی: «بأنّه هَمّ أن یطیر غیر مرّة فقصصناه حتّی ثبت معنا» دالّ علی أیّ تقدیر علی عدم الشطط ولو بسبب التشدّد الذی

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۲۹۹

أولاه الأصحاب تجاهه.

النقطة الثالثة: إنّ فی عدّة من الروایات المتقدّمة سواء التی رواها هو أو التی رواها غیره فیه دالّة علی شدّة حرص منه فی هذا الباب ...، ص: ۲۹۹

تکاد تؤدّی به إلی العجلة والتسرّع المذمومة فی مثل هذا الباب الخطیر، نظیر ما ذکره هو عن نفسه من إذاعة شفاء عینه بمسح الإمام الجواد علیه السلام، وقد أمر بکتمانه، ومثل أنباء صاحب المولود بأن ولده سیموت، ومؤاخذة الأصحاب علی تسرّعه فی الکشف عن ذلک، وکذا ما ذکره الراوی من أنّه کنّا ندخل مسجد الکوفة وکان ینظر إلینا محمّد بن سنان وقوله: «من أراد المعضلات فإلیّ» فإنّ البروز إلی العلن فی مثل ذلک لیس من حکمة هذا الباب، مضافاً إلی ما عرفت فی أنّ المخالطة لکلّ من یطرق هذا الباب لمن هبّ ودبّ وممّن کان له شذوذ یفتح باب الطعن علی الإنسان، ویخشی من معرضیّة الزلل، ولعلّ من هذا القبیل ما روی الکشّی إنّه رأی فی بعض کتب الغلاة وهو کتاب الدور عن الحسن بن علی، عن الحسن بن شعیب، عن محمّد بن سنان، قال: دخلت علی أبی جعفر علیه

السلام فقال لی:

«یا محمّد، کیف أنت إذا لعنتک وبرئت منک وجعلتک محنة للعالمین أهدی بک من أشاء وأضلّ بک من أشاء» قال: قلت له: تفعل بعبدک ما تشاء إنّک علی کلّ شیء قدیر.

ثمّ قال: «یا محمّد، أنت عبد قد أخلصت للّه إنّی ناجیت اللّه فیک فأبی إلّاأن یضلّ بک کثیراً ویهدی بک کثیراً» «۱»، وإن کان قد یُحمل هذا الکلام علی محمل آخر صحیح.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۰۰

النقطة الرابعة: قد عرفت أنّه قد روی عن أبی الحسن، وأبی الحسن الرضا، وأبی جعفر الثانی علیهم السلام ...، ص: ۳۰۰

بل وروی الکلینی فی الکافی فی روایة یظهر منها روایته عن الإمام الهادی علیه السلام «۱»، وقد عرفت أنّه روی هو عن جمّ غفیر، فقد روی عمّا یربو علی مئة وأربعین راوٍ، وروی عنه ما یربو عن ستّین راوٍ.

کما أنّ فی طبقته أو ما یقرب منها محمّد بن سنان بن عبدالرحمن، الظاهر أنّه أخ لعبداللّه بن سنان، وکذا محمّد بن سنان الحنظلی الذی روی عنه الصدوق فی التوحید فی بعض الطرق، ولکن الظاهر أنّه عند الإطلاق ینصرف إلیه کما هو الدأب فی علم الحدیث.

وقد ذکر الشیخ، محمّد بن سنان بن طریف الهاشمی فی رجاله فی أصحاب الصادق وزاد قوله «وأخوه عبداللّه».

وذکر صاحب تنقیح المقال أنّ محمّد بن سنان بن عبدالرحمن الهاشمی قد ذکر فی کلام غیر واحد من علماء الرجال، ولکنه مجهول الحال.

وخلاصة ما تقدّم: إنّه ثقة فی نفسه، ومن أصحاب روایات المعارف، وإن صدرت فیه طعن مِن بعض معاصریه، إلّاأنّها محمولة علی غیر ظاهرها، وإن اعتدّ بها فی باب تعارض الروایات فی مقام الترجیح بالصفات الموهنة للراوی، کما تقدّمت الإشارة إلیه.

وقد حرّرنا فی بحث ألفاظ الجرح والتعدیل أنّ الطعن بالکذب والوضع المعطوف علی الغلو یراد به روایاته المحمولة علی الغلوّ.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۰۱

الثانی: أبو سمینة محمّد بن علی الصیرفی ... ص: ۳۰۱

ویحسن بنا فی المقام التعرّض إلی أبی سمینة محمّد بن علی الصیرفی الکوفی القرشی، وإلیک عرض لأهمّ ما قیل فیه:

أولًا: قد تقدّم أنّ الفضل بن شاذان قد عدّه من الکذّابین الستّة المشهورین، وأضاف أبو سمینة أشهرهم.

ثانیاً: قال الکشّی: «قال حمدویه عن بعض مشیخته: محمّد بن علی رُمی بالغلو، قال نصر بن الصباح: محمّد بن علی الطاحی هو أبو سمینة».

ثالثاً: ما قال النجاشی: «محمّد بن علی بن إبراهیم بن موسی، أبو جعفر القرشی، مولاهم، صیرفی، ابن أخت خلّاد المُقری، وهو خلّاد بن عیسی، وکان یلقّب محمّد بن علی أبا سمینة، ضعیف جدّاً، فاسد الإعتقاد لا یُعتمد فی شیء، وکان ورد قم، وقد اشتهر بالکذب بالکوفة، ونزل علی أحمد بن محمّد بن عیسی مدّة، ثمّ تشهّر بالغلوّ، فخفی وأخرجه أحمد بن محمّد بن عیسی عن قم، وله قصة، وله من الکتب کتاب الدلائل، وکتاب الوصایا، وکتاب العتق، أخبرنا أبو الحسین علی بن أحمد قال: حدثنا محمّد بن الحسن (الحسین)، قال: قال حدثنا محمّد بن أبی القاسم ماجیلویه عنه فی کتاب الدلائل، وأخبرنا محمّد بن جعفر قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعید قال: حدّثنا جعفر بن عبداللّه المحمدی عنه بکتبه، وکتاب تفسیر (عمّ یتسائلون) وکتاب الآداب، أخبرنا ابن شاذان قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن یحیی قال: حدّثنا أبی، قال: حدّثنا محمّد بن أبی القاسم ماجیلویه عنه».

رابعاً: قال ابن الغضائری: «محمّد بن علی بن إبراهیم الصیرفی بن خلّاد

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۰۲

والمقری أبو جعفر، الملقّب بأبی سمینة، کوفی کذّاب غال، دخل قم، واشتهر أمره بها، ونفاه أحمد بن محمّد بن عیسی الأشعری رحمه الله منها، وکان شهیراً فی الإرتفاع لا یلتفت إلیه، ولا یکتب حدیثه».

خامساً: ما قال الشیخ: «محمّد بن علی الصیرفی، یکنّی أبا سمینة، له کتب، وقیل: إنّها مثل کتب الحسین بن سعید، أخبرنا بذلک جماعة عن أبی جعفر بن بابویه، عن أبیه ومحمّد بن الحسن ومحمّد بن علی ماجیلویه، عن محمّد بن أبی القاسم عنه، إلّاما کان فیها من تخلیط، أو غلوّ، أو تدلیس، أو ینفرد به ولا یعرف من غیر طریقه».

وعدّه کلّ من الشیخ والبرقی فی أصحاب الإمام الرضا علیه السلام.

ثمّ إنّه یضاف علی ما ذکرناه فی محمّد بن سنان نقاط:

الأولی: إنّ أباسمینة وقع فی أربع طرق فی مشیخة الصدوق، واستدلّ فی معجم الرجال بذلک علی التغایر الواقع فی تلک الطرق، لأنّ الصدوق إلتزم أن لا یذکر فی کتابه إلّاما یعتمد علیه ویحکم بصحّته، فلا یروی عمّن هو معروف بالکذب.

والصحیح هو ضعف دعوی التغایر جدّاً، إذ قد أخرج الصدوق فی الفقیه عن الضعفاء جدّاً، أو عمّن طعن علیه بذلک، مثل وهب بن وهب البختری، وعمرو بن شمر، وغیرهما، أو بطریق فیه الضعفاء أو الضعفاء جداً، مثل سلمة بن الخطّاب، وأبی جمیلة المفضّل بن صالح، فی طریقه إلی أبی اسامة زید الشحّام وغیرهما.

وقد وقع أبو سمینة فی طریق روایة إسحاق بن عمّار المعروفة «۱» فی من قصّر

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۰۳

ثمّ بدی له عدم السفر وقد اعتمدها الأصحاب.

وذکر المحقّق الحلّی فی النکت أنّ الحدیث حسن، قد ذکره الشیخ الکلینی وجماعة من أصحاب الحدیث، والتمسّک به ممکن، وهو حجّة فی نفسه.

الثانیة: یظهر من طریق الشیخ فی الفهرست تلقّی والروایة والقبول لکتب أبی سمینة من کلّ من الشیخ المفید والصدوق ووالده وشیخه ابن الولید، وکذا بیت ماجیلویه، حیث رووا کتبه عنه.

وکذا یظهر من طرق النجاشی قبول وروایة محمّد بن یحیی العطار، شیخ الکلینی لکتبه أیضاً.

وکذا یظهر القبول من الشیخ لتعبیره: «انّ کتبه قیل إنّها مثل کتب الحسین بن سعید» وإن احتمل ارادته التشبیه من ناحیة العدد.

الثالثة: یظهرمن نزوله علی أحمد بن محمّد بن عیسی فی بدایة أمره فی قم مدّة، وکذا من عدم قنوت ابن شاذان علیه، وکذامن عدّ ابن شاذان له من الستة المشار إلیهم، أنّ وجه التضعیف هو ما رُمی‌به من الغلوّ والإرتفاع، کما صُرّح بذلک فی الکلمات السابقة، وقد تقدّم أنّه تَتَلْمَذ علی محمّد بن سنان، وکما عرفت فی النقطة السابقة تلقّی بیت ماجیلویه القمّی، وکبار محدّثی قم لکتبه ورواياته مع ذلک.

الرابعة: قد روی هو عن محمّد بن عیسی، وإسماعیل بن مهران، ویزید بن إسحاق شعر، ومحمّد بن الفضیل، ومحسن بن أحمد، وعثمان بن أحمد بن عبداللّه أبی عمرو، وعثمان بن عیسی، وعلی بن حمّاد، ومحمّد بن عبداللّه الخراسانی خادم الرضا علیه السلام، وحمّاد بن عیسی، وطاهر بن حاتم بن ماهویه، الحکم بن مسکین، وأبی جمیلة المفضّل بن صالح.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۰۴

وروی عنه محمّد بن أبی القاسم (بُندار ماجیلویه)، وأحمد بن أبی عبداللّه (محمّد بن خالد) البرقی، وأبی إسحاق إبراهیم بن سلیمان الخزّاز، وعبدالکریم بن عبدالرحیم، وأحمد بن حمزة القمی، ومحمّد بن أحمد بن داوود، ومحمّد بن أبی القاسم البرقی.

وقد وقع فی عدّة طرق من مشیخة الفقیه:

۱. إلی أبی الجارود، روی محمّد بن أبی القاسم عنه، عن محمّد بن سنان.

۲. إلی الحسن بن علی بن أبی حمزة البطائنی، فقد رواه الصدوق عن محمّد بن أبی القاسم عنه، عن إسماعیل بن مهران.

۳. إلی أبی خدیجة سالم بن مکرم الجمّال، فقد رواه عن محمّد بن أبی القاسم عنه، عن عبدالرحمن بن أبی هاشم، عن أبی خدیجة.

۴. إلی عبدالحمید الأزدی، فقد رواه عن محمّد بن أبی القاسم عنه، عن إسماعیل بن بشار.

۵. إلی هارون بن خارجة، فقد رواه عن أحمد بن أبی عبداللّه عنه، عن عثمان بن عیسی.

۶. إلی إبراهیم بن سفیان، وعلی بن محمّد الحضینی، ومحمّد بن سنان، فقد رواه عن محمّد بن أبی القاسم عنه، عن محمّد بن سنان.

والحاصل: إنّ أبا سمینة لیس من الضعف بمکان کما هو معروف فی الکلمات، وإنّما فتح باب الطعن علیه ما ذکرناه فی ترجمة محمّد بن سنان، وإن لم یکن هو بمنزلته، والمتتبّع لروایاته فی کتاب توحید الصدوق، أو اصول الکافی فی المعارف، یراها أنّها اشتملت علی أجلّ وأدقّ المطالب.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۰۵

وما ذکرناه فی محمّد بن سنان وأبی سمینة، یُعلم الحال فی أمثالهم ممّن یُرمی بالضعف والکذب من جهة الغلوّ، کسهل بن زیاد، والمفضّل بن عمر، ومحمّد بن أورمة وغیرهم.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۰۶

الأمر السابع: حکم الروایات المضمرة ... ص: ۳۰۶

وهو أن یُضمر الراوی ولا یفصح عن اسم المعصوم علیه السلام فیسند القول إلی الضمیر، کأن یقول: قال، ... أو سألته، ... أو کتب إلیّ..، ونحو ذلک.

واختلفت الکلمات فی المضمرات، فبین طارح لها عن الإعتبار حتّی فی مثل سماعة بن مهران، وعلی بن جعفر ونحوهما، وبین مفصّل بین کبار الرواة کزرارة، وأبی بصیر، ومحمّد بن مسلم ممّن لا یروی عن غیر المعصوم علیه السلام إلّانادراً، ومن یروی تارة عن المعصوم علیه السلام وأخری عن غیره ککثیر من الرواة. والصحیح ما أشار إلیه صاحب الحدائق رحمه الله، من أنّ من الرواة یبتدأ فی صدر کتابه بإسناد القول إلی المعصوم، ثمّ یعطف بقیة الروایات معتمداً علی الإسناد الأوّل، أو أنّه یبتدأ فی صدر الفصل بذلک، ثمّ یعطف علیه مضمراً فی الروایات اللاحقة، أو إنّه یصرّح باسمه علیه السلام بین کلّ مجموعة من الروایات، لاسیّما إذا اختلف المعصوم الذی یروی عنه، وعندما یقع کتابه أو أصله عند أصحاب الکتب والمجامیع الروائیة المتأخّرة ومَن فی طبقتهم یقومون بتوزیع روایاته علی الأبواب فتظهر بصورة المضمرة من دون مرجع الضمیر، ویتبیّن ذلک جلیّاً لمن راجع کتاب مسائل علی بن جعفر وکذلک الحال فی کثیر من روایات سُماعة.

بل الذی یقف علیه المتتبّع فی الروایات أنّ متوسّطی الرواة ممّن أدمن وأکثر الروایة فضلًا عن کبارهم لا یضمرون من دون قرینة، بنحو یجعلون المرجع شیئاً

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۰۷

مطلقاً، إلّاویریدون المعصوم علیه السلام منه، وإن کانوا یروون عن المعصوم بالواسطة کثیراً ویروون عنه علیه السلام مباشرة قلیلًا.

وعلیه فما لم تکن هناک قرینة فی البین علی إرادة أحد الرواة فإنّ المتعیّن فی إستعمالهم إرادة المعصوم علیه السلام.

ثمّ إنّ تلک القرائن قد تکون تمیّز أحد شیوخ الروایة بالفتوی فی مسألة معیّنة کزرارة فی الإستطاعة والقدرة والإختیار، واشتهار المجادلة معه فیها، أو التصریح فی طرق أخری بأ نّ هذا رأیه وقوله الذی إستنبطه کعبداللّه بن بُکیر فی عدّة الطلاق، أو انعدام روایة

هـذا الراوی عن المعصوم کعبـداللّه بن مسـکان، کما قیل، واختصاص تلمّـذه بأحد شـیخ الروایة کما هو الحال فی العلاء بن رزین مع شیخه محمّد بن مسلم، فیکون شاهد حال علی إرادة شیخه من الضمیر ونحو ذلک من القرائن.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۰۸

الأمر الثامن: تحقیق الحال فی رجال الغضائری ... ص: ۳۰۸

اشارة

المعروف بکتاب الضعف وهو الکتاب المنسوب إلی ابن الغضائری أبی الحسین أحمد بن أبی عبداللّه الحسین بن عبید اللّه بن إبراهیم الغضائری، وقد حکی فی قاموس الرجال «۱» عن الشهید الثانی قوله: «إنّه للحسین بن عبیداللّه الغضائری دون ابنه أحمد»، حاکیاً له عن إجازة الشهید الثانی لوالد الشیخ البهائی، کما فی البحار «۲».

وقـد اختلفت کلمات الأصـحاب فیه، فمنهم من ینفی أصل نسـبة الکتاب إلیه، ومنهم من یثبتها، فـذهب المحقّق الآغا بزرگ الطهرانی إلی القول الأوّل «۳» وذکر مـا ملخّصه: «إنّ أوّل من وجـده هو السیّد جمـال الـدین أبو الفضائل أحمـد بن طاووس الحسینی الحلّی، المتوفّی سـنة (۶۷۳)، فـأدرجه فی کتـابه حلّ الإشـکال فی معرفـة الرجال) الـذی ألّفه سـنة (۶۴۴) وجمع فیه عبـارات الکتب الخمسـة الرجالیّـة، وأنّ له إلی الجمیع روایات متّصـلة عـدا کتاب ابن الغضائری، ثمّ تبعه فی ذلک تلمیذیه العلّامة فی الخلاصة، وابن داوود فی رجاله، ثمّ قال: إنّ المتأخّرین عن العلّامة وابن داوود ینقلون عنها، إذ نُسخة الضعفاء التی وجدها السیّد

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۰۹

ابن طاووس قد انقطع خبرها، واسـتظهر هو من عبارة ابن طاووس أنّه یتبرّأ من عهدة صـحّة نسبة الکتاب، لا سیّما بضمیمة القاعدة التی ذکرهـا فی أوّل کتابه من الرکون إلی التعـدیل من دون معارض، وعـدم السـکون إلی الجرح من دون معارض، وکتاب حلّ الإشـکال بقی إلی سـنة نیّف وألف، فکان عنـد الشـهید الثانی، کما فی إجازته للشـیخ حسـین بن عبدالصـمد، ثمّ انتقل إلی ابن صاحب المعالم فاستخرج منه کتابه الموسوم بالتحریر الطاووسی، ثمّ وقعت تلک النسخة بعینها عند المولی عبداللّه التستری المتوفّی (۱۰۲۱) فاستخرج منهـا خصوص عبـارات کتـاب الضـعفاء، ثمّ وزّع تلمیـذه المولی عنایـة اللّه القهبائی تمام ما اسـتخرجه اسـتاذه فی کتابه مجمع الرجال المشـتمل علی الأصول الخمسـة- إلی أن قال- إنّ ابن الغضائری وإن کان من الأجلّاء المعتمدین، ومن نظراء شـیخ الطائفة والنجاشـی، وکانا مصاحبین معه ومطّلعین علی آرائه وأقواله، وینقلان عنه أقواله فی کتابیهما، إلّا أنّ نسـبة کتاب الضـعفاء هـذا إلیه ممّا لم نجـد له أصـلًا، ویحقّ لنا أن نُنزّه ابن الغضائری عن هـذا الکتاب، والإقتحام فی هتک هؤلاء المشاهیر بالعفاف والتقوی والصـلاح، المـذکورین فی الکتـاب، والمطعونین بـأنواع الجراح، بـل جملـة من جراحـات ساریـة إلی المـبرّئین من العیوب. ثمّ ذکر شواهـد تخطئة الطعن فی المفسّر الإسترابادی الراوی لتفسیر العسکری علیه السلام.

ثمّ قال: کلّ ذلک قرائن تدلّنا علی أنّ هذا الکتاب لیس من تألیفه، وإنّما ألّفه بعض المعاندین للإثنی عشریّة، المحبّین لإشاعة الفاحشة فی الذین آمنوا، وأدرج فیه بعض الأقوال التی نسـبها الشـیخ والنجاشی فی کتابیهما إلی ابن الغضائری، لیتمکّن من النسبة إلیه، ولیروّج منه ما أدرجه فیه من الأکاذیب والمفتریات.- الی أن قال-: وما ذکرناه هو الوجه للسیرة الجاریة بین الأصحاب قدیماً وحدیثاً،

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۱۰

من عـدم الإعتناء بما تفرّد به ابن الغضائری من الجرح، فإنّ ذلک لعـدم ثبوت الجرح منه، لا لعـدم قبول الجرح عنه، کما ینسـبق ذلک إلی بعض الأذهان» إنتهی.

وتابعه علی ذلک جماعة منهم السیّد الخوئی فی مقدّمة معجم الرجال.

لکن الـذی یظهر من تضـاعیف کتـاب المعجم أنّه یعتمـد علیه فی مـوارد، سـواء فی تمییز المشترکـات أو فی جمع القرائن فی ترجمة المفردات.

وممّن ذهب إلی اعتمـاد الکتاب المحقّق التستری فی مقدّمـة کتابه قاموس الرجال واعتبره من مَهَرة الجرح، وقال عنه: «قـد اختلف فیه: فقال الشـهید الثانی: إنّه للحسـین بن عبیـداللّه الغضائری دون ابنه أحمد، واسـتند فی ذلک إلی قول الخلاصة فی عنوان سـهل الآدمی: ذکر ذلک أحمد بن علی بن نوح، وأحمد بن الحسین.

وقال ابن الغضائری: إنّه کان ضعیفاً، قال: عطفه ابن الغضائری علی أحمد بن الحسین یدلّ علی أنّه غیره.

قلت: إنّه لم یتفطّن لقاعدة العلّامة فی کتابه، فإنّ قوله: ذکر ذلک أحمد بن علی بن نوح، وأحمد بن الحسـین عین عبارة النجاشی، عبّر به، کما هو دأبه فی تعبیره بعین عبارات أئمّة الرجال، کما قلنا.

وقوله: وقـال ابن الغضائری، نقلٌ منه عن ذاک الکتاب، سواء کان للأب أو الابن. ویشـهد أنّ الکتاب للابن: إنّ فیه فی عنوان المفضّـل بن صالح حدّثنا أحمد بن عبدالواحد، قال: حدّثنا علی بن محمّد بن الزبیر، قال: حدّثنا علی بن الحسین بن فضّال.

وقد قال النجاشی فی عنوان علی بن فضّال: قرأ أحمد بن الحسین کتاب الصلاة

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۱۱

والزکـاة ومناسـک الحـج والصـیام والطلاـق والنکاح والزهـد والجنائز والمواعظ والوصایا والفرائض والمتعـة والرجال علی أحمـد بن عبدالواحـد فی مـدّة سـمعتها معه، وأیضاً أحمـد بن عبدالواحـد- وهو ابن عبدون- فی طبقة الحسـین بن عبیداللّه، وکلاهما من مشایخ الشـیخ والنجاشـی، فلاـ یروی الحسین عنه، وإنّما تصـحّ روایـة أحمـد- الـذی فی طبقـة الشـیخ والنجاشـی- عنه، کما عرفت من عبارة النجاشی» «۱». إنتهی.

وقـال فی موضع آخر من المقدّمـة: «وأمّـا کتـاب ابن الغضـائری وإن اشـتهر من عصـر المجلسـی عـدم العبرة به، لأنّه یتسـرّع إلی جرح الأجلّة، إلّاأنّه کلام قشـری، ولم أر مثله فی دقّة نظره، ویکفیه إعتماد مثل النجاشـی- الذی عندهم هو أضـبط أهل الرجال- علیه، وممّا استند إلیه فی (خیبری)، وقد عرفت من الشیخ أنّه:

أوّل من ألّف فهرستاً کاملًا فی مصنّفات الشیعة واصولهم.

فتقـدُّمُ قول الشـیخ والنجاشـی علیه غیر معلوم، وقـد کان العلّامـة فی الخلاصـة- فی مقام التعارض- یقـدّم قول النجاشـی لو لم یکن له تردّد، وکـان ابن الغضـائری اقتصـر علی التضـعیف بـدون ذکر فسـاد المـذهب، کمـا فی إبراهیم بن عمر الیمـانی، وإلّا فیقـدّم قول ابن الغضـائری، کمـا فی عبـداللّه ابـن أیّـوب، وقـد دلّلنـا فی بکر بـن صالـح علی سـلامته بـالقرائن، وإن طعن فیه ابن الغضـائری وتبعه فیه النجاشی» «۲».

وقال فی موضع ثالث: «وأکثر القدماء طعناً بالغلوّ ابن الغضائری، وشـهّر المتأخّرون إنّه یتسرّع إلی الجرح، فلا عدة بطعونه. مع أنّ الذی وجدنا بالسبر فی

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۱۲

الـذین وقفنـا علی کتبهم ممّن طعن فیهم- ککتـاب إسـتغاثة علی بن أحمـد الکـوفی، وکتـاب تفسـیر محمّـد بن القـاسم الإسترابـادی، وکـذلک کتاب الحسن بن عباس بن حریش علی نقل الکافی تسـعة من أخباره فی باب شأن (إِنَّا أَنْزَلْناهُ)- أنّ الأمر کما ذکر، والرجل نقّاد، وقد قوّی ممّن ضعفه القمیّون جمعاً، کأحمد بن الحسین بن سعید، والحسین بن شاذویه، والزیدین- الزرّاد والنرسی-، ومحمّد بن اورمة، بأنّه رأی کتبهم وأحادیثهم صحیحة» «۱».

أقول: وفی تصحیحه لطعون ابن الغضائری بالغلوّ نظر، کما عرفت فی حال التفسیر المنسوب للعسکری علیه السلام، وما سیأتی فی الأمر العاشر فی مصطلح الغالی.

وممّن لم یعتدّ بطعونه بسبب التسرّع الوحید البهبهانی فی فوائده، فی الفائدة التی تعرّض فیها لألفاظ الجرح، کالرمی بالغلوّ.

وممّن لم یعتمده فی التضعیف أیضاً المیرداماد فی الرواشح السماویة حیث قال بعد ذکر نبذة فی ترجمة ابن الغضائری: «والسیّد المعظّم المکرّم جمال الدین أحمد بن محمّد بن طاووس قال فی کتابه فی الجمع بین کتب الرجال والإستطراف منها: وذکر بعض المتأخّرین أنّه رأی بخطّه عند نقله عن ابن الغضائری ما هذه عبارته: «من کتاب الحسین أحمد بن الحسین ابن عُبید اللّه بن إبراهیم الغضائری، المقصور علی ذکر الضعفاء والمرتّب علی حروف المعجم».

ثمّ فی آخر ما استطرفه فی کتابه قال: «أقول إنّ أحمد بن الحسین علی ما یظهر لی هو ابن الحسین بن عُبید اللّه الغضائری رحمه الله، فهذا الکتاب المعروف لأبی الحسین أحمد.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۱۳

وأمّا أبوه الحسین أبو عبداللّه شیخ الطائفة فتلمیذاه النجاشی والشیخ ذکرا کتبه وتصانیفه، ولم ینسبا إلیه کتاباً فی الرجال، وإنّما کلامهما وکلام غیرهما إنّه کثیر السماع عارفاً بالرجال.

وبالجملة لم یبلغنی إلی الآن عن أحد من الأصحاب أنّ له فی الرجال کتاباً، ثمّ إنّ أحمد بن الحسین ابن الغضائری صاحب کتاب الرجال هذا مع أنّه فی الأکثر مسارع إلی التضعیف بأدنی سبب» «۱».

أقول: قد تقدّم أنّ المحقّق الطهرانی قد نسب مقولة بعض المتأخّرین إلی المولی عبداللّه التستری، ولکن عبارة المیرداماد توهم أنّ الحاکی عن بعض المتأخّرین هو ابن طاووس، فتدبّر.

وممّن لم یعتدّ به أیضاً صاحب المعالم، الشیخ حسن بن زین الدین الشهید الثانی، حیث قال فی مقدّمة کتاب التحریر الطاووسی المستخرج فی کتاب حلّ الإشکال فی معرفة الرجال للسیّد أحمد بن طاووس «ورأیت بعد التأمّل أنّ المهمّ منه هو تحریر کتاب الإختیار، حیث إنّ السیّد رحمه الله جمع فی الکتاب عدّة کتب من کتب الرجال بعد تلخصیه لها، ولمّا کان أکثر تلک الکتب منقّحاً محرّراً إقتصر فیها علی مجرّد الجمع فیمکن الإستغناء عنها بأصل الکتب، لأنّ ما عدا کتاب ابن الغضائری منها موجود فی هذا الزمان، بلطف اللّه سبحانه ومنّه، والحاجة إلی کتاب ابن الغضائری قلیلة، لأنّه مقصود علی ذکر الضعفاء».

ثمّ قال: «قال السیّد رحمه الله فی أثناء خطبة الکتاب: وقد عزمت علی أن أجمع فی کتابی هذا أسماء الرجال المصنّفین وغیرهم ممّن قیل فیه مدح أو قدح، وقد ألمّ

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۱۴

بغیر ذلک من کتب خمسة، کتاب الرجال لشیخنا أبی جعفر محمّد بن الحسن الطوسی رضی الله عنه، وکتاب فهرست المصنّفین له، وکتاب إختیار الرجال من کتاب الکشّی أبی عمرو محمّد بن عبدالعزیز له، وکتاب أبی الحسین أحمد بن العبّاس النجاشی الأسدی، وکتاب أبی الحسین أحمد بن الحسین بن عبید اللّه الغضائری فی ذکر الضعفاء خاصّة، رحمهم اللّه تعالی جمیعاً ... ولی بالجمیع روایات متّصلة، عدا کتاب ابن الغضائری» «۱».

وللخروج بصورة واضحة عن الکتاب والمؤلّف نشیر إلی النقاط التالیة ...: ص: ۳۱۴

النقطة الأولی: قال الشیخ فی مقدّمة الفهرست ...: ص: ۳۱۴

«أمّا بعد، فإنّی لما رأیت جماعة من شیوخ طائفتنا من أصحاب الحدیث عملوا فهرست کتب أصحابنا، وما صنّفوه من التصانیف، ورووه من الأصول، لم أجد أحداً استوفی ذلک، ولا ذکر أکثره، بل کلّ منهم کان غرضه أن یذکر ما اختصّ بروایته، وأحاطت به خزانته من الکتب، ولم یتعرّض أحد منهم لأستیفاء جمیعه، إلّاما قصده أبو الحسن أحمد بن الحسین بن عبیداللّه رحمه الله، فإنّه عمل

کتابین أحدهما ذکر فیه المصنّفات، والآخر ذکر فیه الأصول واستوفاهما علی مبلغ ما وجده وقدر علیه، غیر أنّ هذین الکتابین لم ینسخهما أحد من أصحابنا، واخترم هو رحمه الله، وعمد بعض ورثته إلی إهلاک هذین الکتابین، وغیرهما من الکتب علی ما حکی بعضهم عنه».

واستظهر البعض کالمحقّق الطهرانی من عبارة الشیخ هذه فقدان کتبه، وأنّ ما عثر علیه ابن طاووس من نسخة الکتاب موضوعة علی المؤلّف، لاسیّما وأنّ ابن طاووس صرّح إنّه لیس له روایة متّصلة به.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۱۵

أقول: إنّ ذیل عبارة الشیخ ظاهرة فی تمریض ذلک، حیث نسبه إلی الحکایة، کما أنّه یظهر من عبارة الشیخ أنّ أحمد بن الحسین من شیوخ الطائفة وأصحاب التصانیف، کما یظهر منها أنّ وفاته قبل سنّ الأربعین، لأنّه معنی الإحترام، کما فی الحدیث، ویظهر من عبارته کذلک أنّ کون ابن الغضائری قد عمل بتصنیف کتابین أمرٌ محقّق.

النقطة الثانیة: إنّ النجاشی قد ذکر ابن الغضائری فی مواضع من کتابه ...: ص: ۳۱۵

منها: فی عنوان أحمد بن الحسین ابن عمر حیث ذکر فیه: «له کتب لا یُعرف منها إلّاالنوادر، قرأته أنا وأحمد بن الحسین رحمه الله علی أبیه، عن أحمد بن محمّد بن یحیی ... وقال: أحمد بن الحسین رحمه الله: له کتاب فی الإمامة، أخبرنا به أبی عن العطّار، عن أبیه، عن أحمد بن أبی زاهر، عن أحمد بن الحسین به».

ومؤدّی عبارته هذه أنّ ابن الغضائری شریکه فی القراءة علی أبیه، وهو أیضاً شیخ الروایة له فی طرق لکتب أخری.

ومنها: ما ذکره فی عنوان خیبریّ بن علی، حیث قال: «الطحّان کوفی، ضعیف فی مذهبه، ذکر ذلک أحمد بن الحسین، یقال فی مذهبه إرتفاع».

ومؤدّی هذه العبارة أنّ ابن الغضائری یُنقل عنه فی باب الجرح والتعدیل فی الرجال، وإن نقل النجاشی عنه یدلّ علی تتلمذه علیه، ویحتمل نقله عن کتابه أیضاً، لأنّ دیدن النجاشی فی کتابه النقل عن مشایخه فی الجرح والتعدیل.

ومنها: ما ذکره فی عنوان علی بن الحسن بن فضّال، حیث قال: «وذکر أحمد بن الحسین رحمه الله أنّه رأی نسخة أخرجها أبو جعفر ابن بابویه، وقال: حدّثنا محمّد بن إبراهیم بن إسحق الطالقانی، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعید،

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۱۶

قال: حدّثنا علی بن الحسن بن فضّال، عن أبیه عن الرضا علیه السلام، ولا یعرف الکوفیّون هذه النسخة، ولا رویت من غیر هذا الطریق».

وقال فی العنوان نفسه: «وقرأ أحمد بن الحسین کتاب الصلاة والزکاة...

والرجال علی أحمد بن عبدالواحد فی مدّة سمعتها معه».

ویظهر من هاتین العبارتین إشتراک النجاشی معه فی القرائة علی والده وعلی ابن عبدون.

ومنها: ما فی عنوان علی بن محمّد بن شیران أبو الحسن الأبلّی، کان أصله من کازرون، سکن أبوه ابلّة، شیخ من أصحابنا، ثقة صدوق، له کتاب الأشربة، وذکر ما حُلّل منها وما حُرّم، مات سنة (۴۱۰) رحمه الله وکنّا نجتمع معه عند أحمد بن الحسین».

واستظهر من هذه العبارة أنّ أبا الحسین أحمد من مشایخ النجاشی، إذ إجتماعهما عنده لیس إلّاللإستفادة، ومن ثَمّ عدّه العلّامة بحر العلوم فی الفوائد الرجالیّة أنّه فی مشایخ النجاشی کوالده، ولکنّه یشکل هنا الإستظهار بأنّ مجرّد الإجتماع عنده لا یدلّ علی ذلک، بل الأحری ضمّ ذلک مع ما نقلناه عنه فی ترجمة علی بن الحسن بن فضّال (العبارة الأولی المتقدّمة) حیث إنّ صریحها أنّه کان من مشایخ الروایة للنجاشی.

النقطة الثالثة: المعروف من تاريخ نُسخ هذا الكتاب هو ما قدّمنا نقله من عبارة المحقّق الطهرانی فی الذريعة ...، ص: ۳۱۶

ولكن الذی يظهر من تصفّح كتاب نقد الرجال للسيد التفريشی أنّه ينقل من رجال الغضائری متوناً ليست موجودة فی الخلاصة، ورجال ابن داوود، وفی بعض الموارد تراه يُخطّأ ما ينقله ابن داوود

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۱۷

عن كتاب الغضائری، بل فی موارد عديدة يزيد علی ما يذكره القهبائی المعاصر له فی مجمع الرجال، ويظهر من ذلك ومن موارد أخری أنّ النسخة التی كانت بحوزة السيّد التفريشی أصحّ وأوسع ممّا كانت لدی القهبائی، لاسيّما وأنّ التفريشی متقدّم رتبة علی القهبائی وإن عاصره، وقد تقدّمت عبارة الميرداماد فی الرواشح، حيث حكی عبارة السيّد ابن طاووس عن نسخة كتاب الرجال لأبن الغضائری، وكذا تقدّمت عبارة صاحب العالم فی التحرير الطاووسی، حيث حكی عبارة أخری للسيّد ابن طاووس، وهی التی أشار إليها الآغا بزرگ المحقّق الطهرانی رحمه الله.

النقطة الرابعة: لم نعثر بحسب التتبّع المحدود غير المستقصی علی ذكر لكتاب الرجال لابن الغضائری فی إجازات المتأخّرين ...، ص: ۳۱۷

ولا متأخّری المتأخّرين، كما لم يُشر أحد إلی عثوره علی ذلك، وقد عرفتَ أنّ السيّد ابن طاووس قد صرّح بعدم الرواية المتّصلة له بذلك.

وخلاصة ما تقدّم: إنّ نسخة الكتاب ليس لها سند متّصل، وهذا ممّا يضعف الوثوق بها، إلّاأنّه بحسب التتبّع يظهر منه إحاطة المؤلّف بأحوال الرجال وخصوصياتهم، وان كانت آراؤه الرجاليّة فيها نحو تسرّع، كما ذكر ذلك الميرداماد، إلّاأنّ الموادّ التی يذكرها فی التراجم لا تخلو من فائدة، ولو بحسب مسلك تجميع القرائن لتحصيل الإطمئنان، ومن ثمّ أولاها الرجاليّون من متأخّری الأعصار نحو إهتمام، وأدمنوا ذكر أقواله.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۱۸

الأمر التاسع: الفرق بين فهرست ورجال الشيخ ورجال النجاشی ... ص: ۳۱۸

وممّا لا شكّ فيه أهميّة هذه التفرقة فی مقام الجرح والتعديل، وفی مقام الترجيح عند التعارض فی القرائن المستفادة من كلام كلّ منهما.

وقد ذكرت عدّة فروق بينهما:

الأوّل: إنّ فهرست الشيخ متقدّم فی التصنيف زمناً، ومن ثمّ لم يتعرض إلی كتاب النجاشی، بينما تعرض النجاشی لفهرست كتاب الشيخ، ولذا قيل: إنّ التتبّع والمقارنة بينهما فی كثير من المفردات يستفاد منه أنّ النجاشی قد وضع كتابه إستدراكاً لفهرست الشيخ.

الثانی: إنّ كتاب النجاشی إشتمل علی كلّ مِن ترجمة كتب صاحب العنوان، وعلی ذكر طرف من كنيته ولقبه ومنزله ونسبه وما قاله مشايخه فيه، بينما اقتصر الشيخ علی ترجمة كتب صاحب العنوان، وذكر ما قيل فيه من التعديل والترجيح من دون إبرام.

الثالث: إنّ النجاشی قد اختصّ بهذا الفن، ومن ثمّ كانت له كتب أخری فی الأنساب ونحوها، بخلاف الشيخ فقد يقع منه وهم فی النسب، كما فی أبی غالب الزراری.

الرابع: إنّ الشيخ قد اعتمد علی فهرست ابن النديم كثيراً، وكذا اعتمد علی

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۱۹

رجال الکشّی، بخلاف النجاشی، فلم یعتمد علی الأوّل، وأقلّ الأخذ من الثانی، وقد قال هو فی ترجمة الکشّی: له کتاب الرجال، کثیر العلم، فیه أغلاط کثیرة.

الخامس: إنّ الشیخ قد یکرّر فی ترجمة بعض المفردات، لا سیّما فی کتاب الرجال، بخلاف النجاشی فإنّه قلّما یُکرّر.

السادس: إنّ الشیخ حیث کان ملمّاً بعلوم متعدّدة من الفقه والکلام والحدیث والتفسیر وأصول الفقه وغیرها، بل وکان صاحب فُتیا واجتهاد، بخلاف النجاشی فإنّه کان دون مستوی‌الشیخ فی ذلک، فسبّب ذلک عدم متابعة الشیخ لآراء مشایخه فی الجرح والتعدیل، بل أعمل إجتهاده فی مناشئ الجرح والتعدیل بخلاف النجاشی.

السابع: المعروف فی الکلمات تقدیم قول النجاشی، معلّلین بأنّه أضبط وأعرف وأثبت «۱»، وقد قال السیّد العلّامة بحر العلوم فی رجاله عن النجاشی:

«أحد المشایخ الثقات، والعدول والإثبات، من أعظم أرکان الجرح والتعدیل، وأعلم علماء هذا السبیل، أجمع علماؤنا علی الإعتماد علیه، وأطبقوا علی الإستناد فی الأحوال الرجالیّة إلیه، وبتقدیمه صرّح جماعة من الأصحاب، نظراً إلی کتابه الذی لا نظیر له فی هذا الباب» «۲».

وقال المحقّق التستری: «بل قد یقدّم قول الشیخ بشهادة القرائن علی قول النجاشی والکشّی معاً، کما فی إسماعیل بن جابر فوصفاه بالجُعفی، ووصفه بالخثعمی، وهو الصواب، وإنّما الجُعفی إسماعیل بن عبدالرحمن».

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۲۰

ومع أنّ النجاشی متخصّص فی الأنساب، وقد ألّف کتاباً فی أنساب بنی نصر بن قعین، وأیّامهم وأشعارهم، لیس أیضاً قوله مقدّماً علی قول الشیخ مطلقاً، فسیأتی فی أبان بن تغلب أنّ الصواب قول الشیخ: «إنّه مولی بنی جریر بن عباد بن ضبیعة» دون قول النجاشی: «ابن عبادة بن ضبیعة»، وفی أحمد بن إبراهیم بن أبی رافع أنّ الصواب قول الشیخ: «من ولد عُبید بن عازب»، دون قول النجاشی:

«ابن عبید بن عازب»، وسیأتی فی إسماعیل بن الفضل أنّ الصواب قول الشیخ فی نسبه، دون قول النجاشی» «۱».

إلّاأنّه قال مع ذلک: «إنّ النجاشی أضبط من الشیخ نوعاً، إلّاأنّه لا یحکم بتقدّم قوله علی قول الشیخ مطلقاً بل یجب رعایة القرائن» «۲».

أقول: والحاصل من النقاط السابقة أنّ المدار فی تقدیم قول أحدهما علی الآخر هو إمّا الترجیح بالقرائن، وهو یعنی مسلک الإستنباط والإجتهاد الرجالی، والذی عبّرنا عنه فی الفصل الأوّل عند إستعراض وجوه حجّیة قول الرجالی بمسلک تحصیل الإطمینان بتراکم القرائن، وتعیین درجتها کمّاً وکیفاً، مع ملاحظة الکسر والإنکسار بینها، أی‌جهات التضعیف والتقویة، وهو عمدة ودیدن روّاد هذا الفن. وإمّا التفصیل فی التقدیم.

فوجهه: أنّ النجاشی قد امتاز بموارد هو أضبط فیها، کالنسب وتمیز المشترکات ولواحقها، وهکذا الشیخ فی جهات أخری، لأجل امتیازات هو مقدّم فیها کمبانی الجرح والتعدیل، وهذا التفصیل فی التقدیم مبنیّ علی الأخذ بقول الرجالی من باب أهل الخبرة.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۲۱

الأمر العاشر: ألفاظ الجرح والتعدیل وغیرها ... ص: ۳۲۱

اشارة

واعلم إنّ هذا الأمر بالغ الأهمّیة فی بحث الرجال، بل هو وتد الإستنباط الرجالی، إذ المتتبّع بجمعه للموادّ حول المفردة الرجالیّة لا یمکنه أن یقف علی واقع حالها إلّاعبر ألفاظ الجرح والتعدیل وغیرها، والتی ذکرها متقدّموا هذا الفنّ، فإذا لم یقف الباحث علی حقیقة مرامهم من العبائر المختلفة فسوف یشتبه علیه الأمر، فیحسب أنّ ما هو جرح تعدیل، أو العکس، أو قد یشتبه فی درجة الطعن

فیتوهّم أنّ جهة معیّنة من الطعن تُسقط روایة الراوی عن الإعتبار، وکذا قد یتخیّل أنّ درجة تعدیل معیّن قد ترفع بالراوی وروایته علی روایة راوٍ آخر فوق الأوّل فی الإعتبار.

وبالجملة فإنّه لا بدّ من التدقیق فی معانی الألفاظ المصطلحة عند الرجالیین، کی یصل الباحث إلی الرؤیة الواضحة الصحیحة عن المفردة الرجالیّة.

والحریّ فی المقام هو التعرّض لما اختلف فیه من تلک المصطلحات، وأمّا المتفق علیه فیجده القارىء فی الکتب والفوائد الرجالیّة مسطورة.

فمنها: مولی ... ص: ۳۲۱

فعن الشهید الثانی إنّه یطلق علی غیر العربی الخالص، وعلی المُعتَق،

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۲۲

وعلی الحلیف، والأکثر فی هذا الباب إرادة المعنی الأوّل.

وأضاف الوحید البهبهانی معنی رابعاً، وهو النزیل قال: کما قال جدّی رحمه الله فی مولی الجُعفی «۱».

وذهب المحقّق التستری «۲» إلی اختصاصه بالمعنی الأوّل، مستشهداً بقول النجاشی فی حمّاد بن عیسی: «مولی، وقیل عربی، وبما روته العامّة إنّ رهطاً جاؤوا إلی أمیر المؤمنین علیه السلام فقالوا: السلام علیک یا مولانا، فقال: کیف أکون مولاکم وأنتم قوم عرب؟ فقالوا: سمعنا النبی صلی الله علیه و آله یقول یوم غدیر خمّ: من کنت مولاه فعلی مولاه «۳»، وبما روته الخاصّة، إنّ مالک بن عطیة قال للإمام الصادق علیه السلام: إنّی رجل من بجیل، وإنّی أدین اللّه تعالی بأنکم موالیّ، وقد یسألنی بعض من لا یعرفنی فیقول: ممّن الرجل؟ فأقول: من العرب، ثمّ من بجیل، فعلیّ فی هذا إثم؟ حیث لم أقل مولی لبنی هاشم» «۴» إنتهی.

أقول: أمّا ما استشهد به من کلام النجاشی فلا یدلّ علی الحصر، لأنّ الإستعمال لا ینفی الإشتراک، وأمّا الروایتان الأخریتان فهما أدلّ علی الإشتراک منها علی الإختصاص، وغایة دلالتهما هو الإنسباق.

وعلیه فالصحیح هو إشتراک اللفظة فی الإستعمال بین المعانی العدیدة، وتتعیّن أحدهما بالقرینة، نعم مع إطلاق اللفظة من دون إضافتها إلی إسم قبیلة أو بطن معیّن فإنّه یراد بها المعنی الأوّل.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۲۳

وقد یقال: إنّ لازم المعتَق کونه غیر عربی، لا سیّما فی ما بعد منتصف القرن الأوّل، حیث إنّ تلک الفترة بالذات کان الإسترقاق فی الحروب قد وقع علی غیر العرب.

ولعلّ من القرائن علی المعنی الثالث- أی بمعنی الحلیف- ما یُری فی العدید من التراجم من نسبة الراوی إلی قبیلة، ثمّ جعله مولی لقبیلة أخری، بل إنّ إضافة المولی إلی عنوان قبیلة ظاهر فی المعنی الثالث، لکن الغالب فی من یتحالف هم من الموالی غیر العرب

غالٍ من أهل الإرتفاع والطیّارة ... ص: ۳۲۳

وقد اختلف فی مراد الرجالیین من ذلک.

فقیل إنّ المراد به هو ترک العبادة إعتماداً علی ولایتهم علیهم السلام، کما ذهب إلیه المحقّق التستری فی قاموسه «۱»، واستشهد بما رواه أحمد بن الحسین الغضائری عن الحسن بن محمّد بن بندار القمی، قال: سمعت مشایخی یقولون: إنّ محمّد بن اورمة لمّا طعن علیه بالغلوّ بعث إلیه الأشاعرة لیقتلوه، فوجدوه یصلّی اللیل من أوّله إلی آخره لیالی عدّة، فتوقّفوا عن اعتقادهم.

وبما رواه ابن طاووس عن الحسین بن أحمد المالکی، قلت لأحمد بن مالک الکرخی: عمّا یقال فی محمّد بن سنان من أمر الغلوّ؟

فقال: معاذ اللّه هو واللّه علمّنی الطهور، وحبس العیال، وکان متقشّفاً متعبّداً «۲».

وبما عنونه الکشّی من جماعة، منهم علی بن عبداللّه بن مروان، وقال إنّه سأل

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۲۴

العیّاشی عنهم، فقال: أمّا علی بن عبداللّه بن مروان فإنّ القوم- الغلاة- یُمتحنون فی أوقات الصلاة، ولم أحظره وقت الصلاة.

وبما ذکره أیضاً عن الغلاة فی وقت الإمام الهادی علیه السلام، فقد روی عن أحمد بن محمّد بن عیسی، «کتبت إلیه علیه السلام فی قوم یتکلّمون ویقرأون أحادیث ینسبونها إلیک وإلی آبائک، قال: ومن أقاویلهم أنّهم یقولون إنّ قوله تعالی: (إِنَّ الصَّلاةَ تَنْهی عَنِ الْفَحْشاءِ وَ الْمُنْکَرِ) «۱» معناها رجل، لا رکوع ولا سجود، وکذلک الزکاة، معناها ذلک الرجل لا عدد درهم ولا إخراج، وأشیاء من الفرائض والسنن والمعاصی، فأوّلوها وصیّروها علی هذا الحدّ الذی ذکرته لک» إنتهی.

وقیل- کما ذهب إلیه الوحید البهبهانی-: «إنّ کثیراً من القدماء لا سیّما القمّیین وابن الغضائری کانوا یعتقدون للأئمّة علیهم السلام منزلة خاصّة من الرفعة والجلالة، ومرتبة معیّنة من العصمة والکمال بحسب إجتهادهم ورأیهم، وما کانوا یجوّزون التعدّی عنها، وکانوا یعدّون التعدی إرتفاعاً وغلوّاً حسب معتقدهم، حتّی إنّهم جعلوا مثل نفی السهو عنهم غلوّاً، بل ربّما جعلوا مطلق التفویض إلیهم- أو التفویض الذی اختلف فیه کما سنذکر- أو المبالغة فی معجزاتهم، ونقل العجائب من خوارق العادات منهم، أو الإغراق فی شأنهم وإجلالهم وتنزیههم من کثیر من النقائص، وإظهار کثیر قدرة لهم، وذکر علمهم بمکنونات السماء والأرض- إرتفاعاً، أو مورّثاً للتهمة به، لا سیّما من جهة أنّ الغلاة کانوا مختلفین فی الشیعة، مخلوطین بهم مدلّسین.

وبالجملة الظاهر أنّ القدماء کانوا مختلفین فی المسائل الأصولیة أیضاً،

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۲۵

فربّما کان شیء عند بعضهم فاسداً أو کفراً غلوّاً أو تفویضاً أو جبراً أو تشبیهاً، أو غیر ذلک، وکان عند آخر ممّا یجب إعتقاده، أو لا هذا ولا ذاک، وربّما کان منشأ جرحهم بالأمور المذکورة وجدان الروایة الظاهرة فیها منهم، کما أشرنا آنفاً، وادعاء أرباب المذاهب کونه منهم أو روایتهم عنه، وربّما کان المنشأ روایتهم المناکیر عنه، إلی غیر ذلک، فعلی هذا ربما یحصل التأمّل فی جرحهم بأمثال الأمور المذکورة وممّا ینبّه علی ما ذکرنا ملاحظة ما سیذکر فی تراجم کثیرة، ثمّ ذکر مجموعة کبیرة من الرواة ممّن طعن علیهم بالغلوّ، ورتّب علی ذلک ضعف تضعیفات الغضائری، وتضعیفات أحمد بن محمّد بن عیسی.

ثمّ قال: «إعلم أنّه- یعنی أحمد بن محمّد بن عیسی- والغضائری ربما ینسبان الراوی إلی الکذب، ووضع الحدیث أیضاً، بعدما نسباه إلی الغلوّ، وکأنّه لروایته ما یدلّ علیه، ولا یخفی ما فیه، وربما کان غیرهما أیضاً کذلک فتأمّل» «۱».

أقول: ویشهد له ما قاله الصدوق فی الفقیه، بعد روایته لما روته العامّة من فوت صلاة الفجر علی رسول اللّه صلی الله علیه و آله، ثمّ إسهائه فی الصلاة، قال: «إنّ الغلاة والمفوّضة- لعنهم اللّه- ینکرون سهو النبی صلی الله علیه و آله، ویقولون لو جاز أن یسهو علیه السلام فی الصلاة لجاز أن یسهو فی التبلیغ، لأنّ الصلاة علیه فریضة، کما أنّ التبلیغ علیه فریضة، وهذا لا یلزمنا وذلک لأنّ جمیع الأحوال المشترکة یقع علی النبی صلی الله علیه و آله فیها ما یقع علی غیره، وهو متعبّد فی الصلاة کغیره ممّن لیس بنبی، ولیس کلّ من سواه بنبی کهو، فالحالة التی اختصّ بها هی النبوّة، والتبلیغ من شرائطها، ولا یجوز أن یقع علیه فی التبلیغ ما یقع علیه فی الصلاة، لأنّها عبادة مخصوصة

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۲۶

والصلاة عبادة مشترکة، وبها تثبت له العبودیة، وبإثبات النوم له عن خدمة ربّه عزّ وجلّ من غیر إرادة له وقصد منه إلیه نفی الربوبیة عنه، لأنّ الذی لا تأخذه سنة ولا نوم هو اللّه الحیّ القیّوم، ولیس سهو النبی صلی الله علیه و آله کسهونا، لأنّ سهوه من اللّه عزّ وجلّ، وإنّما أسهاه لیُعلم أنّه بشر مخلوق، فلا یُتّخذ ربّاً معبوداً دونه، ولیعلم الناس بسهوه حکم السهو متی سهواً، وسهونا من الشیطان، ولیس

للشیطان علی النبی صلی الله علیه و آله والأئمّة (صلوات اللّه علیهم) سلطان، (إِنَّما سُلْطانُهُ عَلَی الَّذِینَ یَتَوَلَّوْنَهُ وَ الَّذِینَ هُمْ بِهِ مُشْرِکُونَ) «۱» وعلی من تبعه فی الغاوین.- إلی أن قال-:

وکان شیخنا محمّد بن الحسن بن أحمد بن الولید رحمه الله یقول: أوّل درجة فی الغلوّ نفی السهو عن النبی- إلی أن قال-: وإن احتسب الأجر فی تصنیف کتاب منفرد فی إثبات سهو النبی صلی الله علیه و آله، والردّ علی منکریه إن شاء اللّه تعالی» «۲».

وحکی الوحید البهبهانی عن جدّه المجلسی الأوّل أنّه قال: «إنّ الذی حصل لی من التتبع التامّ، أنّ جماعة من أصحاب الرجال رأوا أنّ الغلاة لعنهم اللّه نسبوا إلی جماعة شیئاً ترویجاً لمذاهبهم الفاسدة، کجابر، والمفضّل بن عمر، والمعلّی وأمثالهم، وهم بریئون ممّا نسبوه إلیهم، فرأوا دفعاً للأفسد بالفاسد أن یضعّفوا هؤلاء کسراً لمذاهبهم الباطلة، حتّی لا یمکنهم إلزامنا بأخبارهم الموضوعة- إلی أن قال-:

وقرینة الوضع علیهم دون غیرهم أنّهم کانوا أصحاب الأسرار، وکانوا ینقلون من معجزاتهم، فکانوا یضعون علیهم والجاهل بالأحوال لا یستنکر ذلک، کما ورد

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۲۷

عن المعلی أنّ الأئمّة محدّثون بمنزلة الأنبیاء، بل قال رسول اللّه صلی الله علیه و آله: علماء أمتی کأنبیاء بنی اسرائیل، فتوهمّوا أنّه یقول إنّهم أنبیاء» «۱».

وممّن ذهب إلی هذا القول صاحب تنقیح المقال حیث قال ما ملخّصه:

إنّ المتتبع النّیقد یجد أنّ أکثر من رُمی بالغلوّ بریء من الغلوّ فی الحقیقة، وأنّ أکثر ما یُعد الیوم من ضروریّات المذهب فی أوصاف الأئمّة علیهم السلام کان القول به معدوداً فی العهد السابق من الغلوّ ...، وذلک أنّ الأئمّة علیهم السلام حذّروا شیعتهم من القول فی حقّهم بجملة من مراتبهم، إبعاداً لهم عمّا هو غلوّ حقیقة، فهم منعوا الشیعة من القول بجملة من شؤونهم، حفظاً لشؤون اللّه جلّت عظمته، حیث کان أهمّ من حفظ شؤونهم، لأنّه الأصل وشؤونهم فرع شأنه، نشأت من قربهم لدیه ومنزلتهم عنده، وهذا هو الجامع بین الأخبار المثبتة لجملة من الشؤون لهم والنافیة لها «۲».

أقول: الصحیح التفصیل فی ذلک، فإنّ الغلو کان عند المتقدّمین علی أقسام، کما یظهر ذلک جلیّاً من الشواهد التی ذکرت لکلّ من القولین، فإنّ العنوان قد أطلق واستعمل فی الفرق المنحرفة التی کانت تؤّله الأئمّة علیهم السلام، نظیر الخطّابیة والبنانیة والمغیریة وغیرهم ممّن ذهب مذهبهم. کما أنّ القمّیّین یطلقوها علی من یروی فی صفات الأئمّة علیهم السلام ممّا یوهم للسامع فی أوّل وهلة أنّها من صفات واجب الوجود تعالی ذکره، أو من یروی فی خوارق افعالهم التی من سنخ نشأة الملکوت.

وعلیه فیجب تدبّر القرائن بحسب الموارد، ویعین فی ذلک الإطّلاع علی أنحاء

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۲۸

مقولات الغلاة وروّاد جماعاتهم لیتبیّن القسم المراد من الغلو فی خصوص تلک المفردة.

کما أنّه تبیّن ممّا استعرضناه فی القول الثانی إنّ القسم الآخر من الغلوّ المزعوم فی کلمات المتقدّمین- غیر القادح- یکون قرینة علی أنّ الرمی بالوضع والکذب هو بلحاظ روایة ذلک الراوی لتلک المضامین

ومنه الرمی بالتفویض ... ص: ۳۲۸

قال الوحید البهبهانی فی فوائده: «إنّ للتفویض معانٍ بعضها لا تأمّل للشیعة فی فساده وبعضها لا تأمّل لهم فی صحّته، وبعضها لیس من قبیلهما، والفساد کفراً أو لا، ظاهر الکفریّة أو لا، ونحن نشیر إلیهما مجملًا:

الأوّل: التفویض فی الوجود، بمعنی عدم حاجة الممکن بقاءً إلی الخالق، وهو نظیر ما التزم به جماعة من متکلّمی العامّة وقد التزمت

المعتزلة بالتفویض فی إیجاد الأفعال علی وجه الإستقلال، وقد یجعل القسم الأوّل تفویض أمر العالم بأسره وخلق الدنیا وما فیها.

الثانی: تفویض الخلق والرزق إلیهم، ولعلّه یرجع إلی الأوّل، وورد فساده عن الصادق والرضا علیهما السلام.

الثالث: تفویض تقسیم الأرزاق، ولعلّه ممّا یُطلق علیه.

الرابع: تفویض الأحکام والأفعال بأن یثبت ما رآه حسناً، ویردّ ما رآه قبیحاً، فیجیز اللّه إثباته وردّه، مثل: إطعام الجدّ السادس، وإضافة رکعتین فی الرباعیّات، والواحدة فی المغرب، والنوافل أربعاً وثلاثین سنّة، وتحریم کلّ مسکر عند تحریم الخمر، إلی غیر ذلک. وهذا محلّ إشکال عندهم لمنافاته ظاهر

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۲۹

(وَ ما یَنْطِقُ عَنِ الْهَوی) «۱»، وغیر ذلک. لکن الکلینی رحمه الله قائل به، والأخبار الکثیرة واردة فیه، ووجّه بأنّها ثبتت من الوحی إلّاأنّ الوحی تابع ومجیز، فتأمّل.

الخامس: تفویض الإرادة بأن یرید شیئاً لحسنه ولا یرید شیئاً لقبحه، کإرادته تغیر القبلة فأوحی اللّه تعالی إلیه بما أراد.

السادس: تفویض القول بما هو أصلح له وللخلق، وإن کان الحکم الأصیل خلافه، کما فی صورة التقیّة.

السابع: تفویض أمر الخلق بمعنی أنّه واجب علیهم طاعته فی کلّ ما یأمر وینهی، سواء علموا وجه الصحّة أو لا، بل ولو کان بحسب ظاهر نظرهم عدم الصحّة، بل الواجب علیهم القبول علی وجه التسلیم، وقد یقسّم التفویض بنحو آخر بأنّه إمّا فی الخلق أو فی الدین أو الحکم فی السیاسات والآداب، أو فی بیان الأحکام والمعارف، أو فی الإعطاء والمنع فی الأموال العامّة، أو فی الأرزاق أو فی الاختیار فی الحکم التخییری، ولا یخفی أنّه یرجع إلی التقسیم السابق، وبعد الإحاطة بما ذکر هنا وما ذکر سابقاً علیه یظهر أنّ القدح بمجرّد رمیهم إلی التفویض لعلّه لا یخلو عن إشکال» «۲».

أقول: المحرّر فی التحقیقات الأخیرة فی المباحث العقلیّة ومسائل المعرفة أنّ التفویض العُزلی الذی یقول به بعض متکلّمی العامّة بمعنی استقلال المخلوق فی القدرة، سواء کان متعلّق القدرة بقدر الذرّة أو بقدر المجرّة، وهو نوع من الشرک الباطل.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۳۰

وأمّا إذا کان إقدار من اللّه عزّ وجلّ للمخلوق لا بنحو التجافی الباطل، بل هو تعالی أقدر بلا کُفو علی الشیء الذی یؤتیه للمخلوق من المخلوق نفسه الذی اعطی تلک القدرة، بنحو لا یکون حول ولا قوّة للمخلوق إلّابإذن خالقه، فهذا لیس من التفویض المصطلح الباطل، وإلّا فالقرآن قد أسند وأثبت عدّة من الأفعال إلی عیسی علیه السلام وغیره.

ثمّ إنّه لا یخفی أنّ القمّیّین قد یطلقون التفویض والغلوّ علی من لا یقول بسهو النبیّ، أیمَن یثبت لهم العلم بالکون وما فیه، وإن کان بإقدار من اللّه، فلاحظ إطلاق الصدوق علی رواة الشهادة الثالثة فی الأذان أنّهم من المفوّضة، وبذلک یظهر أنّ إطلاق الرمی بالتفویض لا یکون قادحاً بقول مطلق، بل یجب التدبّر فی المعنی والقسم المراد منها

ضعیف ... ص: ۳۳۰

فقد یوصف الراوی بذلک فی کلمات الرجالیّین المتقدّمین أو المحدثین، واخری یقال فیه ضعف، أو یقال ضعیف فی الحدیث، ونحو ذلک، وقد اشتهر عند المتأخّرین وما بعدهم علی أنّه من ألفاظ القدح فی الوثاقة أو العدالة، مع أنّ مقتضی المعنی اللغوی له فی مقابل القوّة، ویختلف عن الکذب والتضعیف.

قد قال المجلسی الأوّل- کما حکی عنه المولی الوحید-: «نراهم یطلقون الضعیف علی من یروی عن الضعفاء ویرسل الأخبار، والغالب فی إطلاقاتهم أنّه ضعیف فی الحدیث، أیروی عن کلّ أحد».

وقال بعضهم: «الظاهر أنّه متّی استعمل ارید منه ما یقابل الثقة، أعنی من یحصل الوثوق بصدور روایاته عن المعصوم علیه السلام،

فیشمل من لا یبالی عمّن أخذ

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۳۱

الحدیث، لا ریب أنّه یجامع العدالة.. ومنه قولهم ضعیف فی الحدیث، والقدح بالنسبة إلی الراوی فی الأوّل أقوی، وبالنسبة إلی الراوی فی الثانی».

وذکر الوحید أنّهم جعلوا کثرة الإرسال ذمّاً وقدحاً، والروایة عن الضعفاء والمجاهیل من عیوب الضعفاء، مع أنّ عادة المصنّفین إیرادهم جمیع ما رووه کما یظهر من طریقتهم، واحتمل أن یکون من أسباب الضعف عندهم قلّة الحافظة وسوء الضبط، والروایة من غیر إجازة، والروایة عمّن لم یلقه، واضطراب ألفاظ الروایة، وإیراد الروایة التی ظاهرها الغلوّ أو التفویض أو الجبر أو التشبیه، وکذا من أسبابه روایة فاسدی العقیدة عنه وعکسه، وربّما کانت الروایة بالمعنی ونظائره سبباً».

ثمّ قال: «إنّ أسباب قدح القدماء کثیرة، وأنّ أمثال ما ذکر لیس منافیاً للعدالة»، ویشیر الوحید إلی:

۱. ما حکی القهبائی عن ابن الغضائری- الابن- فی ترجمة جعفر بن محمّد بن مالک بن عیسی بن سابور الفزاری ...: « کان فی مذهبه إرتفاع ویروی عن الضعفاء والمجاهیل، وکلّ عیوب الضعفاء مجتمعة فیه».

وقال النجاشی: «أنّه کان ضعیفاً فی الحدیث»، وتعجّب کیف روی شیخنا النبیل الثقة أبو علیّ بن همام وشیخنا الجلیل الثقة أبو غالب الزراری، ثمّ ذکر النجاشی طریقین إلی کتبه بروایة محمّد بن همام عنه.

۲. وحکی القهبائی عن ابن الغضائری- الابن- فی ترجمة محمّد بن عبداللّه الجعفری- [محمّد بن الحسن بن عبداللّه الجعفری]-: «لا نعرفه إلّامن جهة علیّ بن محمّد صاحب الزیج، ومن جهة عبداللّه بن محمّد البلوی، والذی یحمل علیه فائدة فاسد».

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۳۲

وقال النجاشی: «روی عنه البلوری، والبلوری رجل ضعیف مطعون علیه، وذکر بعض أصحابنا أنّه رأی له روایة رواها عنه علیّ بن محمّد بن البردی صاحب الزیج، وهذا أیضاً ممّا یضعّفه».

۳. وما ذکره النجاشی فی داود بن کثیر الرقی: «ضعیف جدّاً، والغلاة تروی عنه».

وقال عنه ابن الغضائری: «کان فاسد المذهب، ضعیف الروایة، لا یلتفت إلیه».

وقال الشیخ: «مولی بنی أسد، ثقة، وهو من أصحاب أبی عبداللّه علیه السلام».

وقال الکشّی: «تذکر الغلاة أنّه من أرکانهم، وقد تروی المناکیر من الغلوّ، وینسب إلیهم أقاویل، ولم أسمع أحداً من مشایخ العصابة یطعن فیه، ولا عثرت من الرواة [الروایة] علی شیء غیر ما أثبته فی هذا الباب»، وقد کان روی عدّة روایات عنه، فلاحظ.

۴. وما ذکره ابن الغضائری فی أحمد بن محمّد بن خالد البرقی «طعن القمّیون علیه، ولیس الطعن فیه، إنّما الطعن فی من یروی عنه، فإنّه کان لا یبالی عمّن یأخذ علی طریقة أهل الأخبار، وکان أحمد بن محمّد بن عیسی أبعده عن قم، ثمّ أعاده إلیها، واعتذر إلیه»، وقال الشیخ: «وکان ثقة فی نفسه، غیر أنّه أکثر الروایة عن الضعفاء واعتمد المراسیل».

۵. وما ذکره ابن الغضائری فی سهل بن زیاد الآدمی الرازی «کان ضعیفاً جدّاً، فاسد الروایة والمذهب، وکان أحمد بن محمّد بن عیسی الأشعری أخرجه من قم، وأظهر البراءة منه، ونهی النّاس عن السماع منه، والروایة، ویروی المراسیل ویعتمد المجاهیل»، وقال النجاشی: «کان ضعیفاً فی الحدیث، غیر معتمد فیه،

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۳۳

وکان أحمد بن محمّد بن عیسی یشهد علیه بالغلوّ والکذب، وأخرجه من قم إلی الری، وکان یسکنها».

وقال الکشّی: «کان أبو محمّد الفضل لا یرتضی أبا سعید الآدمی، ویقول:

هو أحمق».

وقال الشیخ فی أصحاب الهادی علیه السلام: «یکنّی أبا سعید، ثقة، رازیّ».

وقال فی الفهرست: «أبا سعید، ضعیف، له کتاب»، ثمّ ذکر سنده المتضمّن لروایة محمّد بن الحسن بن الولید القمّی، عن محمّد بن یحیی العطّار، عن محمّد بن أحمد بن یحیی الأشعری عنه، ثمّ ذکر طریقاً آخر بروایة ابن الولید عن سعد بن عبداللّه الأشعری والحمیری عن البرقی عنه، فتراهم یطلقون الضعف علی الحمق وهو البلادة وعدم الدقّة، وعلی الضعف فی الحدیث، وعلی روایة ما یتضمّن الغلوّ بحسب نظرهم.

۶. وما ذکره ابن‌الغضائری فی صالح بن أبی حمّاد الرازی: «أبو الخیر ضعیف».

وقال النجاشی: «لقی أبا الحسن العسکری علیه السلام، وکان أمره ملبّساً یعرف وینکر، له کتب». ثمّ ذکر روایته عن أحمد بن محمّد بن یحیی، عن سعد بن عبداللّه الأشعری عنه.

وقال الکشّی: «کان أبو محمّد الفضل یرتضیه ویمدحه، ولا یرتضی أبا سعید الآدمی »....

فتری یطلقون الضعف علی من یروی أحادیث یعرف بعضها وینکر مضمون بعضها الآخر.

والحاصل: أنّ المتتبّع لموارد إطلاقهم الضعیف، یقف علی صحّة تفسیر المجلسی الأوّل والمولی الوحید لهذا الاصطلاح.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۳۴

یُعرف ویُنکر ... ص: ۳۳۴

فقد یوصف الراوی بذلک، أو ب یعرف حدیثه وینکر، أو غمز علیه فی حدیثه، أو مضطرب ومختلط الحدیث، أو لیس بنقیّ الحدیث. قال المولی الوحید فی فوائده المقدّمة لتعلیقته: «إنّه لیس من أسباب الجرح ولا ظاهر فی القدح فی العدالة. نعم، هو من أسباب المرجوحیّة عند التعارض»، وقد تقدّم فی الفصول السابقة أنّ القدماء قد قسّموا الحدیث إلی تقسیمات أربعة کلّ تقسیم اشتمل علی أقسام:

أحدها: بلحاظ الصفات العملیّة للراوی، مثل من الوثاقة والعدالة أو الفسق ونحوه.

ثانیها: بلحاظ الصفات العلمیّة للراوی، کالضبط والدقّة أو التخلیط والخبط وغیرها.

ثالثها: بلحاظ مضمون الخبر والأخبار التی یرویها، کمثل الوصف الذی نحن فیه أو عکسه، کنقی الأخبار وغیرها.

رابعها: بلحاظ الصفات الخارجة عن الراوی وروایته کعمل الأصحاب بها أو هجرها أو الراوون عنه وغیرها، والغرض من ذکر بعض هذه الاصطلاحات فی الذمّ بیان‌أنّها لیست کلّها مندرجة فی‌التقسیم‌الأوّل کما هو متوهّم فی هذه الأعصار الأخیرة، بل الکثیر منها مندرج فی بقیّة التقسیمات الراجعة إلی صفات الراوی العلمیّة أو المضمونیّة لخبره أو الصفات الخارجیة الطارئة علیه أو علی خبره.

ومن الواضح أنّ حکم وشأن التقسیمات الثلاث الأخیرة لا تسقط خبر الراوی بقول مطلق، بل علی تفصیل حرّرناه فی الفصول السابقة، فلاحظ. خلافاً لما جری علیه فی هذه الأعصار، والخطب فیه بالغ الأهمّیة فی باب الجرح والتعدیل.

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۳۵

المصادر

إثبات الهداة الحرّ العاملی

الأخبار الدخیلة الشیخ محمّدتقی التستری

الإرشاد الشیخ المفید

الإستبصار الشیخ الطوسی

اسد الغابة ابن الأثیر

الإستیعاب ابن عبدالبرّ

الأشعثیّات محمّد بن محمّد الأشعث الکوفی

الإصابة فی معرفة الصحابة ابن حجر العسقلانی

إعلام الوری الطبرسی

أعیان الشیعة السیّد محسن الأمین

الأمالی‌السیّد المرتضی

أمل الآمل الحرّ العاملی

بحار الأنوار المجلسی الثانی

تاریخ بغداد الخطیب البغدادی

تاریخ دمشق ابن عساکر

تاریخ المدینة ابن شُبّة

تاریخ مکّة الأزرقی

تجرید الأسانید البروجردی

ترتیب التهذیب السیّد هاشم البحرانی

تسلیة الفؤاد الشهید الثانی

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۳۶

تفسیر الإمام العسکری علیه السلام.

التقریب النووی

تنقیح المقال المامقانی

جامع الرواة الأردبیلی

الخصال الصدوق

الخلاف الشیخ الطوسی

الدرایة الشهید الثانی

دعائم الإسلام القاضی أبو حنیفة النعمان المغربی المصری

دلائل الإمامة الطبری

الذریعة آغا بزرک الطهرانی

الذریعة السیّد المرتضی

الذکری الشهید الأوّل

الرجال السیّد بحرالعلوم

رسالة حول تفسیر الإمام العسکری الشیخ الاستادی

الرواشح السماویة المیرداماد

روضات الجنّات السیّد محمّدباقر الخوانساری

روضة المتّقین المجلسی الأوّل

ریاض العلماء الحاج عبداللّه الأفندی

شهداء الفضیلة السیّد الأمین

طبقات أعلام الشیعة آغا بزرک الطهرانی

الطبقات ابن سعد

العدّة فی اصول الفقه الشیخ الطوسی

عمدة الطالب فی أنساب أبی طالبابن عنبه، جمال الدین أحمد بن علیّ الحسینی

عیون أخبار الرضا علیه السلام الصدوق

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۳۷

الفخری فی أنساب الطالبیّین إسماعیل المروزیّ الأزورقانی

الفوائد الرجالیّة الوحید البهبهانی

فوائد (رجال) الشیخ علی الخاقانی

الفهرستابن الندیم

الفهرستالشیخ منتجب الدین

الفهرست الشیخ الطوسی

قاموس الرجال التستری

القوانین المیرزا القمّی

الکافی الکلینی

کامل الزیارات ابن قولویه

کتاب الأربعین المجلسی

الکنی والألقاب المحدّث القمّی

لوامع صاحبقرانی المجلسی الأوّل

لؤلؤة البحرین الشیخ یوسف البحرانی

المجدی فی أنساب الطالبیّینجم الدین العلوی

مجمع الرجال القهبائی

مستطرفات السرائر ابن إدریس

مشرق الشمسین (المطبوع مع الحبل المتین) الشیخ البهائی

مصفّی المقال فی مصنّفی علم الرجال آغا بزرک الطهرانی

معالم الدین الشیخ حسن ابن الشهید الثانی

معالم العلماء ابن شهرآشوب

المعتبر المحقّق الحلّی

معجم الرجال السیّد الخوئی

مقاتل الطالبیّین الاصفهانی

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۳۸

مقباس الهدایة المامقانی

المناقب ابن شهرآشوب

منتقی الجمّان الشیخ حسن ابن الشهید الثانی

منتهی المطلب العلّامة الحلّی

منتهی المقال أبو علی الحائری

من لا یحضره الفقیه الصدوق

نقد الرجال التفریشی

نهایة الدرایة الشهید الثانی

النهایة الشیخ الطوسی

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۳۹

المحتویات

تقدیم ۹- ۱۰

المقدّمة ۱۱- ۲۱

بدایة علم الرجال ۱۱

تعریف علم الرجال ۱۴

امتیازات الکتاب ۲۰

المدخل‌الحاجة لعلم الرجال ۲۳- ۶۸

دعوی قطعیّة أو صحّة جمیع ما فی الکتب الأربعة ۲۹

دعوی عدم صحّة المناقشة فی أسانید الکافی ۴۴

الجواب علی هذه الدعوی ۴۵

دعوی اعتبار طرق المشیخة المشهورین ۴۹

مبدأ تقسیم الأحادیث ۵۷

الفصل الأوّل‌میزان حجّیة التوثیق والتضعیف ۶۹- ۱۲۰

المقام الأوّل: مبانی حجّیّة الطرق الرجالیّة ۷۱

أقسام الحدیث بین المتقدّمین والمتأخّرین ۷۱

التقسیم الأوّل ۷۵

التقسیم الثانی ۷۸

التقسیم ثالث ۸۰

التقسیم الرابع ۸۱

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۴۰

الوجه فی حجّیّة الظنون الرجالیّة ۸۵

المسلک الأوّل: مسلک الإطمئنان فی التوثیقات الرجالیّة ۸۵ المسلک الثانی: الحجّیة من باب قول أهل الخبرة ۸۹

المسلک الثالث: حجّیة مطلق الظنون الرجالیّة بالإنسداد الصغیر ۹۱

المسلک الرابع: کون التوثیق من باب الشهادة والإخبار الحسّی ۹۳

المقام الثانی: حجّیة أصالة العدالة وحسن الظاهر فی التوثیق ۹۸

الجهة الأولی: فی تنقیح فرض المسألة والضابطة ۹۸

الجهة الثانیة: صحّة النسبة إلی القدماء ۹۹

الجهة الثالثة: الضابطة الصغرویّة للإحراز ۱۱۱

الفصل الثانیفی ما تثبت به الوثاقة أو الحُسن ۱۲۱- ۱۷۶

المقام الأوّل: مبانی حجیّة الطرق الرجالیّة ۱۲۳

المقدّمة الأولی ۱۲۳

المقدمة الثانیة ۱۲۴

المقدمة الثالثة ۱۲۵

فی بیان طرق الوثاقة ۱۲۷

أ- طرق التوثیق أو التحسین الخاصّة ۱۲۷

الطریق الأوّل: نصّ أحد المعصومین علیهم السلام ۱۲۷

الطریق الثانی: نصّ أحد الأعلام المتقدّمین ۱۲۷

الطریق الثالث: نصّ أحد الأعلام المتأخّرین ۱۲۸

الطریق الرابع: دعوی الإجماع من قبل المتقدّمین أو المتأخّرین ۱۳۰

ب- طرق التوثیق أو التحسین العامّة ۱۳۱

الطریق الأوّل: کونه من أصحاب الإمام الصادق علیه السلام ۱۳۲

الطریق الثانی: قاعدة الإجماع الکبیر أو الصغیر ... ۱۳۴

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۴۱

الطریق الثالث: کون الراوی ممّن اتفق علی العمل برواياته ۱۴۳

الطریق الرابع: عدم استثناء القمّیین الراوی من رجال نوادر الحکمة ۱۴۴

الطریق الخامس: من قیل فی حقّه إنّه لا یروی إلّاعن ثقة ۱۴۸

الطریق السادس: الوقوع فی سندٍ حکم بصحّته ۱۵۲

الطریق السابع: کونه شیخ إجازة ۱۵۳

الطریق الثامن: الوکالة عن الإمام علیه السلام ۱۵۹

الطریق التاسع: مصاحبة المعصوم علیه السلام ۱۶۲

الطریق العاشر: کثرة الروایة عن المعصوم علیه السلام ۱۶۴ الطریق الحادی عشر: کونه صاحب کتاب أو أصل ۱۶۸

الطریق الثانی عشر: کونه من مشیخة الکتب الأربعة، وذکر طریق إلیه ۱۷۰

الطریق الثالث عشر: وقوعه فی طریق المشیخة ۱۷۴

الطریق الرابع عشر: ترحّم أحد الأعلام ۱۷۵

الفصل الثالثفی المناهج وأنماط البحث الرجالی ۱۷۷- ۱۹۹

المنهج الأوّل: المنهج التحلیلی ۱۸۰

المنهج الثانی: نظریة الطبقات ۱۸۲

المنهج الثالث: تجرید الأسانید ۱۸۷

المنهج الرابع: النصوص الرجالیّة ۱۸۸

المنهج الخامس: تراجم البیوتات والأسر الروائیة ۱۸۹

المنهج السادس: تاریخ المدن ۱۹۰

المنهج السابع: المنهج الروائی ۱۹۱

المنهج الثامن: أصحاب کلّ إمام ۱۹۲

المنهج التاسع: الفهرسة وتراجم الکتب ۱۹۲

المنهج العاشر: المشیخة ۱۹۳

بحوث فی مبانی علم رجال، ص: ۳۴۲

المنهج الحادی عشر: منهج الفوائد ۱۹۵

المنهج الثانی عشر: منهج تراجم الأعیان ۱۹۶

المنهج الثالث عشر: منهج الإجازات ۱۹۷

المنهج الرابع عشر: علم الأنساب ۱۹۸

الفصل الرابعفی أحوال الکتب ۲۰۱- ۲۵۲

ضوابط المنهج ۲۰۴

اعتراضان علی طریق تحقیق الکتب ۲۰۹

تحقیق الحال فی کتاب تفسیر علی بن إبراهیم القمّی ۲۱۵

التفسیر المنسوب للإمام العسکری علیه السلام ۲۲۵

الطعون علی التفسیر ۲۴۱

التأمل فی الطعون ۲۴۵

الخاتمة ۲۵۳- ۳۳۶

الأمر الأوّل: الدعوة إلی نبذ غیر الصحیح من الحدیث ... ۲۵۵

النقطة الأولی: الفرق بین الضعیف والمدسوس ۲۵۶

النقطة الثانیة: الآثار الشرعیّة للضعیف ۲۵۹

النقطة الثالثة: درجات الضعف ۲۶۱

النقطة الرابعة: انحلال العلم الإجمالی ۲۶۱

الأمر الثانی: بدایة تقسیم الحدیث ۲۶۵

الأمر الثالث: تصحیح طرق المتأخّرین إلی الأصول الروائیة ۲۶۶

الأمر الرابع: مفردات رجالیّة مضطربة ۲۷۴

الأمر الخامس: أقسام المراسیل فی الإعتبار أو درجات الضعف فی الخبر ۲۸۳

الأمر السادس: بيان حال من رُمى بالغلوّ ۲۸۶
بحوث فى مبانى علم رجال، ص: ۳۴۳
الأوّل: محمّد بن سنان ۲۸۶
الثانى: أبو سمينة محمّد بن على الصيرفى ۳۰۱
الأمر السابع: حكم الروايات المضمرة ۳۰۶
الأمر الثامن: تحقيق الحال فى رجال الغضائرى ۳۰۸
الأمر التاسع: الفرق بين فهرست ورجال الشيخ ورجال النجاشى ۳۱۸
الأمر العاشر: ألفاظ الجرح والتعديل وغيرها ۳۲۱
مولى ۳۲۱
غالٍ من أهل الإرتفاع والطيّارة ۳۲۳
ومنه الرمى بالتفويض ۳۲۸
ضعيف ۳۳۰
يُعرف ويُنكر ۳۳۴
مصادر الكتاب ۳۳۶- ۳۳۸
محتويات الكتاب ۲۳۹- ۲۴۳

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهِدُوا بِأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فى سَبيلِ اللَّهِ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱).

قالَ الإمامُ علىّ بْنُ موسَى الرِّضا – علَيهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْيَا أمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنادِرُ البِحار – فى تلخيص بحار الأنوار، للعلاّمة فيض الاسلام، ص ۱۵۹؛ عُيونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشّيخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷).

مؤسّس مُجتمَع "القائميّة" الثّقافيّ بأصبَهانَ – إيرانَ: الشهيد آية الله "الشمس آباذى" – "رَحِمَهُ اللهُ" – كان أحداً من جَهابذة هذه المدينة، الذى قدِ اشتهَرَ بشَعَفِهِ بأهل بَيت النبىّ (صلواتُ اللهِ علَيهِم) و لاسيَّما بحضرة الإمام علىّ بن موسَى الرِّضا (عليه السّلام) و بساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجَهُ الشَّريفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درايته، فى سَنَةِ ۱۳۴۰ الهجريّة الشمسيّة (=۱۳۸۰ الهجريّة القمريّة)، مؤسَّسةً و طريقةً لم يَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَّبَع بأقوَى و أحسَنِ مَوقِفٍ كلَّ يوم.

مركز "القائميّة" للتحرِّى الحاسوبىّ – بأصبَهانَ، إيرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجريّة القمريّة) تحتَ عناية سماحة آية الله الحاجّ السيّد حسن الإمامىّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خِرّيجى الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالاتٍ شتّى: دينيّة، ثقافيّة و علميّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثَقافة الثَّقَلَين (كتاب الله و اهل البيت عليهِمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزيز دوافع الشّباب و عموم الناس إلى التّحَرِّى الأدَقّ للمسائل الدّينيّة، تخليف المطالب النّافعة – مكانَ البَلاتيثِ المبتذلة أو الرّديئة – فى المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوتريّة)، تمهيد أرضيّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثَقافيّةٍ على أساس معارف القرآن و أهل البيت –عليهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطّلاّب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِجِ العلوم الإسلاميّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشُّبُهات المنتشرة فى الجامعة، و...

– مِنها العَدالة الاجتماعيّة: التی یُمکِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحدیثة متصاعدةً، علی أنّه یُمکِن تسریعُ إبراز المَرافِق و التسهیلاتِ– فی آکناف البلد – و نشرِ الثّقافةِ الاسلامیّة و الإیرانیّة – فی أنحاء العالَم – مِن جِهةٍ اُخرَی.

– من الأنشطة الواسعة للمرکز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ کتبٍ، کتیبة، نشرة شهریّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقیقیّة و مکتبیة، قابلة للتشغیل فی الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثّـلاثیّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّکة و... الأماکن الدینیّة، السیاحیّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتی "القائمیّة" www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقِع اُخرَ

ه) إنتاج المُنتَجات العرضیّة، الخَطابات و... للعرض فی القنوات القمریّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلمیّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعیّة، الاخلاقیّة و الاعتقادیّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴)

ز) ترسیم النظام التلقائیّ و الیدویّ للبلوتوث، ویب کشک، و الرّسائل القصیرة SMS

ح) التعاون الفخریّ مع عشراتِ مراکزَ طبیعیّة و اعتباریّة، منها بیوت الآیات العِظام، الحوزات العلمیّة، الجوامع، الأماکن الدینیّة کمسجد جَمکرانَ و...

ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفیذ مشروع "ما قبلَ المدرسة" الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِکین فی الجلسة

ی) إقامة دورات تعلیمیّة عمومیّة و دورات تربیة المربّی (حضوراً و افتراضاً) طیلة السَّنَة

المکتب الرّئیسیّ: إیران/أصبهان/ شارع "مسجد سیّد/ "ما بینَ شارع "پنج رَمَضان "ومُفترَق "وفائی/"بنایة"القائمیّة"

تاریخ التأسیس: ۱۳۸۵ الهجریّة الشمسیّة (=۱۴۲۷ الهجریة القمریّة)

رقم التسجیل: ۲۳۷۳

الهویّة الوطنیّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البرید الالکترونی: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتی: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵–۲۳۵۷۰۲۳– (۰۰۹۸۳۱۱)

الفاکس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)

مکتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)

التّجاریّة و المَبیعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور المستخدمین ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظة هامّة:

المیزانیّة الحالیّة لهذا المرکز، شَعبیّة، تبرّعیّة، غیر حکومیّة، و غیر ربحیّة، اقتُنِیَت باهتمام جمع من الخیّرین؛ لکنّها لا تُوافِی الحجمَ المتزاید و المتّسِعَ للامور الدّینیّة و العلمیّة الحالیّة و مشاریع التوسعة الثّقافیّة؛ لهذا فقد ترجَّی هذا المرکزُ صاحِبَ هذا البیتِ (المُسمَّی بالقائمیّة) و مع ذلک، یرجو مِن جانب سماحة بقیّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالی فرَجَهُ الشَّریفَ) أن یُوفِّقَ الکلَّ توفیقاً متزائداً لِإعانتهم – فی حدّ التّمکّن لکلّ احدٍ منهم – إیّانا فی هذا الأمر العظیم؛ إن شاءَ اللهُ تعالی؛ و اللهُ ولیّ التوفیق.

مرکز القائمیة للبحوث والتخریات الکمبیوتریة
اصبهان
WWW
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹